# الحقيقة والوهم

## فى الواقع المصرى

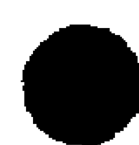
د. رشدى سعيد



# الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى

بقلم :

**د . رشدى سعيد**



**دار الهلال**

الغلاف للفنان
حلمي التونى

## إهـــــداء

إلى محمود أحمد والمرحوم فوزى هيكل
اللذين كثيرا ما شاركانى فى مناقشة موضوعات هذا الكتاب

# تقديم
# بقلم : محمد حسنين هيكل

حين طلب منى صديقى الكريم الدكتور رشدى سعيد أن أقدم كتابه هذا لعامة القراء لم أتردد لحظة واحدة عن شعور عميق إلى درجة اليقين بأن ذلك واجب عام أكثر منه حماسة لصديق شخصى .

والشعور إلى درجة اليقين بالواجب العام فى هذه الحالة ينشأ بالدرجة الأولى من مشكلة عانت منها مصر ، ولازالت تعانى ، وهذه المشكلة تتمثل فى مفارقة مؤداها أن كثيرين من الذين ليس لديهم ما يقولونه فى شئون هذا البلد وشجونه لا يكفون عن الكلام، بينما الذين لديهم ما يقولونه لا يملكون فرصة كافية لقوله . وبنفس المقدار فإن كثيرين من القادرين على الخدمة العامة محجوبون عنها ، فى حين أن المجال مفتوح - إلى درجة العربدة - أمام ثلاثية الجهل والعجز والفساد .

إن هذه المشكلة - أو المفارقة - أشد ما تكون وضوحا فى حالة رجل مثل الدكتور رشدى سعيد . فنحن أمام أستاذ فى الجيولوچيا خطا من الجامعة إلى المجتمع ومن العلم إلى الثقافة حين استطاع أن ينفذ من طبقات الأرض إلى حياة البشر الذين يعيشون فوقها ، ثم استطاع أن يحيط بطبقات الأرض وحياة البشر فى وطن بذاته إحاطة تربط الجغرافيا والتاريخ ، تصل الحاضر والمستقبل ، وتكشف بالعلم والحكمة مطالب التقدم والعمران حين تصنع نوعا راقيا من المعرفة المتكاملة القادرة على الإلهام والتأثير .

إن رشدى سعيد رجل تسعى إليه جامعات الدنيا وتستضيفه محافلها - لكن وطنه بشكل ما لا يسمعه بالقدر الكافى ، وهو رجل مطلوب فى كل مكان ولكن وطنه لم يستدعه للخدمة العامة إلا لفترة قصيرة فى منتصف الستينات وأوائل السبعينات ، ثم أزاحته

أجواء السياسة عن مواقع التفكير التنفيذ وتخلت عنه لكى يحتضنه هؤلاء الذين عرفوا قدره من خارج وطنه لسوء الحظ .

لكن الرجل حيث ذهب وحيث كان لا يرفع عينيه عن وطنه يتابع من بعيد مسيرته ، ويشارك من بعيد فى همومه ، ويتحامل على نفسه بين وقت وآخر يكتب أو يتكلم .

وكانت مجلة الهلال - وهذه شهادة لدورها أو دورانها الدائم والدائب حول أفق التنوير والتجديد - هى المفتوحة أمامه وهى الحفية بما يكتب أو يقول ، وقد نشرت له بالفعل فصولا تجمعها الآن فى غلاف كتاب يستحق القراءة باهتمام ، ويستحق التفكير فى أناة . ويستحق بعد ذلك أن يجد طريقه لينضم إلى المخزون المعرفى والتجريبى والثقافى للأمة حين تحتاج الأمة إلى هذا المخزون ذات يوم كى تعيد الاستثمار فى الغد وبعده .

# مقدمة

هذه طبعة جديدة من كتاب «الحقيقة والوهم في الواقع المصرى» الذى نشرته دار الهلال فى سنة ١٩٩٦ والذى كنت قد جمعت فيه مختارات من مقالاتى التى نشرتها خلال الثلاثين سنة التى انقضت قبل صدور الكتاب والتى حملت بعضا من الأفكار والآراء والاجتهادات عن بعض القضايا التى لاتزال تجذب اهتمام الناس حتى اليوم وتعرض لها حلولا قد يرى القارىء أنها يمكن أن تفتح بابا يخرج هذه القضايا من الطريق المسدود الذى وصلته – وفى هذه الطبعة الجديدة أضفت مقالات لم تحوها الطبعة القديمة كما حذفت منها المقالات التى تعلقت باستخدام الموارد الطبيعية بسبب أنى أردت أن أجعلها نواة لكتاب جديد هو فى سبيل الاعداد سوف أتناول فيه مستقبل مصر وتصورى عما يمكن أن تكون عليه صورته لو أن مصر أحسنت استخدام هذه الموارد . أما الكتاب الحاضر فقد ركزت فيه على القضايا التى تشغل مصر والتى قدمت لها بمقال سيجده القارىء متصدرا مقالات الملف الثانى فى هذا الكتاب «نحو توجه جديد للعمل الوطنى» أريد أن ألفت نظر القارىء إليه .

وعلى الرغم من اختلاف هذه الطبعة فى الترتيب والتوجه والمقالات عن الطبعة الأولى إلا أنى احتفظت لها بنفس عنوانها بسبب أنى أعدت تصدير الكتاب الجديد بالمقال المهم الذى تصدر الكتاب القديم «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» وذلك لذيوع هذا المقال والاهتمام الكبير الذى ناله منذ صدوره والتعليقات العديدة التى كتبت عنه والتى قد يكون وصف جريدة الحياة عنه بأنه بمثابة «صورة فوتوغرافية لمصر المعاصرة» معبرا عن رأى الكثيرين وملخصا لما حاولت أن أبرزه فى هذا المقال من تفاوت واضح فى الدخول عندما انشطر المجتمع المصرى ببزوغ نخبة قليلة العدد استطاعت منذ سبعينات القرن العشرين أن تستحوذ على الجزء الأكبر من الثروة .

وقد رتبت المقالات التى يتضمنها الكتاب فى خمس ملفات يناقش الأول منها الواقع المصرى المعاصر والفرص التى ضاعت منه وتصورى للمستقبل الذى سيكون عليه لو أنه

بقى على ماهو عليه – وقصدت من هذا الملف أن أشخص حال مصر وأثره على مستقبلها لكى أضع صورته أمام القارىء دون خداع أو إغراق فى الوهم .

وفى الملف الثانى عرض لبعض القضايا التى تلح على مصر قدمت له بمقدمة وعرضت فيه لقضايا الديمقراطية والسكان والتعليم وكان هذا الموضوع الأخير هو شغلى الشاغل وقت عملى بالتدريس بالجامعة – وأصبحت له أهمية خاصة بعد أن تركت الجامعة وشاركت فى خطط تصنيع مصر – فقد رأيت أهميته فى إعداد المواطن للعمل لتنفيذ هذه الخطط وتطويرها ، خاصة وأن خريج المدرسة أو الجامعة كان يأتى إلينا وهو غير معد للقيام بالعمل الذى يوكل إليه أو الاسهام فى تقدمه ، فقد كانت تنقصه المبادرة والقدرة على الاطلاع وإتقان طرق الحصول على المعلومات ، كما أتاح لى عملى التنفيذى أن أرى المأساة التى ستلحق بكتلة العاملين ، ممن لم يذهبوا إلى المدرسة أصلا أو ممن نالوا من العلم القليل ، وهم فى الطريق إلى التهميش الكامل مع دخول مصر عصر الانفتاح الآلى وعصر المعلومات .. وقد شغلنى هذا الموضوع منذ وقت مبكر ، وكتبت عنه مقالا نشر بالأهرام منذ ثلاثين سنة رأيت أن فى إعادة نشره اليوم فائدة كبيرة حتى تتجنب مصر تحول هذه الكتلة الكبيرة التى كان لها دور فى عملية الإنتاج إلى كتلة من المستهلكين الذين سيشكلون عبئا على الأمة .

الملف الثالث يعرض للنظام العالمى الجديد الذى أخذ فى التشكيل عقب سقوط الاتحاد السوفييتى السابق فى أواخر ثمانينات القرن العشرين ويتضمن خمس مقالات يعرض الأول منها لمعالم ونزوعات هذا النظام ويتناول الثانى الأسباب التى أدت إلى تعاظم قوة الولايات المتحدة التى أرجعتها إلى نجاحها فى استخدام تطبيقات البحث العلمى الذى انتعش خلال سنى الحرب الباردة فى حياتها المدنية مما كان له مردود اقتصادى كبير . ويعالج المقالان الثالث والرابع الحرب اليوغوسلافية إحدى أولى الحروب تحت لواء هذا النظام ومدى تأثيرها على الفكر الاستراتيجى وعلى الحركات الشعبية على مستوى العالم وعلى الأخص اليسارية منها – ويتحدث المقال الخامس عن الشكل الجديد الذى بدأ النظام العالمى يتخذه بعد تصاعد تيار الأصولية الدينية على مستوى العالم .

الملف الرابع يتعلق بشئون البيئة وبعض القضايا النظرية لهذا الموضوع ذى الأبعاد العالمية وقد أنهيته بفصل عن مستقبل استخدام البترول . المادة التى كان لاكتشافها فى

منطقة الشرق الأوسط بكميات كبيرة أكبر الأثر على تاريخ هذه المنطقة وفي هذا الفصل أعرض للتقدم الذى حدث في ميدان البحث العلمى لايجاد مواد بديلة له مما سيكون له دوى ينبغى أن ندرس أبعاده منذ اليوم .

بالملف الخامس حديث عمن يملك تاريخ مصر القديم والمجيد الذى كان الأوروبيون قد اكتشفوه وأرادوا الاحتفاظ به والذى كانت إعادة امتلاكه أحد أكبر ميادين معارك الحركة الوطنية المصرية ونشوء الوعى القومى .

وأود فى ختام هذه المقدمة أن أتقدم بالشكر إلى الابن العزيز توماس جورجيسيان لقراءته المخطوط الأول لهذا الكتاب ولما قدمه من آراء بشأن إعادة تنظيمه .

هذا كتاب أتوجه به إلى مثقفى مصر وصانعى الرأى العام فيها ، أحاول فيه أن أشاركهم تجربتى فقد يرون فيها فائدة – كما أنه موجه أيضا إلى النخب الحاكمة ، لتذكيرها بحقائق الواقع المصرى وبشكل مستقبله إذا استمر الحال على ماهو عليه ، علها تتبنى سياسة جديدة للتنمية ، وعقداً اجتماعيا يعطى للناس أملا فى حياة ومستقبل أفضل ، ويدعم شبكة الأمان الاجتماعى حتى تتحقق العدالة ولا يسقط أحد فى هوة النسيان . ولاشك فى أن تبنى مثل هذه السياسة وهذا العقد سيحقق للبلاد الاستقرار وسيحميها والنخبة نفسها من التيارات اللاعقلانية والهدامة التى تنتشر فى مصر والبلاد المحيطة بها والتى أودت بالكثير منها فى هوة ساحقة .

**د. رشدى سعيد**

**واشنطن**

**سبتمبر ٢٠٠٢**

# الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى

فى الفصل التالى «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» الذى صدر لأول مرة فى سنة ١٩٩٥ حاولت أن أرسم صورة لشكل المجتمع المصرى الذى كان قد انشطر ببزوغ نخبة قليلة العدد استطاعت منذ سبعينات القرن العشرين أن تستحوذ على الجزء الأكبر من الثروة وأن تترك خلفها جموع الشعب المصرى فى تخلف مهين . وقد بنيت الفصل على الاحصاءات الخاصة بالسكان وبالدخل القومى لسنة ١٩٩٢ - ونال الفصل اهتماما كبيرا وعلق عليه الكثيرون ودخل مصطلحا «الكتلة الطافية » و «الكتلة الغاطسة» التى سميت بهما أثرياء وفقراء مصر فى أدبيات اللغة وتكرر استخدامهما فى الكثير من الكتابات - وإنى أعيد هنا نشر الفصل على حاله ودون تغيير فقد وجدت أن مقولاته الأساسية مازالت قائمة على الرغم من مرور ما يزيد على ثمانى سنوات على نشره وعلى الرغم من التغيرات الهائلة التى حدثت فى مصر خلال هذه السنوات زاد خلالها عدد السكان بأكثر من ثمانى ملايين نسمة وتأرجح فيها متوسط دخل الفرد حول رقم ١٣٥٠ دولاراً فى السنة (بعد أخذ التضخم فى الحساب) مما يشير إلى أن معدل نمو الاقتصاد خلال هذه السنوات كاد أن يتساوى ونمو عدد السكان ، وفى هذه السنوات استجدت على مصر أنماط من الاستهلاك لم تكن معروفة من قبل أو لم يكن لها الانتشار الذى أصبحت عليه خلالها وفيها عرف استخدام التليفون المحمول وبطاقات الائتمان والانترنت وفيها زاد الإنفاق على غذاء الوجبات السريعة وعلى الدروس الخصوصية كما كثرت فيها مدارس اللغات والجامعات الخاصة والأجنبية الباهظة النفقة - وفيها ازدحم المرور وانتشرت الفيلات والقصور الفخيمة فى الكثير من التجمعات السكانية المغلقة والجديدة والتى بنيت على أطراف القاهرة والمدن الكبرى وسواحل البحار .

على أن كل هذه الأنماط الاستهلاكية التى تظهر رغد العيش لا تبدو وأنها أصبحت متاحة إلا لعدد صغير من المواطنين من أعضاء الكتلة الطافية والتى يظهر أن نسبتهم إلى مجموع السكان ظلت ثابتة على ما كانت عليه منذ ثماني سنوات وبقيت فى حدود الخمسة عشر بالمائة من مجموع السكان ، وأظهرت إعادة حساب ما يناله أعضاء الكتلتين الطافية والغاطسة ، من مجمل الدخل القومى أن الدخول لم تتغير خلال هذه السنوات إلا فى حدود قليلة كانت فى صالح أعلى أعضاء الكتلة الطافية وفى غير صالح أعضاء أدنى الكتلة الغاطسة . كما أن دخول جزء ليس بالقليل من ذوى الدخول الأعلى من أعضاء الكتلة الغاطسة قد أصابها بعض الانتعاش بدخول التليفون إلى منازلهم وهو الذى كان مقصورا على منازل أعضاء الكتلة الطافية فقط - أما السيارات الخاصة والتليفون المحمول والانترنت وبطاقات الائتمان بل وحسابات البنوك فيما زاد على العشرين ألف جنيه فى السنة وغير ذلك من مظاهر الانفاق الزائد عن الاحتياجات الأساسية فهو مقصور على أعضاء الكتلة الطافية والذين لايزيدون بحال على ٢.٣ مليون عائلة - وهذه العائلات هى التى يزيد دخلها الشهرى على ٢٥٠٠ جنيه والذى تصورت أنه أقل دخل يمكن أن يتيح للأسرة المكونة من خمسة أفراد الاحتياجات الأساسية للحياة من الغذاء والمسكن والكساء والتعليم وتنقلات أعضائها فضلا عن بعض الفائض الذى يمكن انفاقه فى شراء الكماليات أو الترفيه أو غير ذلك مما لايدخل فى باب الاحتياجات الأساسية للحياة . وتتراوح الدخول فى كل من الكتلتين الطافية والغاطسة تراوحا كبيرا قد تصل فى حدها الأعلى فى حالة الكتلة الطافية إلى متوسط قد يزيد على الخمسين ألف جنيه فى الشهر كما أنها قد تصل فى حدها الأدنى فى حالة الكتلة الغاطسة إلى متوسط قد يقل عن الخمسمائة جنيه فى الشهر .

وهذه الأرقام والنسب مستمدة من أنماط الاستهلاك وأعداد من يستخدمون مختلف الخدمات ومن فحص دقيق وناقد لجداول الاحصاء التى تصدرها الحكومة المصرية وتشوبها الكثير من العيوب التى تمتد من طرق إجرائها وحتى طرق إعدادها وبعضها بعيد عن التصديق تكذبه الحقائق الظاهرة للعين بل والاحصاءات الأخرى ذات العلاقة ، والاحصاء الذى تصدره الحكومة المصرية وتوزعه على الهيئات العالمية بشأن توزيع الدخول فى مصر هو واحد من الاحصاءات التى يصعب تصديقها لمن يعرف حال مصر

ويتابع أخبارها . فطبقا لهذا الاحصاء فإن الدخل القومى فى مصر موزع توزيعا متوازنا بين مختلف شرائح المجتمع . فحسب الآخر المنشور عنه فى نشرات البنك الدولى وهيئة الأمم المتحدة (سنة ٢٠٠٠) فإن توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع يجعل نصيب شريحة خمس السكان الأعلى ٣٩.٦٪ من مجموع الدخل القومى ونصيب الخمس التى تليها ٢١.٦٪ والتى تأتى بعدها ١٦.٦٪ ثم ١٢.٥٪ أما نصيب شريحة الخمس الدنيا من المجتمع فهى ٩.٨٪ . وهذه الصورة تقارب لحد التطابق صورة توزيع الدخول بالولايات المتحدة الأمريكية .

ويصعب تصديق هذه الصورة فهى لاتعطى الفرد فى شريحة السكان العليا من الدخل غير ألف جنيه فى المتوسط فى الشهر وهو مبلغ يستحيل أن يتفق ومظاهر البذخ الذى تعيشه هذه الشريحة والأقرب إلى الصحة هو القول بأن الأربع شرائح الخمس الدنيا من السكان ينالهم مالايزيد على ٣٠٪ من مجمل الدخل القومى بل ولعلهم ينالون أقل من ذلك لو قبلنا دراسات الدكتور نادر فرجانى التى تصدرها دار المشكاه عن الفقر - ففى هذه الدراسات صنف الدكتور فرجانى ٩٤٪ من سكان الريف و ٨٠٪ من سكان المدن (بمتوسط عام ٨٨٪ من جملة السكان) ضمن الفقراء الذين لايزيد متوسط دخل عائلاتهم على ٥٠٠ جنيه فى الشهر أى بمعدل ثلثى الدولار للفرد فى اليوم فى الأسرة ذات الخمسة أفراد .

ولو أخذنا بحالة المسكن فى الاعتبار عند تعريف حالة الفقر لكانت أعداد الفقراء التى وصل إليها الدكتور فرجانى غير بعيدة عن الصواب ، والمسكن الذى يلجأ إليه معظم أهالى مصر هو فى غاية السوء وعدم الآدمية ، ونحن لا نتحدث هنا عن مساكن المناطق العشوائية التى تلف مختلف مدن مصر بل وأيضا مساكن المدن القديمة التى أهملت وازدحمت بالسكان وكادت أن تسقط فوق رؤوس شاغليها .

وفيما يلى نص المقال الذى كتبته فى سنة ١٩٩٤ ونشر بالهلال فى يناير سنة ١٩٩٥ - هذا الفصل فيه من الحقائق ما قد يزعج الكثيرين من النخب التى اعتادت أن تصور حياتها ومجتمعها على أفضل ما يكون ، تختار عند وصفه الجزء الطيب منه وتهمل بل وتحرّم الكلام عن الجزء المشين منه - وفى هذا المقال وصف لواقع المجتمع المصرى دون خداع أو إغراق فى الوهم ، قصدت منه أن أذكر هذه النخب بحجم العمل الذى ينتظرهم

لكى يعدوا مصر للدخول فى القرن الحادى والعشرين ، الذى سيكون فيه البقاء رهنا بقدرة الأمم على التنافس الحر وبقدر الجدية التى يحتاجها مثل هذا العمل .

المجتمع المصرى الذى نعيشه اليوم هو نتاج عملية الحراك الاجتماعى التى بدأت خافتة فى أوائل القرن التاسع عشر وتسارعت عجلتها فى أعقاب ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ثم الانفتاح الذى حدث فى منتصف السبعينات من القرن العشرين والذى كان له ومازال أكبر الأثر فى تشكيل الواقع الحاضر للمجتمع المصرى وفى ترسيخ قواعد النخب التى نشأت عنها . ويتميز هذا المجتمع ببزوغ نخب جديدة قليلة العدد بالغة الثراء خرجت من بين كتلة البشر الهائلة التى تركت وحالها فى فقر وتخلف مهين - وتشكل هذه النخب البازغة حوالى ٨٪ من مجمل السكان وتحصل على أكثر من ثلثى الدخل القومى وتعيش فى عالم جديد يختلف اختلافا بينا عن ذلك الذى تعيشه جموع الشعب المصرى والتى يصيب ٨٦٪ من جملة سكانه مالا يزيد على ربع مجمل الدخل القومى . وهؤلاء هم الذين سنطلق عليهم فى هذا المقال «كتلة البشر الغاطسة» ، أما مجموع النخب فسنطلق عليهم وصف «كتلة البشر الطافية» .

## أولا : كتلة البشر الغاطسة

هذه الكتلة البشرية الهائلة والتى تبلغ الخمسين مليونا من البشر تنتظم فى حوالى ٨.٥ مليون أسرة يتراوح دخلها الشهرى بين ١٠٠ ، ٥٠٠ جنيه مما يجعلها تحصل على حوالى ٢٦٪ من جملة الدخل القومى على الرغم من أنها تمثل ٨٦٪ من جملة سكان مصر، ويسكن ٥٦٪ من أسر هذه الشريحة الريف ، ويسكن الباقى فى المدن سواء فى أحيائها الشعبية أو على أطرافها فى مناطق عشوائية أسستها بنفسها دون تخطيط ، ولا يحتاج المرء إلى خيال كبير لكى يرى أن هذه الكتلة الكبيرة من البشر تسكن «مساكن بدائية تعانى من تدنى الاشتراطات الصحية التى تتمثل فى سوء التهوية والإضاءة وتدنى المرافق الصحية وأحيانا انعدامها» ، كما جاء فى تقرير مجلس الشورى الذى نشر ملخصه فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٤ وتزداد الحالة سوءا فى حالة مساكن الريف لوجود حظيرة المواشى والدواجن داخل المسكن ولوضع مخلفات المحاصيل فوق أسطحها ، ويشكل سكان هذه الكتلة البشرية حوالى ٧٠٪ من جملة سكان المدن والأحياء العشوائية التى تعيش فيها ، لا تقل سوءا عن مساكن الريف كما جاء فى

تقرير وزارة الحكم المحلى عن هذه المناطق (١٩٩٣) بل لعلها أكثر سوءا إذ لا يوجد حول هذه الأحياء خلاء أو منطقة خضراء يمكن أن يخلو إليها الإنسان كما هى الحالة بالريف . وفى تقرير أعدته محافظة القاهرة عن حالة الاسكان فى القاهرة الكبرى وجاء ملخصا فى مجلة «المصور» بتاريخ ١٩٩٤/١/١٤ أن ٨٤٪ من جملة انشاءات المساكن فيها قد تم بطريقة غير رسمية ، وأن ٤٥.٦٪ من جملة سكان القاهرة الكبرى والذين يبلغ عددهم ١٢.٩ مليون نسمة يعيشون فى المناطق العشوائية على النحو التالى : ٢.٨٥٠.٠٠٠ يسكنون فى ١٢ تجمعا عشوائيا حول القاهرة ٦٥٠.٠٠٠ فى مناطق بالقليوبية ، ٢.٣٨٣.٠٠٠ فى الجيزة ، بمجموع ٥.٨٨٠.٠٠٠ نسمة – وتشغل هذه المناطق العشوائية ربع مساحة القاهرة الكبرى بكثافة سكانية قدرت بثلاثة وسبعين ألف فرد لكل كيلومتر مربع منها .

ويزدحم السكان فى هذه المناطق العشوائية بحيث يبلغ متوسط عدد الأنفس فى الحجرة الواحدة حوالى الستة . وباستثناء نسبة صغيرة لا تتعدى ٢٠٪ من جملة مساكن هذه الاحياء فإنه لا توجد لأى من هذه المساكن دورة مياه صحية مستقلة بل يشترك اعداد منها فى دورة واحدة ، كما أن مياه الشرب لم تدخل إلا إلى ٤٥٪ من جملة هذه المساكن أما باقيها فيعتمد على النهر أو الترعة فى الريف أو على صنبور عام فى المدينة ، وليس بأى من القرى صرف صحى إلا ما ندر ، أما المناطق العشوائية فالصرف الصحى فيها إما أنه غير موجود أصلا أو أنه فى حالة لا تسمح بمواكبة الزيادة فى السكان أو فى استهلاك المياه .

ولا يوجد بمعظم القرى أو المناطق العشوائية بالمدن تخطيط ينظم شوارعها التى مازال أكثر من ثلثها ترابيا وغير مستقيم مما يجعل إدخال الصرف الصحى فيها أو تزويدها بالمياه أو الغاز الطبيعى أمرا صعبا – وقد اضطرت شركة الغاز الطبيعى إلى تفادى أجزاء كبيرة من منطقتى دار السلام والبساتين اللتين تقعان إلى الجنوب من القاهرة وبين المعادى ومصر الجديدة لعدم وجود شارع مستقيم لمد أنابيب الغاز به ، كما أن مد الغاز الطبيعى لمعظم منازل هاتين المنطقتين قد تعذر لعدم توافر الاشتراط البسيط بأن يكون جهاز الطهى الذى يستخدم الغاز موجودا فى حجرة غير تلك التى تستخدم فى النوم .

ويتمتع جزء كبير من هـذه الكتلة البشـرية الهـائلة (يقدر بـحوالى ثلثيها) باستخدام الكهـرباء التى تم إدخـالها فى معظم المـدن وأجـزاء كثيرة من الريـف وهؤلاء هم من فئة المستهلكين حتى ١٠٠ كيلو شهريا والتى تقدر فاتورتها بخمسة جنيهات . وتستهلك هذه الكتلة البشـرية الهائلة أقل من ١٨٪ من جملة الكهرباء المسـتخدمة فى المنازل فى مصر .

ولا يتمتع أعضاء هذه الكتلة البشرية الكبيرة بخدمات عامة كثيرة فمعظم اعضاء هذه الكتلة الغـاطسـة هـم بلا عنوان بحيث يصعب الوصـول إليـهم فى أمـاكن إقـامتـهم التى تنقصها خـرائط مساحية وطرق ممهدة ويندر أن يستخدم الواحد منهم البريد ويعتبر استلام أى منهم خطابا حدثا مهماً - وقد حاولت بنفسى إرسال عدة خطابات إلى أحد قاطنى المناطق العشوائية بالقاهرة دون جدوى ، ودون أن يعاد الخطاب إلىّ - ولا يمتلك واحد من أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة سيارة خاصة فهم يعتمدون فى تنقلاتهم على وسائل النقل العام والخاص وهى فى معظمها فى حالة مزرية لازدحامها وضجيجها وسوء صيانتها وخشونة العاملين فيها - كما أن أحدا من أعضاء هذه الكتلة الغاطسة ليس لديه تليفون خاص بل ويمكن القول أن هذه الكتلة البشرية محرومة كلية من استخدام التليفون فمعظم القرى والأحياء التى يسكنونها ليس بها تليفونات عامة .

ويشكل صـغار السن ممن تقل أعمارهـم عن ١٢ سنة حوالى ثلث أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة ونسبة الأمية فى هؤلاء عالية تبلغ حوالى ٦٠٪ وهى أعلى نسبة فى الإناث اللائى لايذهب منهن إلى المدرسة إلا ربعهن فقط . ويتسرب من المدرسة عدد كبير ولا يصل من رافـد هذه الشـريحـة التى تذهب إلى المدارس إلا ٢٠٪ منهـا إلى المدرسة الثانوية ، أما الباقى فهو يتساقط فى الطريق ويدخل سوق العمل . ولا يعرف على وجه اليقين عدد الأطفال العاملين فى مصـر وإن كان الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء يورد عددهم عن سنة ١٩٨٤ بحوالى ١.٥ مليون طفل تحت سن الخمس عشرة سنة يمثلون ١٠.٣٪ من جملة القوى العاملة والتى بلغت فى ذلك العام ١٤.٣ مليون عامل . والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع هيئة اليونيسيف أبحاث تورد اعدادا أكبر من عمالة الأطفال - ومهما كان الأمر فإن عدد من لايذهبون إلى المدرسة من أطفال هذه الكتلة البشرية الغاطسة وممن يتسربون منها فيما بين سن السادسة والخامسة

عشرة لايقل بحال عن ٥ ملايين طفل ، وهؤلاء باستثناء بعض الإناث اللائى يرسل الكثير منهن فى الخدمة بالمنازل لابد وأن نفترض أنهم يعملون - ويقوم أكثر من نصف هؤلاء بالعمل فى الحقول «نظرا للحالة الاقتصادية واستعانة الآباء بأولادهم وبناتهم فى العمل» حسب ما جاء بتقرير مجلس الشورى السابق الاشارة إليه - أما فى الحضر فإنهم يعملون فى مصانع السجاد وورش الحرف ويدخلون مختلف المهن كصبية بأمل تعلمها فإذا حدث وأن جاء هذا التعلم فإنه كثيرا ما يأتى بعد حياة قاسية من الاساءة والاستغلال البشع .

ومدارس المناطق العشوائية والشعبية كمدارس الريف فى حالة سيئة والكثير منها لم يبن أصلا لهذا الغرض ومدرسوها فى حالة من الكرب ، هذا فضلا عن البرامج التلقينية والمتخلفة التى تلقى على تلاميذها فإذا أضيف إلى كل ذلك أن ما يزيد على ثلث طلاب هذه الكتلة الغاطسة يذهبون إلى مدارس دينية تتبع المؤسسة الدينية ولا تشرف عليها وزارة التعليم ولا تؤهل طلابها لعمل مثمر لعرفنا قدر مأساة هذه الكتلة البشرية الهائلة والغاطسة تحت السطح فهى بالإضافة إلى أن الجزء الأكبر من أبنائها لا يذهب أصلا إلى مدرسة أو أنه يتسرب منها فإن الجزء الصغير منها يذهب إلى مدارس غير معدة لتأهيل طلابها .

والحالة الصحية لهذه الكتلة البشرية الغاطسة من السوء لدرجة أن ٥٥٪ من أطفالها يعانون الأنيميا (نقص كرات الدم الحمراء ) و ٤٠٪ منهم يعانون سوء التغذية (تقرير مجلس الشورى المشار إليه سابقا) . والمنشآت الصحية شبه المجانية التى أقيمت فى الريف وأطراف المدن فى الخمسينات والستينات أصبحت تعانى اليوم من نقص استعداداتها وهى غير قادرة على تقديم الخدمات العلاجية الطبية المتخصصة ، كما أنها لا تملك الإمكانيات الايوائية الطبية الداخلية للمرضى ، وإن توافرت فهى توجد فى ظل ظروف قاسية هذا فضلا عن أن الأطباء العاملين فيها غير متوافرين عدديا ، ولا يقيم الكثير منهم فى مناطق العمل - وقد أدى إهمال المنشآت الصحية الحكومية وارتفاع تكلفة المستشفيات الخاصة إلى لجوء الكثيرين من هذه الكتلة البشرية الغاطسة إلى الدجالين والمشعوذين - وتمتلىء الجرائد بأخبار هؤلاء وعن «الممارسات العلاجية الشعبية» ، التى عددتها ندوة أقيمت أخيرا بوزارة الصحة المصرية كالتالى «العلاج بالقرآن - تحضير

الأرواح – السحر – طرد الجن والعفاريت – الذكر – الحضرة الصوفية – الزار – العمل – الحجاب » . وقالت إحدى المعالجات فى الندوة أنها على الرغم من عدم معرفتها القراءة والكتابة فإن «الله قد هداها إلى علاج عباد الله من لس ومس الجن» . وأضافت أنها تقوم بهذا العمل بالمجان ! (المصور فى ١٩٩٤/٩/٣٠) .

ولا توجد فى الريف أو الاحياء الشعبية والعشوائية فى الحضر خدمات اجتماعية أو ثقافية تذكر . ويمكن القول أن من أندر النادر أن يجد المرء من أعضاء هذه الكتلة البشرية الكبيرة من دخل متحفا من أى نوع كان أو زار مكتبة عامة أو حضر اجتماعا ثقافيا أو شارك فى ألعاب أو أنشطة ترفيهية منظمة ، يمكن أن تعلمه العيش فى الجماعة واحترام رأى الآخرين ، أو أنه قام بالمشاركة فى إدارة شئون مجتمعه الصغير فى القرية أو الحى ، أو شئون أمته بأى شكل من الأشكال . وغاية ما يأتيه من تعليم اجتماعى إنما يأتيه من مدرسته المتخلفة ، أو من أئمة الجوامع والزوايا التى انتشر بناؤها فى الثلاثين سنة الأخيرة انتشارا كبيرا جعلت وزير الأوقاف يذكر فى حديث نشرته المصور فى ١٩٩٤/٩/٢٣ «إن هناك فوضى فى بناء المساجد» وقد فاق عدد المساجد المائة ألف ، بنى منها ستون ألفا فى الثلاثين سنة الماضية ، وقد استخدمت هذه المساجد فى إيصال خطاب تيار الإسلام السياسى إلى جموع هذه الكتلة الضخمة من البشر ، ويبدو من واقع الحال – وبرغم جهود وزارة الأوقاف – أن دعوة هذه المساجد لهذا التيار لم تتوقف بل إنها ازدادت تنظيما كما يؤكد ذلك الحملة المنظمة التى قام بها أئمة هؤلاء المساجد بالهجوم على وزير التعليم فى قضية الحجاب وفى التعريض بمؤتمر السكان الذى عقد بالقاهرة تحت إشراف الأمم المتحدة والحكومة المصرية .

ويلعب التليفزيون دوراً فى إيصال دعوة تيار اليمين الدينى إلى هذه الكتلة من البشر فعلى الرغم من تنوع برامجه فإن أكثرها قبولا عند هذه الكتلة هى تلك التى يقوم بها أكثر الدعاة الدينيين تخلفا .

وفى هذا الصدد علينا ألا ننسى أن العشرة بالمائة من أعضاء هذه الكتلة البشرية الغاطسة من الأقباط والذين أصبحوا معزولين بداخلها يعيشون فى جيتو بداخل جيتو هذه الكتلة الكبيرة فهم بالإضافة إلى ما يلاقونه من نفس المعاناة التى يلقاها اخوانهم المسلمون غير قادرين للتعبير عن أنفسهم فهم محرومون من بناء كنائس جديدة أو ترميم

كنائسهم القائمة إلا باستصدار قرار جمهورى وذلك تطبيقا لفرمان همايونى صدر فى سنة ١٨٥٦ – ومازال قائما حتى اليوم – وعلينا ألا ننسى أنهم يعيشون وسط مجتمع يعلم أبناءه على أن من ليس على دينهم فهو فى ضلال .

هذه هى إذن حياة هؤلاء الخمسين مليونا من البشر الذين يسكنون أرض مصر ويشكلون ٨٦٪ من سكانها ويحصلون على ٢٦٪ من مجمل دخلها القومى ، يعيشون فى ازدحام هائل فى تجمعات سكانية ليس فيها أبسط الخدمات لايذهب الجزء الأكبر من أبنائهم إلى المدرسة وإن ذهبوا فهم يذهبون إلى مدرسة ركيكة يتسرب الجزء الأعظم منها ويعيشون طفولتهم فى العمل الشاق حيث يهانون ويستغلون ، وتشكل هذه الكتلة الضخمة من البشر جموع القائمين بالأعمال الخدمية الدنيا فى المدن والأعمال التى لاتحتاج إلى مهارات خاصة فى الزراعة فى الريف، هذه الكتلة الكبيرة من البشر لا تشارك فى الحكم ولا يسمح لها بالحديث عن مشاكلها أو تنظيم نفسها فى جمعيات أو تكتلات وهى عاجزة عن إيصال صوتها إلى الحكام ومتخذى القرار .

## ثانيا : كتلة البشر الطافية

الأربعة عشر بالمائة من باقى السكان يشكلون كتلة البشر الطافية التى تحصل على ٧٤٪ من مجمل الدخل القومى يعيشون فى مستوى أعلى من العيش عن جموع كتلة البشر الغاطسة وإن لم يختلفوا عنهم فى الكثير من الخصائص الحضارية فهم يعيشون فى علاقات اجتماعية متخلفة ، على أنى قبل أن أبدأ فى الكلام عن هذه الكتلة البشرية على أن أبين أن هذه الكتلة هى التى تستخدم كل عدد الحضارة فى مصر فهى التى تملك جميع السيارات الخاصة ، وهى التى يوجد بمساكنها كل التليفونات المستخدمة فى المنازل ، وهى التى تظهر أسماؤها فى صحيفة الاجتماعيات فى الجرائد عندما يتزوج أبناؤها أو يولد لها مولود ، وفى صحيفة الوفيات عندما يموت أفرادها – وهى التى تشكل طبقة المستهلكين التى يسعى إليها المستثمرون الأجانب لبيع منتجاتهم الاستهلاكية فهم الذين يأكلون هامبورجر ماكدونالد ودجاج الكنتاكى ويشربون الكوكاكولا ويذهبون إلى مدن الملاهى الجديدة ويدمنون مسلسلات التليفزيون الأمريكى ويلبسون الجينز وأحذية أديداس ويستمعون إلى موسيقى الروك الصاخبة ويلفون أطفالهم الصغار فى «كافولات» صناعة جونسون وجونسون ويغسلون أسنانهم بمعاجين أمريكية الصنع والاسم – وهم

الذين جندت الحكومة أجهزتها لخدمتهم تمد لهم خطوط التليفون وتقوم بتوسيع الشوارع لسياراتهم بل وتزيد على كل ذلك فتبنى لهم الفيلات الفاخرة على الشاطىء الشمالى غرب الاسكندرية وتهذب لهم الشاطئ حتى يصبح بحيرة هادئة وتمد الشاطىء بالمياه العذبة والكهرباء وخطوط التليفون وكابلات التليفزيون عبر مئات الكيلومترات .

وتتفاوت دخول هذه الكتلة الطافية تفاوتا كبيرا فعلى قمتها تقع شريحة صغيرة بالغة الثراء ، قدرتها بحوالى المليون فرد ينتظمون فى مائتى ألف عائلة يمثلون أقل من ٢٪ من جملة سكان مصر ويحصلون على أكثر من ٤٠٪ من مجمل الدخل القومى . وفى أدناها تقع شريحة أخرى قدرتها بحوالى ٣.٥ مليون فرد ينتظمون فى حوالى ٧٠٠ ألف عائلة وهؤلاء من المستوردين الذين يكدحون لسد متطلبات الحياة التى يمكن أن تطفو بهم على السطح ، يعيشون على دخل شهرى بين ٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه بمتوسط ١٢٠٠ جنيه شهريا . وهذه الشريحة التى تمثل حوالى ٦٪ من مجمل السكان يحصلون على ٩٪ من مجمل الدخل القومى ، وبين هؤلاء وشريحة القمة تقع شريحة أخرى قدرتها بحوالى ٣.٥ مليون فرد ينتظمون فى ٧٠٠ ألف عائلة يعيشون على دخل بين ٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ جنيه شهريا بمتوسط ٤٠٠٠ جنيه ويحصلون على ٢٥٪ من مجمل الدخل القومى على الرغم من أنهم يمثلون ٦٪ من إجمالى سكان مصر .

وبطبيعة الحال فإن هذه الأرقام تقريبية بنيت على أساس حجم ونمط الاستهلاك وعلى أساس ملكية السيارات واستخدامات التليفون المركب بالمنازل وغير ذلك من السلع المعمرة والمكلفة وكذلك على أساس عدد الذين يعلن عن وفاتهم بصحيفة «الأهرام» عندما يموتون فقد أصبح الإعلان اليوم مكلفا لا يقدر عليه أغلب إن لم يكن كل أعضاء كتلة البشر الغاطسة . ففى مصر أقل قليلا من مليون سيارة خاصة هى بالقطع ملك الشريحتين العاليتين فى هذه الكتلة الطافية - والسيارات الجديدة (على الزيرو) التى تباع فى مصر حتى فى حدود الثمانين ألفا وهى بالقطع التى يشترى الجزء الأكبر منها أعضاء الشريحة العالية والتى نفترض أنها تغير سياراتها مرة كل عامين أو ثلاثة على الأكثر . وفى مصر ١.٧ مليون تليفون ٤٠٪ منها مركب فى مكاتب الحكومة وشركات القطاع العام والخاص والمتاجر والمكاتب ، والباقى مركب بالمنازل وهى فى حدود المليون تليفون والتى نفترض أنها مركبة فى منازل الشريحتين العاليتين فى هذه الكتلة الطافية - أما أعضاء الشريحة

الدنيا في هذه الكتلة فهم في الأغلب الذين ينتظرون الحصول على تليفون عندما يحل الفرج وتأتي الخطوط الجديدة التي يعلن عنها بين الحين والآخر ، ويبلغ عدد الذين تعلن وفاتهم في جريدة الأهرام ثلاثين ألفا في السنة يمثلون ٨٪ من جملة الوفيات بالقطر المصري وهذه هي بالضبط نسبة الشريحتين العاليتين في كتلة البشر الطافية التي تستطيع أن تتحمل نفقات إعلانات الوفيات الباهظة .

## (أ) الشريحة العليا من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من حوالي مليون فرد هي شريحة بالغة الثراء فهي التي تستورد لها السيارات الفارهة وهي التي تدفع عشرين جنيها للهطة من «الآيس كريم» أو «الزبادي» الذي يستورد خصيصا لها وهي التي تقيم الأفراح الباذخة حيث تبعثر الأموال دون حساب وهي التي تدفع ملايين الجنيهات في شراء شقق تبنى خصيصا لهم وهم الذين يملكون القصور في جزيرة «مايوركا» و «كان» و«كاليفورنيا» ويضعون يخوتهم في مواني مونت كارلو وسان مارينو – وقد ذكرت جريدة الأهرام الاقتصادي (بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣) أثمان شقق عمارة جديدة يجري بناؤها بالقاهرة بين النيل وشارع الجيزة أمام حديقة الحيوان تباع فيها الشقة مساحة ٤٠٠ متر مربع بسعر ٦.٥ مليون جنيه ثم تأخذ اثمان الشقق في الارتفاع كلما زادت مساحة الشقة حتى تصل إلى ٥٤.٥ (أربعة وخمسين مليون جنيه ونصف المليون) للشقة مساحة ٣٢٠٠ متر مربع (أي مساحة ثلاثة أرباع الفدان) ! – وهم الذين يشكلون زبائن الصناعات الجديدة التي ظهرت لترضية شهيتهم في الانفاق كصناعة المطاعم حيث يصل سعر الوجبة الواحدة إلى خمسمائة جنيه ، والكباريهات حيث تبعثر الأموال بلا حساب ، والأندية التي يبلغ اشتراكها آلاف كثيرة من الدولارات والفنادق المعدة لكي يتدارى فيها من أراد القيام بمغامرة طائشة ومكاتب الديكور والاستيراد الاستهلاكي الفاخر وغير ذلك من أبواب الانفاق .

وهذه الشريحة الصغيرة من سكان مصر والتي يقل عددها عن ٢٪ من مجمل السكان تستهلك أكثر من ٢٠٪ من جملة الكهرباء المستخدمة في منازل الجمهورية . ومعظم أعضاء هذه الشريحة محدثو ثروة جمعوا أموالهم أو جلها في العقدين الأخيرين وهم في أغلبهم لا ينتمون إلى طبقات عريقة الثراء وباستثناء عدد قليل منهم قد لا يصل إلى الآلاف القليلة ممن جمعوا ثروتهم بالعمل الانتاجي المثمر كبناء المصانع أو منشآت

السياحة أو تجارة المال فإن الباقين جمعوا الثروة بطرق مريبة مثل (١) تجارة الاستيراد التي تدر أكبر الأموال عندما تتم عن طريق التهريب أو الغش أو الاتجار في الممنوعات ، ومن أمثلة هذا النوع من الأثرياء من وردت أسماؤهم في قائمة وزير الصحة التي أعدها في سبتمبر ١٩٩٤ بغرض إيقاف أعمالهم بعد أن تكرر قيامهم باستيراد «الأغذية الفاسدة غير الصالحة للاستهلاك الآدمي» وتوزيعها في مصر .(٢) تجارة الأراضي التي ازداد سعرها في العقدين الأخيرين ، وهذه تدر أكبر الأموال عندما تكون الأراضي قد لطشت دون ثمن يذكر من أملاك الدولة . (٣) تحصيل العمولات من الشركات الأجنبية الموردة لمختلف البضائع والمعدات التي ترد إلى مصر وتزداد الحصيلة عندما تكون الصفقات كبيرة كصفقات الأسلحة وتورد الصحف الأمريكية بين الحين والآخر أخبار قضايا رفعت ضد شركات أمريكية لدفعها رشوة لموظفين في الحكومة المصرية لتسليك أمورها طبقا لقانون أعمال الفساد (Corrupt practices Act) الأمريكي . (٤) أعمال المقاولات التي تدر أكبر الأرباح عندما تكون المباني والمنشآت ضخمة وهي عادة ما تتم ترسية عقودها على مقاولين بعينهم لهم علاقات وثيقة بالسلطة المانحة . (٥) التوكيلات التجارية التي تكون أرباحها كبيرة إذا ما تم احتكار أصنافها وصفي المنتج المماثل المحلي ، وهذه عمليات لا يمكن تنفيذها دون أن يكون للوكيل نفوذ . (٦) عمليات النصب والتهليب ومن أمثلتها ما تكشف خلال السنوات الأخيرة مثل عمليات توظيف الأموال والاقتراض من البنوك دون وجه حق والاختلاس وغير ذلك من ألوان الفساد التي أصبحت أخبارها تشكل بابا ثابتا في الصحف .

هذه أمثلة من كثير لجمع الثروة أوردتها لكي أبين الموقف الصعب الذي نجد فيه القلة الشريفة التي جمعت مالها عن طريق العمل المثمر والتي كان من المأمول أن تعطي قيادة عملية التنمية .

فمثل هذا المناخ العام لا يساعد على إطلاق طاقات الشرفاء فلا غرو أن جاءت حصيلة عشرين سنة من الانفتاح هزيلة في ميداني الصناعة والزراعة ، فتنمية الإنتاج الصناعي في مصر في سنة ١٩٩٣ طبقا لتقارير البنك الدولي لا تزيد على ١٠ بلايين دولار لم ينتج منها القطاع الخاص إلا ربعها ، ولم يهيىء هذا القطاع من الوظائف الجديدة على مدى العشرين عاما الماضية إلا أقل قليلا من ٤٠٠,٠٠٠ وظيفة . ونفس الشيء يمكن قوله عن

الزراعة التى لم تزد قيمة إنتاجها السنوى على ٦ بلايين دولار فى سنة ١٩٩٣ فالأراضى التى استصلحت كادت أن تساوى الأراضى التى أهدرت بسبب سوء الاستخدام أو بسبب استخدامها فى البناء . وفيما عدا تجارب زراعية هنا وهناك لاستخدام أكثف وأفضل للأرض فإن الزراعة المصرية فى حالة لن تسمح لها بمجابهة التحديات التى سيأتى بها القرن القادم عندما يتم التطبيق الكامل لاتفاقيات التجارة الحرة .

الأمثلة التى أوردتها فيما سبق لجمع الثروة والتى استخدمتها أغلبية أعضاء هذه الشريحة العالية فى جمع ثروتها توضح السبب الذى من أجله تعيش هذه الشريحة يومها لا تفكر فى الغد ولا تستثمر فى المستقبل وتحتفظ بالجزء الأكبر من أرصدتها فى الخارج - فكما رأينا - فإن ثروة غالبية هذه الشريحة لم تأت عن طريق العمل المثمر بل أتت عن طريق صفقات على الطائر مرتبطة بظرف آنى كنجاح عملية للتهريب أو الغش أو الحصول على مقاولة بسبب علاقة قد لا تدوم مع السلطة أو القيام بعملية اختلاس يخشى انكشافها ، ويصعب لذلك تصور أن يكون لهذه الشريحة دور فى الخدمة العامة فباستثناءات قليلة فإننا لا نعرف من أعضاء هذه الشريحة أحدا أوقف مالا لأغراض البر أو لخدمة العلم أو الفن أو الثقافة أو لأى غرض عام آخر .

## (ب) الشريحة الوسطى من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من ٧٠٠ ألف عائلة يشكلون ٦٪ من جملة السكان ويستحوذون على ٢٥٪ من مجمل الدخل القومى هى شريحة مقبولة الثراء تؤهلها لعيش طيب تتراوح دخولها بين ٢٠٠٠ ، ٧٠٠٠ جنيه فى الشهر ، ومعظم أعضائها من تجار التجزئة وأصحاب المحلات الخدمية الراقية كالمطاعم وتصفيف الشعر وبها أيضا عدد لا يتعدى بضعة آلاف من رجال المهن الناجحين من المحامين والأطباء والمهندسين والمحاسبين وكذلك عدد صغير لا يتعدى بضعة آلاف من رجال البيروقراطية المصرية الذين تتيح مواقع عملهم استغلال نفوذهم لزيادة دخلهم أو ممن شملهم عطف وزير قطاع الأعمال بتعيينهم فى مجالس إدارة الشركات العامة للمشاركة فى أرباحه بالإضافة إلى هؤلاء فإن هذه الشريحة تضم بعض قيادات مشكلى الرأى العام كالصحفيين ورجال الإعلام وأساتذة الجامعات والذين أصبحت أمامهم فرصة زيادة دخولهم نتيجة اهتمام الحكومة والمنظمات الدولية والدول المانحة للمعونات ودول النفط المحيطة باحتضانهم للدعوة إلى ما يريدون إيصاله إلى الرأى العام .

وهذه المجموعة الأخيرة على الرغم من قلة عددها الذى لا يتعدى آلافا قليلة هى أكثر المجموعات ضجيجا وأعلاها صوتا وأعمقها تأثيرا .. فهم الذين يملأون أعمدة الصحف ويترددون على التليفزيون ويعلمون طلاب الجامعات الذين سيقودون البلاد فى مستقبل الأيام . وهم قادرون على إيصال أى فكر والدعاية لأى هدف ولأى دولة أو فرد فيها ، ومن أجل ذلك تتدفق عليهم الأموال من كل جانب إما فى وضح النهار وتحت بصر الحكومة ورضاها أو تحت الموائد وبعيدا عن الأنظار ولا يعرف بالضبط حجم هذه الأموال ، وإن كان الاستاذ محمد حسنين هيكل قد قدرها فى مقاله بالأهرام بتاريخ ٩٤/٤/٢٢ بحوالى المائة مليون دولار سنويا . ولم تأت الحكومة بأى رقم من هذه الأموال وإن كان من اللافت للنظر ظهور عدد كبير مما يسمى بالجمعيات غير الحكومية (والتى اصطلح على تسميتها NGO'S فى الرطانة الدولية) التى تمولها الهيئات الدولية بموافقة الحكومة المصرية وذلك بغرض ترويج أفكار جديدة لها صفة العالمية ، لم يألفها المصريون بعد كالحفاظ على البيئة أو تمكين المرأة أو عمالة الطفل أو تنظيم الأسرة ، على أن أكثر الأموال تذهب إلى ترويج فكرة الخصخصة فقد خصصت هيئة المعونة الأمريكية اثنى عشر مليون دولار للترويج لها كما خصصت المجموعة الأوروبية ٥٠ مليون دولار منحة مقدمة للحكومة المصرية «لتشجيع عمليات الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة» . كما جاء فى آخر الاتفاقيات التى وقعتها الحكومة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٩٤ (الأهرام فى ١٩٩٤/٩/١٧) . أما عن كيفية انفاق هذه الأموال فإن أغلبها يعود إلى مكاتب الدول المانحة فى صورة عقود لاعداد تقرير عن هذه الأمور يستعان فى اعداده بمكاتب محلية تدفع لها مكافآت مجزية ويتم فيها عقد ندوات يستمع فيها الحاضرون إلى محاضرات يديرون حولها نقاشا ويتناولون خلالها أفضل المشروبات والأطعمة ، ثم يرفعون تقاريرهم التى لا يلتفت اليها أحد فالأصل فى كل هذا ليست الدراسات بل فى جعل كلمة الخصخصة متواردة وشائعة ومقبولة بين الناس ، وكذلك فى تنشيط الاقتصاد والاغداق على شركات الطيران والفنادق وإرضاء المثقفين بمكافأتهم حتى لا يتململون .

وأثر هذه المكافآت التى تكاد ترقى إلى مستوى الرشاوى هو فى إلغائها الحاجة إلى البحث العميق والجاد وإلى التفكير المستقل فلم يعد مطلوبا فى مثل هذا المناخ الذى خلقته

هذه المنح إلا ترديد أفكار بعينها جاءت معدة وجاهزة من خالعي المنح لترديدها والدعوة لها ، وقد أدى هذا الوضع إلى سقوط مصداقية وسائل الإعلام والكثير من القيادات وانحدار مستوى الجامعات ومراكز البحث .

## (ج) الشريحة الدنيا من كتلة البشر الطافية :

هذه الشريحة المكونة من ٦٪ من جملة السكان والتي تحصل على ٩٪ من مجمل الدخل القومي تعيش في كفاح وقلق خوفا من السقوط في هذه الكتلة البشرية الغاطسة وهي تعيش عيشة مستورة وهي الشريحة المكونة من كبار موظفي الحكومة الذين لا يحصلون على دخل إضافي وباقي رجال الإعلام والجامعات الذين لايحصلون على جزء من كعكة المعونات الخارجية سواء عن عمد أو عن عجز - كما تحتوى على شرائح أخرى من صغار التجار والمزارعين - وتأثير هذه الشريحة قليل .

في نهاية هذا الفصل أريد أن أؤكد أن شيئا من الحقائق التي وردت فيه لم تكن من عندي فقد وردت من قبل في تقارير الحكومة أو تحقيقات الصحف القومية فليس لي فيها فضل غير محاولتي وضعها في إطار واحد حتى يستطيع المصريون أن يروا صورتهم الحقيقية والكاملة - ولي أمل أن تفيق النخب من الوهم الذي تعيشه حتى يمكن البدء في الإصلاح . وأول شروط العمل أو حتى البدء في الكلام عنه هو في إزالة هذا الوهم ، فعلى الرغم من أن هذه النخب كباقي جموع الشعب الغاطسة تعرف قدر المشاكل التي تواجه مجتمعها كما يبدو ذلك واضحا مما جمعناه من حقائق في هذا الفصل من مصادرها هي فإن الكلام والتصدي لهذه المشاكل مباح لها فقط فهي تعيش في وهم أنها تفعل كل ما يلزم لحل هذه المشاكل وأن كل نقد لحلولها أو اقتراح بديل لها هو من قبيل المزايدة والمتاجرة في متاعب الناس - وإنك لتستطيع أن ترى ذلك في أحسن صورة في جلسات مجلس الشعب فما أن يتم نقد عمل أو إبراز مشكلة إلا وينبرى الوزير المختص لكي يبين ما قامت به وزارته لمجابهة هذه المشكلة وحلها - ولم يجد لذلك مجلس الشعب أبدا وزيرا واحدا قصر في عمله إذ لا توجد مشكلة واحدة لم تقم الحكومة بحلها . وهذا هو الوهم الذي أقصده لأنه لا يمنع فقط البدء في الإصلاح الحقيقي بل وحتى الحوار ذاته !

وإذا لم تفق النخب من هذا الوهم فإن الأمل يكاد يكون معدوما فى تغيير الحال الذى يبدو أنه سيستمر طالما ظلت ملكية الصحف ووسائل الإعلام على ماهى عليه ، وطالما تم تدبير الانتخابات العامة على الشكل الذى تدبر به فى الوقت الحاضر - ولذا فإن أولى خطوات الإصلاح يأتى بتأكيد حرية الصحافة والإعلام وما يتبع ذلك من تقنين ضرورة الإعلان عن مصادر التمويل التى تستخدم فى الترويج للأفكار وإشاعة الشفافية وحرية المعرفة وهى العناصر الأساسية فى بناء الديمقراطية وفى جعل الحاكم مسئولا عن عمله ، ومتقبلا للرأى الآخر وفى الحد من الفساد الذى لايجد سندا له أفضل من حالة التعتيم وحجب المعلومات التى تسود فى الوقت الحاضر .

وإذا ما تحقق ذلك فسيكون من السهل الاتفاق على خطط التنمية المادية والبشرية التى يمكن أن تقرب بين كتلتى البشر الغاطسة والعائمة ، واللتين تعيشان فى عالمين مختلفين لايبدو وأن بينهما شيئا مشتركا حتى يعم السلام الاجتماعى ويعاد بناء الأمة الواحدة والمتراصة .

وكلى أمل أن يحظى اقتراحى هذا بالجدية اللازمة فهى نصيحة مخلصة لأهل النخب من واحد قضى عمره فى الخدمة العامة وليست له أية مصالح أو مطالب من أى نوع كان فى مصر ، وعندما أطلب أن يؤخذ اقتراحى هذا بالجدية فإنى أقصد استبعاد حملة القماقم الذين يروجون الأوهام أن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية أو أن «اقتصادها يمر فى هذه المرحلة بأزهى عصوره» (راجع حديث وزير الدولة د. يوسف بطرس غالى فى الأهرام ١٩٩٤/٨/٢٤) فالموضوع الذى أطرحه فى هذا الفصل موضوع جاد .

كما أن أملى كبير فى ألا تؤجل النخب دعوتى إلى البدء فى عملية الإصلاح الديمقراطى أخذا بما قامت به الصين التى وضعت قضية التنمية سابقة على قضيتى الديمقراطية وحقوق الإنسان فشتان بين الحالتين ، ففى حالة الصين فإن لدى نخبها مشروعا تنمويا متكاملا وواضح المعالم والأهداف وطرق التنفيذ ، كما أن لديها القيادة الجادة التى تعمل لإطلاق طاقات شعبها والمستثمرين منهم والتى لها رؤية اجتماعية واضحة ، وشتان بين هذا وحال مصر التى لا يؤمل فى أن يصل إلى قياداتها المؤهلون لبناء مشروع مماثل إلا عن طريق الديمقراطية التى يدفع فيها الشعب للمشاركة فى حكم بلاده .

# الملف الأول :

# الواقع المصرى عن الحاضر والماضى والمستقبل

- الحقيقة والوهم فى الوقع المصرى
- الحقيقة والوهم فيما تحقــق وما لم يتحقق مــن خطط التنمية فى مصر
- المعونات الأجنبية لمصر
- فرصة القرن التاسع عشر التى أضاعتها مصر
- مصر فى القرن الواحد والعشرين

# الحقيقة والوهم فيما تحقق
# وما لم يتحقق من خطط التنمية فى مصر *

وهذه اضافة أستكمل فيها ما بدأته فيما سبق «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» أعرض فيه لقضية التنمية فى مصر التى يتسبب تعثرها فى استمرار انشطار المجتمع ، على الوجه الذى بينته فيما سبق : فى طرف منه قلة تستحوذ على الجزء الأكبر من الدخل القومى ، وفى طرفه الآخر أكثرية غاطسة تعيش عيشة مهينة وتنال جزءا صغيرا من الدخل القومى . قضية التنمية هى قضية مصر الأولى التى ينبغى على الحكومة الرشيدة أن تضعها فى أولى اهتماماتها ، فهى مفتاح حل مشكلة ضيق العيش لجموع الشعب المصرى التى تشكل ما أسميته فى الفصل السابق كتلة البشر الغاطسة حتى تضمن عيشها دون أن تضطر لدفع أطفالها للعمل أو أن تغترب إلى بلاد تحتاج الإقامة فيها إلى مصادرة جواز سفرها وقبول معاملتها كمواطنين من الدرجة الثانية .

وقضية التنمية قضية متشابكة ، لا تتعلق فقط ببناء المصانع وتوسيع رقعة الزراعة ونشر شبكات التليفون والطرق وغير ذلك من عمليات البناء ، بل هى تتعدى كل ذلك فهى فى الأساس قضية نظام الحكم وطريقة اتخاذ القرار والمنافذ المتاحة للناس للتعبير عما فى أنفسهم وللمشاركة فى حكم بلادهم . كما أنها قضية العدل الاجتماعى ، فليس من الممكن أن يأمل الناس فى العيش فى هناء وسلام والفقر والحرمان حولهم فى كل مكان . وهى أيضا قضية التعليم ، قضية إعداد الناس لتحديث حياتهم وقبول طرق الحضارة الحديثة حتى يستطيعوا مجابهة المشاكل التى ستجلبها بالضرورة عمليات تحديث الإنتاج واتساع شبكة الاتصالات .

---

* مقال معدل من الفصل الذى نشر تحت نفس العنوان بكتاب «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» (دار الهلال ١٩٩٦) .

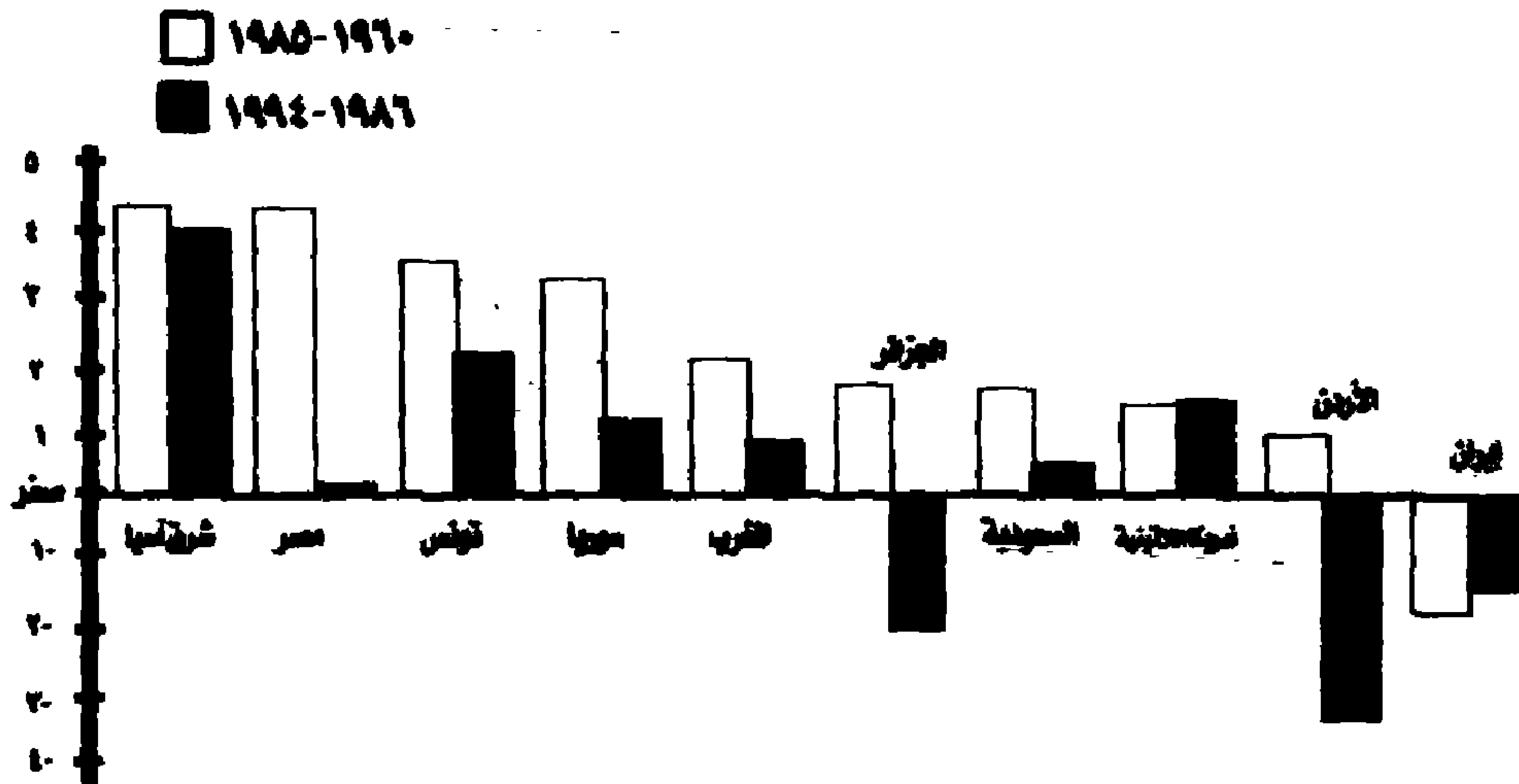
وتعيش النخبة الحاكمة في وهم أنها حققت نجاحات باهرة في تنمية البلاد ، فالإنفاق الاستهلاكي واضح في كل مكان يؤمونه ، والسيارات تملأ الشوارع ، والبيوت الفاخرة ترصع شواطيء البحار ، والتليفزيونات تنتشر في أعماق الريف والأموال تسيل في أيدى الكثيرين بل وفي دوائر الحكومة ذاتها التي أصبحت مبانيها ، وخاصة السيادية منها ، فاخرة ومرصعة بالذهب ، وموظفوها ينتقلون في سيارات فارهة وينفقون عن بذخ في بعثاتهم التى تكاثرت إلى خارج البلاد . ويزداد هذا الوهم رسوخا مع انحسار صيحات الاحتجاج ومظاهر الغضب وارتفاع كفاءة وسائل الإعلام . وحتى كاتب هذه السطور ، وهو الذى يعرف الكثير عن قصور عملية التنمية التى تمت في مصر ، قد تأثر بهذه المظاهر الفاخرة مما جعله يشارك فى وهم أن تنمية ما لابد وأن تكون قد حدثت فى مصر خلال الثلاثين سنة الماضية . ولذا ، فقد انتابه فزع شديد وهو يراجع المقالين اللذين كتبهما منذ نيف وسبع وعشرين سنة مضت فى جريدة الأهرام (١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٦٧) عن التجربة المصرية فى التنمية وأبعاد المستقبل المصرى واللذين جاء فيهما عند تقييم هذه التجربة – هو ما كانت مصر تقوم به فى ذلك الوقت – أن متوسط دخل الفرد ارتفع فى نهاية الخطة الخمسية الأولى فى سنة ١٩٦٥ إلى مبلغ وجدت أنه يقارب دخل الفرد في سنة ١٩٩٤ (بالأسعار الثابتة التى تأخذ فى الاعتبار ما حدث من تضخم نقدى خلال هذه الفترة) . وكدت من هول المفاجأة ألا أصدق نفسى ، فقد عشت عمرى وأنا أسمع عن الانجازات الكبيرة التى تتم فى مصر منذ ذلك التاريخ والتى تتغنى بها الصحافة ووسائل الإعلام صباح مساء . وقد دفعتنى المفاجأة أن اتحقق من الأمر وأن أعود إلى ما تنشره الهيئات الدولية من بيانات عن الاقتصاد المصرى والدخل القومى الإجمالى فى مصر عبر الثلاثين سنة الماضية ، انجازاته ونسب نموه السنوية ومعدلات التضخم التى انتابته وقد وجدت ذلك في عديد من الكتب التى يصدرها البنك الدولى عن حال الاقتصاد العالمى والتى يسجل فيها معدلات النمو وقيمة الدخل القومى الإجمالى للدول . وفى الكتاب الصغير الذى أصدره البنك بمناسبة انعقاد القمة الشرق أوسطية بعمان فى سنة ١٩٩٥ «اختيار الازدهار فى الشرق الأوسط وشمال افريقيا» والذى لخص فيه تطور نمو الدخل القومى لبلاد هذه المنطقة . والشكل التالى منقول من هذا الكتاب وفيه يظهر أن اقتصاد مصر وبلاد الشرق الأوسط عامة كان ينمو باضطراد خلال الحقبة ١٩٦٠ – ١٩٨٥

بمتوسط ٤,٥ ٪ فى السنة فى حالة مصر ، وهى نسبة تفوق متوسط نمو أية منطقة أخرى فى العالم فى تلك الفترة ، ثم انخفض إلى نسبة صغيرة لا تزيد على ٠,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٤ .

ويخفى هذا الشكل حقيقة أن فترة النمو التى حدثت فى مصر بين سنتى ١٩٦٠ و١٩٨٥ لم تكن نتيجة سياسة واحدة على طول الفترة ، بل كانت نتيجة سياستين مختلفتين تماما من حيث الهدف والوسيلة . ففى الفترة ما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ١٩٧٢ ، كانت مصر تتبع سياسة للتنمية تعتمد على مواردها الذاتية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجى إلا فى أضيق الحدود وتهدف إلى زيادة القدرة الانتاجية للبلاد وتوزيع فوائدها على أكبر عدد من الناس . وفى الفترة بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٥ ، تحولت مصر عن هذه السياسة واعتمدت فى زيادة دخلها القومى على إنفاق ما تدفق إليها من أموال عارضة ، جاءتها عن طريق المعونات أو تصدير عمالتها وثروتها المعدنية المدفونة فى باطن الأرض ، أو الاقتراض من الدول والبنوك بل والافراد . وقد أدت هذه السياسة إلى رخاء استمر لأقل من عقد واحد جاء بعده كساد هائل عندما توقف أو تباطأ مجيء هذه الأموال وتقلص سوق العمل خارج البلاد وانخفض سعر النفط وحلت أقساط القروض .

ويمكن لذلك أن نميز ثلاث فترات مرت بها مصر منذ أن بدأت فى التفكير فى عملية التنمية : الفترة الأولى بدأت فى أعقاب تأميم قناة السويس فى سنة ١٩٥٦ واستمرت حتى حرب العبور فى سنة ١٩٧٣ ، وهى فترة قلقة فى تاريخ مصر الحديث دخلت فيها مصر معارك كثيرة على الجبهتين الداخلية والخارجية ولكنها كانت فترة بناء زادت فيها قاعدة مصر الانتاجية ، كما كانت فترة مساواتية حاولت فيها الحكومة أن تعيد توزيع الدخل وأن تذيب بعضا من الفوارق بين الطبقات .

الفترة الثانية هى الفترة التى كان النمو فيها ناتجا عن نشاطات طفيلية ، ولم يكن نتيجة زيادة القاعدة الإنتاجية للبلاد ، وهى التى امتدت بين سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٨٥ . وفى هذه الفترة ، تدفقت الأموال على مصر سواء من العاملين فى الخارج الذين تركوا مصر فى هذه الفترة فى أعداد كبيرة أو من القروض التى سهل الحصول عليها . وفيها استطاع عدد من المضاربين زيادة دخولهم زيادة كبيرة ، مما أخل بتوزيع الدخل الذى أخذ يتركز فى أعداد قليلة أصبحت تشكل نواة ما أسميتهم بالكتلة الطافية . وقد كان




رسم منقول من كتاب «من أجل مستقبل أفضل : اختيار الازدهار فى الشرق الأوسط شمال افريقيا» (البنك الدولى ١٩٩٥) يبين معدلات النمو فى مصر وبلاد مناطق أخرى خلال الفترتين ١٩٦٠ – ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ – ١٩٩٤ – وحسب معدل النمو من معادلة قسم فيها نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى نهاية السنة على نصيبه فى بداية السنة ومرفوعا لأس ١ : عدد السنوات ويتضح من الرسم أن النمو فى مصر فى الفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٥ كان عاليا بل ومن أعلى المعدلات على مستوى العالم وأنه انخفض إلى أقل من ٢٪ فى الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٤.

تدفق الأموال على مصر ميسرا حتى ليمكن وصف الفترة على أنها كانت فترة لغواية مصر للسير فى طريق المضاربة وهجر منجزات فترة البناء السابقة .

# فترة البنـــاء

تميزت الفترة الأولى ، والتى امتدت حتى سنة ١٩٧٢ بتزايد متوسط دخل الفرد فى كل سنوات الفترة إلا فى سنة ١٩٦٧ – وهى سنة الهزيمة التى لحقت بمصر فى حربها مع اسرائيل – حين هبط متوسط الدخل هبوطا صغيرا يكاد ألا يلحظ . كما تميزت الفترة بمعدل سنوى عال للتنمية بلغ متوسطه على طول الفترة ٦,٥٪ على أن أكبر معدلات النمو حدث فى السنوات التى أعقبت هزيمة سنة ١٩٦٧ حين وصلت إلى أكثر من ٦٪ فى بعضها وهى من أعلى نسب النمو التى حققتها مصر فى تاريخها الحديث .

وتبدو هذه الأرقام غريبة على الذين يعيشون فى ضجيج الإعلام المستمر الذى يحاول إقناع المصريين أن بلادهم قد انتهت بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ . فالحقيقة الواقعة هى أن مصر لم تستسلم للهزيمة بل كانت كلها فى حالة تعبئة كاملة يقف شبابها على جبهة القتال وجموع قوتها العاملة فى المصانع والحقول على أتم الاستعداد للعمل والتضحية ، ليس فقط من أجل إزالة آثار العدوان ، بل ولبناء مصر المستقبل التى حلموا بها مستقلة ينعم فيها الجميع دون تمييز . وفى هذه الفترة ، تبين للقيادة وللكثيرين أن تحقيق هذه الأحلام لن يتم إلا باللحاق بالعصر وعبور الفجوة الحضارية التى تفصلنا عن العالم المتقدم وتحديث الإدارة ، وقد تمت بالفعل بعض الإصلاحات فى هذا الاتجاه . كانت الفترة التى تلت هزيمة سنة ١٩٦٧ ، على الرغم من صعوبتها ، فترة مضيئة على عكس ما يردده الكثيرون . ففيها زادت إنتاجية العامل وتحسن ميزان مصر التجارى وفيها أخذ المصريون أعمالهم بجد فقد أفاقوا بعد الهزيمة وشمروا عن سواعدهم عندما رأوا جدية القيادة بعد أن قامت بتطهير الجيش وإعادة بنائه ، وأسلمت قطاعى الاقتصاد والصناعة إلى قيادات جادة استعانت فيها بعناصر جديدة ذات تاريخ نظيف . هنا التف المصريون حول قيادتهم وأعطوها ثقتهم ، وعملوا فى حماس لم تعهده مصر إلا فى فترات متباعدة

في تاريخها الحديث . وقد انعكس هذا الجهد في التقدم الذى حدث في مؤشرات الاقتصاد في تلك الفترة .

وفى هذه الفترة ، حدثت التنمية عن طريق زيادة القدرة الانتاجية للبلاد وبنيت فلسفتها على ركيزتين : الأولى أن تكون تنمية مستقلة فى الأساس تعتمد فى تمويلها على ما تستطيع البلاد أن تدبره من أموال ، والثانية أن تتوزع فوائدها على أكبر عدد من الناس . كانت الفترة بين سنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٧٢ فترة قلقة فى تاريخ مصر الحديث ، دخلت فيها فى معارك متصلة على الجبهتين الداخلية والخارجية ، ومهما كان تقييمنا لأحداثها فقد كانت فترة بناء فى عمومها على الرغم من انشغال مصر فيها بالحرب وانفاقها أموالا باهظة لإعداد جيشها . وفى هذه الفترة اعتمدت مصر على مواردها الذاتية ومدخراتها السابقة وما قامت بتعبئته من مدخرات عن طريق تسعير المنتجات الزراعية أو إدخال نظام التأمينات الاجتماعية وما دبرته من قروض قليلة . وفى هذه الفترة استطاعت مصر أن تدخل الحرب وأن تبنى البلاد معا . وفيها دخلت مصر فى ثلاث حروب كبيرة تسببت فى إنفاق أموال باهظة لإعادة بناء الجيش ثلاث مرات ولبناء دشم ومطارات وموان وحوائط للصواريخ ولتدريب الآلاف من شباب مصر على فنون القتال الحديثة . ولسنا هنا فى مجال تقييم هذه الفترة من تاريخ مصر ، فقد تختلف الآراء فى أداء القوات المسلحة أو فى حكمة القرارات التى أدت إلى هذه التحركات العسكرية والمعارك المختلفة ، ولكن الشيء الأكيد الذى لا يمكن الاختلاف عليه ، هو أن مصر استطاعت دون أن تلجأ إلى إجراءات شاذة إلى الإنفاق على الجيش بسخاء كبير .

كما قامت مصر خلال هذه الفترة من بناء نفسها فعلى الرغم من هذا الانفاق العسكرى الضخم فقد قامت مصر فيها ببناء السد العالى ، ومد خطوط الكهرباء من أسوان إلى الاسكندرية ، واستصلحت الأراضى فى وادى النيل والوادى الجديد ، وأقامت مئات المصانع على أرضها ، وكانت بعض هذه المشروعات عملاقة بأى مقياس نتخذه . كان السد العالى واحدا من أكبر السدود العالمية ، كما كانت مصانع الحديد والصلب وما لحقها من بناء المناجم فى أسوان ثم فى الواحات البحرية وإنشاء المصانع فى حلوان والكبارى وخطوط السكك الحديدية والكهرباء ضخمة بأى مقياس . كذلك كانت الترسانة البحرية ، مصانع الكوك ، مصانع كيما للسماد ، مصانع الورق ، مصانع السيارات ،

مجمع الألومنيوم ، مشاريع هائلة ، مرة أخرى قد نختلف في الرأى في جدوى هذه المشروعات أو في اقتصادياتها أو في طريقة إدارتها ، ولكن الشيء الذي لا يمكن الاختلاف عليه هو أن مصر استطاعت أن تمول كل هذه المشروعات - وأكثر منها - من عمل أبنائها دون أن تستدين إلا في حدود معقولة تبررها إمكانيات مصر وناتجها القومي .

حقا لقد كانت الفترة بين ١٩٥٦ و١٩٧٢ فريدة في تاريخ مصر والعالم ، ففيها كانت الحرب الباردة في أوجها والتنافس بين القوتين الأعظم - واللتين كانتا حتى نهاية الفترة متقاربتين في القوة وامتلاك ناصية التكنولوجيا - على أشده وفيها استطاعت بعض دول العالم الثالث الاستفادة من هذا التنافس وذلك عندما قررت قيادة الاتحاد السوفييتي بزعامة خروشوف بعد استيلائه على السلطة بالكامل في سنة ١٩٥٨ ، أن تفك الحصار المفروض عليها وتكسب أصدقاء جدداً خارج دائرة نفوذها . وقبل ذلك كانت سياسة الاتحاد السوفييتي هي إنفاق فائض أمواله داخل بلاده ، وقصر مساعدته على من يشاركونه ايديولوجيته . ونحن نعلم الآن أن هذا القرار التاريخي لم يكن ممكنا إلا بعد عمليات التصفية التي قام بها خروشوف لأعضاء المكتب السياسي للحزب الذين كانوا يعارضونه وهي العمليات التي استمرت منذ تولى خروشوف سكرتارية الحزب الشيوعي في أعقاب وفاة ستالين في سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٥٨ . وفي هذه الفترة مد الاتحاد السوفييتي مصر بالمعدات والخبرة بأقل الأسعار ، وزودها بقروض بفوائد مخفضة ، وساعدها في بناء مشروعاتها الكبرى بدءا من السد العالي ونهاية بالحديد والصلب . وزود جيشها بالمعدات التي جعلت انتصار سنة ١٩٧٣ ممكنا . وقد تمت كل هذه الإنجازات دون أن تستدين مصر أموالا كثيرة ، ففي آخر الفترة لم تمثل ديونها أكثر من ٢٥٪ من جملة ناتجها القومي الإجمالي في سنة واحدة .

## فترة الغواية

أما الفترة الثانية التي امتدت من سنة ١٩٧٣ وحتى سنة ١٩٨٥ تميزت بنمو اعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الأموال التي بدأت تتدفق في سنوات ما بعد حرب العبور في

سنة ١٩٧٣ وقد استهلكت كل هذه الأموال فى استيراد الكماليات والانفاق الاستهلاكى ، مما أثرى عدداً غير قليل من المقاولين والمضاربين فى العملات والأراضى وعمليات الاستيراد بعملة أو بغير عملة . وفى هذه الفترة قامت مصر بحل مؤسساتها الصناعية ، وسمحت بتجريف أراضيها الزراعية وإهمال قاعدتها الانتاجية ، وكثر الكلام عن خسائر القطاع العام بعد أن اتخذ القرار السياسى بإهماله تمهيدا للخلاص منه .

ولا يعرف حتى اليوم السبب الذى دعا القيادة السياسية إلى هذا التغيير الكامل فى فلسفة التنمية ، وعما إذا كان وراء هذا التغيير صفقة أريد من ورائها تعويض مصر عن فقد قاعدتها الانتاجية بمنحها المعونات وتسهيل القروض وقبول أعداد كبيرة من العمالة المصرية فى بلاد النفط وتنشيط البحث عن النفط بداخل البلاد . ولكن الحقيقة هى أن حل القاعدة الانتاجية للبلاد قد تزامن مع هذه الأحداث بحيث يمكن القول إن تدفق الأموال إلى مصر فى هذه الفترة كان بغرض تزيين فكرة فك القاعدة الانتاجية للبلاد وغواية النخب للدخول فى العالم الذى كان يجرى إعداده عند حلول السلام مع اسرائيل . فقد بدا للنخب وكأن هذا العالم سيكون مليئا بالأموال السهلة والانفاق الاستهلاكى الفاخر .

كانت الفترة التى أعقبت حرب سنة ١٩٧٣ أكثر فترات مصر ثراء ففيها زاد دخلها من البترول الذى تم الكشف عن احتياطات كبيرة منه تم تصدير جزء منه بأسعار مجزية ، وفيها تم تصدير جزء من العمالة المصرية ، قيل حوالى ربعها ، إلى بلاد النفط المجاورة وإلى غيرها من البلاد . وفيها زادت دخول السياحة وعادت إلى مصر دخول قناة السويس بعد أن كانت قد توقفت لأكثر من سبع سنوات . كما تدفقت على مصر المعونات الخارجية سواء من الدول الصناعية الكبرى ، الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان ، أو من الدول العربية المجاورة .

ولا يعرف بالضبط كمية الأموال التى تدفقت على مصر فى هذه الفترة والكثير منها من الأموال غير المتوقعة أو العارضة Windfall ، وهى تقدر بين ٢٠٠ و٢٥٠ مليار دولار منها حوالى ٨٠ مليارا جاءت فى صورة معونات خارجية : من الولايات المتحدة (٣٠ ملياراً) ومن المجموعة الأوروبية ودول أوروبا واليابان (٣٠ مليارا) وبلاد النفط العربية (٢٠ مليارا) وهذا رقم تقديرى بحت لأن معظم الأموال التى تدفعها دول النفط كمنح هى من

المنح التى تدفع تحت الموائد ولأشخاص بعينهم وليس لها حساب ، وقد ذهب جزء كبير من هذه الأموال إلى المؤسسة الدينية فى السبعينات لإنشاء المعاهد الدينية ونشر أفكار تيار الإسلام السياسى الذى كانت البلاد العربية تدعمه خلال الحرب الباردة بتوجيه من الولايات المتحدة الأمريكية بغرض محاربة الشيوعية وتيارات اليسار السياسى المختلفة) ، كما وصل مصر خلال هذه الفترة ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار تحويلات العاملين بالخارج، و١٥ مليار دولار من بيع البترول ، و١٠ مليارات دولار من تحويلات السياحة . كما اقترضت مصر خلال هذه الفترة حوالى ٤٥ مليار دولار أعفى منها جزء يقل عما دفع فى خدمتها . وهذه الأموال العارضة لا تشمل الأموال التى وفدت إلى مصر للاستثمار فيها والتى لم تزد على ٢,٣ مليار دولار على طول هذه الفترة .

ولا يعرف بالضبط فى أى المجالات أنفقت هذه الأموال العارضة والتى جاءت على غير انتظار . إلا أنه يمكن القول أن جزءاً منها ، لا يزيد على ١٥ مليار دولار ، قد أنفق فى بناء المناطق العشوائية حول المدن وفى الريف لإسكان حوالى ٢٠ مليونا من كتلة البشر الغاطسة، بواقع حجرة واحدة لكل ستة منهم ، وفى شراء بعض المعدات الترفيهية لهم كالمراوح أو الغسالات أو بعض معدات الإنتاج الصغيرة كسيارات نقل الركاب أو البضائع أو عدد العزق أو لوازم الورش الصغيرة . أما باقى تحويلات العاملين من كتلة البشر الغاطسة فقد نهبت وحول معظمها إلى الخارج عن طريق شركات توظيف الأموال .

كما ذهب جزء كبير من المنح والقروض فى بناء البنية الأساسية وعلى الأخص شبكات الكهرباء التى زادت قدرتها التوليدية من ٤,٤ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٧٠ إلى ١١,٧ مليون كيلو وات فى سنة ١٩٩٠ ، وشبكات التليفون التى زادت خطوطها من ٣٥٢ ألف خط فى سنة ١٩٧٠ ، إلى ١,٧ مليون خط فى سنة ١٩٩٠ ، وشبكات الصرف الصحى فى المدن التى زادت طاقتها ٢٠٢ مرة عما كانت عليه فى سنة ١٩٧٠ ولمد بعض الطرق والتى زادت أطوالها من ١٠ آلاف كليو متر فى سنة ١٩٧٠ إلى ١٤,٦ ألف كيلو متر فى ١٩٩٠ . وقدرت الأموال التى انفقت على البنية الأساسية بحوالى ٥٢ مليار دولار ، تبعا للبيانات التى جاءت من مركز المعلومات واتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء (الأهرام ١٣ يوليه ١٩٩٢) ، وهو مبلغ كان من الممكن أن يقل كثيرا لو أن مصر كان لها من

الفنيين من يستطيعون قراءة العروض المقدمة وفهمها وتقييم أثمانها الحقيقية والذين كان من الممكن أن يدرسوا بدائل أقل كلفة وأكثر كفاءة عما تم . على أن أكبر الانفاق تم فى البناء لخدمة كتلة البشر الطافية المحدودة العدد ، وقد انتشرت المبانى فى كل مكان على أطراف المدن وفيما سمي بالمدن الجديدة وعلى شواطىء البحار ، وهى مبان ظل أكثر من نصفها خاليا وبدون استخدام . كما بنيت قاعات للمؤتمرات وملاعب أوليمبية وقصور جديدة للحكام وأصلحت قصور الملك القديمة . كما تم انفاق أموال ضخمة فى استيراد السيارات الفارهة وغير الفارهة حتى غصت الشوارع بها ، وفى استيراد الكثير من الأجهزة الاستهلاكية ، هذا بالاضافة إلى ما أنفق على تدعيم أجهزة الأمن وبناء السجون وتزويد القوات المسلحة بأحدث الأسلحة .

وأغلب الظن أن جزءا كبيرا من هذه الأموال العارضة قد وجد طريقه إلى الخارج ، وقد ذكر الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى مقال له بالأهرام بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٤ بناء على دراسة قام بها خبيران من البنك الدولى كلفتهما مجموعة المفاوضات المتعددة الأطراف ، التى انبثقت عن مؤتمر مدريد الشهير المختصة بالتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، أن جملة استثمارات المصريين فى الخارج بلغت حوالى ٨٢ مليار دولار ، وقد تم استخراج هذا الرقم من واقع تحليل موازين المدفوعات (القروض الجارية + الاستثمار الأجنبى المباشر) ناقصا عجز حساب المدفوعات والزيادة فى الاحتياطيات وأحسب أن هذه المليارات قد جاءت من تلك الأموال العارضة .

## فترة السقوط

ولم يكن مقدرا لفترة الغواية والأموال السهلة أن تستمر . فما أن حل عقد الثمانينات حتى جفت منابع الكثير من هذه الأموال ، بعد أن تقلصت أسعار النفط وانكمشت أسواق العمل فى بلاد النفط ، وجفت منابع القروض بل وحلت أقساط السابقة منها . وفى هذه الفترة لم تحقق مصر معدل نمو يفوق معدل نمو السكان إلا فى سنوات قليلة . وطبقا لبيانات البنك الدولى ، فقد بلغ معدل النمو فيما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٢ حوالى ١,٨٪ فى الوقت الذى بلغ فيه نمو السكان حوالى ٢,٦٪ .

وفي هذه الفترة حدث شيء من الانفراج في السنوات التي أعقبت حرب الخليج في سنة ١٩٩١ والتي وقفت فيها مصر مع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي الذي حدث قبل ذلك بسنة واحدة .. وكافأت دول التحالف مصر على موقفها وأعفتها من جزء من ديونها الخارجية وإن كانت قد فرضت عليها الالتزام بحزمة من الاجراءات لكي يصبح نظامها المالي منضبطا ونظامها الاقتصادي متماشيا مع قوة السوق ، ولم تفلح هذه الاجراءات في تحسين أداء الاقتصاد المصري فبعد السنوات القليلة الأولى من الانتعاش النسبي تراجع الأداء حتى وصف بأنه على غاية السوء في التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية في سنة ٢٠٠٢ تحت عنوان «تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي» والذي يتبين منه أن معدل نمو الاقتصاد في مصر كان في معظم سنوات التسعينات من القرن العشرين مساويا أو أقل من معدل نمو السكان .

ومما يزيد في قتامة الصورة ما حل بالبلاد خلال سنوات هذه الفترة من تغير في الطريقة التي تتم بها توزيع الثروة بحيث أصبح معظم الدخل في نهايتها مركزا في فئة قليلة من السكان مما ضاعف من معاناة كتلة البشر الغاطسة .

وقد حدث كل ذلك بالرغم من أن هذه الفترة لم تتميز بأي انفاق غير عادي فقد كانت فترة سلام لم تدخل فيها مصر حربا واحدة ، كما قلت فيها مهام القوات المسلحة نتيجة عملية السلام مع اسرائيل وتحييد شبه جزيرة سيناء ، كما قل فيها دور الحكومة والقطا ع العام في بناء المصانع والإسكان واستصلاح الأراضي التي ترك الجزء الأكبر منها للقطا ع الخاص . وباستثناء بعض الإنجازات في ميدان الاتصالات والبنية الأساسية وشبكات الكهرباء ، فإن المرء لا يستطيع أن يقارن هذه الإنجازات ، من حيث تكلفتها ، بانجازات الفترة السابقة بأي حال .

في هذا الفصل عرضت البيانات الخاصة بخطط التنمية ، كما تنشرها الحكومة المصرية والهيئات الدولية ، بغرض إيضاح الصورة الحقيقية لإنجازات هذه الخطط في اطارها التاريخي وبغرض فرز الحقيقة من الوهم فيما تحقق وما لم يتحقق من هذه الخطط وفي إبراز بعض العبر وإصلاح بعض المفاهيم التي استقرت عبر سنوات طويلة من الدعاية المستمرة . وأولى هذه الحقائق هي أن التجربة التنموية التي حققت بعض

النجاح خلال الأربعين عاما الماضية هى التجربة التى تمت فى ستينات القرن العشرين والتى جرى التخطيط لها مركزيا ، والتى تمت إدارتها وتمويلها بواسطة الدولة والتى أتت معظم أموالها من المدخرات المحلية ومن الفائض المتاح . وأن أفضل سنى هذه التجربة كانت السنوات التى تلت هزيمة سنة ١٩٦٧ عندما جدت الدولة فى تحسين الإدارة وتطهيرها والاستفادة من أحسن الخبرات المتاحة . ومما هو جدير بالذكر ، أن التجربة الوحيدة الأخرى فى تاريخ مصر الحديث والتى حققت نجاحا هى تجربة محمد على أوائل القرن التاسع عشر والتى تتماثل إلى حد كبير مع تجربة ستينات القرن العشرين فى الكثير من المظاهر . وبالرغم من ضجيج الإعلام الذى يحاول أن يقنع المصريين أن بلادهم قد ضاعت بعد هزيمة سنة ١٩٦٧ ، فإن السنتين التاليتين لها كانتا أفضل سنوات التجربة التنموية على الرغم من الإنفاق العسكرى الضخم الذى حدث خلالهما ، وهو أمر ينبغى أن نعتبر به لأنه يثبت أن جدية وطهارة القيادة هما مفتاحا التنمية فى مصر . بل ولعل نجاح تجربتى التنمية فى أوائل القرن التاسع عشر وستينات القرن العشرين يعود فى جزء كبير منه إلى هذين العاملين وإلى وضوح رؤية القيادة والإصرار على مجابهة المشاكل التى تواجه التجربة بالاستفادة بالخبرة المتاحة أينما كانت وعدم التفريط فيها .

وثانى هذه الحقائق هو أن فترة النمو كانت تصاحبها عملية إعادة توزيع الدخل حتى يطول أجزاء أكبر من المجتمع ممن لم يكن لهم فيه نصيب مما كان يجعل الأمل قائما فى بناء مجتمع متماسك يشترك فى الكثير من القيم – وقد تراجعت هذه العملية فى عصر الانفتاح الذى تعيشه مصر اليوم ودخلته فى سبعينات القرن العشرين – وفى هذا العصر حدث تركيز كبير للثروة فى أيد قليلة شكلت ما أسميناهم بالكتلة الطافية وتهميش لعدد كبير من الناس ممن أسميناهم بالكتلة الغاطسة ، وفى هذا المجتمع غير المساواتى انشطر المجتمع انشطارا لم يشهده من قبل ولم يعد هناك شيء مشترك بين كتلتيه وأصبحت مصر وكأنها مكونة من عالمين مستقلين رتب كل واحد منهما حياته على العيش فى ظروفها الجديدة التى قبلوها وكأنها قدر لا فكاك منه .

أما أعضاء الكتلة الطافية الذين يحصلون على الجزء الأكبر من الدخل القومى وفى أيديهم أدوات الحكم فقد رتبوا حياتهم على العيش على هامش النظام العالمى الجديد الذى دخلوه بسعادة بالغة وأبدوا استعدادا لإجابة كل ما يطلبه فهم الأسرع للانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الجديدة التى أفرزها هذا النظام وهم المتقبلون لمقترحات صندوق

النقد الدولى من أجل إعادة ترتيب البيت ليتوافق ومتطلبات السوق العالمية التى يسعون للاندماج فيها بدءا من خصخصة القطاع العام والاستعداد لعرضه للبيع فى السوق العالمى ونهاية بتحرير سوق المال على أمل أن تتدفق رؤوس الأموال دخولا وخروجا وهم المسالمون الذين لا يريدون أن يزجوا بأنفسهم فى أى من الاشكالات التى يمكن أن يحدثها الموقف المتفجر على حدود بلادهم الشرقية ، وعلى الرغم من أن هذا الترتيب قد أدى إلى أقل نجاح على المستوى القومى إلا أنه قد أعطى لأعضاء الكتلة الطافية حياة رغدة بسبب استيلائها شبه الكامل على ما تبقى من مصادر الثروة وعلى معظم ما يأتى مصر من منح ومعونات من الخارج مكافأة لها على موقفها وكذلك بسبب استغلالها لما جاء به هذا الترتيب من تحرير لسوق المال وللبنوك مما أتاح لها فرصة المضاربة والاستيلاء على الأموال دون رقيب .

أما الكتلة الغاطسة فقد رتبت حياتها بعيدا عن هذا النظام الظاهر للعين وخارج كل أطره وبقواعد استنتها لنفسها بعيدا عن تلك التى وضعتها الحكومة - ولم تعد هذه الكتلة التى تشكل الأغلبية العظمى من السكان تعتمد فى تدبير معائشها على الحكومة أو البنوك أو الشركات الخاصة أو أى من المؤسسات الظاهرة بعد أن فقدت كل أمل فيها وأصبحت تعتمد على ذاتها دون انتظار مساعدة من أحد - وقامت هذه الكتلة بأخذ أمورها بأيديها وبناء وإدارة اقتصاد خفى يتيح لها عيش الكفاف أو دونه شأنها فى ذلك شأن ما فعلته لحل مشكلة اسكانها التى قامت به بنفسها خارج كل القوانين والقواعد التى وضعتها الحكومة ، وتفعل هذه الكتلة نفس الشىء فى تدبير معائشها والتى تقوم بها خارج كل أطر الحصر أو الرقابة فمعظم أعضائها ، ممن لا يشغلون الوظائف الدنيا فى جهاز الدولة، يدبرون أمورهم بالاعتماد على زراعة الكفاف أو تربية الدواجن أو على العمل فى صناعات أو حرف بير السلم أو القيام بالخدمات المبتكرة التى يصعب تصنيفها .. وهذا العالم السفلى الذى تعيش فيه الكتلة الغاطسة غير معروف على أى درجة من التفصيل لساسة مصر أو للباحثين فى علوم الاجتماع أو الاقتصاد وإن كان له دور معروف لرجال مؤسسة الأمن الذين اعتادوا العيش معه والاعتماد على قادته لإشاعة الأمن ومنع أى اشتباك يمكن أن يحدث بين هذا العالم السفلى والعالم الظاهر الذى تتحرك فيه الكتلة الطافية .

# المعونات الأجنبية *

تتدفق على مصر كل عام أمــوال كثيرة من المعونات الأجنبية التى تأتى إليها فى صور شتى وتبلغ جملة المعونات غير العسكرية التى تصل إلى مصر من الدول المانحة حوال ٢,٧ مليار دولار طبقا لآخر بيانات البنك الدولى ولا يسبق مصر فى هذا الصدد غير الصين التى تزيد جملة ما تحصل عليه عن مصر بحوالى مائتى مليون دولار فقط وتبرز مصر على رأس قائمة الدول المستقبلة للمعونات فى ميزانيات مختلف الدول المانحة فهى تحصل على ثلث جملة المبالغ المقررة للمعونات الخارجية فى إيطاليا وعلى خمس المبالغ المقررة فى ميزانيتى فرنسا وألمانيا وعلى ١٢,٥٪ من جملة المعونات الأمريكية وعلى نسب تتراوح بين ٢,٥٪ من جملة المعونات الخارجية لدول اسكندناوة واليابان وكندا .

ولا يحتوى الرقم السابق على ما تحصل عليه مصر من هذه الدول من المعونات العسكرية أو على ما تحصل عليه من معونات من الهيئات غير الحكومية . والتى تتدفق عليها من الجمعيات الأهلية فى مختلف بلاد العالم للترويج لمختلف الأفكار بدءا بالخصخصة وانتهاء بختان الإناث أو من المؤسسات الدولية كمنظمات الأمم المتحدة على اختلاف أنواعها كالبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة أو الصندوق الإجتماعى للبنك الدولى أو من الحكومات العربية وهناك تقدير بأن مجموع هذه المعونات يشكل حوالى ١٥٪ من جملة الدخل القومى المصرى .

وتنساب هذه الأموال إلى أيدى مجموعة صغيرة من المستفيدين بها إما مباشرة تدفع كأموال حرة نظير أعمال تؤدى أو كقروض ميسرة أو بطريقة غير مباشرة بتنفيذ المقاولات أو توريد المعدات أو الأفراد للمشروعات التى تمولها مما يسبب رواجا ويشيع جواً من

---

* نشرت فى ثلاثة أعمدة بجريدة الأهالى ١٩٩٨/٦/٣ - ١٩٩٨/٦/١٧ .

الرضا بين فئة بعينها ، يبدو أن هناك اهتماما عاليا بتدعيمها حتى تكون سنداً لوضع قائم يراد الحفاظ عليه وتعطى المعونات جوا عاما من الاسترخاء لا يصبح فيه أمر التنمية الحقيقية والمستدامة ملحاً فهى من أهم أدوات تعزيز الوهم عند المسئولين بأن الأمور بخير ولا تحتاج إلا إلى المزيد من التقرب إلى الغير والاعتماد عليه .

ويثير هذا التدفق الكبير من المعونات على مصر التساؤل عما عساه أن يكون السبب أو الأسباب التى تدعو دول العالم المانحة إلى تمييز مصر عن باقى دول العالم والإغداق عليها بكل هذه الأموال الطائلة والتى يجمع الكل بمن فيهم المانحون أنفسهم على قلة العائد منها وعلى أنها تبدو فى معظمها أنشطة غير إنتاجية .

هناك أولا ذلك السبب الذى يتردد كثيرا وهو أن هذه المعونات تقدم أساساً بغرض تنشيط اقتصاد الدول المانحة ذاتها فهى تشترط استخدام أموالها الممنوحة فى شراء المعدات المصنوعة بها ، وفى استقدام الخبراء منها ، وفى تشجيع السياحة إليها عن طريق إيفاد الموظفين المحليين إليها على أن هذا السبب وحده لا يكفى للرد على السؤال عما يمكن أن يكون الدافع للدول المانحة لتمييز مصر وحدها دون باقى دول الأرض وتقديم هذه المعونات الكبيرة إليها .

فلو كان هذا السبب وحده هو الدافع لذلك لما كان من الصعب على هذه الدول أن تجد دولا أخرى غير مصر لتقديم المعونات إليها .

لابد إذن أن يكون السبب متعلقا بشىء يخص مصر وحدها دون باقى الأمم وهذا الشىء فى رأيى يتعلق أولا بموقع مصر الجغرافى فى قلب منطقة الشرق الأوسط التى يراد استقرارها والحفاظ على الوضع القائم فيها كما أنه يتعلق بإمكانات مصر الفذة التى يراد التحكم فيها وتوجيهها لخدمة هذا الاستقرار .

فمن جهة الموقع ، فإن مصر دولة مؤثرة فى منطقة الشرق الأوسط وما يلحق بها تكون له آثاره على كل ركن فيها والحفاظ على استقرارها أمر فى غاية الأهمية للحفاظ على الوضع القائم فيها وهو وضع تم ترتيبه عبر سنوات طويلة من التخطيط له ليحقق الغرضين الأساسيين اللذين يحكمان سياسة الدول الصناعية نحوها فهو أولا يؤمن حصول الدول الصناعية على احتياجاتها من الطاقة فى انسياب كامل وسعر مناسب

وتعاد فيه إليها أرباح مشترواتها منها للاستخدام فيها . وهو ثانياً يؤمن سلامة إسرائيل التي رأينا أن أمر أمنها يشغل كل الدول الصناعية .

ولا يحتاج التأكيد على تأثير مصر على منطقة الشرق الأوسط إلى بيان فهو واضح لا تخطئه العين ويصعب الجدل بشأنه ، أما أمر إمكانات مصر الكبيرة فهو أمر يغيب على الكثيرين وإن كنت على يقين من أن الأوروبيين والأمريكيين ، بل وجيراننا فى بلاد النفط يعرفونه جيداً ويحسبون له ألف حساب ويعملون على تغييبه عن المصريين بكل طريق ، ومنذ أكثر من ستين سنة كتب طه حسين فى كتابه «لغو الصيف» شيئا عن هذا التغييب نعى فيه على المصريين التضاؤل الذى يصيبهم وهم خليقون أن يعظموا ، والتصاغر الذى يلحق بهم وهم خليقون أن يكبروا والاتضاع الذى يصيب بعض الأجيال وهى خليقة أن ترتفع ثم يمضى للقول بأنه يرى مصر كما هى وكما يجب أن تكون بلدا عظيما لا يرضى إلا بعظائم الأمور ، ولا يطمئن إلى صغائرها إلا وهو خارج بلاده وحين يسمع غير المصريين يتحدثون عنها فهم يعرفون تاريخها أكثر مما نعرفه ويقدرونه أكثر مما نقدره ويعرفون أرضها أكثر منا فما أقل المصريين الذين يعرفون بلادهم معرفة جغرافية مقاربة .

هذا كلام يمكن أن يفيد قوله اليوم ، فنحن نعيش فى وابل من الدعاية يحاول أن يقنعنا أن الاتضاع هو الطريق الوحيد أمامنا ، ويزيد فى شهر يونيه غبار هذا الوابل إذ يحل فيه أسبوع نواح ذكرى هزيمة ٥ يونيه ١٩٦٧ فهى مناسبة لتذكير المصريين بهذه الهزيمة التى تصور على أنها نهاية كل محاولة لرفع الرأس وأن الطريق الوحيد المفتوح أمامهم هو فى التسليم لإسرائيل والقبول بما تمليه عليهم والامتنان للأرض التى يمكن أن تمنحها لهم حتى ولو كانت فى حدود الـ ١٣٪ من الأرض التى اغتصبتها منهم !

وتسخر المعونات الأجنبية للتأكد من ألا تقوم بمصر دولة منتجة قادرة على الخلق وفرض الإرادة ولذا فهى توجه لإغراق مصر بكافة أدوات الحضارة بدءا من القمر الصناعى وحتى عرائس الباميى حتى لا تشعر مصر بحاجتها إلى القيام بأية مبادرة من داخلها للإنتاج كما أنها توجه لإمدادها بأدوات متفرقة للبحث العلمى للإيحاء بأن شيئا يتم فى ميدانه وإن كانت الحقيقة التى تختفى وراء هذه العدد البراقة هى أن البحث

العلمى لم يقدم لمصر شيئا يذكر خلال السنوات العشرين الماضية وليس أدل على ذلك من حماس بعض صحفيينا على التقاط اسم أحد أبناء مصر الذين كرموا بخارجها وإبرازه كبطل قومي مع أن هذا العالم قد بنى تاريخه العلمي خارج بلده .

أما عن تغييب الوعى بإمكانات مصر فنحن نشهده فى الحال المؤسف التى وصل إليها حال الصحافة فى مصر على الرغم من الملايين التى أنفقت من أموال المعونات الأجنبية لإصلاح مطابعها وتلوين صفحاتها . وهذا مثال آخر لتوجهات هذه المعونة التى لو كان لها التوجه الوطنى لاستخدمته فى تدريب الصحفيين ورفع مستواهم المهنى حتى يعيدوا لصحفهم المصداقية التى فقدتها .

# عن فرصة القرن التاسع عشر التى أضاعتها مصر

نشرت المقال التالي في مجلة الهلال في شهر نوفمبر سنة ١٩٩٤ بمناسبة مرور مائة وخمسة وعشرين سنة على افتتاح قناة السويس وهى ذكرى أثارت فيَّ الكثير من الشجون فقد وجدت في أحوال مصر في ذلك الوقت ما يكاد أن يتطابق مع أحوالها اليوم وكأن التاريخ يعيد نفسه - ففى كلتا الحالتين ضيعت مصر الفرصة التى أتيحت لها للانطلاق إلى حياة أفضل - فى منتصف القرن التاسع عشر اتيحت لمصر فرصة تراكم الأموال عن طريق بيع القطن الذى ارتفع سعره وتزايد الطلب عليه مع اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية وانقطاع وروده منها ، وهى أموال كان من الممكن أن تستثمر فى المستقبل وتضع مصر على طريق الانطلاق ولكن الذى حدث هو أن هذه الأموال تبددت فى مظاهر آنية واستدانت مصر فوقها مما أفقدها استقلالها .

وفى القرن العشرين أضاعت مصر فرصة أخرى ، ففى سبعيناته كانت على شفا الانطلاق بعد أن أتاح لها ظرف تاريخى فريد بناء قاعدة صناعية وتدريب كادرات كثيرة فى الإدارة والهندسة والعلوم ، كما أتاح لها أداؤها العسكرى الكفء فى سنة ١٩٧٣ إلى اقرار السلام الذى جعل الأموال تتدفق من كل حدب - فما أشبه الليلة بالبارحة - فها نحن نرى الأحفاد يبددون الأموال التى جاءت إليهم دون نظر إلى المستقبل ، بل ويزيدون على ذلك الاستدانة كما فعل أجدادهم مما سحب منهم القدرة على امتلاك أمورهم بأيديهم التى أصبحت تحركها ارادة البنوك الدولية التى أصبحوا خاضعين لها . وفيما يلى نص المقال :

## فى ذكرى افتتاح قناة السويس *
## مصر والعالم خلال قرن وربع

بحلول شهر نوفمبر سنة ١٩٩٤ ، حلت ذكرى مرور مائة وخمسة وعشرين عاما على

---

* الهلال نوفمبر ١٩٩٤ .

افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية ، فقد تم تدشين القناة فى حفل كبير اتسم بالأبهه أقامه الخديو اسماعيل فى يوم السابع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩ دعا إليه كوكبة من علية المجتمع الأوروبى وقد بدأ الحفل بموكب بحرى اخترق القناة يتقدمه اليخت الإمبراطورى «إيجل» الذى كان يحمل امبراطورة فرنسا الجميلة يوجيني وتبعه ممثلو مختلف الدول بما فيها بريطانيا التى ما فتئت تضع العراقيل أمام التعاون المصرى الفرنسى فى بناء القناة فلم يفتها أن ترسل إلى الحفل ولى عهد امبراطوريتها الأمير الوسيم ادوارد .

وأقام بهذه المناسبة الخديو إسماعيل ، على وجه السرعة ، دارا للأوبرا بالقاهرة هى الأولى فى الشرق الأوسط التى وإن لم تعرض فى افتتاحها أوبرا عايدة التى كان يعدها لهذه المناسبة الموسيقار الشهير فردى ، فقد افتتحت بأوبرا ديجوليتو المعروفة . ولم تمض على افتتاح القناة شهور إلا وقد نال فرديناند ديلسبس الفرنسى مهندس القناة شرف العشاء على مائدة الملكة فكتوريا وشرف الحصول على لقب الفارس منها .

وقد حدثت خلال المائة والخمس والعشرين سنة التى انقضت منذ افتتاح القناة أحداث جسيمة طالت مصر والعالم – أحاول أن اقتطف منها بعضا مما رأيت أنه قد أثر على تكوين مصر الحديثة وموقعها فى خارطة العالم السياسية التى نعرفها اليوم – .

وقد يكون من المفيد قبل أن نبدأ الكلام عن مصر أن نؤكد على أن العالم غداة افتتاح القناة كان مختلفا تماما عن عالم اليوم بحيث يصعب على المحدثين أن يتصوروه فقد كان عالما لا يعرف من وسائل المواصلات الحديثة غير الباخرة والقطار اللذين لم يكن قد مضى على بدء استعمالهما إلا عقود قليلة كما أن عالم ذلك الزمان لم يكن يعرف من وسائل الاتصالات غير التلغراف الذى لم يدخل مصر إلا منذ أقل من خمس سنوات من تاريخ افتتاح القناة . كما لم تكن خارطة أوروبا الحديثة قد عرفت فقد كانت إيطاليا وألمانيا مجموعة من الامارات المتحاربة التى لم يتم توحيدها إلا بعد سنوات من افتتاح القناة كما كانت أوروبا تخوض أزمات متلاحقة وقلاقل اجتماعية أحدثتها الثورة الصناعية التى أخذت تنتشر على مقاييس واسعة خلال سنى القرن التاسع عشر فقد صاحبت حركة التصنيع السريعة ثورات وحروب اشتعلت من أجل تأمين العدل الاجتماعى أو من أجل

الحصول على الخامات والأسواق . أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت وقت افتتاح القناة قد خرجت لتوها من حرب أهلية مدمرة ، كما لم يكن قد مضى على أول اتصال لليابان بعالم الغرب أكثر من خمس عشرة سنة .

وقد بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا التى استطاعت حتى منتصف القرن التاسع عشر أن تحتكر أسرار الصناعة وأن توئد أى منافسة لها فقبل سنوات قليلة من افتتاح القناة كان ثلث الانتاج الصناعى العالمى بريطانى المنشأ كما كان ربع حجم التجارة العالمية يمر فى الموانىء البريطانية وكانت بريطانيا أول دولة تمد خطا للسكة الحديد بين ليفربول ومانشستر فى سنة ١٨٣٠ على أن ذلك لم يدم طويلا فقد شهدت سنة افتتاح القناة منافسة دول أوروبية أخرى لبريطانيا ، ففى هذا العام أصبحت فرنسا وبروسيا منتجتين كبيرتين للصلب كما تقدمت الصناعة بخطوات سريعة فى الولايات المتحدة حتى أصبحت أعظم دولة صناعية فى العالم فى سنة ١٩٠٠ وذلك بعد استخدامها البترول كمصدر بديل للطاقة .

ومن الوجهة السياسية فقد كانت أوروبا تعيش وقت افتتاح القناة فى آخر سنوات معاهدة ڤيينا التى أبرمت فى أعقاب هزيمة نابليون فى ١٨١٥ والتى أعادت الحال إلى ما كان عليه قبل الثورة الفرنسية فأرجعت الملكية إلى فرنسا وجعلت من النمسا القوة المهيمنة على منتصف أوروبا ، فلم يمض عام واحد على افتتاح قناة السويس إلا وقد أزيلت الملكية من فرنسا ونفيت الامبراطورة يوجينى التى شاركت فى احتفالات افتتاح القناة كما تم فى نفس هذا العام توحيد إيطاليا فى أعقاب ثورة الإمارات الشمالية على حكم النمسا كما تم توحيد ألمانيا تحت الحكم البروسى بعد ذلك بعام واحد . كان واضحا أن الأفكار التى جاءت بها الثورة الفرنسية ذات أثر كبير فى إنهاء الثورة المضادة التى جاءت بها معاهدة ڤيينا وفى البدء بأخذ مبدأ اشتراك الشعوب فى الحكم عن طريق المؤسسات الديمقراطية وبتوحيد الصفوف فى دول قومية .

حقا لقد كانت المائة والخمس والعشرون سنة التى مرت منذ افتتاح القناة حافلة فى أوروبا غيرت من شكلها وحولتها إلى قوة ديناميكية هائلة هيمنت على تشكيل العالم كله .

# مصر منذ افتتاح القناة

كانت مصر عند افتتاح القناة تملك مقومات الدخول فى هذا العالم الجديد الذى كان يتشكل فى ذلك الوقت ولم يكن حفل افتتاح القناة إلا تعبيرا عن قبول مصر فى عضوية هذا النادى الجديد الذى استحقته ليس فقط لوضعها الاستراتيجى فى قلب خطوط التجارة العالمية بل لأنها كانت بلادا منتجة للثروة بحيث كان متوسط دخل الفرد فيها مساويا إن لم يفق متوسط دخل الفرد فى الكثير من دول أوروبا . ولم تأت الثروة لمصر عن طريق التجارة فقط بل أتتها أيضا عن طريق اقتحام آخر مبتكرات العصر فى ميدانى الزراعة والصناعة ففى مجال الانتاج الزراعى توسعت مصر فى زراعة القطن طويل التيلة الذى ارتفع الطلب عليه فى الأسواق العالمية فى ستينات القرن التاسع عشر بعد أن اختفى القطن الأمريكى من الأسواق مع تصاعد الحرب الأهلية فيها - وانتشرت زراعة قصب السكر فى الصعيد واستثمرت مصر الأموال فى شق ترع جديدة وفى فتح الترع القديمة بعد تطهيرها والتى كانت قد طمرت خلال العصر العثمانى المهين وفى توسيع الرقعة الزراعية بعد إدخال طرق الرى المستديم فى أراضى الدلتا وشمال الصعيد ، كما أدى ازدهار التجارة إلى توسيع ميناء الاسكندرية وفتح طريق الصعيد ومد خطوط السكك الحديدية وشبكات التلغراف وقد أدخلت هذه الطرق الحديثة فى المواصلات والاتصالات قبل الكثير من دول أوروبا - وفى مجال الانتاج الصناعى فقد استمرت مصر فى سياستها التى كان قد وضعها محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر فى التوسع فى بناء المصانع بدءا من الزجاج حتى البارود وفى إنشاء الترسانة البحرية . واحتاج أمر حماية البلاد وأمر تأمين منابع النيل التى أصبحت محل أنظار القوى الأوروبية الصاعدة إلى تدعيم الجيش المصرى الذى نجح فى السيطرة على هذه المنابع وإقامة امبراطورية شاسعة امتدت من اريتريا والصومال شرقا إلى غرب أوغندة غربا .

حقا قد كانت مصر بلادا غنية وقت افتتاح القناة فقد كانت بلادا منتجة للثروة وجاذبة للعمالة التى وفدت إليها من كل مكان سعيا وراء الرزق أو الفرص الجديدة التى أتاحها هذا التوسع الكبير فى الاقتصاد .

# الفرص الضائعة

والناظر إلى ما آل إليه حال مصر بعد مائة وعشرين سنة من افتتاح القناة يرى أن مصر التى كانت على أعتاب الدخول فى العالم الجديد الذى كان يتشكل حينئذ قد قصرت فى خطواتها ولم تستطع اقتحام هذا العالم الجديد فها نحن أولاء نراها بعد هذه السنوات ولم تعد منتجة للثروة أو جاذبة للعمالة - ففى سنة ١٩٩٢ (تقرير البنك الدولى عن ١٩٩٤) لم يتعد انتاجها الزراعى ٦ بلايين دولار والصناعى ١٠ بلايين دولار لمجموع سكان بلغ ٥٥ مليونا كما كان قرابة ربع قواها العاملة خارج البلاد - كانت مصر وقت افتتاح القناة تمتلك كل مقومات الدخول فى العالم النامى الذى كان يتشكل فى ذلك الوقت : القاعدة الانتاجية العريضة والتراكم الرأسمالى الذى حدث نتيجة ارتفاع أسعار القطن إبان الحرب الأهلية الأمريكية والعمالة الماهرة التى جاءت مع انتشار التعليم وارسال البعثات والموقع الاستراتيجى الممتاز فى قلب طرق التجارة العالمية .

والمتأمل فى سنوات منتصف القرن التاسع عشر يجد أن مصر كانت واحدة من ثلاث دول كانت لها فرصة تراكم الأموال عن طريق بيع الخامات وهى اليابان بتجارة الحرير والسويد بتجارة الأخشاب ومصر بتجارة القطن .

وقد استطاعت كل من اليابان والسويد استثمار أموالهما ، أما مصر فقد انفقت أموالها فى الاستهلاك الآنى ولم يكن لحاكمها من بعد النظر ما يجعله ينفق على المستقبل بل وزاد الطين بله اقتراضه الأموال والسقوط فى هوة الديون التى أفقدت مصر استقلالها .

# أسباب ضياع الفرص
# أمام مصر

وفى ظنى أن من أهم الأسباب التى أدت إلى ضياع الفرص أمام مصر هو تخلفها فى تطوير نظام الحكم فيها فعند افتتاح القناة كان نظام الحكم فى مصر لا يختلف كثيرا عنه فى أوروبا فقد كان كلاهما أوتوقراطيا يحكم فيه الحاكم دون مساءلة أو محاسبة من أحد

ولكن هذا النظام انتهى تماما فى أوروبا بعد سنوات قليلة من افتتاح القناة فطرد من طرد من ملوكها وقيدت سلطة الآخرين وأصبح الحاكم مسئولا عن عمله ومستمدا لشرعيته من الشعب الذى أصبح له حق تغييره أو تثبيته - أما فى مصر فقد ظل الحكم فيها مطلقا على الرغم من عديد الانتفاضات التى قامت بها البورجوازية الناشئة التى ظهرت مع إدخال العلاقات الرأسمالية فى الانتاج ، وعلى الرغم من عديد المحاولات التى تكللت بالنجاح حينا لإنشاء مجالس نيابية لتشارك فى السلطة ففى سنوات الاستعمار الانجليزى وئدت هذه المحاولات تماما ووضعت العراقيل أمام المجالس النيابية التى اضطر الحاكم لقيامها بعد ثورة سنة ١٩١٩ القومية . وفى سنوات الاستقلال استخدمت المجالس النيابية كواجهة فقط لتحسين وجه الحكم الذى لم يتغير نظامه قط منذ أمد طويل .

وقد أدى هذا النظام فى الحكم الذى يعتمد على عدم الشفافية والقرارات التعسفية إلى إجهاض نمو الدولة المدنية ومؤسساتها التى تسمح بالمشاركة الشعبية مما أدى إلى انتشار حركات الاحتجاج غير العقلانية كما أدى تركيز السلطة دون مساءلة إلى إحجام المستثمرين عن الدخول فى مشروعات طويلة الأجل تستثمر فى المستقبل حتى أصبح الاقتصاد معتمدا فى أساسه على بيع الأصول وعلى تقديم الخدمات وتصدير العمالة وتقبل المعونات .

# مصر فى القرن الواحد والعشرين *

## (١)

عندما طلبت منى مجلة «الهلال» فى منتصف عام ١٩٩٦ - أن أكتب عن مصر فى القرن الواحد والعشرين ترددت كثيراً . فلى فى مجال الكتابة عن المستقبليات تجربة لم تكن ناجحة . فمنذ ثلاثين عاما . وفى أعقاب هزيمة سنة ١٩٦٧ ، كتبت أربعة مقالات متتالية بجريدة الأهرام عن تصورى عما سيكون عليه حال مصر والعالم فى اخر القرن العشرين . وفيها تنبأت بأن الحرب الباردة ستكون قد انتهت قبل نهاية القرن بمصالحة توفيقية بين النظامين المتصارعين . واللذين وصفتهما بأنهما بنات حضارة واحدة ، بحيث يأخذ كل منهما الشيء الطيب من الآخر لكي ينطلقا لبناء عالم يسوده السلم والعدل الاجتماعى والديمقراطى ، أما فى مصر ، فقد تصورت أن سكانها ، الذين سيبلغ عددهم الستين مليونا عند نهاية القرن ، سيرتفع متوسط دخل الفرد فيها حتى يصل قرابة الأربعة الاف دولار فى السنة . وقد بنيت هذا التصور على افتراض أن مصر ستستمر في تحقيق نمو اقتصادى تبلغ نسبته ٧٪ فى السنة حتى أخر القرن وهى نسبة لم تكن بعيدة عن تلك التى حققتها مصر بالفعل فى الستينات .

وكما هو واضح ، فإن تنبؤاتى قد خابت . فالحرب الباردة لم تنته على الوجه الذى تصورته بل انتهت بانتصار طرف على طرف . ولم ينتج عن هذا الانتصار إلا عالم يسوده القلق انتشرت فيه الكثير من الحركات اللاعقلانية وتهمشت فيه جماعات بأسرها بل ودول بكاملها ، وتراجعت فيه الديمقراطية بسبب بروز قوى جديدة أصبحت هى الحاكمة والمؤثرة فى الأحداث ومصائر الناس كالشركات عابرة الدول وأجهزة الإعلام . وهى قوى لا يعرف

---

* الهلال يونيه ١٩٩٦ .

الناس عنها الكثير فقراراتها سرية وملاكها غير مسئولين أمام أحد . وفي مصر ، خابت أيضا تنبؤاتي ! صحيح أن عدد السكان أربى عن الستين مليونا ، ولكن دخل الفرد لم يصل إلا إلى سدس ما كنت قد تصورت أنه سيكون .

الكتابة عن المستقبليات – لذلك – هي أمر من الصعوبة بمكان ، فالتاريخ لا يسير في خط مستقيم بحيث يمكن اسقاط معاملات فترة على فترة تالية ، واتجاهاته لا يحكمها المنطق أو الصالح العام ، بل في الأغلب تحكمها المصالح الآنية للنخب الحاكمة والتي تتفاوت في حكمتها من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر . ويزيد الأمر صعوبة أننا نعيش عصرا ينبض بالحركة ، ويتميز بسهولة الاتصال وكثرة الاختراعات ، مما يجعل تصور شكل المستقبل صعبا . وما يكتبه توفلر وأمثاله عن المستقبل الوردي الذي ستأتي به «الموجة الثالثة» لعالم «ما بعد الصناعة والمعلومات» هو وجهة نظر تكاد تكون من باب الخيال العلمي . فالحقيقة الواقعة هي أن حضارة الموجة الثالثة ، على الرغم من أنها فتحتّ افاقا جديدة لاستمتاع عدد محدود من الناس بالمعلومة والاتصال الفوري بأمثالهم على اتساع العالم ولتعاظم القدرة الانتاجية ، إلا أنها قللت الحاجة إلى الأيدي العاملة مما زاد من عدد المتعطلين خاصة بين المتعلمين ومهرة العمال وزادت الفروق الطبقية داخل الدولة الواحدة وبين الدول أيضا . ولذا فإن حجم الآلام والقلق الذي حملته هذه الموجة يفوق بكثير ما جادت به حتى اليوم ، فقضية الاستفادة من ثورة المعلومات على مستوى البشر عامة تحتاج أولا إلى تغيير أساسي في النظام السياسي والاجتماعي للعالم وهو أمر غير باد في الأفق حتى الآن .

## (٢)

وقد سبب لي إخفاقي في تنبؤاتي ، التي تصورتها وأنا في منتصف سنوات العمر ، أن أتردد في الدخول في تجربة أخرى ، إلا أنني قررت الاستجابة لدعوة الهلال وأن أكتب ما طلبته مني عن تصوري لحال مصر في نهاية الثلث الأول من القرن الواحد والعشرين ، أكتبه وقد خط الشيب شعري وأنا في آخر سني العمر محاولا أن أبين ماذا سيكون عليه شكل مصر ، لو أنها استمرت على نفس النهج الذي تسير عليه اليوم ، حتى يتبين للنخب قدر العمل الذي ينتظرها لكي يتركوا بلادهم وهي أحسن حالا عما استلموها .

ذلك أنه سيعيش على أرض مصر ، في ثلاثينات القرن الواحد والعشرين ، ما بين المائة والمائة وعشرين مليونا من البشر سيبنى الكثير منهم مسكنه على أرض وادي النيل الزراعية التي ستصبح نصف مساحتها على الأقل غابة من الأسمنت ومشغولة بالمباني والطرق ومختلف المنشآت . وسينتقل إلى المدن جزء كبير من سكان الريف ، وستصبح القاهرة الكبرى عاصمة يسكنها ثلاثين مليونا من البشر سيعيش الجزء الأكبر منهم مكدسين في مناطق عشوائية على أطراف المدينة وفي مساكن ليست بها دورات مياه أو صرف صحي – أقول ذلك من واقع أن أحدا لم يقم حتى اليوم باقتراح وسيلة يمكن أن تعطي للفقراء مسكنا معقولا وبسعر يمكن أن يتحملوه – وسيزداد الضغط السكاني على الكثير من الأحياء القائمة ، وسينحدر حالها من حيث الخدمات والمواصلات والضوضاء والتلوث ، وسيحدث بها ما حدث لحي شبرا خلال النصف الثاني من القرن العشرين وسيهجرها القادرون إلى خارج المدن لبناء واحات لسكناهم بعيدا عن الازدحام والضوضاء .

وستجابه الزراعة في وادي النيل مصاعب كبيرة ، وسيهجر العمل فيها الكثيرون لصعوبة العمل فيها وقلة العائد منها . كما ستجابه الزراعة في الصحراء صعوبات أكبر وسيكتشف الكثيرون أنها كانت مغامرة خاسرة بعد أن يهبط منسوب الماء الجوفي وتزيد ملوحة الآبار ، وسيزداد اعتماد مصر على العالم الخارجي لتزويدها بالقمح ومختلف المواد الغذائية .

وبتناقص المساحات المزروعة في وادي النيل ، فلن يجابه المصريون نقصا في كمية المياه اللازمة لاستخدامها المنزلي أو في الصناعة فسيعوض الماء الذي سيوفرونه في الزراعة حاجتهم المتزايدة في الأغراض الأخرى ، وأغلب الظن أن مياه النيل ستصلهم دون مشاكل تذكر مع دول أعالي النيل التي ستظل على الأغلب في حال لن يسمح لها باستغلال أكبر لمياه النيل أو تحدي حق مصر في مياه النهر ، على أن أكبر المشاكل التي قد تواجه مصر في توفير المياه في ثلاثينات القرن القادم ، قد تكون في انسداد جزء كبير من بحيرة ناصر حول الشلال الثاني عند منطقة وادي حلفا بالطمي الذي يحمله النهر ويرسبه هناك وما يتبع ذلك من خسارة في كمية المياه التي تصلها نتيجة البخر والتسرب . وقد وصل ارتفاع الطمي في هذه المنطقة في سنة ١٩٩٢ (وهي آخر سنة أتيح

لى فيها الاطلاع) إلى أكثر من ثلاثين مترا ، وهذه مسألة ستشغل المصريين بدءاً من أولى سنوات القرن الحادى والعشرين .

كما سيواجه المصريون أيضا مشكلة تلوث المياه والتى أتوقع أنها ستصل إلى درجات غير مقبولة مع تزايد الصرف الصحى من عديد المدن على طول نهر النيل والتى ستنصرف مياه معظمها فيه .

وفى أوائل سنى القرن الواحد والعشرين ، ستكون عملية خصخصة مصانع القطاع العام والبنوك قد انتهت بانتقال ملكيتها إلى نخبة منتقاة من المصريين بالاشتراك مع الشركات العابرة للدول والمتعددة الجنسية وسيتم إغلاق بعض المصانع التى لن يكون فى استطاعة ملاكها الجدد إدخالها فى السوق العالمى ، كما سيتم تطوير المصانع الأخرى حتى تصبح قادرة على المنافسة وإيجاد مكان لمنتجاتها فى السوق العالمى ، وسيكون إغلاق المصانع أو تطويرها سببا للاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين فيها وعلى كل المستويات مما سيسبب آلاما كثيرة . وأغلب الظن أن الحكومة ستضطر فى نهاية الأمر إلى منحهم تعويض بطالة .

وبدخول مصر منظمة التجارة العالمية ، فى أوائل القرن الواحد والعشرين ، فإن الكثير من مصانع القطاع الخاص - والتى تعيش اليوم على حساب الحماية الجمركية كمصانع النسيج والسيارات - ستغلق أبوابها أو ستضطر للدخول فى شراكة مع رأس المال الأجنبى .

وإذا استمر الحال على ما هو عليه للثلاثين سنة القادمة ، فإن الفروق بين دخول الناس ستزيد وسيتم تكريس انشطار المجتمع إلى شطرين ، فى طرف منه نخبة قليلة العدد واسعة الثراء ، وفى طرفه الآخر كتلة الشعب المصرى التى ستتهمش تماما ويعيش الجزء الأكبر منها على الفتات . وفى ثلاثينات القرن القادم ستكون الأجيال الجديدة من أبناء كلا الطرفين قد شبت وتثبتت قواعدها وزاد انفصالها عن بعضها البعض واختلف طموحات وطريقة عيش ولغة كل منهما . وستعيش النخبة فى أحياء جديدة خارج المدن محاطة بأسوار وذات حرس خاص عام ، وسترسل أبناءها إلى مدارس وجامعات خاصة وسترفه عن نفسها فى أماكن بعينها ، وستترك النخبة لعامة الناس المدارس والجامعات الحالية والتى لا مناص أن يكون مصيرها مزيدا من الانحدار . وسيزداد اهتمام النخبة

بتعليم أبنائها اللغات الأجنبية وفنون الإدارة والعلاقات العامة ، لإعدادهم لإدارة الشركات وبيوت المال والتجارة التى يملكونها ولتمكينهم من الحوار مع شركائهم من مسئولى الشركات متعددة الجنسية الذين سيكونون مسئولين عن تطوير العمل ونقل التكنولوجيا ، ولذا فلن يكون البحث العلمي أو الهندسة من بين الاهتمامات الأولى للنخبة .

وسيحتاج الحفاظ على مثل هذه التركيبة الاجتماعية إلى استخدام القهر وقبول العيش فى ظل قوانين استثنائية وتحت حكم الطوارىء وإطلاق يد أجهزة الأمن لإخماد أى تذمر يمكن أن تقوم به الأكثرية الغاطسة ومنع أى تجمع لها أو القيام بأى مظهر من مظاهر التعبير عن آلامها أو آمالها . وفى مثل هذا الجو فلابد لنا أن نتصور أن استخدام أجهزة الأمان الالكترونى واستئجار الحرس الخاص وبناء الأسوار سيتزايد .

وأغلب الظن أن الإقبال على الهجرة إلى خارج البلاد سيستمر إن لم يزد عما هو عليه الآن . وستكون أغلب الفرص فى البلاد العربية التى ستظل وحتى ثلاثينات القرن القادم ، فى رفاهية نسبية لتوقع ازدياد الطلب على نفطها وكذلك أوروبا التى ستعانى فى ذلك الوقت من قلة اليد العاملة فيها نظرا لندرة المواليد وازدياد عدد شيوخها . وتقدر المجموعة الأوروبية أنها ستكون فى حاجة إلى حوالى ٧ ملايين عامل فى ذلك التاريخ تنوى تهجيرهم إلى أوروبا من بلاد العالم الثالث وعلى الأخص من بلاد جنوب البحر الأبيض المتوسط . وستكون معظم العمالة المطلوبة هى لأداء الخدمات الدنيا ، وستكون بعقود محدودة المدة يستجلب فيها العمال دون أن يصطحبوا عائلاتهم حتى يمكن إعادتهم إلى بلادهم بعد انتهاء مدة عقودهم ، وهذه السياسة الجديدة هى نفس السياسة التى تتبعها سويسرا فى الوقت الحاضر ، وهى بغرض تفادى مشاكل مواءمة المهاجرين لبلادهم الجديدة والتى كثيرا ما تأتى مع وصول أعداد كبيرة من بلاد العالم الثالث .

## (٣)

رسمت هذه الصورة لحال مصر فى ثلاثينات القرن الواحد والعشرين ، على فرض أن ما يحدث اليوم فى مصر سيتم اسقاطه حتى هذه السنوات وهو أمر غير محقق وأرجو أن تخيب تنبؤاتى هذه كما خابت فى المرة السابقة ، على أن الشيء الأكيد ، هو أن استمرار

الحال على ما هو عليه سيؤدى إلى مستقبل لا أظن أن النخب ذاتها تحب أن تراه ، وغرضي هنا هو تنبيهها إلى الشقاء الذى سيجلبوه على بلادهم وعلى أنفسهم قبل أى شيء آخر إن لم ينتبهوا للأمر .

ولمصر من الميزات الخاصة ما يمكنها من أن تجد لنفسها مكانا بارزا فى هذا العالم الجديد الذى نراه يبزغ اليوم ، فلديها الموقع والتاريخ والجو المعتدل والبشر ، فهى فى موقع حاكم بين القارات الثلاث وهي وسط بين طوكيو ونيويورك مما يمكن أن يجعلها شريانا للنقل ووسيطا لانتقال المال . وهى ذات تاريخ عريق فى آثاره وتراثه ، وهى ذات جو معتدل على طول العام ، مما يمكن أن يخرج المحاصيل وقت مالا يستطيع غيرها أن يخرجه ، ولديها امتداد مكانى هائل ومصادر للطاقة ويسكنها بشر ذوى تراث فى احترام العمل والنظام والسماحة والحياة المدنية .

وبلاد بكل هذه الامكانيات لا يجوز لها إلا أن تكون بلادا كبيرة ومؤثرة !

## الملف الثانى :

# بعض القضايا التى تلح على مصر

- نحو توجه للعمل الوطنى فى مصر.
- قضية الديمقراطية فى مصر .
- قضية السكان فى مصر .
- قضية التعليم فى مصر .
- التعليم الأساسى .
- نحو تعليم أفضل – حتى لا تتحول كتلة المنتجين إلى مستهلكين .
- أزمة البحث العلمى فى مصر .
- أزمة العلم فى مصر .
- العلم يتنافر والادراك الفطرى .
- العلم يقوم على الشك والدين يقوم على الإيمان .
- حين أصبح العلم الحديث فرعا من فروع علمى السيميا واللدنى .
- قضية المياه فى الشرق الأوسط : من الوفرة إلى الندرة .

# نحو توجه جديد للعمل
# الوطنى فى مصر

فى هذا الملف مناقشة لبعض القضايا الملحة التى شغل الكثير منها مصر عبر سنوات طويلة مثل قضايا السكان والتعليم والديمقراطية وكانت محل دراسات وكتابات الكثيرين منذ وقت طويل وكما سيرى القارىء فإن بعض مقالات هذا الملف يعود تاريخ كتابتها إلى أكثر من ثلاثين سنة مضت – وقد قصدت إعادة نشرها ليس فقط لأنها مازالت صالحة للقراءة وكأنها كتبت اليوم بل ولأنها تحمل حلولا عملية كان من الممكن لو أنها طرحت للنقاش وطبقت أن تجنب مصر الكثير من المشاكل التى تعيشها اليوم بسبب الازدحام السكانى أو قصور التعليم أو تخافت العمل الأهلى وعدم مشاركة الناس فى إدارة شئونهم، والمشاكل التى تواجهها مصر اليوم كثيرة فمن الواضح أن النظام الذى تسير عليه لم ينجح فى توظيف موارد البلاد لصالح أبنائها وبناتها حتى يكون لكل واحد عمل ونصيب فيها – وربما عاد هذا الفشل إلى أنه ليس للنظام أهداف محددة أو استراتيجية واضحة فهو يسير بلا هدى تقوده الأحداث وما تمليه عليه المصالح الآنية للنخب المستفيدة منه أو ضغوط القوى الخارجية التى أصبح معتمدا عليها – وليس لدى شك فى أن الخروج من الأزمة التى تمر بها البلاد فى الوقت الحاضر ومجابهة عالم المستقبل الملىء بالتحديات يحتاج أولا إلى إعادة النظر فى الكثير مما درج عليه النظام تمهيداً لتحديد طريق إصلاحه أو إحلاله بنظام جديد – وليس لدينا نحن المصريين المغتربين الذين لازلنا نحمل هموم الوطن ونرجو له الدفعة والنجاح إلا أن نشجع النخبة المصرية على فتح هذا الملف الهام للحوار ذلك لأنى أخشى أن تدفع صعوبة الموضوعات التى يثيرها فتحه إلى تركه جانبا وعدم الاقتراب منه مما سيكون له أوخم العواقب .

ولست فى حاجة لأن أبين هنا أهمية فتح هذا الملف فالأمثلة عديدة فى التاريخ الحديث عما فعلته عملية تحديد الأهداف فى حياة الأمم – ولعل أبرز هذه الأمثلة هو ما حدث فى اليابان فى القرن التاسع عشر عندما رأت النخبة فتح ملف تحديد الأهداف التى ترغب تحقيقها واتخذت قرارا بقبول وتبنى مبادىء وطرق الحضارة الغربية الحديثة وتطبيقها فى بلادها وغنى عن القول فقد كان هذا القرار ثوريا بحق فقد كانت اليابان وحتى وقت اتخاذ هذا القرار مغلقة على العالم الخارجى ومنكفئة على نفسها وليست لها رغبة فى الانفتاح على أحد فلم يكن يدخلها أحد أو يخرج منها أحد – وقد تسبب اتخاذ هذا القرار فى تغيير كامل لحياة هذه البلاد التى دخلت العالم الحديث بقرار موجه وباستراتيجية مخططة لم تكن وحى ساعة أو استجابة لطارىء فجاء دخولها وهى ممتلئة ثقة بالنفس وسببا فى تحقيقها نجاحا كبيراً فى وقت قصير – وفى القرن العشرين كان قرار النخبة فى كوريا الجنوبية لبناء صناعة حديثة على الطريقة الغربية سببا لاقتحام هذه البلاد عالم التجارة الدولية بنجاح منقطع النظير .

ومالنا نذهب بعيدا ولدينا فى مصر نفسها مثال فقد دخلت مصر القرن العشرين بأهداف واضحة ومحددة اختارتها نخبتها التى كانت قد بزغت بعد الأحداث العاصفة التى مرت على البلاد خلال القرن التاسع عشر – وكان الاستقلال أول هذه الأهداف وأهمها فقد ألح على النخبة إلحاحا لم تر لمصر أى مستقبل لها دون تحقيقه – وقد تفرع عن هذا الهدف هدفان آخران كان لهما أهميتهما فى تحقيق هذا الهدف وهما بناء الديمقراطية ونقل مصر إلى العصر الحديث . وكانت هذه الاهداف الثلاثة مترابطة فلم يكن الاستقلال ممكنا دون أن يتاح للناس الانتظام فى الأحزاب وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى ولم يكن من الممكن انشاء هذه المؤسسات دون الأخذ بمبادىء الحرية والعدالة والمساواة وما جاءت به من حريات سياسية كمبدأ فصل السلطات والمشاركة فى الحكم عن طريق التمثيل النيابى . كما لم يكن من الممكن أن يتم الحصول على هذه الحقوق دون انشاء الدولة الحديثة بكافة أجهزتها . والناظر إلى أحداث النصف الأول من القرن العشرين الذى شغلت فيه مصر بالكفاح للحصول على الاستقلال أنها كانت مرتبطة بطريق أو بآخر بهذه الأهداف .

ففي مجال هدف الاستقلال كانت هناك حركة مصطفى كامل ثم ثورة سنة ١٩١٩ ونشوء حزب الوفد وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنته بريطانيا من جانب واحد ليعطي لمصر بعض الحقوق السيادية ثم معاهدة سنة ١٩٣٦ التي وقعتها جميع الأحزاب وتقررت فيها طبيعة التحالف بين مصر وبريطانيا والتي استفاد منها البريطانيون في الحرب العالمية الثانية التي خاضوها مع حلفائهم ضد قوات المحور ثم إلغاء هذه المعاهدة في سنة ١٩٥١ واستبدالها باتفاقية الجلاء في سنة ١٩٥٤ ثم بخروج الانجليز من مصر بعد خذلانهم في حرب سنة ١٩٥٦ . وفي مجال بناء الديمقراطية كان هناك صدور دستور سنة ١٩٢٣ الذى صيغ على مبادىء لبرالية أكدت هوية مصر القومية كما كان هناك كفاح حزب الوفد للحفاظ على النظام البرلماني ضد الملك وأحزاب الأقلية . وفي مجال التحديث فقد كانت هناك عملية انشاء مؤسسات الدولة الحديثة بدءا من القضاء الذى بدىء في تحديثه وتوحيده ونهاية بالمدارس والجامعات التي بنيت على أساس حديث .

ومن الملاحظ أن هذه الأهداف لم يتم تنفيذها بالجدية اللازمة أو بعزيمة المؤمنين بها فحتى هدف الاستقلال كانت هناك الكثير من العراقيل التي عطلته والتي جاء بعضها من أبناء النخبة نفسها والتي خشيت من تحقيقه . أما عن هدفي الديمقراطية والتحديث فقد كانت أمام كل خطوة في اتجاه تحقيقها خطوتان تعودان بهما إلى الوراء . والأمور واضحة ولا تحتاج إلى بيان في حالة الديمقراطية التي نالت مؤسساتها التعطيل وراء التعطيل مما أفقد الأحزاب والبرلمان كل مصداقية وتم التضييق على الأحزاب والنقابات وحل كل برلمان قبل أن يتم دورته وأبعد عن الحكم حزب الأغلبية البرلمانية فلم يتولاه إلا لسنوات قلائل وتحت ظروف صعبة خلال الثلاثين سنة التي طبق فيها دستور ١٩٢٣ – أما عن هدف التحديث فقد كانت أمام كل خطوة تتم خطوات تعيده إلى الوراء – ولعل التعليم هو أفضل مثال على هذا التخبط الشديد ففي الوقت الذى أدخلت فيه مصر نظام رياض الاطفال والمدارس المدنية والجامعات الحديثة كانت تقوم أيضا بالتوسع في إنشاء الكتاتيب والمدارس الدينية ذات البرامج القديمة والنابعة من العصور الوسطى دون أى تعديل .

وأدى هذا التضارب إلى حالة من العجز والفوضى وإلى سقوط النظام بأكمله في سنة ١٩٥٢ عندما جاءت ثورة الجيش بنخبة جديدة استهدفت تحقيق الاستقلال على كلا المستويين السياسي والاقتصادى وهو الهدف الذى استغرق جهود مصر للعشرين سنة

التالية والذى أخذها لمساندة حركات التحرير وللوقوف مع دول عدم الانحياز ولإحياء مبدأ القومية العربية بغرض إيجاد تجمع اقليمى ودولى يمكن أن يسند هذا الاستقلال . وفى هذه السنوات العشرين توارى هدف الديمقراطية السياسية وراء هدف الديمقراطية الاقتصادية والتى حاولت النخبة تحت شعارها أن تعيد توزيع الثروة وأن تذيب الفوارق بين الطبقات وأن تعطى بعض الحقوق للفئات الكادحة .

وفى سبعينات القرن العشرين تغير التوجه للمرة الثالثة وأصبح الهدف كما يبدو وحتى الآن هو الانفتاح على العالم فى محاولة للدخول فى الاقتصاد العالمى . ويحتاج تحقيق هذا الهدف فى الوقت الحاضر صعوبات جمة حتى ليمكن القول أن الأمور قد وصلت اليوم إلى طريق مسدود . فالدخول إلى الاقتصاد العالمى يحتاج إلى خلق المناخ المشجع لاستقبال الاستثمارات الأجنبية وهو الأمر الذى لم تستطع مصر أن تحققه لأسباب كثيرة بعضها ليس بيدها كل مفاتيحه كمسائل الحرب والسلام وبعضها يتطلب تعديلات وتنازلات كبيرة يصعب تصور أن يقبلها الحكم ذاته الذى يحتاج إلى قبول تعديل نظامه لكى يتواكب ونظام السوق ويصبح أكثر انفتاحا وقبولا للمشاركة من القوى الجديدة التى سيفرزها مثل هذا النظام فيسمح بتبادل السلطة وتقبل الدور المتعاظم لمؤسسات المجتمع المدنى . والكثير من هذه التعديلات لازم بسبب طبيعة حركة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول والتى تتجه إلى تلك البلاد التى تتمتع بميزات لا يبدو أن مصر لديها الكثير منها .

أما الأسباب التى ليس لمصر كل خيوط حلها فهى الأسباب المتعلقة بالحرب والسلام فى المنطقة ذلك أنه على الرغم من الجهد الكبير الذى أنفقته مصر والدول العربية لانهاء النزاع العربى الاسرائيلى واقرار السلام فى المنطقة فإن شيئاً لم يتحقق فى هذا المجال . وغنى عن البيان فإن استمرار النزاع هو من أهم الأسباب لتراجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المنطقة . وللحق فقد راهنت مصر على السلام ووضعت كل آمالها عليه وقامت بكل ما يمكن أن يساهم فى تحقيقه وامتنعت عن القيام بأى عمل عدائى ضد اسرائيل بدءا من تغيير برامج التعليم ونهاية بإنهاء المقاطعة وتبادل التمثيل السياسى وقبول تحييد شبه جزيرة سيناء وارساء قوة دولية فيها . كما أنها قامت بتشجيع الفلسطينيين على الجلوس مع اسرائيل على مائدة واحدة على الرغم من التفاوت الكبير فى القوة بينهما على

أمل أن تقف أمريكا موقف الحكم النزيه فتساعد الضعيف حتى يحدث الاتزان اللازم لابرام أى اتفاق يمكن أن تكون له صفة الدوام . وقد خاب هذا الأمل .

أما الأسباب الأخرى التى تعيق تدفق الاستثمارات إلى مصر فهى تتعلق بحركة انتقال هذه الاستثمارات عبر الحدود . وقد فعلت مصر الكثير لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات فغيرت من قوانينها وأوفدت البعثات لطرق الأبواب للترويج للميزات الكبيرة التى يمكن أن يجنيها المستثمرون حال استثمارهم لاموالهم فى مصر ومع ذلك فقد كان حجم تدفق الاستثمارات صغيراً تركز الجزء الاكبر منه فى عمليات البحث عن البترول والغاز واستخراجهما . والناظر إلى حركة انتقال رؤوس الأموال وعلى الأخص خلال العقد الأخير حين تزايدت بدرجة كبيرة يجد أنها تذهب إلى تلك البلاد التى تتمتع بإحدى الميزات الثلاث الآتية والتى يجىء فى مقدمتها تلك البلاد التى تتواجد بها خامة أولية وفيرة وقابلة للاستخراج الاقتصادى ومطلوبة بالأسواق . وهى الميزة التى تتوافر لمصر فى حالة البترول والغاز اللذين لا يجدان أى صعوبة فى جذب رؤوس الأموال لاستخراجهما فهما موجودان بمصر بوفرة نسبية ووسط سوق هام - ولا تتوافر بمصر أية خامة أولية أخرى يمكن أن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية على أى مقياس وإن كنا قد رأينا انجذاب جزء صغير وغير مؤثر من رأس المال الإسرائيلى للاستغلال الزراعى .

أما الميزة الثانية التى يمكن أن تجذب رأس المال الأجنبى فهى إمكان انتاج سلعة ما بطريقة رخيصة وهو أمر لا يمكن أن يحدث دون أن يكون هناك المناخ المناسب والذى لا يبدو أنه يتوافر فى مصر حاليا فليس فى مصر كوادر للعمالة المدربة والرخيصة لتخلف نظامى التعليم والتدريب المهنى فيها كما أن الخدمات مازالت على غاية البدائية فلم يتم بعد تطوير نظم الموانىء والجمارك والبريد والضرائب والتقاضى والتوثيق وغير ذلك من الخدمات حتى يمكن الاقلال من التكلفة واقتصاد الوقت .

والميزة الثالثة التى يمكن أن تجذب رأس المال الأجنبى هى وجود سوق محلى كبير يسمح بإنتاج السلع على نطاق كبير وهو أمر لا يتوافر فى مصر فعدد الذين لهم دخول تسمح بالاستهلاك الترفى لا يزيد بحال على مليونى عائلة وهو عدد غير كاف لتبرير وضع الاستثمارات فيها .

وفى الوقت الذى كانت تنتظر فيه مصر قدوم الاستثمارات الأجنبية كانت قد مهدت لها بقبول الكثير من شروط الدخول فى الاقتصاد العالمى والتزمت لذلك أمام العالم بتوقيع العديد من البروتوكولات ومذكرات التفاهم الخاصة بتنظيم الخدمات وبالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقبول توصيات المؤسسات المالية الدولية . والدخول فى الاقتصاد العالمى هو فى حقيقته الدخول فى عالم حرية التجارة والمنافسة على الأسواق فى ظل قواعد صارمة تضبط مواصفات الانتاج وتنظم حقوق العمال ونوعية البيئة وأسعار الطاقة ونظام البنوك والائتمان ومختلف الخدمات . ولا يشك أحد فى أن الانفتاح على العالم أمام التجارة هو أمر حسن ومفيد للمنتج القادر على غزو الأسواق والمنافسة فإن رغبت مصر فى الإفادة من هذا الانفتاح فعليها أن تقوم بإعادة تنظيم أحوالها حتى تستطيع أن يكون لها هذا المنتج وهو أمر يبدو حتى الآن صعبا .

ولست فى حاجة إلى أن أذكر النخب المصرية التى اتخذت قرار الدخول فى الاقتصاد العالمى بالتحديات الكبيرة التى عليها الآن أن تواجهها فالصعوبات التى يجدها المنتجون فى مصر سواء فى حقل الصناعة أو الزراعة كبيرة وتتردد على كل لسان ، فقد فرض الدخول فى هذا العصر على الفلاحين والصناع أن يدخلوا فى منافسة حرة مع فلاحى وصناع أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى دون أن يكون لهم ما يمكن أن يدعمهم ويعطيهم هامشا فى هذه المنافسة . وتمتلىء الصحف فى مصر من شكوى المزارعين والنساجين وصانعى السيارات والصلب وغيرهم من المنافسة غير المتكافئة التى يجدون أنفسهم فيها كما تمتلىء أيضا بالشكوى من تراجع الصادرات وتزايد عجز الميزان التجارى على الرغم من الجهود الكبيرة التى تبذلها الحكومة ومنظمات رجال الأعمال دون جدوى فكلها تجىء فى إطار أحوال مصر الحالية التى لا يمكن لأى عمل مجد لتحقيق هذا الهامش النبت فيها .

وهكذا فإن رهان الدخول فى الاقتصاد العالمى قد راح ولم ينب مصر منه غير خسران القليل من الصناعات التى كانت لديها بل وخسران وزنها الاقليمى بعد أن تبدد حلم السلام فى الشرق الأوسط وتوترت علاقاتها مع جيرانها فى الشرق والغرب والجنوب وأصبحت معتمدة وإلى حد كبير على دول النفط مع كل ما يأتى به هذا الاعتماد من فكر .

كل شئ فى مصر يدعو إلى المراجعة والوقفة مع النفس . هل كان قرار الدخول فى الاقتصاد العالمى مصيبا ؟ هل كان أمامنا خيار آخر ؟ وهل يمكن العودة عن هذا القرار ؟ وإذا لم تكن العودة منه ممكنة فهل يمكن إصلاح حاله حتى يمكن الدخول فيه بثقة أكبر والاستفادة من الفرص التى يتيحها ؟ هل مازال موضوع التنمية المستقلة واردا فى مصر ؟ هل يمكن أن نعيد التفكير فى العودة إلى سياسة الاعتماد على المدخرات المحلية والعمل على زيادتها والاستفادة منها لتنمية اقتصاد مصر ؟ هل يمكن أن يكون لمصر مشروع قومى تنكفىء فيه على نفسها وتعيد رسم خريطتها ؟ هل يتيح حجم السوق المصرى الفرصة لتنمية صناعة وطنية لا تعتمد على التصدير ؟ ما هو أفضل طريق لتطبيق الديمقراطية فى مصر ؟ هل نبدأ بإطلاق حرية التجمع أم ننتظر حتى نضع الضوابط المنظمة لهذه الحرية ؟ كيف يمكن أن نعيد لعملية الانتخاب احترامها ولصوت الفرد قيمته بمنع التزوير والاستغلال الفج للمال ؟ من تكون له حق ملكية وسائل الإعلام ؟ هل نطلق حرية ملكيتها أم نضع الضوابط لها ؟ كيف نصلح تعليمنا حتى يصبح متاحا للجميع دون تمييز ؟

هذه وعشرات الأسئلة الأخرى تحتاج إلى أن يدور حولها نقاش فى إطار ميثاق للعمل الوطنى يحدد المبادىء الأساسية لضوابط العمل الوطنى حتى يجىء متمشيا مع بناء دولة ديمقراطية مدنية تأخذ بالطرق الحديثة فى الإدارة والتنظيم .

# قضية الديمقراطية فى مصر

الديمقراطية مصطلح قديم في لغة السياسة يختلف الناس في معناه اختلافا كبيرا ، ويقصد به في المجتمعات الغربية الحديثة حق الناس في أن يحكموا على أداء الحكومة على فترات تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات فيثبتوها في مكانها أو يغيروها ، وفي هذا النظام يكون لكل مواطن صوت واحد يدلي به لا يجوز منعه من استخدامه بالقوة أو بالتزوير أو بغير ذلك من الطرق .. وتتولى الحكومة التى اختارها المواطنون الحكم وتقوم بتنفيذ برامجها دون أن تضطر لاستخدام العنف كما أنها تلتزم بألا تفسد أو تعطل بأى شكل العملية الديمقراطية التى جاءت إلى السلطة عن طريقها .

والديمقراطية هى أحد مظاهر المجتمع المدني الذى يسود فيه القانون الوضعي وهى غير قابلة للتطبيق في المجتمعات التي يسود فيها القانون العرفي أو الإلهي والتي يزعم حكامها أنهم يستمدون سلطتهم من موقعهم القَبلي أو من مصدر إلهي ، فهؤلاء الحكام لا يمكن أن يقبلوا أن يصبح أداؤهم محل حكم جموع البشر .. وليس من الغريب لذلك أن جاء ظهور المؤسسات الديمقراطية في أوروبا بعد أن لفظت أوروبا الحق الإلهي لملوكها ، وبعد أن قررت شعوبها ألا تكون المرجعية في قوانينها إلى كتاب مقدس بعينه بل إلى حاجاتها الدنيوية . وقد صاحب هذا التحول في أوروبا فصل المؤسسة الدينية عن الدولة تماما أو تقليصها إلى موقع رمزى في نفس الوقت الذى أعطى فيه الحق لجميع مواطني الدولة لممارسة شعائرهم الدينية في حرية تامة .. ويمكن الجزم بأن الحكومة المدنية الديمقراطية هى أكثر الحكومات احتراما للدين ، بل لعلها الوحيدة من بين جميع الحكومات التى عرفها الانسان التى تسمح لجميع مواطنيها بممارسة شعائرهم الدينية دون تمييز ودون خوف من اضطهاد . كما أنها الوحيدة التى تسمح لهم بالاجتهاد في تفسير دياناتهم دون أن يتهمهم أحد بالارتداد أو يصيبهم غضب المؤسسة الدينية .

وتزدهر الديمقراطية فى المجتمعات التى تؤثر فى حياتها السياسية طبقة متوسطة كبيرة العدد متماسكة وواثقة من نفسها ، وفى الحقيقة فإن ظهور الديمقراطية فى أوروبا جاء مع ظهور الطبقة المتوسطة مع بدء الثورة الصناعية فقد رأت هذه الطبقة الجديدة أن النظام الديمقراطى هو خير طريق يكفل لها المشاركة فى الحكم الذى كانت تحتكره طبقة الاقطاعيين بمساندة المؤسسة الدينية وقد جاءت هذه المشاركة سلميا وبدون إراقة دماء فى بعض البلاد وبالثورة والعنف فى بلاد أخرى ، وفى كلتا الحالتين تم تغيير نظام وفلسفة الدولة فصفيت أعمدة النظام القديم وفصلت المؤسسة الدينية عن الدولة وتأسست حكومات نيابية مسئولة أمام الناس .

## المجتمع المدنى

وقد تطور النظام الديمقراطى منذ ذلك الوقت فأصبح نظاما يقوم بالتوفيق بين المصالح المختلفة للطبقة الوسطى والتى أصبحت تعبر عنها تنظيمات وتجمعات مدنية كالأحزاب والنقابات والجمعيات التعاونية والغرف التجارية وغيرها من التنظيمات التى تكونت من مجموعة الأفراد ذوى المصالح أو الأهداف المشتركة وبغض النظر عن أصولهم القبلية أو الأسرية أو الدينية . وعصب النظام الديمقراطى هو هذه التنظيمات والتجمعات المدنية التى ينبغى أن يكون حق تكوينها مطلقا وحرية حركتها مصانة وبلا عوائق . فهى المنابر التى تبرز القيادات ويلتقى فيها الناس للتعبير عن آرائهم ومعرفة آراء الآخرين ويشاركون عن طريقها فى إدارة شئونهم .

ولمصر تجربة رائدة فى بناء المجتمع المدنى حدث لها فى الخمسين سنة الأخيرة تراجع كبير . ففى خلال هذه السنوات ألغيت الأحزاب السياسية التى كانت مصر رائدة فى تكوينها ثم أعيد السماح لعودتها بعد توقف طويل وتحت ظروف غير مواتية قيدت فيها حركتها . وفى خلال هذه السنوات قيدت حركة النقابات والجمعيات الأهلية وصدر لتنظيمها قانون استهدف وضعها تحت رقابة الحكومة ووصايتها وكاد أن يجعلها أدوات لها . وفى هذه السنوات استمر حكم الطوارىء ومنع أى تجمع أو تظاهر أو إضراب أو أى شكل للتعبير . وأدت كل هذه الاجراءات إلى ميلاد نظام للحكم أقرب إلى نظم

الحكم فى العصر الوسيط ليست له أية علاقة بالنظم الديمقراطية الحديثة حتى وإن كان قد اتخذ الكثير من أشكالها . وتحت هذا الحكم عاد الناس يلتفون حول أصولهم الأسرية أو القبلية أو الدينية . وقد جاء حادث مقتل اثنين وعشرين شخصا فى جريمة الثأر التى وقعت فى قرية بيت علام بمحافظة سوهاج فى أغسطس سنة ٢٠٠٢ والحادث الذى سبقه فى قرية الكشح التى قتل فيها بوابل من الرصاص فى جريمة مماثلة أكثر من عشرين شخصا فى سنة ٢٠٠٠ تذكرة بأن مصر مازالت تعيش فى مجتمع يشبه إلى حد كبير ذلك الذى كان سائدا فى العصر الوسيط وقبل نشوء المجتمع المدنى الحديث عندما كان الناس ينتظمون فى قبائل وعشائر وأعراق وطوائف .

المجتمع المدنى هو أساس النظام الديمقراطى ولذا فإن حرية اطلاق تكوينه وبنائه هو من أهم عمليات بناء وتدعيم الديمقراطية ، على أنه لاينبغى لأحد أن يتصور أن هذه الحرية مطلقة فهى ، ككل حرية أخرى ، محكومة بالقيود التى تهدف إلى حمايتها ، إذ أنه على الرغم من ضرورة التأكيد على حق الناس فى التجمع الحر إلا أنه لابد أيضاً من وضع القوانين التى تحمى هذا الحق وتمنع قيام أى تجمع يدعو إلى اقامة النظام الدكتاتورى أو سحب هذا الحق بأى شكل من الأشكال أو منع الناس من تكوين الأحزاب والترشيح والانتخاب والدعوة لآرائهم بكافة الطرق . وينطبق هذا المنع على الأحزاب السياسية التى تتخذ من الدين أساسا لبرامجها لأن مثل هذه الأحزاب تدعى أنها تستمد شرعيتها من الله سبحانه وتعالى وهى تقول أنها تحكم باسمه ولذا فإن أى قرار أو حكم تتخذه يكون نهائيا وغير قابل للحوار فهو يجىء حسب ادعائها من السماء مباشرة ، وليس هناك فى الماضى أو الحاضر تجربة واحدة فى الحكم أتخذت الدين أساسا وعرفت النظام الديمقراطى أو أخذت بمبدأ تداول السلطة أو محاسبتها ، وفى الحقيقة فإن فصل الدين عن السياسة هو من الأمور التى تحمى الدين وتؤكد على قدسيته وتنأى به عن تعريض أحكامه للأخذ والعطاء بين المؤيدين والمعارضين لأى حكم يمكن أن يصدر باسمها .

والمقال التالى والذى كتبته فى جريدة الوفد ونشر بعددها الصادر فى ٢٠٠١/٣/١٢ حديث عن تجربة مصر الرائدة فى تكوين المجتمع المدنى والدور الذى لعبه حزب الوفد القديم فى هذا المجال.

# حزب الوفد القديم

لى مع حزب الوفد القديم ككل المصريين ممن ينتمون إلى جيلى علاقة قوية ترجع إلى وقت نشأته والتى تصادف أن تزامنت مع نشأة هذا الحزب الذى اختار المصريون أن ينضموا إليه بكامل إرادتهم ليكون واحدا من أوائل التنظيمات المدنية التى أدخلت مصر العصر الحديث . وقبل ظهور هذا الحزب وعلى طول العصور لم يكن بمصر تنظيم طوعى يمكن أن ينضم إليه الناس باختيارهم فقد كانت انتماءاتهم تعود إلى البلدة أو القبيلة أو الدين الذى ولدوا فيه والذى لم يكن لهم فيه اختيار . وكان الناس فى مثل هذا النظام القديم يولون ولاءهم لبلدياتهم أو عصبياتهم أو لإخوانهم فى الدين ويجتمعون فى تنظيمات متفرقة ينظر كل منها إلى الآخر بعين الريبة .

وعندما جاء تنظيم الوفد انفتح الباب أمام كل الناس وبغض النظر عن انتماءاتهم للدخول فيه بكامل إرادتهم والتأمت تحت لوائه هذه التجمعات المتفرقة لكى تكون المجتمع المدنى الحديث وتعطى لمفهوم الوطن والمواطنة بعدا جديدا فقد أصبح المصريون بفضل هذا التنظيم مواطنين متساوين يجمعهم لواء الوطن بعد أن كانوا رعايا شيخ القبيلة أو حاكم البلاد .

ويعتبر حزب الوفد القديم واحدا من أنجح وأقدم المؤسسات المدنية فى مصر بل وفى عالم الجنوب كله فقد استطاع أن يصل إلى كل ركن فى مصر وأن يجمع الأمة كلها وبكافة طبقاتها تحت لوائه وأن يشكل البوتقة التى انصهرت فيها كافة التجمعات القائمة فقد انضم إليه الفلاحون والعمال والموظفون والتجار الأغنياء والفقراء والأقباط والمسلمون وكل من عاش على أرض مصر . واستطاع سعد زغلول زعيم الحزب أن يشكل من هذا التجمع الجديد جبهة قوية ومؤثرة أمكن بها مجابهة المستعمر الغاشم وانتزاع الكثير من الحقوق السياسية التى كانت الأمة قد حرمت منها لأجيال طويلة عاشتها فى ظل الاستبداد والحكم المطلق .

وقد حققت الحركة الوطنية بقيادة حزب الوفد القديم الكثير من المكاسب فقد أصبح لمصر بفضل الجبهة المتحدة التى كونها دستور حديث يؤكد هويتها القومية ويجعل من

شعبها مصدرا للسلطات . وفى هذا المناخ الجديد توثقت وحدة الأمة وارتفعت هامات أهلها وازداد اعتزازهم ببلادهم وانطلقت طاقاتهم فلا غرو أن كان عقد العشرينات من القرن العشرين عقد نهضة شاملة لعله كان من أفضل عقود هذا القرن . وقدست هذه النهضة جميع أطراف الحياة فى مصر وبرز المصريون فيه فى ميادين الفن والأدب والعلم والسياسة . على أن أهم ما أفرزته هذه الحركة المدنية الحديثة هو انفتاح الطريق أمام الملايين للتقدم فى السلم الاجتماعى عن طريق حرية الاختيار التى أتاحها لهم بروز المجتمع المدنى الحديث للدخول فى أية مهنة يرغبونها فانكسر بذلك القيد الذى عاشوا فيه على طول التاريخ بأن يرث الابن مهنة أبيه . وإنى أعتبر هذا الحراك الاجتماعى هو أحد أهم ما جاء به المجتمع المدنى الحديث .

ولاشك أن الطريق كان ممهدا أمام حزب الوفد لبناء هذا المجتمع المدنى الحديث الذى جسد فكرة الوطن والمواطنة فقد كانت هناك إرهاصات كثيرة سابقة فى هذا الميدان منذ انفتاح مصر على تيارات الحضارة الحديثة فى أوروبا منذ أواخر سنوات القرن الثامن عشر . كما أن الأصول المشتركة لشعب مصر ولغته الواحدة ساهمت فى قبول هذا المجتمع الجديد .

واندفع الناس بعد الدخول فيه إلى استخدامهم حقهم فى إنشاء المؤسسات المدنية وبناء التجمعات للدفاع عن غرض مشترك أو عن مصالح خاصة . وهكذا نشأ الكثير من التنظيمات الأهلية التى تبنت مختلف القضايا بدءا من الرفق بالحيوان ونهاية بالعناية بحقوق الإنسان ناهيك عن الأحزاب والنقابات والجمعيات العلمية والغرف الصناعية والتجارية والجمعيات الزراعية وغيرها من المؤسسات والجمعيات الأهلية . وفى مثل هذا المناخ الجديد زادت حركة المجتمع وتوسعت الآفاق أمام الناس وخرجوا ليواجهوا الدنيا بعد أن كانوا متشرنقين فى الموقع الذى حدده مكان مولدهم أو القبيلة التى نشأوا فيها أو الدين الذى ولدوا عليه .

ولم يكن الدخول فى هذا المجتمع الجديد الذى تبناه حزب الوفد القديم سهلا فقد لاقى معارضة شديدة من الملك الذى غضب من تقييد سلطاته ومن الإنجليز الذين خشوا من الجبهة الموحدة الجديدة التى جاء بها هذا المجتمع ومن السلطة الدينية التى رأت فى بروز

تنظيمـاته تهديدا لها . على أن هذه المعارضة لم تمنع من ازدهار هذا المجتمع لعدد من السنوات تأسست خلالها الكثير من مؤسسات المجتمع الحديث التى مازالت تنعم بها مصر حتى اليوم كالجامعة والنظام المصرفى والقضاء المدنى وألقيت فيها بذور التصنيع والفكر السياسى الليبرالى .

ومن أسف فإن السنوات الأخيرة من القرن العشرين شهدت تراجعا كبيرا فى تنظيمات هذا المجتمع ففيها ألغيت الأحزاب ثم أعيدت بعد سنوات طويلة بقيود وتحت إشراف سلطوى ومنعت من حق الاجتماع العام والوصول الحر للرأى العام عن طريق وسائل الإعلام وفى هذه السنوات تم تقييد حركة النقابات التى كاد الكثير منها أن ينقلب إلى مؤسسات حكومية وفيها صدر قانون ينظم تكوين الجمعيات الأهلية يكاد أن يضع كل أمورها تحت رقابة الحكومة . وفى هذه السنوات تم تكريس توريث المهن فأصبح من الشائع أن يرث الابن عن أبيه مهنة أستاذية الجامعة ووظائف السلك الدبلوماسى والقضاء والبوليس والجيش . ولم يعد من المثير للدهشة على سبيل المثال أن نرى جميع أعضاء السلك الدبلوماسى فى إحدى السفارات بدءا من السفير ونهاية بأصغر ملحق فيها من أبناء السفراء السابقين . كما لم يعد مثيرا للغضب أن يكثر الكلام فى الصحف والمجلات السيارة عن البلديات والعصبيات التى ينتمى إليها الناس وهناك كاتب يوصف بأنه كبير يكرس عموده اليومى فى إحدى الصحف القومية الكبرى للتفاخر بالرجال الذين أنجبتهم بلدته كما أن رئيسا سابقا لمصر كان يكثر من الكلام عن القرية التى نشأ فيها والتى كان يختار أقرب معاونيه من بين أبنائها . كما أصبحت انتخابات مجلس الشعب تدور حول العصبيات والانتماءات القبلية والدينية . وهكذا تشرذمت مصر وتفرق أهلها ولم يعد من الممكن على سبيل المثال أن ينجح قبطى فى الانتخابات العامة بعد أن كان الكثير منهم ينجحون فى دوائر لم يكن بها وجود قبطى يذكر . كما لم يعد الدخول فى مختلف المهن مفتوحا كما كان بل عاد الناس إلى أحوال العصر الوسيط يرثون مهن آبائهم حتى وإن برزوا فى دراساتهم .

وإذا أراد واحد أن يعرف ماذا يمكن أن يأتى به تآكل المجتمع المدنى فما عليه إلا أن يرى ما أتى به القضاء عليه من بلاء على معظم دول إفريقيا التى عمل فيها الحكم الاستبدادى الذى رزحت تحته لسنوات طوال على إجهاض مؤسسات هذا المجتمع التى

كانت قد بدأت في الظهور عند نشأتها . فقد أدى القضاء على المجتمع المدنى إلى تفتيت هذه الدول والعودة بها إلى النظم القديمة حين كان الولاء فيها إلى القبيلة التى نشأوا فيها أو إلى إخوانهم فى الدين الذى ولدوا فيه . انظر إلى ما حدث فى الصومال أو رواندا أو بوروندى أو الكونغو أو ليبيريا أو سيراليون حين تفرق الناس إلى قبائل متنازعة أو إلى ما حدث في السودان أو نيجيريا أو أوغندا أو فى الكثير من دول الساحل الإفريقى حين تفرق الناس حسب دينهم برغب كل طرف أن يفرض شريعته على الطرف الآخر فدخلوا فى حروب ومنازعات تفتت فى أثرها الدول وراحت جهود أهلها عبثا . وها نحن نرى هذه الدول فى ذيل الأمم على الرغم من امتلاكها الكثير من الموارد والثروات الطبيعية .

وليس لدى شك فى أن حالة مصر تختلف عن حالة دول أفريقيا بحيث يصعب تصور أن يصل الحال بها إلى نفس حال التفتت الذى وصلت إليه هذه الدول بسبب اختفاء مجتمعاتها المدنية التى كانت تجمع بين سكانها فلدى شعب مصر من عناصر التماسك والحكمة ما قد يجعله قادرا على إدارة الفوضى التي قد يمكن أن تنجم عن تآكل المجتمع المدنى والعيش معها وإيجاد البدائل التى يمكن أن تؤكد على عناصر الاستقرار فيه .. إلا أنه لاينبغى أن نقلل من خطر هذا التآكل خاصة وأنه يحدث فى وقت تتزايد فيه الهجمة الثقافية التى تقوم بها الدول البدوية المحيطة والتى تهدف إلى القضاء على الكثير من القيم التي استقرت في وجدان شعب مصر لأجيال كثيرة واستبدالها بقيم لا تقيم للتعدد أو للآخر الدينى احتراما .

وتثبت أحداث الغضب التى تحدث فى مصر بين الحين والآخر مايمكن أن يحل بأرض مصر من مآس لو ترك الأمر على حاله واستمرت سياسة احتواء مؤسسات المجتمع المدنى وسياسة تشجيع نشر الثقافة البدوية فى مصر ماضية فى طريقها . ويحضرنى فى هذا المقام أحداث قرية الكشح بمحافظة سوهاج بصعيد مصر والتى تسببت فى تخريب كبير للممتلكات وفى مقتل أكثر من عشرين فردا بالإضافة إلى عدة مئات من الجرحى .. فهى تثبت بما لايدع أى مجال للشك أنها كانت بسبب تآكل بل واختفاء المجتمع المدنى بها .. فليس بهذه القرية أى من تنظيماتها التى كان من الممكن أن تقيم جسور التفاهم بين أهلها بغض النظر عن دياناتهم .. فليس بالقرية غرفة تجارية أو جمعية زراعية أو تعاونية تدافع عن مصالح تجارها أو مزارعيها أو تستطيع أن تعين فلاحيها على زراعة أرضهم

أو تسويق إنتاجهم ، كما أنه ليس بها مقر لحزب سياسي حكومي أو معارض يمكن أن يتيح لأهلها الفرصة للمشاركة في تنظيم قريتهم أو إدارتها بأي شكل من الأشكال أو حتى المكان لهم للاجتماع لمناقشة أية قضية عامة . التجمع الوحيد الذي يمكن أن يتم في القرية هو في أمكنة العبادة والتي تجمعت في القائمين عليها القيادات الجديدة بحكم الإقصاء لكل تجمع آخر . ولا يسع أي زائر لقرية الكشح ، والتي أتصور أن الكثير من القرى على حالها ، إلا أن يرى الحضور الظاهر فيها للعسس ولرجال الأجهزة الذين ينتشرون في كل مكان يراقبون أي تجمع حتى ولو حدث بين فردين أو ثلاثة .. وفي مثل هذا الجو الخانق الذي يعيشه الناس فإن الغضب يكون متوقعا والانفجار واردا .

وقد أثبتت المعالجة الفجة التي تمت بها أحداث الكشح تزعزع المركز المهيب الذي كان المصريون يكنونه لمؤسستي الأمن والقضاء اللتين كانتا على طول تاريخ مصر ملاذهم الأخير في مسعاهم للبحث عن العدل والانصاف .

وهذا التآكل الذي حدث في المجتمع المدني لقرية الكشح حادث في كل قرية وكل مدينة أخرى بأرض مصر وعلى درجات متفاوتة .. ومما يزيد من مخاطر هذا التآكل ما تنبأت به عديد من الدراسات الميدانية التي تقوم بها مراكز البحث العلمي عن أحوال القرى والمدن في مصر والتي تشير إلى تدهور أحوال الموارد والخدمات فيها .. وقد أهداني الأستاذ الدكتور محمد عاطف كشك بعضا من نتائج الأبحاث الميدانية التي قام بها مركز دراسات المستقبل بجامعة المنيا الذي يديره خلال زيارتي الأخيرة لجامعة المنيا .. وقد وجدت في دراسات هذا المركز معينا لمعرفة أحوال القرية المصرية وأحوال سكانها وهم يحاولون التعايش مع موارد وخدمات قليلة ومتدهورة ووسط مجتمع منغلق .

وفي يقيني أن مصر تمتلك القدرة على النجاة من هذا المصير الذي ينتظرها لو أنها سعت لإعادة بناء المجتمع المدني قبل أن تروح آخر آثاره ولإعادة الروح للأحزاب والنقابات وغيرها من المؤسسات التي تشكل حجر الزاوية في بناء الديمقراطية ، والأساس الذي يمكن أن يدخل مصر العصر الحديث ويكفل لشعبها العيش الآمن والمستقبل المأمول .

# قضية السكان فى مصر

كتبت المقال التالى منذ أكثر من ثلاثين سنة على أمل أن أبدأ به حملة للتوعية بأهمية تنظيم الأسرة وذلك قبل التقدم إلى مجلس الشعب ، الذى كنت عضوا فيه ، بمشروع قانون يعطى حافزا ماديا للأسر التى ترغب فى تنظيم نسلها وضبط أعدادها . وقد جاءتنى فكرة استخدام الحافز لتنظيم الأسرة عقب سماع خطبة هوجاء ألقاها أحد أعضاء مجلس الشعب البارزين يحث فيها الحكومة على إجبار المصريين على تنظيم أسرهم حتى ولو أدى الأمر إلى تشجيع تعقيم الرجال وحرمان الأبناء بعد عدد محدود منهم من الدراسة والخدمات . وقد رأيت فى خطبة العضو ما أزعجنى فقد كان العضو واحدا من أهم قيادات التنظيمات السياسية فى ذلك الوقت (وفيما تلاه من أوقات) .

وبعد أن شرعت فى الإعداد لهذه الحملة ، اتصلت برئيس مجلس الشعب وطلبت منه أن يعرض على اللجنة الدائمة مشروع قانون تقدمت به لمنح كل أسرة مصرية بلغ سن الزوجة فيها الثلاثين ولم تكن قد أنجبت غير طفلين أو أقل حافزا شهريا قدرته فى ذلك الوقت بثلاثة جنيهات (وهو مبلغ يساوى حوالى ١٥٠ جنيها بأسعار سنة ١٩٩٦) يتوقف صرفه إذا زاد عدد أطفال الأسرة عن ذلك . وبعد أن عرضت الموضوع والاقتراح على اللجنة بدا على الكثير من الأعضاء الاقتناع بأن مشروع القانون قد يفلح بالفعل فى تشجيع الكثير من الأسر على الإقلال من المواليد ، وهنا انقلب الجميع عليه بما فى ذلك خطيب المجلس المفوه الذى كان ينادى بضرورة تنظيم الأسرة فى قاعة المجلس قبل الاجتماع بأيام . وقد أدركت فى هذه اللحظة أن الوقت غير موات لتقديم مشروع القانون فلم يكن فى اللجنة عضو واحد يؤمن فى قرارة نفسه بأهمية كبح الزيادة السكانية بل على العكس من ذلك فقد كانوا جميعا من المؤمنين بتشجيع الناس على الإكثار فقد تربوا فى إطار تراث ينادى بأن من أهم واجبات الناس عند البلوغ هو الإنجاب وهو تراث توارثته

الأجيال منذ أقدم الأزمنة عندما كانت وفيات الأطفال عالية والحاجة إلى الإنجاب المستمر مهمة لبقاء النوع ، وعندما كانت كثرة أعداد الأسرة مصدر قوتها ، ومن الطريف أن أذكر هنا أن أغلبية أعضاء اللجنة لم تدل برأى وبقيت صامتة على الرغم من عدم تقبلها للمشروع فلم يكن قد ظهر لهذه الأغلبية التى لم تعرف من التعليم إلا التقليدى منه ومن الحضارة الحديثة إلا مظاهرها سند فكرى يؤهلها للمجادلة فى الموضوع كالذى حدث لها بعد ذلك بصعود تيار اليمين الدينى الذى نشأ مع تدفق أموال النفط على مصر ، أما القلة من أعضاء اللجنة الذين كان بعضهم يشغل وظائف عليا وممن كان عليهم التحدث فى مثل هذه الموضوعات مع المنظمات العالمية فقد كانت لهم لغتان واحدة يتشدقون بها مع العالم الخارجى وأخرى يعيشون بمقتضاها . وهكذا قيض لمشروع القانون الذى تقدمت به ألا يرى النور .

وإنى أعيد نشر الموضوع ليس فقط لأنه مازال حيا وصالحا لمعالجة قضية السكان بل لأحث الحكومة والمجلس التشريعى على إعادة عرض مشروع يحفز العائلات على تنظيم أعدادها فمثل هذا القانون سيكون أكثر نفعا من الاجراءات العبثية التى تقوم بها مكاتب تنظيم الأسرة بالمشاركة مع الهيئات العالمية فى الوقت الحاضر . وفيما يلى نص الموضوع.

# نظرة جديدة على التزايد السكانى فى مصر *

يبلغ نصيب الفرد فى مصر من الأرض الصالحة للاستعمال مالا يزيد على ثمانمائة متر مربع هى كل المساحة التى عليه أن يدبر فيها مسكنه وأن يخرج منها طعامه وأن يعطى منها نصيبا لمختلف المرافق العامة اللازمة لحركته أو تعليمه أو العناية بصحته ونصيبا آخر لاقامة البناء الأساسى الثابت للأمة من مصانع أو منشآت عامة .

وهذه المساحة التى لاتزيد على قطعة من الأرض التى يمتد طولها حوالى ٢٥ مترا وعرضها ثلاثون مترا هى كل مايمكن أن تمنحه مصر لكل فرد فيها لكى يدبر منها معاشه بالكامل إذ أنه بالرغم من أن المساحة الكلية للجمهورية تزيد قليلا على المليون كيلو متر مربع فإن الامكانيات الأساسية والتكنولوجية المتاحة اليوم للأمة لا تسمح إلا باستغلال مالا يزيد على ٣٪ من هذه المساحة الهائلة - ولاشك أن باقى الأرض الجدباء التى لايستفيد منها أحد اليوم هى رصيد كامن سيستطيع خيال الإنسان فى مستقبل الأيام أن يستفيد منه إلا أن هذا أمر غير باد فى الأفق القريب . وفى يقينى أن الاستفادة من هذه المساحة لكى يفيض عليها هذا الطوفان البشرى المزدحم فى شريط وادى النيل الأخضر والرفيع هو أمر ذو أهمية عظمى ينبغى أن نخطط له من الآن .

ومهما كان الأمر فإن مصر اليوم ولعدد طويل من الأعوام المقبلة ستظل تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على رقعة الأرض التى تحف وادى النيل ، والتى لايتوقع أحد أن تتسع بأكثر من مليون من الفدادين بعد استغلال آخر قطرة من قطرات الماء التى تحصل عليها من نهر النيل بعد ضبطه بالكامل ببناء السد العالى .

وإذا ظلت معدلات تزايد السكان على ماهى عليه اليوم أو أقل قليلا ، فإن عدد سكان مصر سيتضاعف قبل نهاية القرن وسيصبح من المحتم على الجيل القادم أن يرتب حياته كلها فى مساحة لن تزيد على ٢٠ × ٢٠ مترا . وهذا أمر مقلق حقا لأن أثره لن ينعكس فقط على لقمة العيش التى ستضيق كما سنبين فيما يلى بل وفى الحياة الروحية والنفسية التى ستنجم عن هذا الازدحام المهول .

---

* الأهرام فى ١٩٧٠/١٢/٢

ولعله من المفيد للجيل الناشىء أن يعى حقيقة أن جيل كاتب هذه السطور رأى مصر فى حياته الناضجة وعدد سكانها لايزيد على نصف من يسكنونها هذا العام - رآها ولم تكن بها أزمات فى المواصلات أو الاسكان أو إمكان الاختلاء إلى النفس عندما يرغب فى ذلك الإنسان سواء فى المصيف أو بين الحقول أو حدائق المدن - ولذا فإن التنبؤ بما سيكون عليه الحال عندما يبلغ الجيل الجديد عمر كاتب هذه السطور هو أمر ليس من قبيل التشاؤم أو المبالغة بل هو أمر متوقع تماما إذا ظلت العلاقات الأسرية وطريقة تفكير الناس ونظرتهم للعيال وللرزق كما هى الآن .

## موقف جديد تماما

إن الموقف الخطير والمتفجر الذى تقفه مصر اليوم نتيجة هذا الازدحام - الذى لا يماثله على ظهر الأرض ازدحام - موقف جديد تماما لم يخطر ببال أحد منذ أن استقر الإنسان على أرض وادى النيل تحت حكومة مركزية منذ أكثر من خمسة آلاف عام . ذلك أن مصر ظلت ومنذ ذلك التاريخ وحتى منتصف القرن الماضى ثابتة فى تعداد سكانها الذين لم يزيدوا أبدا على أربعة أو خمسة ملايين نسمة فى أطيب الأوقات .

وبالرغم من أنه لاتوجد لدينا اليوم إحصاءات سكانية خلال هذا التاريخ فإن لدينا مايقودنا بكل ثقة إلى التأكيد بأن هذا العدد من السكان يقارب الحقيقة إلى حد كبير فعندما دخل نابليون مصر فى أواخر القرن الثامن عشر سجل عدد السكان بما لايزيد على ٢.٥٠٠.٠٠٠ نسمة زادوا فى عام ١٨٣٤ أيام حكم محمد على إلى ثلاثة ملايين . وأغلب الظن هنا أن الزيادة لم تكن نتيجة التوالد قدر ما كانت نتيجة إحكام أكثر فى طرق التعداد .

كيف إذن ظل سكان مصر على طول تاريخهم وحتى منتصف القرن الماضى ثابتين فى عددهم تقريبا يخلف الزواج زوجا من ورائه لايزيد ولا يقل : - إن الرد على ذلك لايعود إلى أن المصريين على طول ذلك الزمان كانوا أقل خصوبة بل يعود أول مايعود إلى التقدم الاجتماعى الذى عم مصر منذ منتصف القرن الماضى ، والذى أدى إلى الاقلال من الوفيات خاصة بين الأطفال .

لقد احتفظت مصر بخصوية شعبها ولكنها قللت من وفياتها ، كانت المرأة على طول التاريخ تلد بين سبعة إلى عشرة أطفال ليعيش منهم اثنان فقط للحياة الناضجة ثم أصبحت تلد نفس العدد منذ نصف القرن الماضى فيعيش منهم أربعة ثم خمسة نتيجة لتحسن الصحة العامة فى البلاد أولا عن طريق مكافحة الأوبئة التى كانت تعم أرض مصر دوريا كل سبع إلى عشر سنوات تقريباً ثم التوسع فى إنشاء المستشفيات والخدمة الدوائية وبناء دور رعاية الطفل ثم بإدخال أدوية السلفا وغيرها من المضادات الحيوية وقد ارتفعت فى إثر ذلك نسبة زيادة السكان مما يقارب الصفر فى الألف فى أوائل القرن التاسع عشر إلى حوالى ١٥ فى الألف من السكان فى آخر ذلك القرن لكى ترتفع إلى حوالى ٢٥ فى الألف من السكان فى منتصف هذا القرن ومازالت نسبة الزيادة فى السكان تتأرجح حول هذا الرقم منذ ذلك التاريخ وهكذا تضاعف سكان مصر كل ٤٠ عاما منذ عام ١٨٥٩ (٤.٥ مليون نسمة) وكل ٣٣ عاما منذ ١٩٤٠ وسيظل يتضاعف فى مثل هذه الأعوام أو أقل منها فى الأعوام القادمة مالم يحدث شيء إنسانى يتقبله الناس بكامل رضاهم للتوقف عن هذه الزيادة الرهيبة والقاتلة .

ماهو تأثير هذا التزايد الذى يسميه علماء السكان عن حق بالانفجار السكانى على حياتنا وعلى حياة أبنائنا فى مستقبل الأيام ؟ تأثير ذلك يقع بلا شك فى مجالى التنمية الاقتصادية التى ستبتلع جزءا كبيراً من آثارها هذه الزيادة الكبيرة فى السكان ، وكذلك فى مجال الحياة الروحية والنفسية للإنسان عندما تحد حركته بالضرورة ويضطر زملاؤه من بنى الإنسان الذين يزحمون عليه كل مكان إلى التدخل فى أخص خصائص حياته . وكلا المجالين خطير ينبغى أن نبدأ من اليوم لضبطهما قبل فوات الأوان وانفلات الزمام .

ولاشك أن آمال هذه الأمة تتعلق برفع مستوى العيش لأبنائها حتى ينتهى العوز ويتمكن كل فرد فيها من أن يجد المسكن الملائم والغذاء الكافى والصحى والفرصة المناسبة لتنمية طاقاته الذهنية والحفاظ على صحته . ومثل هذه الآمال لايمكن تحقيقها دون أن تقوم البلاد بخطة منظمة وبعيدة المدى لتنمية مصادر ثروتها وزيادة إنتاجها القومى وهذه الخطة تحتاج فيما تحتاج إليه إلى استثمار مدخرات الأمة فى عمليات إنتاجية يمكن أن ترفع فى النهاية من دخل أفرادها .

## التزايد يتعارض مع التقدم

إلا أن التزايد السكانى الكبير إذا صار بنفس معدلاته الحالية فى مستقبل الأيام فإنه سيؤدى إلى تقليل أثر هذه الخطط فيما نسعى إليه من رفع مستوى العيش لأفراد الأمة وذلك لسببين السبب الأول يقع فى أنه إذا استمرت الأمة فى هذا الإنجاب الخصيب الذى نسير عليه فإن جزءا من مدخرات الأمة التى كان من الممكن أن توجه إلى الاستثمار ستوجه حتما إلى إنفاق استهلاكى .

ذلك لأن كل مولود جديد تستقبله الأمة يحتاج حتى يصبح مواطنا منتجا إلى إنفاق لكى يطعم ويلبس ويسكن ويعطى مكانا فى معهد أو معاهد للتعليم وكذا حتى يمكن التوسع فى الخدمات والمرافق الأساسية للأمة لاستيعاب مواطنيها الجدد وهناك من يقدر بأن كل طفل يولد يحتاج حتى يصل إلى مرحلة الإنتاج إلى مالا يقل عن ١٥٠٠ جنيه تنفقها عليه الأمة قبل أن يرد إليها شيئا مما أعطته له .

فإذا استمر الإنجاب على ماهو عليه فإن على الأمة أن تدبر مالا يقل عن ألف وخمسمائة مليون جنيه سنويا للحفاظ على أود مواطنيها الجدد وهذا المبلغ سيستقطع بلاشك من مدخراتها التى كان ينبغى أن تتجه إلى الاستثمار الإنتاجى - ومما يزيد الطين بلة أن مثل هذا المبلغ يوازى إن لم يفق أقصى مايمكن أن تدخره الأمة مما سيعكس أثره بلا شك على العجز الذى سنعانيه جميعا فى مستقبل الأيام من إعداد المواطن الصحيح والمدرب الذى يحتاج إعداده إلى هذا الاستثمار غير المتاح - ومن المحقق أن مصر ستضطر فى مستقبل الأيام تحت ضغط حاجتها إلى تنمية ثروتها القومية إلى إهمال الحاجات الأساسية لجزء كبير من مواليدها الجدد وسيظل الناس مالم يقبلوا حقائق العصر يعانون من مشاكل الإسكان والمرافق الأساسية ومتاعب التعليم ومصاعب التموين - وهذا أمر لا أظن أن أحدا منا حاكما أو محكوما يريده لأبنائنا هذا فضلا عن أن مثل هؤلاء المواطنين الذين لن نستطيع إتاحة فرص تدريبهم فى مثل هذا العصر الذى نعيشه سيكونون حتى آخر أعمارهم عالة على المجتمع الذى لم يعد فيه مكان لغير المؤهل تأهيلا متقدما وهذا بدوره سيضيف إلى المجتمع أعباء ستدخل أبناءنا فى حلقة مفرغة ستنتهى إلى آلام كبيرة .

أما السبب الثانى فى أثر مشكلة الانفجار السكانى على خطط التنمية فهو أنه بالإضافة إلى أن هذا الانفجار سيقلل من الأموال المتاحة للاستثمار الإنتاجى لضرورة توجيه جزء كبير منه للاستهلاك ، فإن هذا الانفجار نفسه سيؤدى إلى توزيع ثمرات خطط التنمية على عدد أكبر من السكان مما سيبتلع كل أثر مرجو فى تحسين حالهم فى مستقبل الأيام .

وبالإضافة إلى مايمكن أن تؤديه الزيادة الكبيرة للسكان فى مصر من ابتلاع أثر خطط التنمية القومية ، فإن أثرها الاجتماعى لايمكن أن يخفى على أحد - فأثر الازدحام على سلوك الفرد والجماعة أثر سيء جدا . ولا يحتاج الإنسان إلى أن يراجع التجارب المعملية التى تمت مؤخرا على أثر الازدحام على بعض الحيوانات لكى يتصوره بل إنه يحتاج فقط لكى يرى ازدحام وسائل النقل فى الشوارع والمساكن والمدارس والجامعة والمصايف ومايمكن أن تؤديه من تدهور فى العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وهم يتسابقون لكى يحصلوا على مقعد فى سيارة عامة أو يتنافسون من أجل أن يجدوا مسكنا ينامون تحت سقفه أو مكاناً فى معهد من معاهد التعليم .

فمثل هذا التنافس القاتل يغير بلا شك أكثر الكثير فى معظم ما اعتدناه وما نرجوه أن يستمر فى مجتمعنا من محبة أو تكافل أو تعاون أو بشاشة .

ولا يبدو أن مشكلات المواصلات أو التعليم أو الإسكان أو تعثر معظم المرافق الخدمية الأساسية كالمياه أو المجارى أو المواصلات السلكية يمكن أن تحل فى أمة تزيد بمثل الأعداد التى تزيدها . فشوارع القاهرة مزدحمة لدرجة أن أكثرها لايتحمل استخدام السيارات أو العربات بل إنها كافية بالكاد لاستخدام المشاه والقول بأن حل مشكلة المواصلات يأتى باستيراد عدد أكبر من السيارات هو قول غير علمى لأنه سيزيد «من كركبة» المرور التى نعانى منها اليوم كما أن اقامة الانفاق أو الشوارع المعلقة ستبتلع بعض الازدحام إلا أن هذا لن يحل المشكلة حلا كاملا لأن هذه الانفاق ستعج بفائض الناس بمجرد بنائها بما سيترك فراغا بالمدينة سيملأ حالا بالهجرة وبالسيل الجديد من المواليد .

والقاهرة فى آخر القرن الماضى كانت مدينة يسكنها ٤٠٠.٠٠٠ نسمة تمتد فيها خطوط الترام لكى تنقل الفئة القليلة من الناس القادرين على الحركة فى يسر ، أما قاهرة

اليوم فعدد سكانها قد تجاوز عشرة أضعاف ذلك العدد كما أصبحت نسبة أكبر منهم مضطرة للحركة بداخلها كل يوم مما أحست فى أثره شوارعها وازدحمت وسائل نقلها لدرجة يكاد ألا يكون هناك حل لها . وما يقال عن المواصلات يقال عن كل خدمة أساسية أخرى . فقضية الإسكان وما يبدو من عجز خطة العمران عن اللحاق بهذا العدد المتكاثر بما تحتاجه من مسكن صحى قد وجد حلا فى قيام عديد من السكنيات عديمة التخطيط والتى تتحول رويدا رويدا إن لم تكن قد تحولت فعلا إلى أحياء لا نظام فيها لا تليق بكرامة الإنسان .

فإذا أضيف إلى ذلك كله الازدياد المخيف فى ضجيج المدينة وتلوث هوائها وعدم القدرة على التمتع بالطبيعة أو حياة الخلاء فيها وكذا خطورة العيش التى يجابهها سكانها فى كل ساعة فيها فإننا سنكون فى وضع سيتزايد فيه تدخل الإنسان فى حياة أخيه الإنسان حتى فى أخص خصائصها ومالم يلتزم الناس بأنفسهم لإقلال ضجيجهم فإن الكلام فى موضوع تنظيم الأسرة سيصبح لغوا - إن زراعة فدان واحد من القطن يحتاج إلى ٤١ يوم عمل رجل و٤٠ يوم عمل طفل - وفدان الأرز يحتاج إلى ٢٥ يوم عمل رجل و٤٠ يوم عمل طفل - إن مثل هذا التنظيم يشجع الإنسان لأن للطفل هنا فائدة حتى وإن لم تكن له فائدة تذكر بعد بلوغه سن الرجولة وهذه واحدة من أكبر مآسى هذا النظام المتخلف فى الزراعة الذى يرحب بالطفل عاملا ثم يلفظه رجلا فيصبح متعطلا ومصدرا للهجرة إلى المدينة دون ما تكون له المؤهلات التى تجعل منه منتجا فيها .

والحل الوحيد هو فى إحداث ثورة حقيقية مخططة معروفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتغيير هذا النظام المتخلف فى الزراعة وذلك بتشجيع التعاونيات وعمليات التجميع الزراعى وميكنة الزراعة والتفكير فى إدخال المحاصيل التى لا تحتاج إلى الأطفال فى أعمالها . وهذه الثورة بالإضافة إلى فائدتها المحققة فى عدم تشجيع التناسل فإنها ستزيد الثورة وستطلق الزراعة إلى آفاق جديدة .

## ثانيا : فى مجال التشريع

وفى ظنى أن جزءا كبيرا من السكان يتناسل لعدة أسباب أولها هو شعوره بأن خلفه

يمكن أن يعطيه ضمانا لعيشه عندما تحل به الشيخوخة ويصبح غير قادر على كسب العيش ، ولما كان جزءاً كبيرا جدا من الأمة لايدخل ضمن اطر التسميات الاجتماعية التى توسعت فيها الدولة مؤخرا فإن هذا الجزء سيظل يبحث عن طريق آخر لضمان معيشة كريمة فى آخر العمر لعل أسهله هو أن يكون له حفنة كبيرة يمكن أن تقوم بأوده عند الحاجة . وإذا كان هذا هو الحال فإن أول ما يمكن أن نفعله هو أن نعطى لفقراء المدينة والريف بديلا آخر لضمان الشيخوخة غير زيادة الخلف والتشريع الأول لذلك الذى أقترحه هو أن تصدر الدولة قانونا يعطى لكل أسرة بلغ عائلها سن الخمسين ولم تخلف عند بلوغ هذا السن إلا ولدين أو أقل معاشا شهريا قدره خمسة جنيهات ينقطع إذا زاد الخلف بعد هذه السن مباشرة .

ومثل هذا التشريع سيضمن حياة مستريحة للأسرة القليلة العدد وسيدفع الكثير من الأسر لتنظيم نسلها . ومثل هذا القانون لن يحمل الدولة حاليا أية أعباء مالية تذكر لأن عدد الأسر التى تبلغ فيها الخلفة اثنين أو أقل لا تمثل إلا جزءا فى المائة من عدد أسر الجمهورية . ولا شك أن صدور مثل هذا التشريع سيزيد فى مستقبل الأيام عدداً مثل هذه الأسر الصغيرة إلا أن التكلفة التى ستنجم عن مثل هذه الزيادة لن توازى شيئا مما يمكن أن تتحمله الدولة لو أن التناسل ظل يسير على معدلاته الحالية سواء من وجهة متطلبات هذه الزيادة السكانية وأعبائها من جهة الاستهلاك أو سوء ما تتطلبه من حيث استثمار رؤوس الأموال لإيجاد العمالة لها .

كما يمكن استخدام نفس الحافز المادى لتشجيع تنظيم النسل بإصدار قانون آخر يعطى لكل أسرة يبلغ عدد أطفالها اثنين أو أقل مكافأة شهرية فى حدود ثلاثة جنيهات عندما يصل سن الزوجة ثلاثين عاما يتوقف منحها إذا زاد عدد أطفال الأسرة عن ذلك . وصدور مثل هذا القانون سيساعد بلاشك أجهزة تنظيم الأسرة ويجعلها أكثر فعالية وعملها أكثر إيجابية .

وخلاصة القول أننا أمام موقف جديد ومتفجر وهو موقف قد يودى بغذاء عيالنا وبما درجنا عليه من حضارة إنسانية . إما أن ننظمه ونتحكم فيه أو يلتهمنا نحن وعيالنا وقد عرضت لبعض التشريعات الإنسانية التى لا تتدخل فى حياة الناس لكى تنتظم الحياة فى مدننا المكدسة ولكى نشجع الناس لكى يتحكموا فى حجم أسرهم : وهو أمر إن لم نهتم به

اليوم بإرادتنا فسنقوم به غدا بطرق أكثر عنفا وأكثر تدخلا فى حياة الناس وخصوصيتها وهى أمور نرجو أن نتفاداها وأن لا نضطر للجوء إليها .

إن الذى يحدد حجم أى أسرة الآن هو قرار خاص يقوم به الزوجان فقط وليس غيرهما بالرغم من أن حجم الأسرة يؤثر فى المجتمع ككل ولذا فإن لم يفق الناس إلى أمورهم بحيث يقومون بمحض إرادتهم بعمل شىء يوقف هذا التكاثر الذى لا تبرره الحاجة والذى يضيق العيش على بنى الإنسان فإننا قد نصل إلى شىء قد يضطرنا إلي اتخاذ قرارات أشد عنفا لا تتفق وما درجت عليه هذه الأمة على مدى آلاف السنين التى عاشتها . وهى تبنى الحضارة فى تكامل وتماسك اجتماعيين مثاليين .

وتحتاج التشريعات التى تكلمت عنها خلال هذه الدراسة إلى مناقشة عريضة للتمهيد لها وتبيين أهميتها سواء أكان ذلك فى الصحافة أو التنظيمات السياسية أو فى مجلس الأمة . ثم يحتاج الأمر بعد ذلك إلى دراستها فى ضوء مايسفر عنه ذلك النقاش لصياغتها بالطريقة التى يتقبلها ضمير الأمة الذى أظن أنه فاعل ذلك إذا ما أحسنا إبراز إنسانية هذه القوانين وأهدافها ثم فى العمل على تطبيق هذه القوانين بأجهزة إدارية حديثة قادرة على إنشاء سجلات الأحوال المدنية بآلات الحاسبة سواء فى هيئة التأمينات الاجتماعية التى سيزيد عبئها أو فى مكاتب الصحة أو شهر الزواج فى إنشاء جهاز بوزارة التخطيط يشترك مع وزارة الزراعة وهيئات البحوث الاجتماعية لدراسة فلسفة ثم تخطيط الثورة الزراعية التى تحدثت عنها .

# قضية التعليم فى مصر

أثارت قضية التعليم فى مصر ، ومنذ وقت مبكر ، اهتمامى إلى أقصى حد . حتى أننى كتبت مقالا حول هذه القضية بعنوان «الثورة الصناعية العلمية وأبعاد المستقبل المصرى» نشر بالأهرام فى ١٩٦٧/١٢/١٨ ذكرت فيه تحديداً أن نجاح مصر فى بناء مستقبل مزدهر يعتمد فى النهاية على قدرتها على تغيير نوعية الإنسان لكى يصبح رصيدا لا عبئا ولن يكون ذلك ممكنا دون الاهتمام بالتعليم فهو أكبر الميادين التى تحتاج منا حرثا وإعادة تنظيم ولا يصح أبدا أن نتركه ميدانا ثانويا تلعب فيه أكثر العناصر جهلا بروح العصر أو تقديرا لتحديات المستقبل .

«التعليم وليس غيره هو مستقبل هذه الأمة لأن أبناءنا الذين يدخلون المدارس اليوم سيكونون فى عنفوان شبابهم عندما يكون الإنسان قد هبط على القمر واستطاع أن يزيد إلى عدة أضعاف حواسه وقدرته على حفظ واستذكار المعلومات بعشرات العدد الالكترونية أو الحاسبة ، أبناؤنا هم أثمن ما نملكه فهم الذين يمكن إن أحسن تعليمهم أن يستخدموا أدمغتهم الفضولية والمدربه لحل المشاكل التى تنتظرهم ولا يمكن أن نجعل من البشر رصيدا قادرا على الحركة فى هذا العالم الجديد إلا إذا فتحنا التعليم الجيد على مصراعيه أمام أكبر الأعداد وأبطلنا نهائيا البكاء المصطنع الذى نسمعه عن «خطورة الاتجاه إلى التعليم الثانوى أو التكالب على التعليم الجامعى» .

إن أكبر المشاكل التى قابلناها عند تنفيذ خططنا السابقة أو تلك التى ستقابلنا عند تنفيذ خططنا المقبلة ستكون دائما إيجاد المواطن الذى يعيش العصر يتحمل المسئولية ويقدر العمل ويربطه بالرزق ويعرف أين يبحث عن المعارف العلمية ويتقن طريقة استخدامها ويفهم كيف استنبطت ، فالمهارة الفنية كالسباحة خبرة يكتسبها الإنسان بالممارسة وهى خبرة يكون اكتسابها سهلا لذلك الشاب الذى يقدس العمل والفضولى العقل والراغب فى التعليم وهذه هى السمات التى يجب أن تكون نصب أعيننا ونحن نطور مناهجنا ونربى مدرسينا .

التعليم هو أهم قضايا العصر التى ينبغى أن تكون من أولى اهتمامات الحكومة الرشيدة التى تسعى لبناء مستقبل لبلادها فى هذا العالم الذى يبزغ اليوم والذى أصبحت نوعية الإنسان فيه من أهم عناصر الأمم الناجحة بعد أن تراجعت أهمية العناصر التقليدية فى نجاح الأمم كعدد سكانها أو ما تملكه من موارد طبيعية .

وتتمثل مشاكل التعليم فى ثلاث قضايا أساسية : الأولى تتعلق بكمه وضرورة إيصاله لكل الناس ، فواقع الحال ينبىء بأن مصر قد فشلت فى هذا الأمر فقد جاء فى آخر الاحصاءات أن ٥٠٪ من سكان مصر أميون وأن ٢٠٪ منهم يفكون الخط ولم ينهوا أية مرحلة تعليمية وأن من بين من أنهوا إحدى مراحل التعليم فإن ٧٪ من السكان أنهوا مرحلة التعليم الابتدائى و٢٠٪ أنهوا مرحلة التعليم المتوسط أو الثانوى و٣٪ أنهوا مرحلة التعليم الجامعى ومثل هذه التركيبة لايمكن أن تدخل أمة فى عصر الصناعة أو الزراعة المتقدمة فضلا عن عصر ما بعد الصناعة أو المعلومات .

والثانية تتعلق بنوعية التعليم ومضمون المناهج التى تدرس للطلاب وطريقة تلقينها وكلها متخلفة ولا تساير العصر وليس أدل على ذلك من أن دعاة التعصب والكراهية واستخدام العنف فى المجتمع هم من خريجى المدارس وأنه كلما زادت سنى الدراسة كلما ترسخت مبادىء التعصب والعنف فيهم ويكفى دليلا على ذلك مايحدث فى النقابات المهنية بل وفى جمعيات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

والثالثة تتعلق بدور التعليم فى بناء الأمة المتماسكة وهو أمر ينحسر اليوم مع تعدد أنواع المدارس التى أصبح لكل منها طريقه الخاص فى التعليم وفى التأكيد على أنواع بعينها من المناهج واستمرار هذا التعدد سيؤدى إلى تهديد وحدة الأمة وشرذمتها فى مجموعات بينها لغة مشتركة ويعالج التعليم الأساسى هذه القضية .

# (١)
# التعليم الأساسى

يعكس نظام التعليم الذى يسود مصر اليوم حال الأمة كما صورناه فى موضوعنا عن الواقع المصرى المعاصر فكما انفلق المجتمع إلى كتلتين تعيش كل منهما حياتها فكذلك

أصبحت مدارسه فلم يعد التعليم الآن تلك المنظومة الواحدة التي جاهد الآباء منذ حركة الاستقلال في بنائها لتقريب أبناء الأمة بهدف بناء الأمة المتماسكة ، فقد رأت نخب الكتلة الطافية التي تشكلت منذ السبعينات أن التعليم القائم لم يعد صالحا لأبنائها فتركوه لحاله ينعي من بناه وبنوا لأنفسهم مدارس خاصة مستقلة وقاموا بالالتفاف حول شهاداته وسعوا للحصول على إجازات المدارس الأجنبية .

وبهذه الأعمال تكون النخب قد تبنت فلسفة جديدة للتعليم تختلف تماما عن تلك التي وضع أسسها الآباء وعبر عنها فارسها الأول طه حسين وهي الفلسفة التي تشكلت في أعقاب النهضة القومية التي جاءت مع ثورة سنة ١٩١٩ والتي جعلت من التعليم منظومة قومية تلم شمل الأمة وتجمع كلمة أبنائها شأنها في ذلك شأن منظومة الجيش فإلى كليهما يأتي جميع أبناء الأمة سواء من الحضر أو الريف، من أرقى المناطق أو أفقرها، من الصعيد أو الوجه البحري، مسلمين وأقباط، أغنياء وفقراء وفيها يتم تقريب الفجوة بين أبناء مصر بحيث يخرجون وهم يتكلمون لغة متقاربة وقد فهموا بعضهم بعضا وتعلموا السماحة واحترام عقائد الآخرين والتفوا حول مفهوم جامع للوطنية. وبالاختصار فقد كان الهدف الأول لمنظومة التعليم الأساسي حتى ظهور النخب الجديدة هو بناء الأمة المتماسكة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ارتكزت السياسة التعليمية في ذلك الزمان على إنهاء ازدواجية التعليم التي كانت سائدة منذ القرن التاسع عشر حين أضيف إلى نظام الكتاتيب الذي كان سائدا لقرون طويلة نظام آخر من المدارس المدنية، وظلت مصر وحتى نهضتها القومية بهذين النظامين: كتاتيب يذهب إليها فقراء الناس يتعلمون فيها أصول الدين لسنوات قليلة يذهب في نهايتها القليل من خريجيها إلى أروقة الأزهر، ومدارس مدنية يذهب إليها متوسطو الحال وأغنياء الناس يتعلمون فيها علوم الدنيا. وكان هذا النظام تكريسا للنظام الطبقي الذي ساد معه لسنوات طويلة حين كان الحراك الاجتماعي صعبا إن لم يكن مستحيلا كما كان انعكاسا للحالة الاقتصادية والحضارية للبلاد التي لم تكن لتحتاج إلا إلى عدد قليل من المتعلمين تعليما مدنيا لتصريف شئون صناعاتها ومؤسساتها المدنية القليلة والبازغة ودخول الأمة عصر النهضة في أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ القومية بدأ التحرك نحو إنهاء هذه الازدواجية والتوسع في بناء المدارس

الابتدائية المدنية لتحل محل الكتاتيب وكان طه حسين هو فارس هذا التحرك وواضع فلسفته.

وعلى الرغم من أن أحدا لم يجرؤ على تحدى هذه السياسة الهادفة فإن الواقع الحالى يدل على أن متخذى القرار قد استسلموا لضغط المؤسسة الدينية أولا ثم لضغط نخب كتلة البشر الطافية فحادوا عن هذه السياسة حتى أصبح فى مصر اليوم نظم مختلفة وكثيرة للتعليم أخشى أنها ستؤدى فى نهاية المطاف إلى تفتيت الأمة فإليك أولا نظام الكتاتيب الذى عاد الآن فى صورة مدارس ومعاهد دينية أعيدت إلى الحياة تحت ضغط المؤسسة الدينية امتدت فيها الدراسة حتى مستوى الثانوية العامة مما يؤهل حاملها لدخول كليات جامعة الأزهر دون الحاجة إلى المرور على مكاتب التنسيق وهذه المدارس مقصورة على أهل مصر من المسلمين، فقد أقفلت كتاتيب الأقباط منذ قيام ثورة ١٩١٩ ولم يعد لها وجود ولم تقم الدولة بإنشاء نظام مماثل للمواطنين الأقباط كما فعلت لمواطنيها المسلمين.

وإليك ثانيا المدارس الابتدائية المدنية المفتوحة أمام كل المواطنين والتى ازدادت فيها جرعة علوم الدين على حساب علوم الدنيا وهذه المدارس مفتوحة حتى الثانوية العامة فالجامعة التى يحدث على دخولها تنافس شديد يتم فى إطار مسابقة يئن من هولها الكثيرون، وقد أدى ازدحام هذه المدارس وتخلف مناهجها وامتلاؤها بالحشو واعتمادها على التلقين إلى ظهور مدارس اللغات الخاصة ذات المصاريف الباهظة التى لا يقدر عليها إلا نخب كتلة البشر الطافية، وهذه تؤدى فى النهاية إلى الجامعة التى يفضل أن تكون أجنبية بما فى ذلك الجامعة الأمريكية بالقاهرة التى أصبح الالتحاق بها هدف كل عائلة تطمح فى التقدم فى السلم الاجتماعى.

وهكذا أصبح فى مصر ثلاثة أنظمة تعليمية مختلفة تعمق وتكرس الاختلافات الفكرية والطبقية للأمة مما سيعمق من سوء الفهم بين خريجى هذه الأنظمة المختلفة وإلى اختلاف هويتهم وأهدافهم وتباين رؤياهم للعالم المحيط بهم.

وإذا أردنا أن نعرف خطورة هذا الموقف فعلينا أن نرى ما أدت إليه هذه السياسة التعليمية فى الجزائر حين انقسمت الأمة حتى أصبح من العسير على النخبة قبول أفكار العامة فى طرق الحكم المبنى على المبادىء السلفية، وفى نظرتها إلى العالم. وإنها لمأساة

حقيقية أن تكون النخبة هى المسئولة عن نشر هذه الأفكار بين العامة ظنا منها أن فى تشجيعها تكريساً لمركزها كما كان الحال على مر الزمان فإذ بهذه الأفكار والمبادىء تأخذ ثوبا جديدا وتلبس لباس الجهاد لتعبئة كتل البشر الغاطسة للانعتاق والخروج من الأعماق وإذا كان هناك من درس يمكن أن نخرج به من تجربة الجزائر فهو أن السلام الاجتماعى لا يثبت إلا بإيجاد لغة مشتركة بين الناس يتم تلقينها فى سنوات التعليم الأساسى الموحد الذى ينبغى أن يجمع بنات وأبناء الأمة على مختلف مستوياتهم لكى يؤصل عندهم تصوراً واحداً أو متقارباً للوطن وقواعد المواطنة والسلوك السوى. وهذا الغرض هو فى مقدمة أغراض التعليم الأساسى بل إنه يسبق فى أهميته غرض اعداد المواطن للحياة الحديثة وتلقينه المعارف اللازمة لإعداده لمجابهة المستقبل.

## (٢)
## التعليم الجامعى

التعليم الجامعى هو أحد أهم أعمدة الاعداد للمستقبل ففى معاهده يعد قادته وفيها تتحدد توجهاته . ولذا فقد كان تأسيس الجامعة فى أول القرن العشرين من الانجازات الوطنية الكبيرة التى عبرت عن إرادة الأمة فى أن تأخذ مستقبلها بأيديها وأن تؤكد هويتها وتوجد لنفسها مكانا بين الأمم . كان هدف الجامعة لذلك ومنذ انشائها أن تكون لها بالاضافة إلى رسالتها التعليمية وتأهيل الكوادر اللازمة لإدارة اقتصادها رسالة تأصيل الفكر الخلاق المبنى على البحث الرصين – وقد أفلحت الجامعة ولعدد طويل من السنوات فى تحقيق رسالتها التعليمية وفى تخريج الكوادر التى تولت شئون العمل العام فى مصر إلا أنها وفى نفس الوقت قد فشلت فى أداء رسالتها فى الفكر الخلاق – وباستثناء السنوات الأولى التى واكبت نشأتها فإن الجامعة تستطيع أن تلعب الدور الذى كان مأمولا منها فى تخليق الفكر ففى العهد الذى سبق ثورة سنة ١٩٥٢ لم يستطع الفكر الزمنى الحديث الذى جاءت به النخبة التى تولت شئون الجامعة وقيادة مصر عند نشأتها من الصمود أمام الفكر السلفى الذى كان أحد دعائم سلطة الملك المطلقة . وفى عهد الجمهورية الأولى (١٩٥٢ – ١٩٧٤) سيست الجامعة وفرض عليها أن تتبنى فكر الثورة

الذى كان قد نشأ فى خارجها واقتصرت مهمة الجامعة على تخريج كوادر المهنيين الذين احتاجهم النشاط الاقتصادى الوطنى الذى كان محل اهتمام الجمهورية الأولى . وفى عهد الجمهورية الثانية (١٩٧٤ - الآن) والتى بدأت مع سنوات الانفتاح فقدت الجامعة حتى هذه المهمة وأصبح إعداد كوادر المهنيين اللازمين لتسيير نشاطات الانفتاح الجديدة من مهام الجامعات الأجنبية المحلية منها أو الخارجية . وهكذا خرجت الجامعة من الحلبة وتهمش دورها رويدا رويدا سواء فى ميدان التعليم أو فى ميدان تخليق الفكر.

ومن اللافت للنظر حقا هو مجىء معظم الفكر الخلاق حتى بدء عهد الجمهورية الثانية من خارج الجامعة فجرجى زيدان وعباس العقاد وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ وسلامة موسى وحسن فتحى لم يكونوا بها كما أن الكثير من المفكرين الذين بدأوا عملهم بها لم يطبقوا العيش فيها فخرجوا أو أخرجوا منها وهكذا خسرت الجامعة من العمالقة طه حسين وعلى عبدالرازق وأمين الخولى ولويس عوض ومحمود أمين العالم وغيرهم كثيرون - والقارىء لمقدمة الدكتور حسين فوزى «حديث السندباد القديم» يستطيع أن يقرأ بين سطورها أن جو الجامعة كان خافقا فى الأربعينات من القرن العشرين عندما كان يكتب هذا الكتاب فى مكتبة الإسكندرية بعيدا عن مكتبه فى الجامعة - ويستطيع كاتب هذه السطور أن يشهد أن جو الجامعة فى الستينات من القرن العشرين لم يكن أحسن حالا بل لعله كان أكثر سوءا - أما فى فترة الجمهورية الثانية فقد انتقل مركز الفكر الخلاق إلى الجامعات الأجنبية التى أصبحت تلعب دورا هاما فى ميادين النشر العلمى وترجمة الكتب ومسايرة التطورات العلمية وانشاء الكراسى الجديدة وعقد الندوات والمحاضرات العامة ومنح الدرجات الفخرية . وليس أدل على أن أهل مصر ونخبها قد قبلوا هذا الوضع من أنهم أصبحوا يتسابقون لإرسال ابنائهم وبناتهم لهذه الجامعات لكى يتعلموا فيها . أما الجامعات الوطنية فقد أهملت وغاية ما قامت به النخبة لإصلاح حالها هو فى فصل جزء من طلاب بعض كلياتها فى شعب خاصة يتعلمون فيها باللغة الانجليزية أو الفرنسية . أما ما بقى منها بعد ذلك فقد تركوه ينعى حاله ويتهاوى .

ولعل من أهم أسباب هذا التهاوى وهجر النخب للجامعة الوطنية واللجوء إلى الجامعات الأجنبية انحدار مستوى الكثير من الأساتذة الذين عين الكثير منهم فى عقدى الستينات والسبعينات من القرن العشرين ليس بسبب امتيازهم بل بسبب الحاجة لسد

متطلبات الزيادة فى أعداد الطلاب التى جاءت فيها مما اضطر الجامعة إلى زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس فى عجلة منعتها من التدقيق فى مستوى المتقدمين لشغل وظائفها . وقد أصبح هؤلاء والذى كان الكثير منهم دون المقبول فى المستوى من كبار أساتذة اليوم الذين يديرون شئون الجامعة ويضعون معايير تعيين الأساتذة الجدد ويمنحون الدرجات العلمية العالية . ولست فى حاجة إلى إيلام القارىء بقول المزيد فى هذا الموضوع والذى صاحبه وبكل أسف فساد واسع الانتشار كان موضوع كتابات الكثيرين بل وتحقيقات هيئات الرقابة والنيابة العامة.

وحتى بدء التدفق الكبير للطلاب فى مبدأ عقد ستينات القرن العشرين كانت الجامعة فى حال يؤهلها لتعليم العدد القليل من الطلاب الذين كانوا يأتون إليها واعدادهم للعمل العام فلما زاد عدد الطلاب وانحدر مستوى الأساتذة وقعت الجامعة فى أزمة منعتها حتى من تأدية دورها التعليمى مما سبب الازعاج للكثيرين لما يمكن أن يصيب الأمة من جراء هذه الأزمة . وظل البعض يطالب بإيقاف فتح باب الجامعة أمام الطلاب والاحتفاظ بها للصفوة فقط على الرغم من معرفتهم باستحالة تنفيذ هذا المطلب والرجوع عن الحق الذى اكتسبه الشعب وعبرت عنه الثورة بفلسفتها الاجتماعية الجديدة وما فتحته من حراك اجتماعى نشط. ولم يفكر أحد فى أن يقوم بعمل يمكن أن يوائم الجامعة مع هذا الوضع الجديد . وهكذا انحدر حال الجامعة مع هذا العجز وفقدت حتى ذلك الدور الذى كانت تقوم به فى تخريج الكوادر المؤهلة لإدارة الأعمال.

وعندما توليت شئون أمانة الجامعات فى التنظيم السياسى منذ أكثر من خمس وثلاثين سنة تقدمت بعدد من الاقتراحات لمواجهة هذا الموقف الجديد الذى لم يكن هناك طريق للرجوع عنه ولتطوير الجامعة لتتواءم مع هذه الاعداد الوافدة إليها ولكى تصبح «جامعة الأعداد الكبيرة» كما أطلقت عليها – ونشرت اقتراحاتى فى مقال طويل نشر بجريدة الأهرام فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٥ طلبت فيه من الأساتذة والمهتمين بالتعليم الجامعى أن يبدوا رأيهم فيها وهو الأمر الذى فعلوه وشغلوا صفحات جريدة الأهرام لقرابة الشهرين قمت بعدها بتلخيص هذه الآراء فى مقال صدر لى بالأهرام بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٥ تحت عنوان «الباب المفتوح والباب المسدود» – وكانت اقتراحاتى قد تركزت على أن رسالة

جامعة الأعداد الكبيرة ينبغى أن تتغير وأن تصبح وحتى مستوى شهادتها الأولى اعداد الخريج ذى الثقافة العامة والحرة التى يمكن أن تؤهله لشغل مختلف المهن التنفيذية بقليل من التدريب لأن مثل هذا الاعداد لن يحل فقط مشكلة الخريج من حيث أنه سيعده لحياة عملية أرحب ستعطيه فرصا أوسع لايجاد عمل له فى عالم متغير بل وسيحل مشكلة الجامعة أيضا من حيث أنه سيجعلها مؤسسة تعليمية منضبطة لن يطلب من أساتذتها إلا القيام بواجب التعليم وتربية النشء فقط . أما رسالة البحث العلمى وتخليق الفكر فقد اقترحت أن تنقل إلى كليات ومعاهد جديدة للدراسات العليا تنشأ خصيصا لذلك الغرض ولا يلتحق بها غير نوابغ الطلاب والقادرين من أساتذة الجامعات ممن أثبتوا أن لهم باعاً فى ممارسة البحث العلمى .

وللحق فإن عملية تطوير الجامعة بحيث يتم «تعميم» الدراسة فيها حتى مستوى البكالوريوس أو الليسانس لاخراج الممارس العام أصبحت ملحة ليس فقط لأن ذلك سيتيح الاستفادة مما بقى من الجامعة من عناصر صالحة ولكن لأن ذلك التطوير سيؤدى إلى خريج أكثر إعدادا لمعايشة العصر ومقابلة تحدياته أكثر قدرة على التلائم مع تطوراته هذا العالم السريع الإيقاع . لقد اتسعت العلوم وتشابكت للدرجة التى تجعل من الأهمية بمكان أن يعطى الطالب «فرشة كبيرة من العلوم الأساسية بل والانسانية أيضا» حتى يمكنه أن يوجد لنفسه مكانا فى هذا العالم البالغ التعقيد .

وكما أن فكرة فصل المهمة التعليمية عن مهمة البحث العلمى وتخليق الفكر وتأصيله هى من الأهمية بمكان لأنها تأخذ فى الاعتبار حال الجامعة الحاضر والذى لا يمكن لعاقل أن يتصور أن بالإمكان اخراج فكر خلاق أو بحث علمى أصيل منه - إن غاية ما يمكن الاستفادة من حال الجامعة الآن هو قيامها بمهمة تعليم الطلاب فبالجامعة من البنى التحتية والأساتذة ما يمكنها من القيام بهذه المهمة بنجاح فى حالة إعادة تنظيمها وتغيير رسالتها لتكون تعليمية بحتة بغرض نقل الفكر إلى الأجيال الجديدة. وهذه رسالة ليست بالقليلة والتى يحتاج تنفيذها بنجاح إلى وضع القواعد المنظمة للعملية التعليمية وطرق التفتيش على مسارها والحكم على أساتذتها والقيام بتدريبهم ، وليس فى هذا ما ينقص من قدر الجامعة بل لعله يحميها ويحفظ سمعتها وسمعة درجاتها العلمية بل وأكاد أن أقول من سمعة أساتذتها.

وإتماما لعملية الاستصلاح فإن الأمر يحتاج إلى بناء مراكز جديدة ومتخصصة ومتميزة للفكر والبحث العلمى المتميز ومنح الدرجات العليا وشهادات ما بعد الدرجة الجامعية الأولى ، وإنه لأمر مثير للأسى أن تستمر الدولة فى اعطاء حق منح الدرجات الجامعية العليا لجميع الجامعات بغض النظر عن مدى استعدادها، إذ ينبغى أن يكون لهذه الدرجات ما يعطيها الاحترام والمصداقية . وليس لدى شك فى أن مصر ستجد من بين أساتذتها من يستحق أن توضع فيه الثقة للعمل فى مثل هذه المراكز الجديدة للبحث العلمى والدراسات العالية.

ويحضرنى فى هذا المقام ما قامت به فرنسا وقت شارل ديجول عندما قفزت فوق الجامعات وتركتها وحالها وأسست مراكز جديدة ومتطورة للقيام بالبحث العلمى ولتخليق الفكر فى خارجها حتى يمكن لفرنسا اللحاق بالعصر ومواجهة تحدياته . فقد رأت فرنسا ديجول أن جامعاتها لم تكن على مستوى هذه التحديات فقد تجمد حالها ونالها الازدحام وانحدر مستوى أساتذتها الذين شغلتهم صغائر الأمور فسببوا الإحباط للنابغين من الأساتذة الذين قرر ديجول أن ينتشلهم ويعطى لهم الفرصة فى مراكز البحث العلمى الجديدة التى أنشأها. وقد تسببت هذه المراكز فى الطفرة الكبيرة فى عالم التقنيات الحديثة وفى الفكر التى شهدتها فرنسا منذ ذلك الوقت. أما الجامعات الفرنسية فقد تركت لكى تقوم بعملية التعليم فقط ولم يعد هناك من ينتظر أن يقوم اساتذتها بالبحث العلمى مما أزال الحاجة إلى تدبيج هذا السيل الكبير من الكتابات والرسائل عديمة الفائدة والمنقولة فى معظمها والتى كان الأساتذة وطلاب البحوث مضطرين لتدبيجها للترقى فى سلم الوظائف الجامعية أو لنيل الشهادات العالية.

إن موضوع إصلاح الجامعات وتهيئة الظروف الصالحة لنمو البحث العلمى وتدريب الأجيال الجديدة هو من المواضيع الملحة التى ينبغى على النخب أن تأخذه بجدية وصرامة فأمام مصر من التحديات ما يحتاج إلى رؤية وفكر خلاق !

# نحو تعليم أفضل
# حتى لا تتحول كتلة المنتجين إلى مستهلكين*

تدخل الثورة المصرية عامها التاسع عشر وهى تتجه نحو مجابهة مسئولياتها من أجل أن تساير مصر العصر الذى يعيشه عالم اليوم. وإذا كانت الثورة قد استطاعت أن تنقل البلاد إلى حافة هذا العصر، فإنه لايزال أمامها فى هذا المجال عمل كبير لان مسايرة هذا العالم السريع التطور، هو أمر يحتاج إلى جهد مخطط، ووضوح هدف ورؤية، وكذا إلى بناء مجتمع جديد يكون توافق الأفراد معه موجها بدوافع داخلية، تنبع من ذاتهم، وليس من تقاليد اسلافهم أو تقليد اقرانهم المعاصرين.

وقد أظهرت تحديات الحرب التى نعيشها ومعركة المصير التى نخوضها أكثر من أى وقت مضى الحاجة الملحة إلحاح البقاء ذاته لمجتمعنا للحاق بل ولمسايرة العصر الذى نعيشه لاخر الأشواط بكل ما تفرضه هذه الحاجة من تحديات ، فالحرب الحديثة لم تعد إلا حربا تكنولوجية عصرية سواء فى ميدانها أو فيما وراء ذلك من ميادين السياسة أو الاعلام أو الاقتصاد ، وهى حرب لم يكسبها إلا القادرون على متابعة واستخدام آخر التطورات التكنولوجية الحربية أو السياسية والذين يعيشون فى مجتمع يتقبل مثل هذه التطورات بكل ما تفرضه عليهم من تغيير.

وعندما جاءت الثورة فى عام ١٩٥٢، كانت الأغلبية العظمى من المصريين تعيش عيشة سلفية توجهها التقاليد المتوارثة التى تتحدد عن طريقها أهدافها فى الحياة وطرقها فى التفكير والمسلك الاجتماعى. ولم يكن هناك مكان فى مثل هذا المجتمع لاهداف يمكن أن

* الأهرام ١٠/٨/١٩٧٢ – كتبت ومصر مشغولة بالإعداد لحرب تحرير سيناء .

يختارها الفرد بوعيه لكى يتوافق مع المجتمع الذى يعيش فيه - كان مجتمعا منغلقا فى أغلبه يدور فيه الابناء فى فلك الأجداد - ولم تكن مظاهر العصرية فى مصر فى ذلك الوقت إلا نتاج عمل أقلية صغيرة سايرت عصرها منذ أوائل القرن التاسع عشر، وسمحت لها ظروف زمانها أن تنعزل عن المجتمع المصرى، وأن تسخر على طول ذلك الوقت الكتلة البشرية الهائلة من المجتمع عن طريق استغلال قوتها العضلية فى أعمال الفلاحة والتشييد والحرف.

وبالرغم من أن الثورة قد استطاعت أن تمنح الكثير من المزايا الاجتماعية والخدمية لجزء لا يستهان به من هذه الكتلة الضخمة من المجتمع ، فحررتها من الاستغلال والتخلف وفتحت أمامها طريق الدخول فى العالم الحديث، إلا أن ظروف العصر وتحدياته المقبلة ستحتم أن تتم عملية التحرير هذه حتى يمكن الاستفادة الكاملة من هذه الكتلة البشرية الهائلة.

إن أكبر تغيير أحدثته الثورة التكنولوجية المعاصرة هو الغاؤها الذى يكاد يكون تاما للعمل اليدوى والقوة العضلية للإنسان ، فنقلت بذلك مجموعة كبيرة من البشر الذين لا يتقنون استعمال الآلة أو التحكم فيها من قوة منتجة إلى مجموعة من المستهلكين الذين أصبحوا يشكلون حملا على المجتمع بعد أن كانوا خلال طول التاريخ مصدر الثروة فيه.

وبالرغم من شعورى بأن هذا التغيير هو أحد مآسى العصر الحديث، إلا أنه واحد من التغييرات التى لا مناص من مجابهتها، بل وإنى أشعر أن المأساة ستكون أشد هولا لو أننا لم نجابه هذا التحدى بالشجاعة اللازمة والعمل الدائب والذكى لاعادة كتلة البشر هذه فى عجلة الانتاج الذى يمكن أن يعم بالخير على هذه الأمة.

صحيح أن هناك جهدا كبيرا ينفق اليوم لكى تستفيد الأمة من عمل هذه الكتلة البشرية بإدخالها بأى طريق فى عجلة الانتاج كاستخدامها فى حفر الترع والمصارف أو بناء الجسور أو رصف الشوارع أو فى تشغيل المناجم أو فى أعمال البناء والتشييد إلا أن الثمن الذى تدفعه الأمة فى مجموعها لتنفيذ مثل هذا النشاط بمجرد القوة العضلية لهذه الكتلة البشرية هو ثمن باهظ حقا. وقد يفيد القارىء لكى يتبين قدر التبذير فى مثل هذه الأعمال أن يعرف أن عملية حفر الترع والقنوات التى تمت خلال السنوات الأخيرة

بواسطة حشود الفعلة الذين لا يملكون غير قوتهم العضلية قد تكلفت أكثر من ثمانية أضعاف ما كان يمكن أن تتكلفه نفس هذه الترع والقنوات لو أنها كانت قد حفرت بواسطة آلات تحريك الأرض الحديثة التي يشغلها قلة من المهندسين ومساعدى الفنيين المهرة.

ولعل صناعة مثل صناعة التعدين تعطى لنا قدر التغيير الكبير الذى طرأ على العالم المعاصر عندما انتقلت جموع كبيرة من الأمة من قوة منتجة إلى مجموعة من المستهلكين. فقد نشأت هذه الصناعة فى أوائل القرن على أساس الاستخراج اليدوى الشاق لجموع عمال التراحيل الذين كانوا فى ذلك الوقت يمثلون قوة يمكن عن طريق استغلالها توليد الثروة . كان أجر العامل اليدوى في ذلك الوقت متيحا لشتغيل أصغر الرواسب المعدنية وأقلها انتظاما فى الطبيعة تشغيلا اقتصاديا. إذ لم يمثل أجر الفاعل فى ذلك الوقت أكثر من ١٠٪ من قيمة انتاجه على قلته فى العام . إلا أن تطور العصر وازدياد الوعى الاجتماعى قد غيرا من هذه الصورة تغييرا تاما. فقد زاد أجر عامل التعدين فى خلال الخمسين عاما الماضية اثنتى عشرة مرة شاملة ميزاته العينية التى أخذت تتزايد عاما وراء آخر.

كما لم يعد ممكنا الاستغناء عن خدمات العامل الذى يسقط مريض هذه المهنة الشاقة بل تم تشريع القوانين التى تحتفظ له بمكانه فى العمل حتى ولو لم يستطع أن يؤدى أعمالا انتاجية مباشرة.

فلم تزد قيمة انتاج العامل السنوية على طول هذه المدة لأكثر من مرتين ترجع فى معظمها إلى زيادة أسعار بيع الخامات الأولية أكثر مما ترجع إلى زيادة قدرة العامل بالانتاجية. وفى مثل هذه الظروف الجديدة لم تعد كتلة العمال اليدويين ذات فائدة انتاجية بل أصبحت تشكل عبئا اجتماعيا حتى بعد خصم ثمن المستلزمات السلعية . إن أجور العاملين فاقت قيمة الانتاج وأجور النقل من رصيف الشحن حتى مكان الاستهلاك أو الميناء.

ومثل هذا الحال بذاته سيجابه البلاد إن لم يكن قد جابهها فعلا فى كل فروع الانشطة التى ظلت لآلاف الأعوام تعتمد على الإنتاج الصغير وعلى قوة العامل غير المتدرب

كالزراعة أو صناعة انشاء الطرق أو البناء والتشييد، فإن كل هذه الأنشطة ستصبح عبئا على الأمة أكثر منها مصدرا للثروة إن لم نسرع فى تطويرها.

وما ينطبق على كتلة العمال اليدويين ينطبق على كتلة الكتبة ومساعدى الفنيين والجامعيين الذين يجابهون اليوم تحديا عظيما أمام التقدم المهيب فى صناعة تخزين المعلومات وتسجيلها وحفظها أو فى التطورات السريعة فى صناعة الآلات التى تتجه نحو وضع الخبرة بداخلها. وإنه لمن العسير مثلا أن نتصور أنه يمكن تسيير حجم أعمال البنوك أو المخازن أو شئون الإدارة والمالية المتزايدة بكفاءة أو إحكام الرقابة الفعالة عليها دون الاستعانة بالآلات الحاسبة والعقول الالكترونية. كما أنه من العسير أن تحتفظ صناعاتنا بمكانها دون تطوير أفرادها لكى يستطيعوا مسايرة تغيراتها السريعة. فواقع الاتجاه العام لنمو النشاط الانسانى هو نحو القيام بأعمال إنسانية عن طريق استخدام عقول صناعية تفوق قدرتها فى التخزين والحساب وضبط البيان وإفراز المعلومات أى عقل إنسانى. وكل هذه التطورات والاتجاهات تؤثر بإمكان إخراج حتى هؤلاء العاملين الذين نالوا قسطا من التدريب من عجلة الإنتاج.

ولاشك أن التحدى الذى فرضه علينا العصر بسقوط كل مادرجنا عليه من نظم وأفكار تعلق بطرق توليد الثروة بهبوط معدل الإنتاج بالنسبة للأجر المستحق للعامل غير المتدرب، هو أمر ينبغى أن نقابله بشجاعة وإيمان بمستقبل الإنسان وتنظيم خطة محكمة لمعالجة هذا الحال عن طريق البدء فورا فى قبول مبدأ الانتاج الكبير، وذلك بالكشف ثم بتشغيل خامات المناجم الضخمة الاحتياطات والتى يسمح توزيعها ووضعها العام بالميكنة الكاملة، وفى تجميع الزراعات الصغيرة وتشجيع التعاونيات وتوحيد مواصفات قياسية لحاجات المبانى حتى يمكن انتاجها إنتاجا كبيرا وإدخال الميكنة فى أعمال الرصف والحفر وجميع عمليات تحريك الأرض، أو تطهير الترع وكذا فى عمليات الشحن والتفريغ .

أما الطريق الآخر لمجابهة هذا التحدى الهائل فهو فى القيام بوضع خطط طويلة المدى لتدريب الكتلة البشرية الهائلة الغاطسة فى أعماق المجتمع تدريبا يؤهلها للبقاء فى صفوف المنتجين قبل أن تنحصر كلية إلى كتلة من المستهلكين. ويجب هنا أن نعترف أن قضية التدريب هذه هى عملية أكبر بكثير من عملية تقرير التعليم الإجبارى لمن هم فى سن الإلزام أو فى رفع شعار محو الأمية، لان القضية هنا لا تتعلق بالشكل فقط بل هى تتعلق

فى المقام الأول بالمضمون ومقدار نجاح التعليم فى مجابهة مشاكل العصر التى أوردناها فتاريخ التعليم العام فى مصر الحديثة يعود إلى أوائل القرن التاسع عشر عندما أراد محمد على أن يقود تيار التنوير الذى عم مصر فى ذلك الوقت وأن ينقل البلاد من عالمها المتحوصل إلى عالم العصر والمشاركة فى أحداث ذلك الزمان فخطط لتعليم جزء صغير من الأمة تعليما حديثاً ومتقدما يستطيع بواسطته أن يقوم بقيادة مختلف الأنشطة الحربية والاقتصادية التى أرادها ثم ترك باقى السكان كما هم يتوارثون ابنا عن أب معارفهم وطرقهم فى الفلاحة أو الحرف أو مسالكهم الاجتماعية اللازمة للقيام بالأعمال التى يطلبها منهم هؤلاء القادة ولم يكن التعليم فى هذه الكتلة البشرية الكبيرة يزيد على تعليم الكتاتيب لعدد محدود من الأبناء بغرض تأكيد تماسك المجتمع وإضفاء روح التقبل لما فرضه الزمان على أعضائه من مصير . وقد كانت هذه الكتلة قادرة بمثل هذا الاعداد على القيام بدور هام فى المعارك الحربية وميادين الإنتاج فى ذلك الزمان.

ولما فشلت الحركة القومية في منتصف القرن الماضى بدخول مصر فى فلك الاستعمار انحدر أغلب رجال الطبقة الوسطى المصرية من قيادة الأعمال الإنتاجية إلى الجلوس فى إدارات الحكومة أو الجيش التى لم يكن لها فى ذلك الوقت دور يذكر فى حياة الأمة. وقد شكلت حياة هذه الطبقة الطفيلية النمط الذى حلمت به جموع الناس للخلاص مما حكم عليها من شقاء واستغلال وكان الدخول فى هذه الطبقة يتم عن طريق الحصول على شهادة مدرسية.

فنشأة التعليم فى مصر إذن لم يكن بغرض خدمة الإنتاج، بل على العكس من ذلك هو الهروب من الإنتاج والدخول فى الطبقة المتوسطة الطفيلية التى تقوم بعمل أقل ثم تنال قسطا أكبر من الدخل.

ولذلك، فإن قضية تطوير التعليم العام فى مصر ليست قضية كم شكلى فقط، بل هى قضية مضمون فى الأساس هى قضية تدريب كتلة البشر الغاطسة فى الأعماق للمشاركة فى الإنتاج، وتمكينهم من التوافق مع مجتمع الغد بوعى نابع من داخلهم. فالتعليم العام ومحو الأمية هى أمور لا تطلب لذاتها بل تطلب لكى نحفظ للإنسان كرامته بإعداده لكى يكون مواطنا منتجا لا مستهلكا فى عالم الغد.

وإذا كانت قضية التعليم العام هى قضية ملحة، فإن قضية التعليم الجامعى هى قضية لا تقل إلحاحا لأن تطورات العصر بلغت من العمق وسرعة المعدلات والشمول بحيث يخشى على جامعاتنا أن لا تستطيع اللحاق وهى فى حالها الراهن بهذا التقدم كله مما سيؤدى حتما إلى أن خريجينا لن يكونوا على مستوى متطلبات العصر، ولن يقدروا على معالجة آلات الإنتاج أو احتياجاتها، فيخرجون بذلك أيضا من دائرة المنتجين إلى دائرة المستهلكين. وتطوير الجامعات والبحث العلمى الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من الجامعة هو أمر ينبغى أن تشكل له لجنة قومية لدراسته بالحكمة والرشد اللازمين لتخطيطه وتطويره لمسايرة العصر وكذا لكى يستوعب فى عام ٢٠٠٠ ما لا يقل على مليون طالب جامعى أى ما يوازى ٢٠ من كل ألف من السكان وهو عدد سيكون بلاشك متخلفا بمقاييس ذلك الزمن.

# أزمة البحث العلمى فى مصر *
# (١)

يمر البحث العلمى فى مصر بأزمة كبيرة، ومظاهر هذه الأزمة كثيرة ومتعددة تتراوح بين عدم الاستقرار الذى شهدته مختلف مؤسسات البحث العلمى، من حيث تبعيتها أو تنظيمها الهيكلى أو علاقاتها مع المؤسسات الخارجية، وبين الإحباط الذى يعم أوساط معظم - إن لم يكن كل - المشتغلين بالبحث العلمى من جراء التهميش الذى حدث لدورهم فى المجتمع ولتحطم الجسور مع أصحاب المصلحة فى تقدم البحث العلمى.

وكما سنبين فى هذا المقال فإن أزمة البحث العلمى نجمت عن تراجع دوره فى النظام الاقتصادى الجديد، الذى بدأته مصر منذ السبعينات والذى أدى بها إلى أن تصبح جزءا من نظام عالمى متشابك يلعب فيه القطاع الخاص دورا رئيسيا وتحكمه آليات السوق، وفى مثل هذا النظام يكون استيراد العدد والتقنيات ونتائج البحث العلمى أسهل بكثير وأكثر أثرا وأقل تكلفة من بنائها محليا، فإذا أضفنا إلى هذا التراجع فى دور البحث العلمى المحلى جو التخلف العام الذى لحق بمصر عامة والجامعات خاصة مع هجرة العدد الأكبر من الأساتذة إلى بلاد النفط لعرفنا أن الأزمة التى تلحق بالبحث العلمى فى مصر هى من الحدة بمكان.

وفى هذا المقال سنعالج فقط موضوع تراجع البحث العلمى دون الإقلال من شأن موضوع التخلف الذى لحق بمصر والذى دون التصدى له لن يستقيم عمل ولن يرجى إصلاح ذلك لأن جو التخلف السائد بمصر مضاد للعلم فهو يدعو إلى التقليد وفيه يتقدم من لا يقدم على المبادرة أو يقتحم الجديد وفيه يعم الركود وتسود فكرة أن العلم موجود

---

* الهلال يناير ١٩٩٨ .

كله فى الكتب السماوية أو فيما قاله الأقدمون، ومن غرائب الأمور أن تكون ظاهرة التخلف أكثر انتشارا فى دوائر المشتغلين بالبحث العلمى عنها فى الدوائر الأخرى وقد يعود ذلك إلى التغلغل المبكر لفكر التخلف فيها فقد فرض عليها هذا الفكر بعد مذبحتى الجامعة فى سنتى ١٩٤٦، ١٩٥٤ اللتين أثرتا على كلية العلوم بالذات وغيرتا من مسيرتها وتحديد نوعية أساتذتها، على أن هذا الموضوع يستحق مقالا منفصلا أرجو أن يتسع الوقت لكتابته فى مستقبل الأيام.

## (٢)

وقد يكون فى معرفة تاريخ نشأة ومسيرة البحث العلمى فى مصر المفتاح لفهم العوامل التى حكمت ازدهاره وتراجعه على مر السنين، فحتى سبعينات القرن العشرين كان للبحث العلمى مكان ودور فى تنمية الاقتصاد وتعزيز أمن البلاد فقد تواكبت نشأته مع حركة تحديث مصر وتحريرها وما صاحب ذلك من محاولة لبناء اقتصاد وطنى حديث لم يكن من الممكن إقامته دون بناء أساس معرفى وعلمى عن موارد مصر وامكاناتها.. وقد تم إنشاء المؤسسات العلمية الأولى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهى المؤسسات التى شغلت برفع خرائط مصر المساحية ودراسة تضاريسها وطبيعة صخورها ورصد أحوالها المناخية واستكشاف أسرار نهرها، كما أدى التوسع التجارى لمصر فى هذه الفترة المبكرة إلى إنشاء مؤسسات علمية لتوحيد القياس ورقابة الواردات والأسواق.

ونالت الزراعة وعلى الأخص زراعة القطن الجزء الأكبر من الاهتمام حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، وكان القطن مصدر ثروة البلاد ومن أجله قامت مصر بتنظيم وضبط نهر النيل وإقامة مؤسسة علمية رفيعة المستوى لدراسته وتصميم مشروعات ضبطه، كما قامت مصر أيضا من أجل ضمان مركز القطن فى الأسواق العالمية بإنشاء الجمعية الزراعية الملكية التى ساهمت الحكومة فيها مع كبار المزارعين للقيام بالأبحاث الزراعية لتهجين بذور جديدة للقطن وذلك لضمان استمرار تفوق القطن المصرى فى الأسواق.. وكانت نتيجة هذه الأبحاث استنباط بعض من أفضل أنوا ع الأقطان العالمية.

ومع بدء دخول مصر ميدان الصناعة فى النصف الثانى من القرن العشرين زاد الاهتمام بالبحث العلمى الذى رأى المستثمرون الجدد أهميته فى تثبيت دعائم نشاطهم الجديد الذى دخل مصر بعد حركة الاستقلال، وقد نتج عن هذا الاهتمام انشاء المركز القومى للبحوث قبيل الحرب العالمية الثانية بغرض خدمة الصناعة، واهتم المركز فى بدء عمله بمعالجة الخامات اللازمة لصناعات الزجاج والصينى والحراريات وهى الصناعات التى كانت قد بدأت نشاطها حول ذلك التاريخ، وفى هذا الوقت أوفدت الحكومة بعثات علمية تطبيقية كثيرة إلى الخارج وبنت المعامل والمكتبات الحديثة فى كلية العلوم وطورت مدرسة الزراعة والمهندسخانة وحولتهما إلى كليتين جامعتين، ومع عودة المبعوثين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبح للكليات العلمية شأن كبير فى ميدان البحث العلمى وتكونت فى معاملها بعض من أحسن المدارس العلمية التى طبقت شهرتها الآفاق، وفى ذلك الوقت كان من الأمور العادية أن يجد الواحد بحثا منشورا فى أعظم المجلات العلمية لعالم مصرى أو أكثر.

وفى هذا الوقت كان بناء العلم عملا وطنيا فى الأساس فقد كان هناك شعور عام بأن العلم هو الطريق لبناء الصناعة التى حطمها الاستعمار عندما دخل وحرمنا من بنائها طوال بقائه ولذا فقد كان تكريم العلماء فى ذلك الوقت عيدا وكانت الفرحة والفخر يعمان البلاد عندما يشتهر واحد منهم لأعماله التى قام بها فى أرض مصر على عكس ما يحدث اليوم الذى تقام فيه الأفراح عندما يشتهر عالم من أصل مصرى لأعماله التى قام بها خارج البلاد.

وكانت المعامل التى نشأت فى مصر فى تلك الفترة تتقارب ومستوى مثيلاتها فى أوروبا فقد كان إعداد المعامل أكثر يسرا وأقل نفقة عنه فى الوقت الحاضر ولو كانت مصر قد حرصت على الحفاظ على هذه المعامل الأولى وطورتها مع الزمن لكان لها شأن آخر.

وتزايد الاهتمام بدور البحث العلمى الوطنى فى آخر الخمسينات وخلال الستينات مع عملية التصنيع التى حدثت فى تلك الفترة بواسطة القطاع العام، فقد جاء قرار الدولة بإقامة المصانع وإدارتها بنفسها دافعا لها للدخول فى مختلف ميادين البحث العلمى

لمساندة هذه الصناعات الناشئة وتطويرها ولإعداد الكوادر اللازمة لتشغيلها، وفى هذه الفترة لعب البحث العلمى دورا مهما فى الميدان العسكرى فقد كان الخطر الإسرائيلى جاثما فوق الصدور مما استدعى تعبئة القوى لإقامة صناعة حربية متطورة مازال بعضها قائما حتى الآن.. وقد تمخضت هذه الفترة عن نشوء مؤسسات علمية عديدة استدعى التنسيق بينها إنشاء مجلس أعلى للعلوم ثم أكاديمية للعلوم.

وفى ظنى أن البحث العلمى فى هذه الفترة لم يؤد ما كان يؤمل أن يقوم به لتطوير الصناعة والمساهمة فى حسن إدارتها ويعود ذلك فى المقام الأول إلى انعدام الاتصال بين مراكز البحث العلمى ومؤسسات الصناعات فقد كانت قيادات الطرفين غير مقتنعين بأنهم يكمل بعضهم البعض، والحق فإن الكثير من قيادات هذه الفترة لم يكونوا على مستوى تحمل المسئولية التى ألقيت على عاتقهم فلم تكن لديهم معرفة بفنون الإدارة كما أن الكثير منهم لم تكن لديه ثقافة واسعة، ومازلت أذكر بالأسى الجهد الكبير الذى أنفقته دون جدوى لإقناع أحد رؤساء كبرى شركات الأسمنت بأن يقوم بدراسة خواص الخامات التى سيضعها فى أفران توسعات شركته الجديدة.. ولعل الفترة الوحيدة التى حصل بها بعض الوصل بين البحث العلمى والصناعة هى فى الفترة التى تلت هزيمة سنة ١٩٦٧ . ففى هذه الفترة التى شحت فيها العملة الصعبة وأوقف الاستيراد احتاج أمر تشغيل الصناعة وايجاد بدائل لمصادر الخامات التى فقدت فى سيناء إلى تعبئة الكثير من الكوادر العلمية التى يذكر لها أنها ساهمت فى إخراج مصر من الوقت الصعب الذى تلا هزيمة سنة ١٩٦٧.

ومع مجىء السبعينات تراجعت أهمية البحث العلمى الوطنى فلم يكن له فى وقت الانفتاح الذى دخلته مصر فى ذلك العقد مكان أو فائدة، ودخل البحث العلمى دائرة الظل مع انفتاح باب الاستيراد وإهمال المؤسسات الصناعية التى تركت لتتهاوى مع تدفق آلاف الخبراء والسماسرة على مصر. وفى هذه الفترة هاجر الكثير من المشتغلين بالعلم إلى بلاد النفط وخوت مراكز البحث العلمى من العلماء وانحدر حال الكليات العلمية وارتفع نجم كليات التجارة والسياحة والفندقة، وقامت الكليات العلمية بمحاولة للخروج من أزمتها فسعت لدى الجامعات الأجنبية لإنشاء نظام اتصال يتم بمقتضاه تنظيم أبحاث مشتركة

يقوم فيها الباحث المصرى بأعمال الحقل فى مصر يتوجه بعدها إلى الجامعة الأجنبية لإجراء التجارب عليها والكتابة عن نتائجها، وقد قضى هذا النظام على إمكان بناء أو استكمال المعامل فى مصر، أما مراكز البحوث فقد قبلت أن يحط بها الخبراء الأجانب وأن يمولوا الأبحاث التى تروقهم وأصبح هم الأساتذة المصريين الأكبر هو البحث عن هؤلاء الأجانب لكى يساهموا فى إدارة مراكزهم وتحسين مرتباتهم التى تدنت مع التضخم الكبير الذى عم البلاد.. ولم نر فى مصر صوتا يرتفع بالاحتجاج عندما قام الأجانب بوضع خطة مصر القومية للمياه وبرفع الخريطة الجيولوجية وبتخطيط برامج مصر التعليمية وكتابة تاريخها القومى .

فى فترة السبعينات تقلصت بدرجة ملحوظة أعمال المؤسسات العلمية العاملة فى ميدان الطاقة الذرية وتصنيع السلاح بعد أن وقعت مصر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والتى كانت ترفض توقيعها قبل أن توقع اسرائيل عليها وقبلت مصر القيود التى فرضتها الولايات المتحدة على دول العالم الثالث فى مجالات نقل التكنولوچيا وتحديد حقوق براءات الاختراع .

وعلى الرغم من كل هذا التردى وهجرة الكثير من العقول فقد قامت الدولة بالتوسع فى بناء الجامعات الإقليمية وربما كان السبب وراء ذلك هو إيجاد عمل للمشتغلين بمراكز البحث العلمى الذين وجدوا أنفسهم بلا عمل منذ السبعينات .

وبعد عشرين سنة من بدء سياسة الانفتاح تبلورت السياسة الاقتصادية الجديدة فى انسحاب الحكومة من القيام بأعمال انتاجية وبيع ما لديها من وسائل الانتاج وإحالة التنمية إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبى والاهتمام بالقطاع الخدمى كالسياحة وأسواق المال والقطاع الاستخراجى بتكثيف البحث عن البترول والغاز واستخراجهما . وقد كان للتشجيع الذى ناله القطاع الخاص أثره فى نشوء جيل من أصحاب الأعمال يختلف عن جيل الآباء الذين أنشأوا الصناعة فى أعقاب حركة الاستقلال والذين لم يكن أمامهم من طريق لتثبيت صناعاتهم الناشئة غير البحث العلمى المحلى أما رجال أعمال اليوم الذين دخلوا ميدان الصناعة وهم قليلون فلديهم الطريق مفتوحا لنقل التكنولوچيا من الخارج والمشاركة مع منتجيها دون الحاجة إلى أى بحث محلى .

## (٣)

رأينا في هذه العجالة أن البحث العلمي في مصر كان عبر تاريخه عملا حكوميا فى الأساس نشأ وتوسع بمبادرة من أصحاب المصلحة سواء كانوا من كبار ملاك الأراضى أو رجال الأعمال أو القطاع العام وأنه كان أحد مساهمات الحكومة المهمة فى دعم الانتاج الوطنى ، ولم يحدث أبدا أن نما أى عمل انتاجى سواء كان زراعيا أو صناعيا للدرجة التى تمكنه بنفسه من القيام بالأبحاث العلمية اللازمة لضمان نوعيته والاحتفاظ بمركزه فى الأسواق ، وقد بينا فى هذا المقال أن التغير الذى حدث فى مصر منذ السبعينات وانفتاح الأسواق قد قلل من أهمية النشاط الانتاجى وفتح الباب أمام بناء الثروة عن طريق أنشطة أخرى كما أنه سهل نقل الخبرة والتكنولوچيا جاهزة ودون الحاجة إلى القيام بأية أبحاث علمية محلية مما أفقد المؤسسات العلمية القائمة سبب وجودها .. وقد أنشأ هذا الوضع أزمة البحث العلمى الراهنة والتى يزيدها حدة أنها جاءت فى أعقاب التوسع الكبير الذى قامت به الدولة عندما كانت مالكة لأغلب المصانع فى مصر ، كما أنها جاءت بعد أن ترهل هذا القطاع بعد سنوات طويلة من الإدارة السيئة وانعدام الهدف .

ويصعب فى الوقت الحاضر تصور أن يأتى الخروج من أزمة البحث العلمى عن طريق مبادرة من رجال الأعمال كما حدث فى الماضى فليست لأى من هؤلاء الرجال مصلحة يمكن أن يجنيها من مؤسسات البحث العلمى القائمة ، وإذن فإن المبادرة ينبغى أن تأتى من الحكومة ذاتها فليس من صالح البلاد أن يتوارى فيها دور البحث العلمى فهو فى النهاية الركيزة التى سيبنى عليها مستقبل البلاد والتى سنلجأ إليها فى نهاية المطاف لحل مشاكلنا التى ستتراكم مع مر الأيام ، فمستقبل مصر يفوق بكثير حشود المصالح الضيقة لفئة رجال الأعمال أو غيرهم من صغار الساسة .

وعلى هذا فإن أولى مسئوليات وزير البحث العلمى هى أن يعيد وضع البحث العلمى فى قلب اهتمامات الحكومة وأن يبادر ويعرض عليها دراسة عدد محدود من الموضوعات الجاذبة لاهتمامها والتى لها أهمية خاصة فى تقدم البلاد وعمرانها ، وقد اخترت من بين عديد الموضوعات التى يمكن أن يتصدى لها البحث العلمى ثلاثة

موضوعات اخترتها لكثرة ما يتردد بشأنها فى الصحف ووسائل الإعلام مما قد يسهل جذب انتباه الحكومة لها .

الموضوع الأول يتعلق بتنشيط الصادرات وهو موضوع لا يمكن حله إلا بزيادة الإنتاج وتنويعه وتحسينه حتى يقدر على المنافسة ، ويمكن هنا اختيار عدد محدود من الموضوعات كتعظيم عائد الزراعة من كل وحدة أرض ومن كل وحدة مياه وكالقيام بتجريب إمكان إقامة صناعة أشباه الموصلات والالكترونيات وبرامج الكمبيوتر .

الموضوع الثانى يتعلق باقتحام الصحراء والخروج من الوادى القديم الذى لن يتم له نجاح دون أن توضع له خطة شاملة للاستفادة من الصحراء .

الموضوع الثالث يتناول أبحاث الحفاظ على البيئة وعلى التراث الحضارى بدراسة أفضل طرق البناء والصرف والتخلص من القمامة والمخلفات واستخدامات الطاقة .

وهناك الكثير من الموضوعات الأخرى التى يمكن أن تشغل لسنوات علماء مصر ومفكريها لوضع برامج عملها ، على أن تنفيذ أى من هذه البرامج لن يقدر له النجاح إذا أسند لأى مؤسسة علمية وهى على حالها الراهن فكل المؤسسات العلمية فى حاجة إلى إعادة تنظيم وإلى تغيير أسلوب العمل بها وربما كان من الأفضل دراسة إمكان تحويلها إلى مؤسسات اقتصادية تدار كشركات مساهمة وتحصل على تمويلها عن طريق العقود ، فلا يدخلها مال إلا نظير عمل معين يتفق عليه وتترك لها حرية وضع كوادرها ومكافآت موظفيها وطرق ترقيتهم والاستغناء عنهم .

# أزمة العلم فى مصر

فى هذا الملف نعالج أزمة ذلك الفرع من فروع المعرفة الذى عرف حديثا فى مصر والعالم العربى والذى يطلق عليه باللغة الانجليزية اسم «Science» وليس له اسم مقابل باللغة العربية وإن كان الناس قد درجوا على تسميته باسم «العلم» وهى كلمة خادعة لأنها تعنى فى اللغة العربية المعرفة كلها بما فيها علوم اللاهوت والفقه والكلام - ولازالت الكلية التى تدرس فيها اللغة العربية وعلوم الفقه بجامعة القاهرة تسمى «دار العلوم» شأنها فى

ذلك شأن «كلية العلوم» التى يدرس فيها العلم الحديث كما لازال المشتغلون بعلوم الدين من رجال الأزهر يسمون بالعلماء ولشيوخهم هيئة تعرف باسم «هيئة كبار العلماء» - والعلم الذى نعالجه فى هذا الملف هو ما سوف نطلق عليه «العلم الحديث» تمييزا له عن باقى فروع المعرفة وهو جديد فى مصر فقد عاش المصريون على طول تاريخهم وهم لا يعرفونه . ولم يسمع المصريون عن هذا العلم الحديث إلا بعد إيفاد البعثات التعليمية إلى أوروبا فى أوائل القرن التاسع عشر والتى كان قد انتقل إليها من موطنه الأصلى فى اليونان وأصبح له أهمية خاصة فيها بعد أن وجدت نظرياته سبيلا للتطبيق فى ميدان الصناعة مما زاد من ثروتها زيادة كبيرة .

وعلى طول التاريخ بنى المصريون حضارتهم عن طريق اتقان الكثير من التقنيات التى اكتسبوها من خبرتهم العملية واليومية كالزراعة والرى وتربية الحيوان وصناعة النسيج وصناعة المعادن والنحت والبناء وكلها فنون نبتت من الخبرة اليومية وليس لأى منها أسس نظرية أو علمية . وكانت ظواهر الطبيعة وخواص المواد تؤخذ كما هى دون تمحيص وتقبل على أنها جزء من النظام الكونى الذى كانت الحضارة المصرية القديمة والحضارات الأخرى المعاصرة تسعى للعيش معه . ولم يشذ عن هذه النظرية غير فلاسفة الحضارة الأغريقية الذين بدأوا يبحثون فى هذه الظواهر ويجمعون عنها الحقائق ويستخرجون القوانين التى تفسرها والنظريات التى تحكم وتتنبأ بالظواهر المماثلة وقد انتقل هذا الفكر عن طريق الترجمة إلى الحضارة الاسلامية إلا أنه سرعان ما وئد بها عندما قفل باب الاجتهاد ثم التقطه الأوروبيون وقت نهضتهم عن ترجمات المسلمين ونهضوا به وأوصلوه إلى آفاق جديدة غيرت حياة الإنسان ورفعت من شأن الأمم التى تستخدمه .ولولا العلم الحديث لما كانت هناك أمصال أو مضادات حيوية ولما أمكن للإنسان النزول على سطح القمر .

وفى المقال الأول من هذا الملف أعرض لكنه العلم الحديث وكيف أن الكثير من نتائجه تتعارض مع الإدراك الفطرى للإنسان مما يجعل فهمه والاشتغال به عملا ذهنيا رفيعا يحتاج إلى إعداد خاص لا تقدر عليه غير الصفوة . ويبدو لى من استقراء تاريخ العلم الحديث فى مصر أن المؤسسين الأوائل لكلية العلوم بالجامعة المصرية والتى افتتحت

أبوابها فى سنة ١٩٢٥ كانوا على إدراك بهذه الحقيقة ولذا فقد جاء تنظيمها مشابها لنظام جامعة كامبردج العريقة بانجلترا والتى كانت تعتبر العلم امتيازا يحتاج المشتغل به إلى إعداد ذهنى خاص كان يتم صقله لعدد صغير ومنتقى من خريجيها خلال دراساتهم العليا بها . وكانت كلية العلوم أول كلية بالجامعة المصرية تعطى للبحث العلمى أهمية خاصة ومحورية فى عملية إعداد الاستاذ والطالب على السواء . وقد ظل هذا الفكر يشكل عصب فلسفة التعليم العلمى حتى سنوات عملى بالجامعة فى عقدى الخمسينات والستينات من القرن العشرين . على أن هذا الفكر أصبح صعب التطبيق عندما زاد عدد الطلاب وانحدر مستوى الاساتذة الذين اضطرت الجامعة إلى تعيينهم دون أن يكونوا قد أعدوا الإعداد الذهنى المناسب . وقد أشرت فى آخر هذا المقال إلى هذا الانحدار الذى أوصل بعض أساتذة كلية العلوم إلى عقد اجتماع عام بقاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ليبينوا فيه أن كل نتائج العلم الحديث وردت فى الكتب المقدسة ! وقد أحزننى قراءة الخبر فقد أثبت لى أنى أضعت وقتى فى تعليم الطلاب الذين فشلت فى نقل روح العلم الحديث إليهم .

على أن هذا الحزن الذى عبرت عنه فى آخر المقال لم يعجب بعضا من هؤلاء الطلاب السابقين فأرسلوا يؤكدون موقفهم من العلم الحديث الذى جاء كله فى الكتب المقدسة . وقد رددت على هؤلاء فى المقال الثانى بهذا الملف أبين فيه العلاقة بين العلم والدين وموقعهما فى الحياة .

المقال الثالث فى هذا الملف أبين فيه أن البحث عن المعرفة العلمية من خلال قراءة كتب السلف هو من تراث العصور الوسطى عندما كانت كل المعرفة بيد من لديهم الاسرار البالغة التى يمكن أن توصلهم إلى وراء ما جاء فى هذه الكتب من إيماءات .

## العلم يتنافر والإدراك الفطرى *

يقصد بالعلم الحديث فى هذا المقال العلم الذى وجدت بعض نظرياته سبيلها إلى التطبيق فى ميدان الصناعة منذ القرن التاسع عشر ، مما أدى إلى زيادة ثروة الأمم التى

* الهلال مارس ١٩٩٤ .

استخدمت تطبيقاته زيادة هائلة . وهذا العلم الحديث الذى يعرف باسم Science باللغة الانجليزية هو فرع واحد من فروع المعرفة الإنسانية التى تحتويها كلمة العلم باللغة العربية . فكلمة العلم فى اللغة العربية تحوى كل المعارف الإنسانية بما فى ذلك علوم الدين والفقه والكلام ، وهى علوم تختلف أساسا عن العلم الحديث فى طبيعتها ، وفى طريقة معالجتها لمظاهر الكون ، وفى التعبير عن هذه المظاهر .

وتسمى فى جامعة القاهرة الكلية التى تدرس فيها اللغة العربية دار العلوم ، وتسمى الكلية التى تدرس فيها العلوم الحديثة بكلية العلوم أيضا ، كما يطلق وصف العلماء على المشتغلين بالبحث العلمي ، وأيضا على المشتغلين بعلوم الدين من خريجى جامعة الأزهر الذى يطلق على شيوخه لفظ «كبار العلماء» . وعدم وجود كلمة محددة للعلم الحديث فى اللغة العربية تفرقه عن باقى المعارف الأخرى هى أحد الأسباب التى تؤدى إلى سوء فهم طبيعة العلم الحديث بين المتكلمين بالعربية .. كما أنه يؤدى إلى إشاعة الاعتقاد بأن العلم الحديث لا يختلف عما كان الأقدمون يسمونه العلم فى كتبهم ، ولذا فهو سهل المنال ، وهو مدون فى هذه الكتب ولا يحتاج أمر إتقانه إلا إلى العودة إليها .

على أن الحقيقة غير ذلك كلية فالعلم الحديث يختلف فى نشأته ومنطقه وطبيعته عن كل المعارف الإنسانية الأخرى التى تعتمد أساسا على الإدراك الفطرى للإنسان وعلى ما تمليه عليه تجربته اليومية .. ذلك لأن العلم الحديث ، على عكس ما يعتقده الكثيرون لا يعتمد على هذه التجربة اليومية بل وكثيرا ما يأتى تفسيره للظواهر الطبيعية ضد ما نتوقعه بإدراكنا الفطرى أو تجربتنا اليومية .. فالعلم الحديث فى حقيقته هو عملية غير طبيعية تؤدى فى الكثير من الأحيان إلى نتائج لا تتفق وما يبدو لنا أنه فى طبيعة الأشياء – أنظر مثلا إلى قوانين الحركة التى صاغها نيوتن منذ أكثر من ٣٠٠ عام فهى صعبة الإدراك فكيف يمكن لرصاصتين انطلقت إحداهما من مسدس فوق مكان منبسط وتركت الأخرى لتسقط من نفس مكان فوهة المسدس أن تسقطا على الأرض فى نفس الوقت – وكيف يمكن أن تكون كافة الأشياء فى حالة حركة دائمة حتى وإن بدت لنا ساكنة ؟ وكيف يمكن أن تكون القوة الوحيدة التى تؤثر على قوة دفعها إلى أعلى هى قوة الجاذبية التى تدفعها إلى أسفل ؟ إن كل هذه نتائج لا يمكن استخلاصها بإدراكنا الفطرى أو تجربتنا اليومية .

وأينما اتجهنا فى ميدان العلم الجديث فإننا سوف نجابه بأشياء مماثلة تتنافر مع إدراكنا ، فحتى مسألة دوران الأرض حول الشمس هى مسألة نقبلها فقط لأننا نتعلمها فى مدارسنا الحديثة منذ الصغر ، وقد ظل الإنسان لوقت طويل حبيس إدراكه الفطرى لهذه المسألة . وكذلك الأمر فى طبيعة المادة ذاتها التى نراها صلبة وثابتة وهى فى الحقيقة مكونة من وحدات وذرات صغيرة فى حالة حركة دائمة .

## تفسير الظواهر الطبيعية

والعلم الحديث هو محاولة لإعطاء تفسير جامع لمختلف الظواهر الطبيعية بعدد قليل من المبادئ العامة . ومن أمثلة هذه المبادئ ميكانيكا نيوتن ونظرية التطور والشفرة (الكود) الوراثية . فكل هذه مبادئ جامعة تفسر عددا كبيرا من مظاهر هذه الظواهر الطبيعية التى تتعلق بحركة الأشياء ، أو نشوء الكائنات أو انتقال الخواص الحياتية من جيل إلى جيل . وقد اختبرت هذه المبادئ عن طريق التجربة ونجحت فى تفسير الكثير من هذه المظاهر . ويعود فضل اكتشاف هذه المبادئ إلى ذلك العقل الفريد الذى استطاع أن يتجرد عما يمليه عليه إدراكه الفطرى أو تجربته اليومية ، أن يفكر فيما يتناقض ونتائج هذا الإدراك أو هذه التجربة . ومثل هذا الفكر يحتاج إلى خيال وانضباط ذهنى صارم وقبول لمبدأ الشك ، والنقد لم تقدم عليه إلا حضارة واحدة هى حضارة الإغريق . فى الوقت الذى نجد فيه أن فكرة الخلق والدين والأخلاق بل ومختلف التقنيات قد ظهرت فى كل الحضارات القديمة ، فإن العلم الحديث لم يظهر إلا فى مكان واحد فقط وهو اليونان ، وفى الحقيقة فإن كل العلوم الحديثة مدينة لوجودها إلى هذه الحضارة وربما كان طاليس الذى عاش حوالى سنة ٦٠٠ قبل الميلاد أول من اشتغل بالعلم الحديث عندما أرجع أصل الكون إلى الماء ، فكان بذلك أول من حاول إيجاد شئ جامع لجميع ظواهر الكون المتعددة كما كان ، وهو المهم ، أو من فسر مظاهر الكون دون ربطها بالإنسان أو بسببه ، فقد اكتشف طاليس مبدأ دراسة ظواهر الكون من حيث هى دون أن يربطها بالإنسان وحاجاته المباشرة .

ثم كان لأرسطو أثره فى انتشار هذا الفكر الجديد غير أن اعتماده على استخدام ما يمليه إدراكه الفطرى على ظواهر الكون جعل استنتاجاته تجئ بعيدة عن الصحة . ومع ذلك فقد كانت طريقته فى استخدام المنطق الاستقرائى سببا فى ظهور هندسة إقليدس وميكانيكا أرخميدس ، وكان أرخميدس أول عالم فى الرياضة التطبيقية وهو الذى مهد الطريق لظهور جاليليو الذى اعترف بأثره عليه .

ومن الغريب حقا أن تظل مبادئ أرخميدس فى علم الميكانيكا مهملة فى أوروبا حتى ظهور جاليليو ، فقد ظلت هى وهندسة إقليدس حبيسة النخبة فى اليونان وانتقلت بعد أن تسلطت المؤسسة الدينية على الفكر الأوروبى إلى نخبة علماء العرب من أمثال جابر بن حيان والخوارزمى وابن الهيثم وغيرهم حتى أعادت أوروبا اكتشافها عن طريق جاليليو . ولم تتم الاستفادة التطبيقية لهذه العلوم إلا بعد أن اكتشفت أوروبا فى عصر النهضة أهمية التجربة العلمية لإيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة .

وحتى وقت اكتشاف هذه العلاقة فلم يكن العلم مهما أو لازما لبقاء الإنسان ، ولم تكن له أية منفعة حقيقية فقد ظل حتى القرن التاسع عشر فكرا مطلقا دون أية تطبيقات ذات فائدة ، ولذا فقد كان مجرد ظهوره شئ غريب وعن طريق الصدفة المحضة التى كان من الممكن ألا تحدث أبدا . وهو على عكس التكنولوجيا التى لا يمكن لحضارة أن تقوم بدونها – الحضارات القديمة انبنت على تطبيقات ، بنيت على المعرفة العملية النابعة من التجربة اليومية ذات الفائدة المباشرة – وقد أخرجت هذه الحضارات أعظم المهنيين ، والبنائين ، والنساجين ، والنحاتين ، والفنانين ، ففنون الزراعة وصياغة المعادن والنسيج وبناء المعابد الهائلة والكاتدرائيات والمساجد العظيمة فى العصر الوسيط بل وماكينة البخار كانت كلها مبنية على المعرفة العملية للإنسان التى اكتسبها من تجربته اليومية ، ولم يعتمد بناؤها على نظريات علمية ، ولم يكن فهم العلم أساسا لاختراعها أو تسييرها ، الحضارة الحديثة فقط هى التى أصبحت تعتمد تقنياتها على العلم الحديث الذى كثيرا ما تتناقض نتائجه مع هذه المعارف .

ويمثل العلم الحديث قمة الإنجاز الفكرى للإنسان كما أنه أساس التقدم التكنولوجى الحديث . وعلى الرغم من صعوبة العيش معه ليس فقط لطبيعته المنافية للإدراك الفطرى

للإنسان بل أيضا لأنه لا يعطى الإنسان ردا على عديد من الأسئلة التى تؤرقه كالتى يعطيها له الإيمان بالغيب كما أنه لا يعطيه الراحة التى تزوده بها معتقداته الدينية ، فهو غير معنى بمصير الإنسان بعد الموت كما أنه ضد الإجابات السهلة التى تطرحها بعض هذه المعتقدات .. ومع ذلك فليس هناك مفر من فهمه واتقان أسلوبه لأن بدونه نحكم على أنفسنا بالتخلف المهين .

## ثورة فى التعليم

ويحتاج العيش مع العلم الحديث إلى إعداد فتية الأمة وفتياتها منذ نعومة الأظفار إعدادا خاصا يطلق طاقاتهم ويفتق خيالهم ، ويسمح لهم بالتجربة ، ويعلمهم أصول النقد والحوار ، ويحتاج هذا الاعداد إلى القيام بثورة حقيقية فى التعليم وفى خلق مناخ عام مستنير ينحسر فيه الفكر السلفى إلى حيث يكون مفيدا فى شحذ الهمم وتشجيع الاقتحام فى آفاق جديدة .

وبدون هذا الإعداد فإن من العبث أن نأمل فى إخراج جيل من العلماء الذين يمكن أن يدخلوا مصر والعالم العربى العالم الحديث ، وقد ضاع الجهد الذى قضيناه فى تدريس العلم الحديث فى كلية العلوم بجامعة القاهرة ، فعلى الرغم من التقبل الحسن للطلاب لما كنا نعلمه لهم إلا أن العلم الحديث لم يستقر فى أذهان الكثيرين منهم ، فقد كان الطلاب يجيئون من خلفية حضارية لم يلعب التنوير فيها أى دور ، ويسود فيها الاعتقاد بالخرافات والسحر وبوجود قوى خفية تحرك الأشياء دون سبب ظاهر ومن مدارس عملت على تأكيد هذه الخلفية الحضارية بجرعاتها الزائدة من المعارف السلفية ، ويبدو الأمر جليا عندما أصبح هؤلاء الطلاب «أساتذة» فعادوا إلى ثقافتهم الأولى يخلطون «العلوم» كما كان أسلافهم يفعلون ويخدعون أنفسهم بالإعلان عن أن كل منجزات العلم الحديث وردت فيما جاء به السلف ، ولم يشرح لنا واحد منهم السبب فى أن أيا من هذه المنجزات لم تصدر عنهم على الرغم من تبحرهم فى علوم السلف . وقد يكون من علامات العجز عن العيش مع العلم الحديث ، وعالم اليوم انعقاد مؤتمر «علمى» تنظمه كلية «العلوم» فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة ، وتحت إشراف رئيسها فى يناير من هذا العام اختلط فيه علم الچيولوچيا مع علوم الفقه !

# العلم يقوم على الشك
# والدين يقوم على الايمان*

أثار مقالى عن العلم الحديث (الهلال مارس ١٩٩٤) وما جاء فى آخره عن العمر الذى راح فى محاولة تعريف منهج العلم إلى الطلاب الذى لم يستقر فى أذهان الكثيرين منهم تعليقاً من الاستاذ الدكتور ممدوح عبدالغفور حسن أحد طلابى السابقين (الهلال مايو ١٩٩٤) رأيت أنه يستحق الاهتمام ففى المقال عتاب ودود أقبله منه وأقدر أسبابه وقد أتاحت الظروف أن تتوثق معرفتى بممدوح وأن أعجب به فهو من القلائل الذين لم تقتصر تجربتهم على ترديد بعض المحاضرات على الطلاب وكتابة الأبحاث النظرية التى عادة ما تتكاثر وقت طلب الترقية إلى درجة أعلى ، والتى كثيرا ما لا يعيرها أحد أى اهتمام بل إنها تعدت ذلك بالعمل فى الحقل واقتحام ميدان التطبيق العملى ومعرفة أبعاد تحديات هذا العمل . وقد اقتربت من ممدوح عندما أسند لى قيادة مؤسسة التعدين والمساحة الچيولوچية فقد كان واحدا من الجيل الذى اعتمدت عليه فى إعادة تنظيم هذه المؤسسة وإخراجها من أزمتها الهائلة بعد حرب ١٩٦٧ حين فقدت مصر مناجمها فى سيناء التى كانت تزود مصانعها بالمواد الأولية مما احتاج أمر إيجاد بدائل لها جهدا هائلا وعندما عاد إلينا من سيناء آلاف العمال الذين احتاج أمر إعادة تأهيلهم والاستفادة منهم عملا كبيرا – وكان ممدوح فارسا حقيقيا من فرسان العمل الچيولوچى فى الصحراء – فقد أوكلت إليه وزميله الفارس الآخر عبدالعزيز عبدالقادر مهمة تنظيم وقيادة مجموعة البعثات الحقلية بجنوب الصحراء الشرقية لتقييم الإمكانيات التعدينية لهذا الجزء من صحراء مصر بل ولتطبيق أحدث نظريات العلم فى ميدان استكشاف المعادن – وكان ممدوح مثالا للجد والمثابرة مليئا بالمثاليات وقد شاركنا فى الحلم الكبير الذى أردناه لبلادنا ، وبعد عدد من السنوات من هذا العمل المثمر الذى كان محل التقدير تركنا ممدوح إلى هيئة المواد النووية التى كان منتدبا إلينا منها فوجدها فى حالة من الفساد شغل إصلاحها وقته لسنوات طويلة ، على أن مقالاته على صفحات الجرائد وعرائضه المليئة بالبيانات الدامغة

* مقال مقتبس من مقال طويل صدر بالهلال يونيه ١٩٩٤ .

لم تجد أذنا صاغية وبقى حال الهيئة على ما هو عليه - وكثيرا ما كان يأتى إلىّ حاملا همومه إلا أنى كنت عاجزا عن عمل شئ أساعده به - وعندما بلغ اليأس والإحباط مبلغه قرر أن يترك البلاد للعمل فى السعودية كأستاذ فى إحدى جامعاتها وظل بها لسنوات طويلة .

## مشكلة الثواب والعقاب

وإنى أعيد ذكر هذه الخلفية التاريخية دون استئذان صاحبها لكى أوضح أن الدوافع التى اعتقدت أنها حدت بممدوح لاحتضان نظرة خاصة للكون مثالية فى الأساس وليس من بينها بالقطع متاجرة بالأديان أو استخدام لها فى تصفية حسابات أو حقد على أى أحد ومن هنا فهمى وتقديرى وعطفى على الحال الذى ركن إليه واحد بدأب ومثالية ممدوح فقد وجد فى هذه النظرة حلا يركن إليه فى تفسير الكون ومشكلة الثواب والعقاب التى لابد وأنها شغلت الكثير من وقته منذ أن فشل فى إصلاح الفساد الذى عاصره . وقد قلت فى مقالى محل التعليق إن العلم الحديث لا يعطى الإنسان الراحة التى تزوده بها معتقداته الدينية فالدين ركيزة أساسية فى حياة الإنسان ، وأمر خلطه بالعلم هو الذى اعترض عليه تماما لأسباب كثيرة منها ما يتعلق بطبيعة الدين ومنها ما يتعلق بتركيبة العلم ذاتها . ولعل أوضح نقاط الاختلاف بين العلم والدين وعدم إمكان خلطهما هو أن العلم يبدأ وينتهى بالشك على عكس الدين الذى يبدأ وينتهى بالإيمان . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جميع النظريات العلمية التى يتعب البعض فى إرجاعها إلى الكتب المقدسة قابلة للتغيير بل وللخطأ والأمثلة على ذلك كثيرة . ومن غير المقبول أن نقرر أن نظرية ما قد جاءت فى الكتب المقدسة ثم نعود بعد عدد من السنوات عندما تتجمع بيانات جديدة تثبت خطأ هذه النظرية لكى نقول غير ذلك ليس فى هذا أى احترام لقدسية الدين لأن ما جاء بكتبه المقدسة لا ينبغى تخطئته كل بضع سنوات فهذه ركيزة أساسية فيه . ولا أريد أن أسهب فى هذا الموضوع إلى أكثر من ذلك على أن الراغب فى الاستزادة فأمامه كتب قادة التنوير الكثيرة وعلى الأخص كتب الأستاذ العظيم زكى نجيب محمود ففيها الأساس الفلسفى لما عرضته فى هذه السطور القليلة .

# مصطلح العلم الحديث

وقد تساءل الدكتور ممدوح في مقاله عما أقصده بكلمات الفكر الفلسفي والتنوير والعلم الحديث وهي أسئلة له كل الحق في توجيهها كما تساءل عما إذا كنت أعتبر جابر بن حيان أو نيوتن أو غيرهما من عمالقة الفكر القديم من السلفيين ، وللإجابة على ذلك أقول له إني أقصد بالعلم الحديث فرع المعرفة الذي يندرج تحت كلمة Science باللغة الإنجليزية وليس لهذا النوع من المعرفة وبكل أسف كلمة محددة باللغة العربية ومن هنا كان استعمالي لكلمتي العلم الحديث لها وهو مصطلح قد لايكون أفضل المصطلحات للتعبير عن هذا الفرع من فروع المعرفة ، ولا أحتاج إلى تأكيد أهمية هذا العلم الحديث إلى كلام كثير فنتائجه الباهرة وتطبيقاته المذهلة تتحدث عن نفسها .

السلفيون هم الذين يعيشون في أطر الماضي ويمنعون الاجتهاد وليس كل من عاش في سالف الزمان لذلك سلفي بل إن من السلف من جاهر لتغيير هذا الوضع واقتحم الآفاق وتحدى المؤسسة القائمة وفتح باب الاجتهاد وهؤلاء هم في النهاية الذين بقي اسمهم في التاريخ والذين نذكرهم اليوم بكل فخر وإليهم يعود الفضل إلى الانطلاق الذي نراه اليوم في ميادين العلم الحديث ، وقد لعب العرب دورا مهما في هذا المضمار وإليهم يعود الفضل لحفظ تراث حضارة الإغريق من الاندثار بل والانطلاق منها إلى آفاق جديدة، على أن ذلك كله قد انتهى عندما أقفل باب الاجتهاد ولم يسمح لأحد باقتحام أفق لم يسبقه إليه الأولون .

وليس هناك من فتن بهذا السلف الصالح مثلي فقد شغفت بمعرفة إسهاماتهم في تقدم علم الچيولوچيا في بدء حياتي العلمية ونشرت في واحدة من أمهات المجلات العلمية منذ نيف وخمسة وأربعين عاما American journa of science ١٩٤٩ بحثا عما اكتتبه إخوان الصفا الذين عاشوا في بغداد في القرن العاشر الميلادي في اكتشاف التغير المستمر في شكل وجغرافية الأرض عبر الزمان . وقد دخل البحث في مراجع باب تاريخ الچيولوچيا في الموسوعة البريطانية ، وقد ظللت منذ هذا التاريخ باحثا عن هذا السلف الذي لم يكن

سلفيا وكان آخر من رأيت تكريمه هو العالم المصرى الفذ محمود الفلكى الذى كتبت عنه فى هلال أبريل ١٩٩٤ .

الدين ركيزة أساسية فى حياة الإنسان وهو من أخص خصوصياته فكل منا يكتشف طريقه إلى الله ويحدد علاقته مع الوجود والعدم والخير والشر والثواب والعقاب وليس من صالح الدين أن ندخله فى متاهات العلم والشك وأنا قابل لتفسير ممدوح لما جاء فى محاضرته بمؤتمر جامعة القاهرة وسعيد بأنه يعرف الحدود بين العلم والدين .

# حين أصبح العلم الحديث فرعا من فروع علمى السيميا واللدنى العلم فى خدمة التراث البدائى*

فى الكتاب البديع الذى كتبه الدكتور سيد عويس عالم الاجتماع المرموق فى منتصف ثمانينات القرن العشرين «قراءات فى موسوعة المجتمع المصرى» (وأعادت مكتبة الأسرة طباعته ضمن سلسلة الأعمال الفكرية) وصف محكم لتيارات الفكر وقواعد السلوك التى تحكم المناخ الثقافى الاجتماعي للجزء الأكبر من سكان مصر ممن لم يتعرضوا لروح العلم العصرى والتى أدرجها تحت علمى السيميا واللدنى .

وهما علمان لا يعترفان بالعلم العصرى أو بطرقه أو بدوره فى أن يسود حياة البشر أو أمور الدنيا التى يعيشون فيها ، فالدنيا فى علم السيميا تدور بقوى خفية لا يصل إليها إلا العالمون ببواطن الأمور ، وذوو الأسرار الباتعة التى تتيحها لهم قدراتهم على توفيق الأعداد أو الحروف أو الطبائع أو على معرفة مسار النجوم أو التنبؤ بالغيب بقراءة الكف أو الفنجان أو الطالع ، أما الدنيا فى العلم اللدنى فتدور عن طريق التقرب إلى الله وذكره فى كل وقت ومكان .

وقد ظل هذان العلمان يمثلان المصدرين الأساسيين اللذين يحكمان مسلك المصريين عبر تاريخهم الطويل . وحتى مجئ عصر النهضة الحديث والذى بدأ خافتا بكتابات رفاعة رافع الطهطاوى فى ثلاثينات القرن التاسع عشر وبلغ ذروته فى أعقاب ثورة سنة ١٩١٩ القومية عندما أصبح العلم العصرى الموجه الأساسى لهذه النهضة وللمناخ الثقافى والاجتماعى الذى نشأ فى حضنها ، إلا أن سنوات التراجع والانحطاط التى حلت بمصر بانقضاض ثقافات بدائية عليها فى السنوات الأخيرة قد أعادت لعلمى السيميا واللدنى دورهما فى تشكيل المناخ الثقافى والاجتماعى للمجتمع وعلى الأخص كتلته الغاطسة والمحبطة والتى لم تتح لها فرصة معرفة شئ عن العلم العصرى ، أما تلك الكتلة من

---

* سطور مارس ٢٠٠٢ .

المجتمع والتى أتيحت لها هذه الفرصة فقد برز من بينها من قام بتطوير هذا العلم لكى يصبح فرعا من فروع علمى السيميا واللدنى .

ويقود عملية التطوير هذه بعض أساتذة كليات العلوم بمصر وعلى الأخص من عاش منهم السنوات الطوال معارا لجامعات الدول العربية التى حط عليها العلم العصرى دون إعداد ذهنى وفوق تراث يحترم التلقين ولا يعرف العقل ، ويقوم هؤلاء الأساتذة فى عملية التطوير هذه باستخدام نتائج العلم العصرى وما وصل إليه من نظريات لبيان أن هذه النظريات ليست جديدة بل هى جزء من العلم اللدنى الذى توجد إشاراته فى الكتب المقدسة والتى لا يفك رموزها إلا المكشوف عنهم أسرارها والمتضلعون فى العلم اللدنى والقادرون على كشف هذه الأسرار .

وهذا تجديد ولاشك فات على أستاذ الاجتماع القدير الدكتور سيد عويس رحمه الله ورحمنا جميعا وأعاد إلى بلادنا العقل !

# قضية المياه فى الشرق الأوسط
# من الوفرة إلى الندرة

شغلتنى مشكلة ندرة المياه العذبة التى ستجابه مصر وبلاد الشرق الأوسط فى المستقبل القريب منذ سنوات وقبل أن تصبح موضوعا تلوكه الألسن ويتحدث فيه الكثيرون ممن يعرفون وممن لا يعرفون . والأفكار التى أتعرض لها فى السطور التالية ، جاءت فى ورقة ألقيت كمحاضرة فى جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع فى خريف سنة ١٩٩١ وقد جدت منذ كتابته أفكار لحل مشكلة قلة المياه بالشرق الأوسط غير التى اقترحناها فى هذه المحاضرة ، وكانت أكثر هذه الأفكار ديماجوجية هى التى اقترحتها تركيا بمد خط للأنابيب لنقل ٢.٥ مليار متر مكعب من المياه العذبة من نهرى سيمون وجيحون بجنوب تركيا (وهما نهران يصبان بالبحر المتوسط) إلى دمشق ومنها يتفرع الخط إلى فرعين يتجه واحد منهما إلى مكة وجدة مارا بعمان بالأردن وواحد إلى الكويت فالامارات ، وقد اقترح المشروع فى سنة ١٩٨٧ وقت بناء سد أتاتورك على نهر الفرات للتغطية على ما سيؤدى بناؤه من نقص امدادات المياه لكل من سوريا والعراق بمقدار النصف هذا إذا سمحت تركيا بأن تمرر إلى البلدين من نهر الفرات ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية على مدار العام كما تعهدت ، ولا يزيد مشروع أنبوب المياه هذا عن كونه من باب الدعاية ليس إلا ، ليس فقط لصغر الكمية التى ستنتقل عبر هذه المسافات بل ستكون باهظة ، وقد قدرت تكاليف مد الانبوب بحوالى ٢٢,٥ مليار دولار (بأسعار سنة ١٩٨٧) وتكلفة نقل المتر المكعب من الماء لمسافة ١٠٠ كليو متر بحوالى ٧ سنتات فى حالة النقل بالراحة وحوالى ١٢ سنتا فى حالة نقله بالضخ مما يجعل ثمن المتر المكعب حوالى ٤ دولارات أمريكية ، وبالإضافة إلى غلاء ثمن الماء فإن أحدا لا يمكنه أن يقبل استيراد مياه شربه من دولة أجنبية مهما حسنت النوايا وقت ابرام الاتفاقات .

أما المشروع الآخر الذى كثر الحديث عنه مؤخرا فهو الاعتماد على البحار وتحلية مياهها وقد قدم الاقتراح بيريز رئيس وزراء اسرائيل فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد» وتلقفه الكاتب الكبير الاستاذ محمد سيد أحمد وبشر به فى كتابه «سلام أم سراب»

(١٩٩٤) وتصور أن مياه البحار المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط يمكن أن تغير لون الصحراء من الاصفرار إلى الاخضرار بعد تحليتها ، ومثل هذا الكلام ليس إلا ضربا من الاحلام التى يستحيل تحقيقها حتى ولو قلت ثمن عملية تحلية مياه البحر من دولار واحد كما هى الآن إلى أقل من واحد على عشرين من هذا الرقم ذلك لأن تكلفة رى الفدان ستكون فى هذه الحالة حوالى ٣٥٠ دولارا (بفرض أن الفدان سيحتاج إلى ٧,٠٠٠ متر مكعب من الماء وهى أقل كمية يمكن بها زراعة أرض الصحراء) ، ولم نحسب فى هذه التكلفة الثمن الباهظ لنقل المياه من مصدرها بجوار البحر إلى أراضى الصحراء الداخلية والتى يراد إخضرارها . وفى الحقيقة فإن تحلية مياه البحر لن تحل حتى مشكلة الاستخدام المنزلى وذلك لوقوع الكثير من المدن بعيدا عن البحار مما سيحتاج لنقل الماء إليها مما سيرفع سعره . والواقع الراهن هو أن اسرائيل وفلسطين والأردن بلاد قليلة المياه صحيح أن عسكرة قضية المياه قد أعطت إسرائيل نصيبا أكبر مما ينبغى أن تأخذه، ولكن الحقيقة هى أن البلاد الثلاث تعانى الآن وستعانى أكثر فى المستقبل من مشكلة نقص المياه فيها ، ومما يزيد الأمر تعقيدا أنه ليس لدى البلاد الثلاث مصادر جديدة وغير مستغلة للمياه يمكن بها أن تتغلب بها على هذا الشح فالماء الأرضى الموجود بالطبقات العميقة بعيد يحتاج إلى تكلفة عالية ومعظمه على درجة مرتفعة من الملوحة ، والبحار كما بينا بعيدة عن معظم المدن وتكلفة تحليتها ونقلها كبيرة جدا وغير اقتصادية ، وفى ظنى أن الحل الوحيد أمام هذه البلاد هو فى إعادة النظر فى طرق استخدام المياه والنظر فى أمر ترك الزراعة كلية (وهو النشاط الذى يستخدم النسبة الأكبر من الماء) وبناء اقتصادها حول الصناعة والخدمات ، وقد بدأت اسرائيل بالفعل فى ذلك ولم تعد تتباهى كما درجت عبر تاريخها بما فعلته فى تخضير الصحراء فقد تبين للجميع أن هذا كان من أحلام الرواد وأصبح تركيز اسرائيل كله اليوم على القيام بزراعتها خارج بلادها وقد يكون ذلك وراء الاهتمام الكبير الذى تعطيه اسرائيل لتطبيع علاقاتها مع مصر فى ميدان الزراعة بالذات ، وإذا كانت اسرائيل قد وجدت أن نقل مياه النيل إليها أمرا صعبا من المحال أن يقبله المصريون فلا بأس من محاولة الدخول من الباب الخلفى والزراعة فى وادى النيل نفسه ! وفيما يلى نص المقال :

# قضية المياه فى الشرق الأوسط

منطقة الشرق الأوسط هى واحدة من مناطق العالم القليلة الأمطار والتى تقع فى معظمها فى حزام الصحارى المدارية وجل أراضيها إما قاحلة أو شبه قاحلة . وتعتبر مشكلة تيسر الماء العذب فيها واحدة من أهم القضايا المثيرة للتوتر والمؤثرة على مستقبل استقرارها ومستوى حياة سكانها . فالمياه العذبة فى منطقة الشرق الأوسط شحيحة بالمقارنة بمتطلبات أعداد سكانها المتزايدة . والناظر لخريطة الشرق الأوسط بل وشمال افريقيا لا يجد فى هذه المنطقة الشاسعة إلا ثلاثة أنهار كبيرة هى النيل ذلك النهر الوحيد الذى استطاع أن يحمل جزءا من مياه افريقيا الاستوائية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الصحارى والقفار ونهرا دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا ويمران بسوريا والعراق . وباقى الأنهار الموجودة بالمنطقة إما مؤقتة أو صغيرة لايزيد مقدار ما تحمله من المياه على المليار الواحد من الأمتار المكعبة ومن هذه أنهار الأردن وبردى والليطانى وغيرها .

وتثير قضية شح المياه توترات ونزاعات مسلحة وقد استخدمت تركيا المياه سلاحا للضغط على سوريا بالتوقف عن مساعداتها للأكراد وفكرت فى استخدام نفس السلاح للضغط على العراق خلال أزمة الخليج وليس سرا ما جرى من محادثات وراء الكواليس فى الأمم المتحدة بهذا الشأن . ويعتبر مشروع الأناضول الكبير الذى تخطط فيه تركيا لرى حوالى ٥ ملايين فدان من المياه التى خزنت وراء سد أتاتورك المقام على نهر الفرات بالاضافة إلى توليد الكهرباء واحدا من تلك المشاريع التى أثارت توترا شديدا فقد أوقف بناء السد وإقامة المشروع جريان نهر الفرات خلال شهر يناير ١٩٩٠ ثم قلل من نصيب سوريا من مياه النهر بحوالى ٤٠٪ ونصيب العراق بحوالى ٨٠٪ كما كاد أن يؤدى بناء سوريا لسد الثورة على نهر الفرات فى ١٩٧٥ إلى نزاع مسلح بين سوريا والعراق ، ويمكن أن نضيف إلى هذه التوترات عشرات النزاعات المسلحة التى حدثت بين اسرائيل وجاراتها العربيات منذ إنشاء الدولة العبرية وحتى حرب ١٩٦٧ .

وفى يقينى أن المياه كانت أحد الدوافع الأساسية لشن حرب ١٩٦٧ ففى هذه الحرب تمت عسكرة قضية المياه وكان من نتائجها أن زادت مصادر المياه العذبة لاسرائيل بمقدار ٢٥٪ على الأقل .

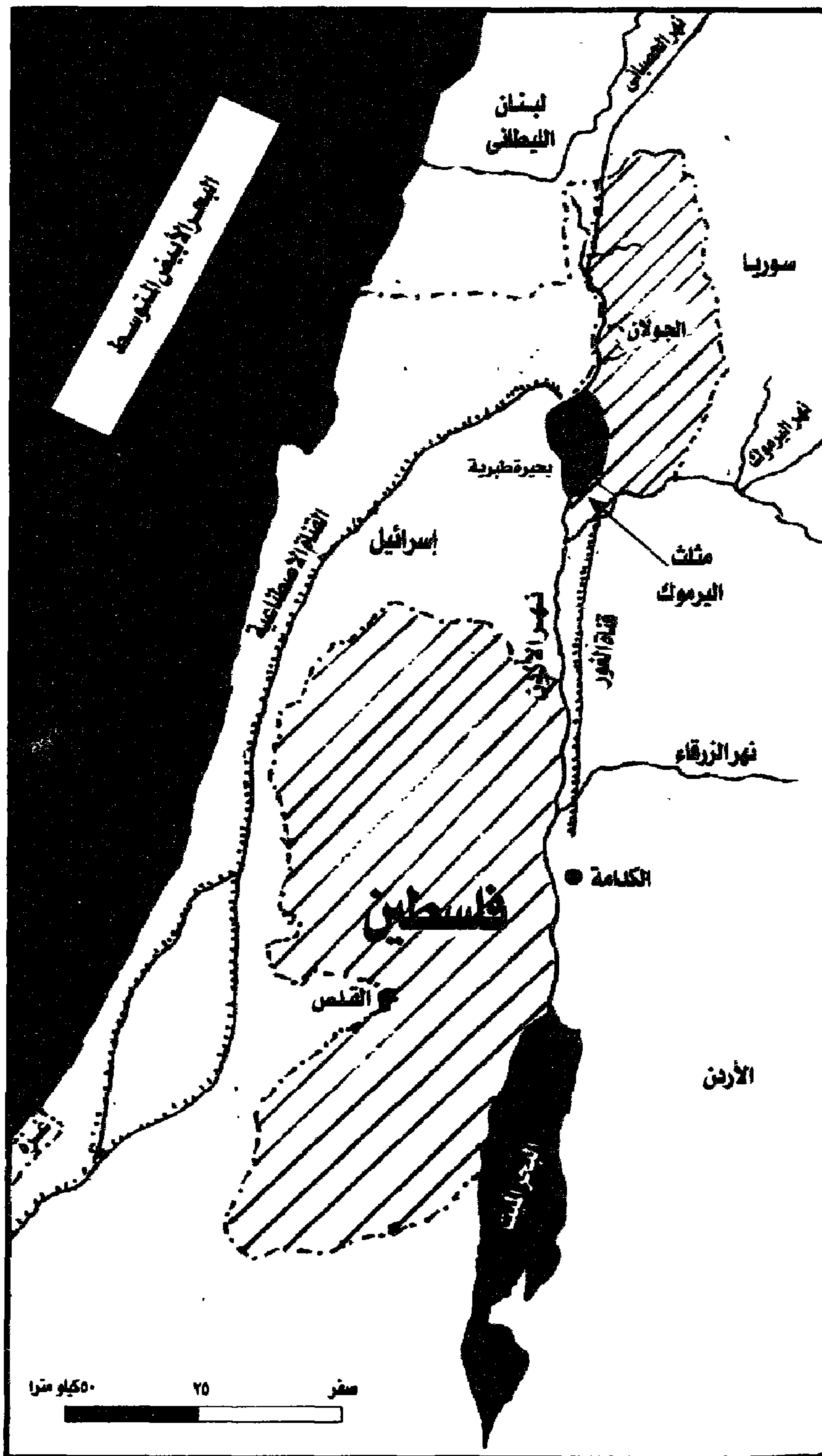
وعلى الرغم من تضارب الاحصاءات فإنه يمكن القول أن هناك فجوة بين الطلب على الماء والمتاح منه فى الكثير من بلاد الشرق الأوسط وتبدو هذه الفجوة كبيرة فى بلاد اسرائيل وفلسطين والأردن وهى قضية تزداد إلحاحا فى اسرائيل نظرا لسياستها التوسعية فى تهجير اليهود من الشتات سواء من أثيوبيا أو بلاد المسكوف وكذلك لتزايد استخدامها للمياه .

وقد تضاعف سكان اسرائيل فى ظرف ٢٣ سنة ٢,٦ مليون قبيل حرب سنة ١٩٦٧ إلى ٥,٢ مليون فى سنة ١٩٩٠ ولما كان نمو السكان الطبيعى هو فى حدود ١,٥٪ فإن ذلك يعنى أن أكثر من نصف الزيادة السكانية فى هذه الفترة كان عن طريق الهجرة إلى اسرائيل وهو اتجاه مستمر تشجعه الأحزاب الحاكمة فى اسرائيل التى لاتزال تعيش أسيرة الحلم الصهيونى بجمع شتات اليهود فى أرض الميعاد .

وقد تزايد سكان الأردن من ٢ مليون نسمة فى عام ١٩٦٥ إلى ٤,١ مليون نسمة فى ١٩٨٩ وتعتبر نسبة التزايد السكانى من أعلى النسب وقد أضيفت على الأردن مشكلة تدفق اللاجئين الفلسطينيين من كل حدب فى أعقاب حرب الخليج . ويقدر عدد من لجأ إلى الأردن من هؤلاء منذ حرب الخليج بحوالى ٣٥٠,٠٠٠ فرد .

وليست هناك احصاءات دقيقة عن سكان فلسطين فقد أهملت المصادر الغربية حسابهم كأمة مستقلة كما أن حركتهم وهجرتهم عالية ولكنهم يقدرون فى الوقت الحاضر بأكثر من ٢ مليون نسمة .

وتبلغ جملة سكان هذه البلاد الثلاثة أكثر من ١١ مليون نسمة فى الوقت الحاضر يعيشون على مصادر للمياه لا تزيد فى مجموعها على ٤ مليارات متر مكعب تأتى من نهر الأردن الذى ينبع من جبال الشرق التى تفصل سوريا ولبنان ويصب فى البحر الميت ومما يتساقط على المنطقة من أمطار . وتتراوح نسبة المطر السنوى من أكثر من ٦٠٠ مم فى السنة فى المناطق الساحلية الشمالية بإسرائيل وجنوب لبنان إلى ما بين ٢٥٠ - ٦٠٠ مم فى السنة فى المناطق الساحلية الجنوبية وقطاع غزة وكذلك


البحر الأبيض المتوسط
لبنان
الليطاني
سوريا
الجولان
بحيرة طبرية
إسرائيل
مثلث
اليرموك
نهر الزرقاء
الكرامة
فلسطين
القدس
الأردن
البحر الميت
صفر
٢٥
٥٠كيلو مترا

فى معظم أجزاء الأردن .. وتجود الزراعة المطرية في معظم المناطق التى تزيد فيها كمية الامطار عن ٤٠٠ مم والتي لاتزيد مساحتها فى البلاد الثلاثة على ٢,٥ مليون فدان يقع أغلبها فى إسرائيل أما معظم الاراضى فهى تصلح لرعى الاغنام، أما الزراعة المروية التى تشكل عصب الاقتصاد الزراعى فى الأردن وإسرائيل فإنها تعتمد على مياه نهر الأردن الذى يبلغ طوله حوالى ٣٢٠كم ومن أهم روافده نهر اليرموك الذى ينبع من سوريا ومن هضبة الجولان أساسا وطوله حوالى ٧٥ كم ويصب اليرموك فى نهر الأردن إلى الجنوب من بحيرة طبرية التى تقع بكاملها فى إسرائيل.

ولاتوجد احصاءات دقيقة عن كمية المياه المستخدمة فى أى من بلاد الشرق الأوسط أو عن كمية المياه المتاحة لأى منها اذ تتراوح تقديرات المياه العذبة المتيسرة لإسرائيل بين ١,٨ و٢,٢ مليار متر مكعب فى السنة كما تتراوح جملة المياه المستخدمة فى إسرائيل بين ١,٧ و١,٩ مليار متر مكعب فى السنة بكفاءة تصل إلى حوالى ٨٨٪ من جملة ، الماء المتاح.

– أما فى الأردن فيتراوح تقدير المياه المتاحة لها بين ١,١ و١,٣ مليار متر مكعب والاستخدامات بين ٠,٦ و٠,٨ مليار متر مكعب بكفاءة تصل إلى حوالى ٦٦٪ من جملة الماء المتاح، وهذه الكميات تجعل نصيب الفرد من المياه العذبة فى اسرائيل حوالى ٣٧٠ متراً مكعبا فى السنة وحوالى ١٩ مترا مكعبا فى الأردن فى السنة ويقدر نصيب الفرد فى فلسطين المحتلة بحوالى ١٧٠ مترا مكعباً فى السنة.

وبذلك تكون جملة استخدامات المياه فى البلاد الثلاثة حوالى ٣ مليارات متر مكعب من أصل ٤ مليارات متر مكعب فى السنة بكفاءة كلية تبلغ ٧٥٪ واذا عرف ان الفرد يحتاج للشرب والاستخدام المنزلى إلى حوالى ٧٠ متر مكعب (باعتبار استخدام يومى فى حدود ٢٠٠ لتر) فإن ذلك يعطى فكرة عن الهامش القليل الذى يتركه هذا الاستخدام الأساسى لجميع الاستخدامات الأخرى .

ومما يزيد فى أزمة المياه تلوث أجزاء كثيرة منها نتيجة الكثافة السكانية واستخدام شواطىء النهر للترويح والسياحة وتزايد استخدام المخصبات والمبيدات فى الزراعة التى تصرف فى نهر الأردن الداخلى الذى لاينصرف إلى البحر كما أدى الضخ الزائد من الآبار إلى تزايد ملوحتها.

ولايوجد في الوقت الحاضر قانون ينظم استخدام المياه للأنهار المشتركة وانما توجد قواعد عامة وضعتها جمعية القانون الدولى وأقرتها الدول فى عام ١٩٦٦ فى اجتماع عقد بمدينة هلسنكى . كما يوجد أيضا قانون لاستخدامات المياه الدولية والانهار فى غير الأغراض الملاحية ولايعالج هذا القانون الطريقة التى ينبغى اتخاذها لتقسيم مياه الأنهار المشتركة بين دول الحوض ولكنه يعالج الطريقة التى ينبغى أن تسلكها الدول فى معالجة المياه لصالح جميع دول الحوض ولمنعها من التلوث اما قواعد هلسنكى التى ارتضتها معظم الدول فهى قواعد عامة تحتمل تفسيرات عديدة وهى تتعلق بالمبادىء التالية:

١ - التوزيع العادل للمياه بين دول الحوض فلكل دولة بالحوض الحق فى نصيب معقول ومنصف من المياه.

وهذا المبدأ يناقض مبدأ هارمون الذى كان سائدا حتى أوائل هذا القرن والذى كان يسمح للدولة باستخدام المياه بداخل أراضيها بالطريقة التى تراها مناسبة لمصالحها وبغض النظر عن حاجات أو مصالح دول الحوض الأخرى.

ويختلف المفسرون لهذه القاعدة فمنهم من يرى أن الانصاف فى توزيع المياه يكون طبقا لعدد سكان كل دولة من دول الحوض . وهناك من يرون أن التوزيع العادل يكون طبقا للامكانيات الزراعية لدول الحوض بغض النظر عن عدد سكان كل دولة. وقد أثير هذا الخلاف عندما كانت مصر والسودان تتفاوضان فى أواخر العشرينات بشأن اتفاقية مياه النيل الأولى التى تمت عام ١٩٢٩ .

٢ - ضرورة إبلاغ دول الحوض الاخرى عند الشروع فى القيام بتنفيذ اى مشروع قد يؤثر على مياه النهر ، ومثل هذا التبليغ يمكن الدول الأخرى من الدخول فى مفاوضات والالتجاء إلى التحكيم قبل أن تتأثر بالمشروع.

٣ - ضرورة تبادل المعلومات الخاصة بالنهر بين دول الحوض لأن هذا التبادل مهم عند عمل الاتفاقيات الخاصة بتقسيم المياه بين الدول و عند إدارة مياه النهر عامة.

٤ - التوصية بأن يدار النهر ادارة مشتركة من دول حوضه.

٥ - التأكيد على حل المشاكل الخاصة بتقسيم المياه بين دول الحوض بالطرق السلمية كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

على أن هذه المبادىء لاتزيد على كونها مبادىء عامة غير ملزمة والناظر إلى أنهار الشرق الأوسط يرى أن هذه المبادىء غير مطبقة فقد قامت تركيا وسوريا باستخدام نهر الفرات بالطريقة التى رأتها مناسبة لمصالحها دون النظر فى احتياجات دول اسفل النهر «المعقولة والعادلة» وسنرى ان الوضع نفسه يحدث فى مياه نهر الأردن ايضا فقد دأبت اسرائيل على تحويل معظم مياهه اليها.

وتحصل اسرائيل على جزء كبير من مياهها عن طريق الاغتصاب من الضفة الغربية المحتلة التى يقع تحت أراضيها خزان المياه الجوفية الذى تتحرك مياهه إلى الغرب ناحية البحر الأبيض المتوسط فتتصيده اسرائيل فى شبكة كثيفة من الآبار التى دقت على طول الساحل الاسرائيلى . وتحت سطح الضفة طبقتان أساسيتان تحملان المياه الضحلة منهما من الحجر الرملى والعميقة من الحجر الجيرى المشقق تشحنان بالمياه من الأمطار ومن تسرب نهر الأردن وقد تم اكتشاف طبقة ثالثة عميقة بواسطة سلطات الاحتلال مؤخرا أضافت تصريفا إضافيا قدره ٦٠ مليون متر مكعب فى السنة وتزود مياه الضفة اسرائيل بحوالى ٢٠٪ من جملة استخداماتها من المياه العذبة وتمثل هذه الكمية ٨٠٪ من جملة مخزون المياه الأرضية بالضفة الغربية ولايحصل الفلسطينيون من المياه الموجودة تحت أراضيهم الا على أقل من ١٠٪ منها وتمنع اسرائيل لذلك أهل الضفة من دق آبار جديدة أو إصلاح القديم منها أو القيام بأى عملية تنموية أو اعمالية قد تحتاج إلى مياه حتى تحافظ على انسياب المياه من الضفة إلى أرض اسرائيل لاستخدامها ولحفظ الضغط داخل الآبار المدقوقة على ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى تمنع زحف المياه المالحة اليها ومع ذلك فإن معدل سحب المياه فى اسرائيل يزيد على معدل شحن الآبار مما يسبب انخفاض منسوب المياه وتزايد الملوحة فيها.

وتحصل اسرائيل على ٣٠٪ من جملة استخداماتها من نهر الأردن وذلك بتخزين مياهه وكذلك فائض مياه اليرموك التى تأتى خلال الفيضان فى بحيرة طبرية، وتغذى مياه البحيرة القناة الاصطناعية التى حفرتها اسرائيل من البحيرة حتى حدود مصر ولمسافة حوالى ٣٠٠كم وهذه القناة الاصطناعية من الاعمال الهندسية المعقدة التى تتكون من سلسلة من محطات الضخ والأنابيب والقنوات بدأ العمل بها فى عام ١٩٥٣ وجهزت

للتشغيل عام ١٩٦٤ ويقع مأخذ القناة عند قرية كفر ناحوم القريبة من هضبة الجولان الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي والتى تطمع إسرائيل فى ضمها إليها.

وقد حاولت سوريا بالاشتراك مع الدول العربية فى الستينات وقت أن أوشكت اسرائيل على تشغيل قناتها الاصطناعية ان تحول مياه نهر الحصبانى من بحيرة طبرية التى يصب فيها لكى يصب فى نهر اليرموك من هضبة الجولان الا أن الغارات الجوية المكثفة التى قامت بها اسرائيل على مواقع العمل فى هذا المشروع تم استيلاؤها على هضبة الجولان بكاملها خلال حرب ١٩٦٧ قد أوقفا المشروع كلية.

كما كان للاستيلاء على هضبة الجولان أثره فى منع أية تنمية على نهر اليرموك الذى ينبع من هذه الهضبة ويصب فى نهر الأردن إلى الجنوب من بحيرة طبرية فقد ادى الاحتلال إلى ايقاف العمل فى سد المقارن الذى كان مزمعا انشاؤه فى أعالى اليرموك كما تم هدم سد خالد الذى أقامته الأردن على النهر بغارات جوية مكثفة قام بها سلاح الجو الاسرائيلى .

ولاتوجد فى الوقت الحاضر اية اتفاقيات تحكم توزيع مياه النهر بين الأردن واسرائيل فقد رفضت الدولتان مقترحات اريك جوستون فى الخمسينات لتنظيم الاستفادة من نهر اليرموك وقد فرضت اسرائيل ارادتها لتنظيم الاستفادة من مياه النهر وذلك ببقاء النهر على حاله دون أية سدود والسماح للأردن بأن يأخذ ما يستطيع أن يأخذه بعد حجز ٢٥ مليون متر مكعب عند مثلث اليرموك (وهو ذلك المثلث الذى يقع بداخل إسرائيل تحده غربا بحيرة طبرية ونهر الأردن وشرقا نهر اليرموك) وتذهب هذه الكمية إلى الأردن عن طريق قناة الغور الموازية لنهر الأردن ، وتقدر كمية المياه التى تأخذها الأردن بحوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب فى السنة وتترك مياه الفيضان لكى تذهب إلى إسرائيل وذلك بتحويلها إلى بحيرة طبرية تمهيدا لنقلها عبر القناة الاصطناعية إلى جنوب اسرائيل . وقد حدث فى منتصف الثمانينات أن أطمى اليرموك عند مدخل قناة الغور مما عاق دخول المياه اليها ولم تنشأ حكومة الليكود ان تقوم بتطهير النهر وازالة لسان الرواسب الذى ظهر فى المجرى الا بعد ضغط شديد من القيادات المعتدلة فى اسرائيل ومن الولايات المتحدة التى رأت أن منع المياه عن منطقة الغور فيه زعزعة لاستقرار الاردن.

وأدت حرب لبنان فى سنة ١٩٨٢ التى تمت بتشجيع من الولايات المتحدة الى تحقيق الحلم الصهيونى بالاستيلاء على منطقة جنوب لبنان التى يقع فيها نهر الليطانى . وهذا النهر هو واحد من الأنهار القليلة فى المنطقة التى لم يتم تنميتها فمازال الجزء الأكبر من مياهه التى تبلغ حوالى ٣٠٠ مليون متر مكعب تذهب إلى البحر فقد منعت التهديدات الاسرائيلية بل وضغط السلطات الامريكية عدم تنمية النهر وتخطط اسرائيل لاستخدام مياه الليطانى وتحويلها بقناة لايزيد طولها على ١٠ كم عند قلعة بوفرت (الشقيف) عندما يغير النهر مجراه من الجنوب إلى الغرب إلى بحيرة طبرية حيث يوجد خزان إسرائيل للمياه.

ويبدو من هذا العرض أن إسرائيل وفلسطين والأردن يواجهون نقصا فى المياه ستتزايد حدته مع مرور الأيام واذا كان للأردن وفلسطين من امكان الاتفاق مع سوريا والعراق حيث هناك بعض الفائض من المياه ( فى حالة سوريا نصيب الفرد من المياه الكلية ٢٠٠٠ متر مكعب بعد الأخذ فى الاعتبار تأثير سد اتاتورك بالمقارنة بأقل من ٢٠٠ متر مكعب فى حالة الأردن وفلسطين) فإن الطريق أمام اسرائيل صعب دون الاتفاق على الحل الشامل للقضية الفلسطينية بالشروط العربية فالقول بأنه لم يعد للعرب ما يستطيعون به الضغط على إسرائيل هو قول مردود . وامام العرب أن يستخدموا سلاح المياه بكفاءة ومقدرة القدرة على فرض السلام الذى يحقق العدل لهم.

ان اسرائيل فى أزمة مائية قاتلة وهى تقوم الآن باستيراد المياه عبر البحار من تركيا وهو إجراء فرضته ظروف الجفاف التى استمرت خلال الخمس سنوات بين ١٩٨٧ ، ١٩٩١ (زادت أمطار هذا العام زيادة كبيرة حتى فاضت الخزانات والأنهار) ولايمكن أن يكون مثل هذا الاجراء الا ان يكون مؤقتا ، ومن الوجهة العملية فإنه ليس أمام إسرائيل من خيار ان لم ترغب فى السلام مع جيرانها العرب الا:

(١) أن تترك الزراعة كلية وتعيد تنظيم اقتصادها على هذا الاساس .

(٢) عسكرة قضية الماء والدخول فى حرب للحصول على الماء وفى ظنى انه من الصعب تحقيق أى من الخيارين: فالأول مستحيل بدون سلام واعادة تنظيم الادوار لمختلف بلاد الشرق الأوسط، والثانى صعب فى ظروف العالم الجديد.

# نهر النيل

يشمل حوض نهر النيل تسع دول ، ست منها تقع حول البحيرات الاستوائية التى ينبع منها النهر وتسمى لذلك الدول البحيرية ، ومن أراضيها يأتى حوالى ربع المياه التى تأتى إلى مصر وهى كمية وإن كانت قليلة الا أن لها اهمية خاصة لانها تجعل النهر مستديم الجريان على مدار السنة . ولاتعود قلة المياه التى تصل إلى مصر من هذه المنابع إلى قلة الأمطار فى الهضبة الاستوائية فهى كثيرة بل إلى أن مياه النهر تتبدد فى المستنقعات والبطاح التى تنتشر فى المنطقة حيث يتبخر منها الجزء الأكبر. ويفقد فى منطقة السد وحدها والتى تعوق بحر الجبل الذى ينقل مياه بحيرة فيكتوريا والبرت حوالى نصف كمية المياه التى تصل من هاتين البحيرتين والتى قد تصل فى مجموعها بين ٢٠ و٢٥ مليار متر مكعب فى السنة (اجمالى الماء الواصل من الهضبة الاستوائية عبر الجبل حوالى ٤٧ مليار متر مكعب يخرج منها من منطقة السد حوالى ٢٦ مليار متر مكعب ، ويفقد فى مستنقعات باشار بالسوباط ما يقدر بحوالى ١٠ مليارات متر مكعب ومن مستنقعات بحر الغزال كمية هائلة لاتقل عن ٢٠ مليار متر مكعب وتقدير الفاقد فى الحوضين الاخيرين هو من باب التخمين الذكى اذ لاتوجد دراسات كاملة عن هذه المناطق اذ لاتوجد بها مقاييس منتظمة فى اماكن كثيرة بها ، وتأتى ثلاثة أرباع المياه التى تصل إلى مصر من الهضبة الاثيوبية ولهذه المياه أهمية خاصة بالنسبة إلى كل من مصر والسودان فهى المياه التى تصل اليهما بفاقد قليل نسبيا.

وعلى الرغم من كثرة الفاقد فى حوض النيل فإنه لاتوجد فى الوقت الحاضر مشروعات متكاملة تقبلها جميع دول النهر تنظم الاستفادة من هذه المياه وتضبط مياه النهر لصالح دوله وقد ظل أمر تنظيم مياه النيل يتم فى القاهرة التى كانت وحتى وقت قريب عاصمة الدول الوحيدة من دول النهر التى تستفيد من مياه النيل- فحتى عشرينات هذا القرن لم تكن هناك دولة أخرى من دول الحوض ذات اهتمام بمياهه- كان النيل نهرا بلا فلاحين فباستثناء بعض الزراعات المتناثرة التى كانت تنتشر هنا وهناك فى كل من النوبة واثيوبيا لم يكن هناك من يستفيد من مياه النيل غير مصر - فلا عجب إن كانت

شئون النيل تشغل مصر – وهي دولة مصب من حيث تأمين منابعه ووضع المشاريع للاستفادة منه منذ أقدم الأزمنة – الا أن هذا الاهتمام وخاصة بموضوع تأمين منابع النيل أصبح عصب الاستراتيجية والدبلوماسية المصرية منذ أوائل القرن التاسع عشر عندما ادخلت مصر زراعة القطن ونظام الرى المستديم– وقد ظل الحال كذلك بعد أن احتل الانجليز مصر فقد ظلت مصر مصدرا مهما للقطن الذى شكل المادة الخام لمصانع النسيج بانجلترا.

وفى عشرينات القرن العشرين مع تزايد الحركة الوطنية بمصر بدأت شركات النسيج فى بريطانيا فى التوسع فى زراعة القطن بالسودان مما أثار ذعر مصر ومما أدى إلى القيام بمفاوضات شاقة استمرت بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٩ انتهت إلى اتفاقية سنة ١٩٢٩ التى اعترف فيها لأول مرة بحق مصر والسودان التاريخى فى المياه اللازمة لزراعة الأراضى التى كانا يزرعانها فى ذلك التاريخ وقدرت المياه التى تحتاجها هذه الأراضى إلى ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و٤ مليارات متر مكعب للسودان – وقد أدى التوسع السكانى وزيادة المساحات المزروعة صيفا إلى الحاجة إلى مزيد من المياه التى كانت القاهرة تأمل الحصول عليها من أعالى النيل– وكان لمصر فى هذا الشأن مشروع متكامل يتكون من عدد من السدود والقناطر والخزانات التى كانت ستبنى فى أربع دول هى زائير وأوغندا والسودان وأثيوبيا– وتؤثر فى هيدرولوجية أربع دول أخرى هى كينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى . وقد أقر مجلس الوزراء المصرى هذا المشروع المتكامل عن حفظ مياه النيل فى ديسمبر سنة ١٩٢٩.

وعندما نشبت ثورة يوليه سنة ١٩٥٢ رأت القيادة الجديدة صعوبة تنفيذ هذه المشروعات التى تقع خارج مصر وفى بلاد إما إنها كانت واقعة تحت الاحتلال الانجليزى الذى كان ينظر اليه بالاشتباه فى نواياه أو أنها على وشك الحصول على استقلالها وعلى حقها فى استغلال منابع ثروتها الطبيعية دون اكراه أو فرض ولذلك فقد قوبل مشروع السد العالى الذى كان سيقام بداخل حدود مصر بترحاب كبير ، وحتى وقت انشاء السد العالى لم تكن هناك دول مستفيدة من مياه النيل غير مصر والسودان ولذا فقد تم الاتفاق بينهما على اقتسام المياه التى سيتم توفيرها بعد بناء السد والتى قدرت بحوالى ٢٢ مليار متر مكعب فى السنة فى المتوسط (بعد خصم حوالى ١٠ بلايين متر مكعب للبخر) تحصل

السودان منها على ١٤,٥ مليار متر مكعب ومصر على ٧,٥ مليار متر مكعب فى السنة وهذه الكميات تضاف إلى الكميات التى كانت مقررة طبقا لاتفاقية سنة ١٩٢٩ وبذا يصبح نصيب مصر ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة والسودان ١٨,٥ مليار متر مكعب فى السنة.

وبعد سنوات من اتمام هذه الاتفاقية بدت فى الأفق مشاكل كثيرة وشكاوى من دول حوض النهر التى ينبع منها والتى تزود مياهها خزان السد العالى فلم تكن هذه الدول قد استشيرت عند بناء السد كما بدأ تيار كبير بداخل السودان نفسه يدعو إلى تعديل الاتفاقية التى اعتبرت مجحفة به هذا على الرغم من أن السودان حتى يوم إلقاء هذه المحاضرة لم يستوعب حصته فى المياه التى أعطيت له طبقا لاتفاقية سنة ١٩٥٩ .

وتتبنى حكومة السودان خطة للتوسع فى الزراعة المروية ستحتاج إلى أكثر بكثير من الكمية المتاحة لها فى الوقت الحاضر ، ومهما كانت الأسباب التى دفعت هذه المشاكل إلى الظهور فلا شك أن ازدياد أعداد السكان وانحسار الزراعة المطرية نتيجة الجفاف الذى شهدته منطقة الساحل خلال العقدين الماضيين كانا دافعا لإثارة هذه المشاكل.

المصدر الوحيد للمياه بالجزء المسكون من أرض مصر هو النيل- وينظم السد العالى دخول المياه اليها فى حدود ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة تستنفد حاليا فى استيفاء حاجات الشرب والاستخدام المنزلى (٣,٢ -٤ مليارات متر مكعب) بواقع ١٩٠ -٢١٠ لتر للفرد فى اليوم والصناعة (٢,٥ مليارمتر مكعب) والزراعة التى تستهلك باقى المياه وتوفى احتياجات زراعة الأراضى التى تقدر بما بين ٦,٣ و ٧ ملايين فدان . وأيا كانت مساحة الأراضى المزروعة فإنها تروى جميعا بمياه النيل فإذا قبلنا العدد الأعلى كان متوسط الماء الذى يحتاجه الفدان هو ٥١٠٠ متر مكعب واذا قبلنا الأدنى كان متوسط حاجة الفدان ٦٣٠٠ متر مكعب ، ويفقد خلال عملية الزراعة حوالى ١٠,٥ مليار متر مكعب فى الصرف (يسترد منها حوالى ٤,٥ مليار متر مكعب ليستخدم مرة أخرى فى الزراعة وهى كمية مياه الصرف التى تصل فيها نسبة الملوحة إلى ١٠٠٠ جزء من المليون أو أقل من الاملاح الذاتية) كما يفقد من المياه أيضا حوالى ٥ مليارات متر مكعب تذهب إلى الخزان الجوفى (يسترد منها حوالى ٢,٥ مليار متر مكعب بالضخ) فيكون الفاقد من

مياه الزراعة إلى البحر والبحيرات أو بحيرة قارون حوالى ٩ مليارات متر مكعب وهذا الفاقد يجعل الكفاءة الكلية لاستخدامات مياه الزراعة فى حدود ٨١٪ وهى نسبة عالية جدا ، واذا اضيف إلى فاقد الزراعة ما يفقد عن طريق البحر فى النهر والترع وغيرها والمقدر بحوالى ٢ مليار متر مكعب وكذلك الفاقد من مياه الصناعة (حوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب) والاستخدامات المنزلية (حوالى مليار ونصف تخرج خارج دورة المياه) يكون الفاقد الكلى من المياه حوالى ١٣,١ مليار متر مكعب . وهناك أخيرا ذلك الجزء الذى يفقد فى البحر خلال موسم السدة الشتوية وهى فترة تطهير الترع التى لايحتاج النبات فيها إلى ماء يذكر الا ان احتياجات الملاحة فى النهر لرفع منسوب المياه لمأخذ محطات الشرب تأخذ حوالى ١,٣ مليار متر مكعب تزيد إلى ٢,٨ مليار متر مكعب فى حالة استخدام توربينات السد العالى فهذه المياه تفقد فى البحر فى الوقت الحاضر، فيكون مجموع الفاقد الكلى هو ١٤,٥ إلى ١٦ مليار متر مكعب من أصل ٥٥,٥ مليار متر مكعب.

ولاتستطيع مصر أن توفر من هذا الفاقد الا مياه السدة الشتوية التى يقترح تخزينها فى أحد منخفضات الدلتا وكذلك اعادة استخدام حوالى ٣ مليارات متر مكعب من مياه الصرف (ذلك الجزء الذى يقل عن ١٥٠٠ مليون متر مكعب من الأملاح الذاتية) وكذلك حوالى نصف مليار متر مكعب نتيجة تنقية مياه الصرف الصحى وهذه الكمية من المياه هى التى ستكفى بالكاد الاحتياجات المتزايدة للاستخدامات المنزلية والصناعية خلال السنوات العشر القادمة دون أى زيادة فى الأرض الزراعية على صعوبة قبول هذا الاختبار.

## السودان

يخطط السودان لزيادة زراعته المروية من ٤,٥ مليون فدان فى الوقت الحاضر إلى ٩,٥ مليون فدان سوف تحتاج عند استكمالها إلى حوالى ٤١,٨ مليار متر مكعب فى السنة . ولما كانت حصة السودان فى الوقت الحاضر هى ١٨,٥ مليار متر مكعب فإن أمر تنفيذ هذه الخطة سوف يحتاج إلى تدبير اكثر من ٢٣ مليار متر مكعب فى السنة وهو أمر يصعب تصور تحقيقه مهما بلغ الخيال مبلغه، فالخزانات الحالية بالسودان سنار

والرصيرص وخشم القرية وجبل الاوليا تعطيه قدرة تخزين مقدارها ٧,٧ مليار متر مكعب وهناك مشروعات عاجلة لتعلية الرصيرص وزيادة قدرة التخزين إلى ٧ مليارات (بدلا من ٢) وانشاء جديد عند مروى فى النوبة بسعة ٧ مليارات متر مكعب وخزان آخر فى أعالى العطبرة بسعة تخزين ١,٦ مليار يمكن أن تضيف للسودان ١٥,١ مليار متر مكعب أخرى. وهذه المنشآت تعطى السودان بالاضافة إلى ما يضخ حاليا من جانبى النيل الابيض والازرق حوالى ٢٥ مليار متر مكعب وهى كمية من المياه تفوق حصة السودان بحوالى ٦,٥ مليار متر مكعب.

ويقال إن هذا سيمكن تدبيره عند الانتهاء من مشروعات أعالى النيل التى اتفقت مصر والسودان على تحمل مصروفاتها وفوائدها مناصفة وهذه المشروعات جميعا هى فى مراحل دراستها الأولى وليس منها ما تحمل دراسته بل والبدء في تنفيذه الا مشروع قناة جونجلى التى خططت لتحويل جزء من مياه منطقة السد حيث تتبدد المياه إلى القناة التي بدأت العمل فيها بالفعل في آخر السبعينات ولكن العمل توقف فيها نتيجة الحرب الأهلية بجنوب السودان منذ عام ١٩٨٣ ، وكانت هذه القناة ستدبر لكل من مصر والسودان حوالى ٢ بليون متر مكعب فى السنة.

## اثيوبيا

لم تدخل اثيوبيا فى اية اتفاقات مع مصر وقد كررت اثيوبيا انها لن تلتزم بالاتفاقية التى كان الامبراطور منليك قد امضاها مع السلطات الانجليزية وتعهد فيها فى سنة ١٩٠٢ بألا يقيم أية منشآت على النيل الازرق أو العطبرة كما كررت تأكيدها بحقها على الاستفادة من أنهارها بالطريقة التى تراها.

وبالفعل قامت اثيوبيا بدعوة Bureauof Reclamation الأمريكى لدراسة انهارها فيما بين أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٤ وهى الدراسة التى ربما كانت أيضا بمثابة رسالة خفية لمصر التى كانت فى ذلك الوقت تنتهج سياسة مستقلة عن أمريكا. وقد وصلت الدراسة الأمريكية الى عدد من النتائج أهمها هو إمكان إنشاء ٢٤ سدا على النيل الأزرق بسعة تخزين قدرها ٥٠ مليار متر مكعب هى جملة ايراد النهر كله يكون الغرض

الاساسي منها توليد الكهرباء بقدرة حوالى ٣٠ مليون كيلو وات ساعة (أي ٤ أضعاف قدرة السد العالى) وصنفت الأراضي القابلة للزراعة بحوالى مليون فدان منها حوالى ١٢٧,٠٠٠ صنفت تحت الدرجة الأولى و ٣٢٠,٠٠٠ صنفت تحت الدرجة الثانية (بمجموع أقل من نصف مليون فدان يمكن أن تستهلك ٦ مليارات متر مكعب معظمها حول بحيرة تانا ورواق فنشا والرهد والدندر وبليس ودابوس وديدسا . ولم يتم تنفيذ اى من هذه المشروعات فيما عدا مشروع فنشا (بمساعدة مالية من ليبيا وموافقة من البنك الدولى) والذى يستهلك ٠,٤ مليار متر مكعب فقط ويجرى الآن تنفيذ خزان بليس الأعلى بلس الأدنى بمعونة من ايطاليا وهما خزانان صغيران سعة كل منهما حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب/سنة ، وينظر جديا فى بناء سدين على بحيرة تانا لتوليد الكهرباء.

وبالاضافة إلى الدراسة الامريكية فقد قامت السوق الأوروبية المشتركة بدراسات لتنمية رافد البارو لنهر السوباط وذلك ببناء خزان من عند مدينة جمبيلا واستصلاح ٢٥٠,٠٠٠ فدان كمرحلة أولى تزداد إلى ٧٥٠,٠٠٠ فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين – وقد تم بالفعل استصلاح ٣٥.٠٠٠ فدان – وسيستخدم هذا المشروع عند كماله حوالى ١,٥ مليار متر مكعب.

وفى حالة استكمال كل هذه المشروعات فستستقطع أثيوبيا حوالى ٦ مليارات متر مكعب من الازرق و٠,٥ مليار متر مكعب من العطبرة، ١,٥ مليار متر مكعب من السوباط– وستؤدى كل هذه الاستقطاعات إلى إحداث ارتباك شديد فى كمية المياه الواصلة إلى كل من مصر والسودان – إن قامت أثيوبيا بعمل هذه الخزانات والسدود ودون تنسيق مع دول أسفل الحوض . وهناك من المشاريع ما يمكن به استغلال انهار الحبشة لصالح البلاد جميعا بحيث يتم تنسيق مواعيد التخزين فى تانا والرصيرص لصالح جميع بلاد النهر.

وعلى الرغم من كثرة المياه فى الهضبة الاستوائية واعتماد معظم الدول البحيرية على الزراعة المطرية التى تتراوح بين ٧٥٠٠ إلى ١٧٠٠ مم فى موسمى المطر (الربيع والخريف) فإن بعض هذه الدول قد عانت من حالة الجفاف التى سادت منطقة الساحل والقارة فى معظمها خلال العقدين الأخيرين ومن هذه الدول كينيا التى امتد الجفاف إلى

بعض أجزائها المتاخمة لبحيرة فكتوريا والتى تقع مساحة ٦٪ منها بداخل حدودها والتى تمد البحيرة بحوالى ١٠٪ من مياهها – وقد أقر البرلمان الكينى فى سنة ١٩٧٩ انشاء سلطة تنمية البحيرة وهى مصدر استصلاح ٢٧٥,٠٠٠ فدان حول شواطىء البحيرة وحوالى ٤٨٠,٠٠٠ فدان فى أحواض الانهار التى تصب فيها وقد تم تنفيذ استصلاح حوالى ١٢٠,٠٠٠ فدان – لم تحدد السلطة حتي كتابة هذه السطور كمية المياه التى تحتاج إليها زراعة هذا العدد من الفدادين– كما تفكر الحكومة الكينية فى تحويل نهر غزويا الذى يصب فى بحيرة فيكتوريا إلى وادى كويا لتعمير المناطق شبه القاحلة بكينيا– وعند كمال تنفيذ هذه المشروعات فسيتأثر مدخل الماء إلى بحيرة فكتوريا– ولاتشعر حكومة كينيا بأى عائق قانونى أو أخلاقى يمنعها من استخدام الماء الذى يمر فى أراضيها بالطريقة التى تراها – بل لعل هذه الحكومة هى من أكثر الحكومات ضجة حول المياه التى «اغتصبتها» مصر من النيل وتبلغ جملة المياه المستخدمة فى كينيا حوالى ٢٨ مليار متر مكعب من جملة الماء المتاح لها وهو ١٧٥ مليار متر مكعب ثم ٥٢ مليار متر مكعب منها من الأنهار ومن الخطط الطموحة زيادة استخدامات المياه إلى ١٤٨ مليار متر مكعب.

ومن الدول البحيرية التى قد تؤثر على مياه بحيرة فكتوريا تنزانيا التى تقع حوالى ٥٠٪ من البحيرة فى أراضيها والتى يصل منها حوالى ٤٣٪ من جملة المياه التى تصل إلى البحيرة – فلدى تنزانيا مشروع لزراعة هضبة Vempene بمنتصف تنزانيا وذلك بتحويل جزء من مياه بحيرة فكتوريا اليها وزراعة حوالى ٥٥٠,٠٠٠ فدان من القطن – وهذا المشروع قديم فكر فيه المستعمرون الألمان فى أواخر القرن الماضى.

ولتنزانيا مشروع مع دول حوض الكاجيرا باستغلال حوض النهر الذى يكتتب حوالى ٢٥٪ من المياه لبحيرة فكتوريا – وقد شكلت هذه الدول مؤسسة حوض الكاجيرا Kagerabasin Organisation وأقامت عليه سد روسومو لتوليد الكهرباء كما درست المؤسسة امكانيات الزراعة فى الحوض ورأت التركيز على ثلاث مناطق صغيرة تعطى حوالى ١٥,٦٠٠ فدان للزراعة بالرى فى رواندا وبوروندى وتنزانيا ولم يتم القيام بالمشروع لعدم وجود التمويل وللنزاع القائم بين رواندا وزائير.

لجميع دول الحوض مشروعاتها في التنمية وهي ان لم تكن قد نجحت حتى الآن لصعوبات تمويلية أو ادارية فإنها لابد وأن تعيد التفكير فيها غدا وسيسبب تنفيذها دون تنسيق مع باقي دول الحوض :

- خلخلة اقتصادية فظيعة وعدم استقرار سياسي بل وحروبا ونزاعات .

- وليس هناك من حل دون العمل الدبلوماسي الجاد للتمهيد لبناء مؤسسة تقوم بدراسة الحوض ككل للتنمية لصالح جميع الأطراف.

# الملف الثالث :

# النظام العالمى الجديد

- النظام العالمى الجديد
- الولايات المتحدة تصبح القوة الأعظم بفضل تطبيقات البحث العلمى
- خواطر عن النظام العالمى الجديد
- الحرب اليوغوسلافية وأزمة اليسار العالمى
- العيش على حافة عالم جديد

# مقدمة

فى المقالات الخمس التالية والتى كتبتها فيما بين سنتى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٢ كلام عن النظام العالمى الجديد الذى بدأ يتشكل فى أعقاب نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى السابق فى سنة ١٩٩٠ وانفراد الولايات المتحدة بقيادته ، وفيها حاولت أن أنقل إلى القارىء ما جاء به هذا النظام من توجهات تغيرت مع مرور السنين وتوالى الأحداث وبروز قوة جديدة أفرزها هذا النظام . وفى المقال الأول الذى كتبته فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتى عرض لتوجهات الفترة الأولى من هذا النظام والتى تركزت فى اغلبيتها على تحرير الاقتصاد على مستوى العالم وتركه حرا تحركه قوانين السوق دون أى تدخل أو ضبط من الحكومات التى تراجع دورها وتقلصت مسئولياتها نحو المجتمع . وفى هذه الفترة علا نجم رجال الأعمال وتعملقت الشركات الكبرى التى أصبحت عابرة للقارات وانفتح أمامها الباب واسعا لامتلاك شركات ما كان يسمى بالقطاع العام فى كافة أرجاء الأرض وبأبخس الأسعار بعد أن فرض على بلاد كتلة ما كان يسمى بالدول الاشتراكية والعالم الثالث أن تخصخصها وتعرضها للبيع.

وفى المقال الثانى الذى كتبته فى سنة ١٩٩٧ .. «الولايات المتحدة تصبح القوة الأعظم بفضل تطبيقات البحث العلمى» تشخيص للعوامل التى جعلت من الولايات المتحدة قوة قادرة على إسقاط النظام السوفيتى والتى يأتى فى مقدمتها ما حملته نتائج البحث العلمى الذى خططت له الحكومة خلال فترة الحرب الباردة من تطبيقات زادت من انتاجية وثروة البلاد وفى المثال تذكير بتراجع الحكومة عن القيام بهذا الدور بدءا من فترة الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون وهو الأمر الذى ستكون له أوخم العواقب بحيث يمكن القول بأن ما تنعم به الولايات المتحدة اليوم من قوة يكاد أن يكون من فعل جيل سبق.

المقالان الثالث والرابع كتبا فى شهرى يونيه وأغسطس سنة ١٩٩٩ خلال الحرب اليوغوسلافية التى شنتها الولايات المتحدة وحلف الناتو خلال فترة الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون والتى اعتقد أنها كانت نقطة فارقة فى توجهات السياسة الأمريكية ببروز دور

المؤسسة العسكرية فى تقرير السياسات وهو الدور الذى بات ظاهرا للعيان بعد أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ المؤسفة.

المقال الخامس كتب بعد هذه الأحداث التى هزت العالم وغيرت الكثير من المفاهيم وأطلقت قوى جديدة لعل أهمها قوى الأصولية الدينية التى أصبحت تلعب دورا هاما فى تشكيل العالم الجديد ، وفى هذا المقال الذى اخترت له عنوان «العيش على حافة عالم جديد» كثير من الشجن لحال عالم عاد يعيش عصرا من اللاعقلانية انعدم فيه الأمان وتهمشت فيه الأغلبية العظمى من البشر وتولى شئونه حكام صغار.

## المقال الأول:

# النظام العالمى الجديد *

نحن نعيش فى بدايات عالم جديد نشأ فى أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتى ونهاية الحرب الباردة فى سنة ١٩٨٩. وهو عالم يختلف اختلافا كبيرا عن العالم الذى عاصرناه وشهدنا ميلاده فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والذى تميز بصراع شرس بين الدولتين العظميين اللتين خرجتا منتصرتين من هذه الحرب. وفى هذا الصراع ، لجأت الدولتان المتصارعتان إلى كل الوسائل - شرعية كانت أو غير شرعية - فيما عدا الحرب الساخنة التى عاش العالم كله على حافتها لتقويض الأخرى . ولم تنشر بعد تفاصيل هذه الوسائل وإن كان من المؤكد أنها كانت فى الكثير من الأحيان غير اخلاقية ومنافية لمبادىء القانون الدولى ولميثاق حقوق الإنسان . وفى هذه الفترة ازدهرت فنون الدعاية وتوجيه الرأى العام والتشويش على الأخبار بل وتشويهها Dis information وفيها كان من الممكن للكثير من حكام دول العالم الثالث الابقاء على كراسيهم فى الحكم والاحتفاظ بدولهم كوحدات قائمة بفضل معونة الدولة الأعظم المساندة، حتى وإن كانوا على جهل بفنون الحكم والإرادة ومهما جلبوا على بلادهم من دمار. ففى فترة الحرب الباردة كانت الدولتان الأعظم تتسابقان لالتقاط أية دولة قبل سقوطها للحفاظ عليها أملا فى الاستفادة منها فى بناء سلسلة القواعد العسكرية والاقتصادية التى كانت كل منهما تسعى لبنائها لتطويق القوة الأخرى . أما وقد انتهت هذه الفترة فقد انتشرت ظاهرة تحلل الكثير من الدول سيئة الحكم بل وسقوطها حتى ليمكن القول إن هذه الظاهرة هى إحدى سمات النظام

* مستخرج من كتابى «الحقيقة والوهم فى الواقع المصرى» دار الهلال ١٩٩٦ .

العالمى الجديد التى لم يعد وقوعها لافتا للانتباه أو مثيرا للقلق كما حدث فى حالة تحلل دول مثل زائير أو العراق أوالصومال أو افغانستان.

كان انتصار المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة على الاتحاد السوفييتى ساحقا وسريعا . تم دون اطلاق طلقة واحدة . ففى خلال أشهر قليلة، استسلمت هذه الدولة العظمى لكل مطالب المنتصرين، وتم تفكيكها وحل جيشها وهدم صناعاتها وتحويلها إلى دولة تابعة يكاد ألا يكون لها وزن أو صوت فى العالم الجديد الذى نشأ عقب سقوطها.

ويقود هذا العالم الجديد الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت اليوم القوة المسيطرة على مصائر العالم . أقول ذلك من واقع ما نراه على المسرح العالمى، فهى الوحيدة التى تجوب أساطيلها البحار وتنتقل جيوشها عبر القارات، وهى التى استطاعت حسم النزاعات فى الخليج الفارسى والبلقان وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط ، وهى الوحيدة القادرة على استصدار أى قرار من الهيئات الدولية حتى وإن بدا دون منطق أو مستند إلى مبادىء القانون كحصار ليبيا أو العراق أو كوبا. ولست على يقين إن كانت الولايات المتحدة ستستطيع أن تحافظ على هيمنتها الحالية فى المستقبل القريب أو البعيد، ولكنها اليوم هى مركز القيادة دون منازع وفى ظنى أن المستقبل ينبيء بأن الهيمنة العالمية ستنتقل إلى الشركات عابرة القارات والمتعددة الجنسية والتى نرى تباشير سطوتها اليوم وتحديها الواضح لنظام الدولة القومية Nation state الذى ساد العالم منذ الثورة الصناعية.

أهم سمة للعالم الجديد ، لذلك يتمثل فى صعود هذه الشركات إلى قمة الهرم الاقتصادى العالمى وذلك لفتح أفاق العالم على اتساعه لنشاطها بفضل التقدم التكنولوجى فى وسائل الانتاج وبسبب التخفيض الكبير فى تكلفة النقل والمواصلات مما أتاح نقل البضائع كلها أو أجزاء من خطوط انتاجها من دولة إلى أخرى بسهولة كما أتاح انتقال رؤوس الأموال عبر الدول حتى فاق الاستثمار الأجنبى المباشر فى الكثير من الدول مجمل انتاجها وتجارتها . وقد أدى ذلك إلى كوكبة الاقتصاد، وازدادت سطوة الشركات عابرة الدول والمتعددة الجنسية والتى أصبحت محل الترحيب من جميع الدول التى باتت تتنافس لجذب استثماراتها وهى التى كان ينظر إليها وحتى وقت قريب بريبة شديدة .

وتحتاج حرية الحركة لهذه الشركات عابرة الدول إلى تسهيل الانتقال الحر للأموال والبضائع عبر الحدود، وتحرير الاقتصاد من كل قيود أو تشريعات قد تعوق حركته أو تحد من حرية المنافسة أو التجارة كالدعم أو الحماية الجمركية أو تلك التى تعطى العمال حقوقا أو ضمانا يتنافى ومبدأ حرية السوق التى يراد لآلياتها أن تكون الحاكمة.

وتطبيق هذه المبادئ يؤدى بالضرورة إلى الإقلال من سلطة الدولة، وإلى ضرورة عدم تدخلها فى تنظيم الاقتصاد أو تخطيطه أو فى الحد من حرية الشركات فى تعيين وفصل العمال والموظفين، أو فى حرية نقل الأموال أو أدوات الانتاج أو فى ادارة الأعمال. ومن هنا هذه الأزمة التى تجد الدولة القومية نفسها فيها بعد أن تقلص دورها واقتصر على خدمة الشركات متعددة الجنسية.

ومن سمات العالم الجديد، تصاعد دعوة الخصخصة والمطالبة بنقل الملكية العامة إلى الخاصة وقد نالت هذه الدعوة بالذات من الدعاية ما جعلها مقبولة وكأنها من البديهيات التى لا تحتاج إلى مراجعة أو نقاش، وهى من الدعوات التى تتبناها الشركات عابرة الدول لإحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمى فهى تتيح لها امتلاك أصول هائلة، فى مختلف الدول بأبخس الأسعار. وعادة ما يتم ذلك بعرض هذه الأصول للبيع دفعة واحدة فيعجز رأس المال المحلى عن شرائها دون مشاركة كبيرة من هذه الشركات.

وقد أدت مجمل هذه الدعوات إلى بروز أحزاب سياسية جديدة، وتبنى الكثير من الأحزاب القديمة لمبدأ تحجيم سلطة الدولة وقصر دورها على بناء وصيانة البنية الأساسية لخدمة هذه الشركات. وقد نال هذا المبدأ مصداقية كبيرة وعطفا من الرأى العام، بعد انكشاف فضائح الفساد فى الكثير من الدول والتى كثيراً ما كان الاعلان عنها والمبالغة فى إبرازها بوسائل الاعلام مقصودا.

ويسير مع دعوة تحجيم سلطة الدولة، دعوة الاقلال من سلطات المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحادات الدولية والتى فقدت الكثير من فعالياتها بعد أن غضبت منها الدول المهيمنة بسبب طريقة التصويت فيها فهى تعطى جميع الدول أصواتا متساوية مما يجعل التسلط عليها صعبا وباهظ النفقة.

وفى مثل هذا الجو العام، أمكن تفتيت الكثير من الدول وانفصال أجزاء منها إما بالرضا أو بالحرب الأهلية – لتكوين دول قزمية جديدة كسلوفينيا أو مولدافيا أو سلوفاكيا

أو أرمينيا أو البوسنة أو اريتريا. كما ساعد انتهاء الحرب الباردة في تفتيت الكثير من دول العالم الثالث وانفصالها إلى وحدات يحكمها مشايخ القبائل أو رجال العصابات، كما حدث في الصومال وليبيريا وزائير وكمبوديا، وهي دول كان تماسكها مبنياً على المعونات التى كانت تصلها من إحدى القوتين الأعظم خلال الحرب الباردة.

كما تواكب -مع تراجع سلطة الدولة المركزية- تعاظم دور المافيا العالمية التى كانت تحت رقابة مخابرات الدول العظمى خلال الحرب الباردة فاستطاعت أن تتسلط على قطاعات من الاقتصاد وأن تحتكر تجارة مواد بعينها وأن تستولى على مسالك ودروب خلفية بل وأن تمتلك المطارات والأساطيل الخاصة. وليس دور المافيا العالمية فى روسيا وافغانستان وباكستان وكولومبيا بخاف على أحد، كما أن دورها فى غسيل الأموال وفى حركة الاستثمار العالمية ، التى تدار من البلاد الخالية من الضرائب كجزر البهاما أو لشتنستاين كبير.

هذه التغيرات، وغيرها التى تلاحقت فى أعقاب الحرب الباردة حدثت بخطى سريعة ومتلاحقة. وليس أدل على ذلك من التغير الكامل للخارطة الاجتماعية فى الكثير من البلاد بظهور نخب جديدة بالغة الثراء قليلة العدد، وبتراجع دور الطبقة الوسطى وتهميش أعداد كبيرة من المجتمع. فى أقل من عقد واحد. وقد أصبحت هذه ظاهرة عالمية أتت مع كوكبة الاقتصاد وهى أشد وضوحا فى بلاد العالم الثالث، ولكنها واضحة فى الدول الصناعية أيضاً. وقد ذكر أنتونى لويس فى مقال حديث بالنيويورك تايمز أن دخل خمس سكان الولايات المتحدة الأعلى قد زاد بنسبة ٢٥٪ فى العشر سنوات الأخيرة، فى الوقت الذى انخفض فيه دخل الخمس الأدنى بنسبة ١٠٪.

ومن علامات النظام العالمى الجديد، كذلك، تصاعد الدعوة إلى الاقلال من الضرائب، الإقلال من النفاق على البرامج الاجتماعية إذ لايبدو أن أحداً من محدثى الثروة راغب فى الإنفاق على من عجز عن ايجاد عمل أو من تقدم فى السن أو لمن اضطر إلى إعالة طفل دون شريك أو عمل. هذا على الرغم من تزايد البطالة التى أصبحت سمة من سمات التقدم التكنولوجى وأحد الآثار الجانبية لكوكبة الاقتصاد واطلاق حرية السوق واشتداد المنافسة مما أدى إلى أدماج وتحجيم وحدات الإنتاج وتوفير أعداد كبيرة من العمالة وإلى نقل بعض المصانع إلى حيث تكون العمالة أقل تكلفة. ومما يزيد الأمر صعوبة تراجع

قوة اتحادات نقابات العمال ، وقد أدى كل ذلك إلى حالة من الضيق والغضب فى كافة بلاد العالم الصناعى بدت واضحة فى حجم الاحتجاج الذى شارك فيه الكثيرون فى فرنسا فى ديسمبر ١٩٩٥ ضد الترتيبات الاقتصادية التى أرادت وزارة شيراك تمريرها للبدء فى إدماج فرنسا فى الاقتصاد العالمى.

ومن الملاحظ أن مجمل دعوات الكوكبة الاقتصادية تتطابق وتتناغم إلى حد كبير مع دعوات التيارات المحافظة وعلى الأخص تيارات الأصولية الدينية التى تصاعدت قوتها تصاعداً كبيراً فى السنوات الأخيرة. ومما هو جدير بالذكر أن بدء احتضان الحكومات العلمانية - وعلى الأخص حكومة الولايات المتحدة - لهذه التيارات حدث فى الثمانينات حين تحالف الحزب الجمهورى مع تيار اليمين الدينى المسيحى وحين قام بتشجيع الحركات الأصولية المسيحية والإسلامية والهندوسية فى مختلف أرجاء العالم لاستخدامها لضرب الحركات الليبرالية وللإجهاز على الاتحاد السوفييتى. وغير خاف الدور الأساسى الذى لعبته الولايات المتحدة فى بناء وتمويل حركة المجاهدين الأصولية فى أفغانستان والذى لعبته إسرائيل فى بناء وتشجيع حركة حماس.

المقال الثانى:

# الولايات المتحدة تصبح القوة الأعظم بفضل تطبيقات البحث العلمى *

لا يختلف أحد على الدور المهم الذى يلعبه البحث العلمى فى تشكيل الحياة الأمريكية المعاصرة واتجاهات سياستها الخارجية والدفاعية والاقتصادية، غير أن الحديث عن هذه القضية يتطلب التأكيد على تفرد الفترة التى نعيشها منذ انتهاء الحرب الباردة وانتصار الولايات المتحدة الساحق فيها وعلى الدور المهم الذى لعبه الرئيس بيل كلينتون فى تأكيد وتثبيت دور الولايات المتحدة فى تشكيل العالم الجديد والذى امتد فى زمن ولايته من التلويح باستخدام السلاح إلى استخدام الاقتصاد فى بناء نظام عالمى متشابك المصالح وهو الذى اصطلح على تسمية آليته بالكوكبة أو العولمة.

ولا يسع المتتبع لحركة الاقتصاد العالمى إلا أن يرى الدور القيادى للولايات المتحدة فيه: فعلى مدى السنوات الخمس الماضية نما الاقتصاد الأمريكى نموا حثيثا دون أن تنتابه موجات تضخمية تذكر ودون أن ترتفع فيه معدلات البطالة، وقد حدثت هذه المؤشرات المبشرة على الرغم من التحولات الكبيرة التى حدثت فى الاقتصاد الأمريكى والتى كانت كلها تنبئ بعكس ذلك.. ففى الفترة التى أعقبت نهاية الحرب الباردة تقلص الانفاق العسكرى والحكومى وانتقل نشاط الكثير من الشركات إلى خارج البلاد وادمجت الكثير من الشركات وتم تحجيم عمالتها ومع ذلك فقد كانت الولايات المتحدة من بين جميع الدول الصناعية هى الوحيدة التى استطاعت خلق وظائف جديدة استوعبت من تم

---

* محاضرة ألقيت أمام مجلس العلاقات الخارجية بالقاهرة ونشرت بجريدة المصور ٧ مارس سنة ١٩٩٧ .

الاستغناء عنهم نتيجة هذه السياسات بل وأنقصت نسبة البطالة إلى نسب غير مسبوقة تأرجحت حول رقم ٥,٥٪ من قوة العمالة وبالإضافة إلى ذلك فقد انفرد اقتصاد الولايات المتحدة بانتعاشه على طول الفترة دون أن تنتابه دورة كساد، وزاد الاستيراد والتصدير إلى معدلات غير مسبوقة وظل تدفق رؤوس الأموال إليها عاليا على الرغم من انخفاض سعر الفائدة على الدولار.

## عوامل ضعف

وفى مجال التصدير تبنت الولايات المتحدة سياسة هجومية لتغطى العالم كله ولتزيح غرماءها ولتفتح آفاقا جديدة لمنتجاتها وزادت معدلات صادراتها بأكثر من ضعفى معدلات الدول الصناعية الأخرى، وتبنت الولايات المتحدة اتفاقيات «الجات» وعملت على تمريرها مما ينبئ بثقتها الكبيرة فى تفوق منتجاتها نوعا وسعرا على غيرها فى غزو مختلف الأسواق دون دعم عندما تزال الحواجز الجمركية بين الدول..

ولا يختلف الموقف الأمريكى فى آخر هذا القرن عن الموقف البريطانى فى آخر القرن الماضى عندما تبنت بريطانيا مبدأ حرية التجارة وهى فى أوج سطوتها وعز ثقتها فى قدرة صناعاتها على غزو الأسواق عندما تنفتح أمامها -وللحق، فإن هذا القول ينطبق على الصناعة والزراعة الأمريكية اليوم والتى أتيحت لها الفرصة خلال الأعوام التى انقضت منذ انتهاء الحرب الباردة لتطوير منتجاتها وتقديمها بنوعية أفضل وسعر أقل عما كانت تقدمه قبل ذلك التاريخ - والسيارة الأمريكية هى أفضل مثال لما حدث للصناعة الأمريكية فى السنوات الخمس الأخيرة فقد أصبحت اليوم أفضل سيارة من حيث السعر والأداء- وقد حدث هذا التطور بمعدلات سريعة لا يمكن وصفها بأقل من الثورة التكنولوجية.

الشئ اللافت للنظر هو أن كل هذا التقدم يحدث فى الوقت الذى تظهر فيه علامات الضعف على المجتمع الأمريكى، فهناك أولا الشكوى المحقة فى تدهور مستوى التعليم العام وتراجع مستوى التلميذ الأمريكى عن زملائه فى بلاد العالم الصناعى فى العلوم والرياضيات واللغات وانتشار المدارس الخاصة وما تؤديه هذه المدارس من تعميق الفروق بين الناس. فهناك ثانيا ظاهرة اختلال توزيع الدخل وتراجع موقع الطبقة الوسطى

وسقوط الكثيرين فى هوة الفقر بل ومن شبكة الأمان الاجتماعى التى تقلصت فى الوقت الذى تزيد فيه ثروة القليلين ممن هم على قمة المجتمع وهذه ظاهرة أضاعت الكثير من رونق الحلم الأمريكى والطريق الأمريكى للحياة واللذين كانا بالنسبة للملايين بداخل وخارج الولايات المتحدة أملا لحياة أفضل وطريقا يحتذى وبديلا للطريق الاشتراكى لبناء عالم يسوده العدل الاجتماعى والديمقراطى.

وهناك ظاهرة تزايد الجريمة وتحلل الأسرة وزحف الفساد على مؤسسات الحكم بل والشركات الكبيرة أيضاً وفقدان الثقة فيها وتراجع فكر بناء الدولة الموحدة والتأكيد على العرقية، وتقوقع الكثيرين وراء شعارات لاعقلانية- ومن المعروف أن الولايات المتحدة بلد مهاجرين يأتون من خلفيات شتى يستحيل تكوين دولة منهم دون جمعهم تحت شعار ولواء واحد وهدف أو أهداف يمكن أن تضمهم معا وفى الماضى كان الناس يصفون الولايات المتحدة على أنها بوتقة انصهار أما اليوم فهم يتكلمون عن تعدديتها وأعراقها التى اندثرت وتقوقعت على نفسها.

وعلى الرغم من كل ذلك وكل هذه الظواهر والنزوعات فإن الاقتصاد الأمريكى - كما أسلفت - يتقدم بخطى واسعة لكى يحظى بالصدارة على مستوى العالم، وهناك من يعزو تخلف الدول الصناعية الأخرى عن اللحاق بالولايات المتحدة إلى أن هذه الدول تدفع ثمنا باهظا لتأمين الوظائف وللاحتفاظ بشبكة مريحة من الأمان الاجتماعى، ففى مثل هذه السياسات تزيد معدلات البطالة «والتى وصلت هذا العام إلى ثمن العمالة فى فرنسا وألمانيا» وتطول الأجازات وتضمن الوظائف القائمة ولا يرفت أحد منها مما يزيد الضرائب ويدعو لسن القوانين المعوقة لانطلاق رأس المال فتقل فرص التوظيف.

على أنى أضيف إلى ذلك ما هو أهم من كل هذه العوامل وأكثرها تأثيرا وهو ذلك الفيض الكبير من نتائج البحث العلمى التى تجمعت خلال الحرب الباردة والتى أحالها الرئيس الأمريكى إلى القطاع الخاص الصناعى والزراعى للاستخدام المدنى، ويعتبر هذا القرار الشجاع واحدا من أهم القرارات التى اتخذها رئيس الولايات المتحدة لإعادة تنظيم ودفع الصناعة الأمريكية إلى المقدمة، وهو قرار ما كان من الممكن اتخاذه إلا فى أعقاب نهاية الحرب الباردة ومن رئيس أحاط نفسه خلال فترة ولايته الأولى بمجموعة ممتازة من المستشارين بعيدى النظر وعلى درجة كبيرة من الشجاعة والإقدام.

# ٤٠ مليون دولار يوميا

ولكى نتصور أبعاد هذه الدفعة غير المسبوقة للصناعة الأمريكية فإن حجم الأموال التى أنفقت على البحث العلمى النظرى والتطبيقى خلال فترة الحرب الباردة والتى امتدت لأكثر من ٤٠ سنة كان كبيراً جداً كما أن عدد الذين شاركوا فى القيام بهذه الأبحاث من الجامعات والمؤسسات العلمية ومراكز البحوث كان ضخما حتى ليمكن القول إن تعبئة عامة للعقول وللمؤسسات العلمية قد حدثت خلال هذه السنوات دون النظر إلى الكلفة أو النفقات.

وفى هذه الفترة توسع التعليم الجامعى وزودت معامل الجامعات ومراكز البحث العلمى بأحدث الأجهزة وتم تدريب الآلاف من الشباب فى طرق البحث العلمى وأعطى الاهتمام وخاصة بعد سنة ١٩٥٧، وهى السنة التى أطلق فيها الاتحاد السوفيتى قمره الصناعى الأول، للدراسات العليا ولوضع برنامج متكامل للأبحاث العلمية امتد من علوم الرياضيات النظرية إلى تطبيقات علوم الفضاء والطيران.

وعلى الرغم من أن القصد من كل هذه الأبحاث والأموال كان بغرض تحسين آلات وأنظمة الدفاع والهجوم فى الحرب إلا أن هذه ما كان لها أن تتقدم دون معرفة أوفى بأسرار المواد وحركة وتفاعلات الأشياء والأحياء - فلا غرو أن جاءت النتائج التطبيقية لهذه الأبحاث بآلاف التطبيقات المفيدة فى حياة الإنسان ومنها ما كان بسيطا كاختراع دش حمام أو سيفون يوفر المياه ويعطى الأثر نفسه الذى تعطيه الأجهزة العادية المماثلة ومنها ما كان معقداً كتليفونات الفضاء التى سوقت أخيراً فى الولايات المتحدة، وكان أكثر الصناعات استفادة من هذه الأبحاث والتى نالت نصيب الأسد من الأموال هى صناعات الفضاء والكمبيوتر والالكترونيات والاتصالات.

ولا يعرف بالضبط كمية الأموال التى أنفقت على هذه الأبحاث فقد كان الرقم سريا وغير معلن طوال سنى الحرب الباردة بل وما بعد انتهائها فقد كانت الأرقام مدرجة فى وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية والمؤسسة القومية للعلوم والكثير من أرقام هذه

المؤسسات لم يكن معلنا، وقد بدئ الإعلان عن بعضها فى أعقاب الحرب الباردة وبصورة مجملة بحيث يصعب إعطاء رقم دقيق عما أنفق على الأبحاث العلمية المباشرة، وفى ضوء ما أعطى من أرقام فإن جملة ما أنفق على الأبحاث العلمية والتطبيقية قد يتجاوز رقم العشرة تريليونات دولار خلال السنوات الأربعين الماضية أى بمعدل ٤٠ مليون دولار «بأسعار سنة٩٥» فى كل يوم من أيام هذه السنوات الأربعين.

وهذا المبلغ الذى يفوق الخيال والذى عبئ لانفاقه أحسن العقول استخدم فى بناء الجامعات وتجهيز معاملها، وتنمية الموارد البشرية وكذلك فى القيام بآلاف الأبحاث وفى جميع المجالات: فى الطب والزراعة والصناعة والعلوم الأساسية والاجتماعية والإنسانية، صحيح أن جزءاً كبيراً من الأبحاث كان عديم الفائدة أو قليل العائد كمشروع التنصت على المكالمات التليفونية عبر البحار أو مشروع حرب النجوم إلا أن الكثير منها كان كبير الفائدة وخاصة عند توجيهه للحياة المدنية ونحن نرى جزءاً من نتائج تلك الأبحاث فى صورة الكمبيوتر الشخصى والتليفونات المحمولة وآلات الاتصال والنقل الحديثة وبرامج الكمبيوتر المتعددة وغير ذلك العديد والتى تدخل فى إدارة وتنظيم حياتنا - ومنذ ثلاثة أعوام قرر الرئيس كلينتون تشكيل لجنة من خبراء صناعة السيارات الأمريكية وممثلى قطاع أبحاث النقل بوزارة الدفاع والحكومة لإنتاج سيارة جديدة هى الآن فى طريقها إلى الإنتاج ستوفر الوقود بل وقد تستغنى عنه ولا تحتاج إلى صيانة دورية إلا كل مائة ألف ميل، فهى متينة ومريحة ومزودة بأجهزة توجه سائقها فى شوارع المدن أو خارجها للوصول إلى وجهتها دون أن تضل الطريق وتبين مكانها على الخرائط المركبة فيها، وجهاز تحديد المواقع هو واحد من عشرات الأجهزة التى جاءت بها الحرب الباردة التى بنيت أصلا لتمكين الطائرات الحربية من الهبوط فى أى مكان وتحت أى ظرف مناخى ودون حاجة من نظام أرضى وكذلك لتحديد مكان غواصات ومراكب العدو فى وسط البحار ومنشآته وسط الصحارى والقفار حيث لا توجد علامات يمكن الرجوع إليها - وتقوم بهذا العمل أجهزة تحديد المواقع على الكرة الأرضية تقوده دستة من الأقمار الصناعية التى تجوب فوق الأرض وترسل إشاراتها إلى الأرض مبينة خط طول وعرض أى موقع على الكرة الأرضية فور استقبال الإشارة منه.

# أبحاث الحرب الباردة

وتنعم الصناعة الأمريكية بتطبيق هذه النتائج العلمية الباهرة والعالية التقنية وكلها نتاج عصر كانت الأبحاث العلمية فيه موجهة مع هامش كبير من الحرية وممولة فى الجزء الأكبر منها من الحكومة توزعها بنفسها على الجامعات ومراكز البحوث لتحقيق تكليف معين، أو لتنفيذ برنامج بحثى اقترحه أحد العلماء الذين كانوا يشجعون للتقدم ببرامج للبحث النظرى أو التطبيقى، وكان يحكم على هذه البرامج وقدرة المتقدمين على القيام بها زملاء خبروا البحث العلمى وعرفوه ، وكانت الأموال من الكثرة بحيث لم يكن هناك مجال لمنافسه فقد كانت كافية لكل الفرق البحثية ولم يحتج أحد إلى اللجوء إلى الدعاية أو التهويش للحصول على مال، كان ذلك شيئاً منتظماً وسهلا والنتائج باهرة أورثت للجيل الذى يعيش اليوم حصاداً وفيراً من النتائج التى سبب تطبيق الكثير منها تفوق الاقتصاد الأمريكى، هذا التفوق الكبير الذى نشاهده اليوم، بل والذى تسبب فى هذه النقلة التكنولوجية الكبيرة التى يشهدها عالم اليوم والتى لا تقل فى آثارها عن تلك التى شهدها العالم من قبل إثر دخوله عصر الصناعة، فى القرنين الثامن والتاسع عشر.

ولابد هنا أن نلاحظ أن هذا التغير الكيفى لم يكن ليتم إلا بتدخل وتوجيه الحكومة فهى المؤسسة الوحيدة القادرة على الانفاق على جبهات جديدة فى البحث دون انتظار عائد سريع على عكس شركات القطاع الخاص التى تذهب معظم أموال البحث والتنمية فيها لتحسين المنتج تلبية لحاجة السوق فى انتظار نتيجة فورية، ومن النادر لذلك أن ينتج عن مثل هذه البحوث تقدم كيفى ومثير فى التقنية، صحيح أن محصلة أبحاث بعض الشركات قد أدت إلى بعض الاختراقات التكنولوجية كما حدث فى تطوير أدوات الاستكشاف السيزمى عن البترول ولكن النقلة التكنولوجية الكبرى فى ميدان هذه الصناعة والصناعات الأخرى انما حدث عندما حصل القطاع الخاص على نتائج الأبحاث العلمية التى قامت بها الحكومة خلال فترة الحرب الباردة.. أنظر إلى ما أحدثه فن الاستشعار عن بعد على عمليات الاستكشاف عن البترول والثروات المعدنية.

# تراجع دور الحكومة

على أن انتهاء الحرب الباردة وظهور العالم الجديد الذى نشأ فى أعقابها قد غير ذلك كله إذ لم يعد من الممكن أو المطلوب أن تلعب الحكومة دوراً بحجم الدور الذى لعبته خلال فترة الحرب الباردة فى ميدان البحث العلمى أو فى أى ميدان آخر. فالعالم الجديد هو عالم القطاع الخاص الذى تقلص فيه دور الدولة التى لم يعد يطلب منها التدخل لتنظيم الاقتصاد أو تخطيطه أو إدارته بأى شكل من الأشكال.. ومن عجب أن هذا التقلص جاء نتيجة تطبيق نتائج الأبحاث العلمية التى قامت الدولة نفسها بالقيام بها، فقد أدى هذا التطبيق إلى تقدم وسائل الانتاج والمواصلات والاتصالات مما جعل من إمكان نقل المصانع كلها أو أجزاء من خطوط انتاجها من دولة إلى أخرى وامكان انتقال الأموال عبر الدول سهلا وقد أدى ذلك إلى تعاظم سطوة الشركات الكبرى التى أصبحت عابرة للدول متعددة الجنسيات وقابضة على ناصية الاقتصاد العالمى - وبالإضافة إلى ذلك فقد كان لتعاظم قطاع الخدمات فى سجل الناتج القومى أثره فى تراجع قطاع البحث العلمى الذى يلعب دوراً صغيراً فى قطاع السياحة أو البنوك أو التأمين.

وقد تسبب تراجع نفوذ الدولة وانكماش حجم الأموال الموجهة للبحث العلمى فى أزمة حقيقية للعاملين فى هذا الميدان والذين تكاثرت أعدادهم وتم تدريبهم خلال فترة الحرب الباردة فزادت معدلات البطالة بينهم، كما حدثت الأزمة نفسها فى الجامعات بعد أن فقدت التمويل الحكومى ولم يعد أمامها إلا رفع مصاريفها والبحث عن مصادر جديدة مما أخرجها فى الكثير من الأحوال عن مهابتها فقد جاء الكثير من التمويل مرتبطاً بشروط أو مطالباً بمنح درجات فخرية لشخصيات ما كان من الممكن بأى حال أن تمنح لها تحت الظروف العادية، وبارتفاع مصروفات الجامعة تراجع عدد المقيدين فيها وعلى الأخص من الدارسين للشهادات العالية مما اضطر مديرى الجامعات ومسئوليها إلى البحث عن طلاب من خارج الحدود ممن يمكن أن يتحملوا دفع المصاريف الجامعية الباهظة حتى ولو جاءوا من خلفيات علمية متواضعة، وبانكماش الأموال المدرجة للبحث العلمى اضطر الاساتذة إلى الخروج إلى السوق لجذب الأموال ليس فقط لتمويل أبحاثهم بل ومرتباتهم كما اضطروا إلى استخدام أساليب السوق واللجوء إلى الدعاية والتهويش فى الكثير من الأحيان، لقد أصبح الميدان الأول محكوما بقواعد جديدة للعبة.

وقيل إن أكثر من نصف وقت الأساتذة ضائع الآن فى كتابة الاقتراحات لتمويل الأبحاث والتى كثيراً ما تزوق تزويقا لجذب الاهتمام أو تكتب بغرض إرضاء ممول ما للترويج لمنتجاته، وفى بحث أخير نشرته مجلة ساينس «العلم» الشهيرة أن أكثر من نصف الأبحاث العلمية التى تنشرها كبرى المجلات العلميّة ليست على المستوى اللائق.

## الطريق مغلق أمام الباحثين

ملخص القول أن ما تنعم به الولايات المتحدة من تقدم اقتصادى هو حصاد عمل جيل سابق من الباحثين العلميين أخرجت نتائجه للتطبيق العملى بقرار رئيس شاب وصل إلى البيت الأبيض ومعه مجموعة من المفكرين ذوى الرؤية الشاملة، وقد تقلص نفوذ هذه المجموعة ثم اختفى كلية فى الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون الذى وجد بعد الدخول فى معارك متتالية خلال فترة ولايته الأولى أنه قد يكون من الأفضل السير فى ركاب المنادين بتقليص الحكومة والإقلال من الضرائب، وكذا الانفاق على شبكة الأمان الاجتماعى والتأكيد على خفض عجز الميزانية والاستغناء عن هذه المجموعة من المفكرين – ولا تختلف الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه عن الكثير من دول العالم الصناعى التى لاتزال تبحث لها عن طريق فى هذا العالم الذى لم يستقر له حال.

ولعل أحسن ما يعبر عن عدم الاستقرار هذا هو هذا الفيضان الكبير من الكتب ذات العناوين المثيرة والتى صدرت أخيرا مثل «نهاية التاريخ» و«نهاية الجغرافيا» و«نهاية العمل».. «إعادة اكتشاف الحكومة» فى مجال العلوم الاجتماعية – السياسية «ونهاية الرخاء» «وفاة النقود»، «وفاة علم الاقتصاد» فى مجال الاقتصاد و«تصادم الحضارات»، «فجر الحضارة الواحدة»، «عصر التغير الاجتماعى» «الفوضى القادمة» فى مجال العلوم الاجتماعية – الثقافية، وأخيراً «خراب الجامعات» و«أزمة الاكاديميا» فى مجال التعليم العالى.

هذه العناوين وغيرها من الكتب تظهر بوضوح أن العالم لا يزال يبحث عن طريق وفى ميدان البحث العلمى فإن الطريق لا ينبئ بمستقبل زاهر وأغلب الظن أن الطريق سيظل مغلقا حتى تنتهى سنوات حصاد أعمال الجيل السابق وتأتى الساعة التى على الولايات المتحدة أن تلحق فيها بالغير فى هذا الميدان المهم لمستقبلها.

المقال الثالث :

# خواطر عن النظام العالمى الجديد *

جاء فى الأخبار أن كوفى عنان سكرتير عام الأمم المتحدة قام بتعيين برنار كوشنر الفرنسى الجنسية ووزير الصحة السابق فى حكومة فرنسا مندوبا فوق العادة لإدارة برنامج تعمير منطقة كوسوفو، التى كانت قد دمرتها طائرات حلف الناتو قبل احتلالها بقوات خمس دول غربية، بالإضافة إلى قوات رمزية من كل من روسيا وتركيا. وجاء تعيين أوروبى فى هذا المنصب بدلا من أمريكى كما كان متوقعا بعد أن وقع العبء الأكبر من الحرب عليها بسبب أن دول أوروبا ستقوم بتمويل الجزء الأكبر من عملية التعمير ، ولا يعرف بالضبط نوع المؤهلات التى يتميز بها برنار كوشنر والتى أهلته للاختيار لهذا المنصب فقد دلت تصريحاته الأولى عن جهل فاضح بشئون المنطقة، وعن عدم وجود أى تصور لديه لما يمكن أن يساهم فى حل المشكلات الكبيرة التى نجمت عن احتلال منطقة كوسوفو.

ولا يستطيع المتتبع لأحداث كوسوفو التى أدت فى النهاية إلى احتلالها إلا أن يرى أن هذا الاحتلال يتماثل إلى حد كبير مع الاحتلال التقليدى الذى عانت منه الكثير من الدول خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ، ففى كلا الاحتلالين بدأت العملية بالتمهيد لها بالتشنيع على حاكم الدولة التى يراد احتلالها، ثم بإثارة الفتنة بين طوائفها ثم بالتدخل لفض الخلافات بينها وأخيراً بإعادة تنظيم أمورها لإدخالها فى النظام العالمى السائد.

هذا التتابع للأحداث هو الذى حدث عند احتلال مصر فى سنة ١٨٨٢ فقد بدأ التمهيد للاحتلال بالقيام بحملة ضد خديو مصر الذى صور على أنه رجل سفيه يحكم بلاده حكماً مطلقاً أودى بها إلى الخراب ثم بفتنة أثارها عملاء بريطانيا فى الاسكندرية قتل فيها

---

* نشر بمجلة الهلال عدد أغسطس سنة ١٩٩٩ .

بعض الأجانب ممن كانوا يقيمون فيها، وأخيراً بدخول قوات بريطانيا مصر واحتلالها بغرض إعادة النظام إليها، وحماية أقلياتها من الفوضى التى عمتها - وبعد أن تم احتلال البلاد عينت بريطانيا اللورد كرومر مندوباً سامياً لإعادة ترتيب أمورها تمهيداً لإدخالها فى الامبراطورية التى لم تكن الشمس تغيب عنها - وقام اللورد بالفعل بهذا الترتيب والذى أصبحت مصر بموجبه مزرعة للقطن الذى كان يزرع خصيصاً لينسج فى المصانع البريطانية - وقد بنيت من أجل ذلك منشآت كبيرة للرى، كما أعيد تنظيم القضاء والتعليم والبوليس لخدمة هذا الترتيب الجديد الذى شاركت فى إدارته طبقة جديدة من المستفيدين منه من المصريين ، وفى هذا الترتيب الجديد صفيت الصناعة لكى تصبح مصر سوقا للسلع الانجليزية، كما وئدت مؤسسات المجتمع المدنى التى كانت قد بدأت فى الظهور فى السنوات التى سبقت الاحتلال وزاد الاهتمام بالانقسامات الطائفية التى ما فتىء الاحتلال أن يدعمها حتى يسود.

## أكبر الأشرار

وهذه الخطوات هى بذاتها التى تحدث فى كوسوفو اليوم - فقد بدأت عملية احتلال هذه البلاد بحملة ضد حاكمها الذى صور على أنه أكبر الاشرار ثم بتشجيع الفتنة بين أعراقها والعمل على إشعالها بالقيام بدعم الحركة الاستقلالة للأقلية الألبانية التى قامت بتسليحها، فنقلت الفتنة بذلك إلى حالة من العنف المتبادل فكان جيش تحرير كوسوفو الألبانى يقتل رجال البوليس الصربى فتتأجج فيه روح الانتقام والغضب مما كان يزيد من بشاعة ووحشية أعماله الانتقامية وهكذا عاشت البلاد فتنة بثت صور ضحاياها عبر شاشات التليفزيون وبررت شن الحرب عليها ثم احتلالها بغرض فرض النظام فيها ، وقامت الدول العظمى بعد احتلالها بإرسال مندوب سام لها هو السيد كوشنر الذى كلفته بإعادة تعميرها وبإنشاء نظام قضائى وتعليمى وبوليسى جديد تمهيدا لإدخالها فى النظام العالمى الجديد.

فما أشبه الليلة بالبارحة ، كان الاحتلال فى الماضى يتم من دولة واحدة من الدول الصناعية الكبرى التى كانت تسعى لكى تسبق غيرها فى ضم البلاد غير الصناعية إلى

أملاكها حتى تعيد تشكيل اقتصادها ليصبح فى خدمتها.. أما اليوم فإن الاحتلال يتم بواسطة الدول الصناعية الكبرى مجتمعة تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تقاربت مصالحها بصعود نجم الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للقارات . فى الماضى كان النظام العالمى مبنيا حول عدد من الإمبراطوريات الكبيرة، التى تكون فيها الدول الحاكمة مركز العصب حيث تتخذ القرارات وتنقل إليها الأموال وتوجد المصارف والصناعات الكبرى ومراكز البحث والفكر. وتكون فيه باقى أجزاء الإمبراطورية مصدرا للخامات الزراعية أو المعدنية وسوقا مفتوحا للبضائع المصنعة فى المركز.

وقد أتاح وجود أكثر من امبراطورية وأكثر من دولة تطمع فى أن يكون لها امبراطورية بعضا من حرية الحركة للانتفاضات الوطنية فى دول الأطراف المغلوبة على أمرها. وسمح النظام للفقراء ومن لم ينلهم حظ التعليم الكثير فى الدول المستعمرة على أن يكون لهم مكان حتى ولو صغر، فقد كان لهم دور فى استخراج وإنتاج الخامات التى لم يكن استخراجها أو إنتاجها محتاجا إلى تدريب كبير أو إلى إعداد مهنى خاص. كما أن تسويقها كان مضمونا فقد كانت تتمتع بالحماية الجمركية التى كانت من أهم أدوات التنافس الإمبراطورى فى ذلك الزمان.

أما اليوم فإن النظام العالمى الجديد الذى يجرى بناؤه نظام تتركز فيه القوة كلها فى دولة واحدة، تسعى لفتح كل أركان العالم للاستثمار فيه وتمسك بكل الخيوط التى تجعل رخاء الأمم بل وبقاءها ذاته رهناً برضاها. وتتضمن هذه الخيوط فيما تتضمن امتلاك القدرة على توزيع الاستثمارات على مختلف أرجاء الأرض وعلى التحكم فى تقدير أسعار صرف العملات وحركة أسواق المال، وعلى تقرير نوع الصناعات التى تنشأ بخارجها وعلى الاحتفاظ بالسبق فى عالم التقنيات الذى تنقله إلى خارجها بحساب، وفى عالم إنتاج الأسلحة التى تسعى أن يفوق فتكها سلاح أى دولة أخرى، وأن يكون لها القدرة على إيصاله إلى أى مكان فى الأرض دون عائق.. وأخيراً بتسخير المنظمات الدولية لتعمل لحسابها سواء لجمع المعلومات من مختلف الأقطار أو لضبط إيقاع عمل دولى ترغب فى تمريره أو لتوزيع المناصب الوظيفية على أنصارها.

وفى مثل هذا النظام العالمى الجديد فليس هناك من مكان لأحد غير من ترضى عنه هذه القوة البازغة، والتى تسعى لتوطيد أركان إمبراطوريتها الشاسعة بواسطة أنصارها

من النخب المحلية الذين سيشاركونها فى إدارة الصناعات والأعمال التى ستنشئها فى بلادهم، والمثقفين الذين سوف تستدرجهم لخدمتها بأموال المعونات والوظائف الدولية العالية المرتبات والكثيرة الامتيازات.

ويختلف هذا النظام الجديد عن نظام الإمبراطوريات السابق فى اتساعه الكبير ليشمل العالم كله وفى درجة مركزيته وفى قبوله لإدخال نخب دول الأطراف فى نادى نخب دولة المركز الحاكمة، وكذلك فى السرعة التى تتكون بها وتتنقل فيها الثروات لكى تتركز فى أيد قليلة فى الوقت الذى يزداد فيه أغلب الناس فقراً واغترابا، وتتسع فيه الفجوة بين دولة المركز ودول الأطراف. وجاء فى تقدير التنمية البشرية الذى أصدرته منظمة الأمم المتحدة فى صيف هذا العام أن الجزء الأكبر من ثروة الأمم لا يوجد فى دول المركز فقط بل، وفى أيدى الشريحة العليا من أهل هذه الدول وفى مثل هذا النمط من توزيع الثروة فإن الطبقة الوسطى ستتآكل إلا أنه نظرا لاحتفاظ دولة المركز بآليات القوة وأجهزتها فإنها ستستطيع أن تبقى على طبقة وسطى منتجة من العاملين فى مراكز البحث والفكر والإدارة والتخطيط، أما عن دول الأطراف فإن الطبقة الوسطى فيها ستتضاءل فى أعدادها وكذلك فى دورها الذى سيكاد أن ينحصر فى الترويج لنظام العولمة مما سيزيد فى مهانتها وحاجتها لمد اليد للحصول على المعونات.

ومن القضايا التى سيضطر النظام العالمى الجديد إلى مجابهتها قضية إيجاد المعادلة المناسبة للعيش مع حركات التطرف العرقى والدينى التى أنشأها بناته، والتى أدت إلى تفتت الدول وقبولها العيش فى صراع مع الحضارات الأخرى، وكانت هذه الحركات ذات فائدة لبناة النظام العالمى الجديد عندما كان الأمر يتطلب هدم القديم وإضعاف دوله حتى يمكن الدخول فيها والهيمنة عليها.

أما وقد تم ذلك فإن مثل هذه الحركات ستشكل عقبة فى فرض الاستقرار ونشر الاستثمار ونقل البضائع فى حرية عبر الحدود. وفى ظنى أن النظام العالمى الجديد سيدفع ثمنا باهظا للصراع القائم اليوم بين الحضارات والذى أججه وشجعه بناة هذا النظام.

ولعل أسوأ ما سوف يحمله النظام العالمى الجديد فى مستقبل الأيام هو فى الانحصار الكبير الذى ستشهده المؤسسات الأكاديمية الجادة، والتى ستقل فى عددها وستكون

لصفوة الصفوة وفى دولة المركز فقط. فكما حدث للثروة التى تركزت فى أيد قليلة كذلك سيحدث لمراكز البحث العلمى الجاد والثقافة العالية والفكر الأصيل. ونحن نرى اليوم تباشير هذا الانحصار فى تراجع مستوى الكثير من الجامعات بما فى ذلك بعض ممن اشتهر منها بالعراقة والسمعة العالية. وقد أيقنت بريطانيا ذلك وصنفت جامعاتها بحيث قصرت منح الدرجات العلمية العالية على عدد محدود منها وتركت باقيها للتعليم فقط، ومع ذلك فإن انحدار مستوى الدرجات العالية التى تمنحها الجامعات لم يتوقف. ولست فى حاجة إلى قول المزيد فى هذا الاتجاه فمستوى خريجى الكثير من الجامعات ونوعية الشهادات التى تمنحها والكتب والمطبوعات التى تنشرها شاهدة على المستوى المتدنى الذى وصلته.

وسيحدث فى الوظائف الدولية الكثيرة التى سيزداد عددها مع صعود عالم العولمة ما حدث للجامعات من انحدار وسيصبح أمر اسنادها - فيما عدا الوظائف المفتاحية - مرهونا بنظام الحصص وجبر الخواطر وردا لجميل قام به موظف كبير فى أحد دول الأطراف. والوظائف الدولية وظائف تثير اللعاب فهى وظائف عالية المرتبات التى لا تدفع عنها الضرائب كثيرة الامتيازات تغرى الكثير من كبار موظفى دول الاطراف الذين هم على استعداد للقيام بأى عمل للحصول عليها بعد خروجهم من الخدمة. ومرة أخرى فإنى لست فى حاجة لأن أقول للمصريين المزيد عن انحدار مستوى الكثير من هؤلاء الموظفين فهم ليسوا فى حاجة إلى ذلك فهم يرون فى كل يوم الدليل بعد الدليل عن هذا الانحدار مع زيارة المتقاطرين منهم على بلادهم لكى ينصحوها من أحسن الطرق لادارة اقتصاد بلادهم واستغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية، كما أنهم لابد وأن سمعوا عن نوعية الموظفين الدوليين الذين اختيروا لتعمير كوسوفو أو للتفتيش عن أسلحة العراق الخفية !

المقال الرابع:

# الحرب اليوغوسلافية وأزمة اليسار العالمى *

# (١)

أكتب هذا المقال بعد أن توقفت الحرب الجوية التى شنتها طائرات حلف الاطلنطى (الناتو) على يوغوسلافيا لثمانية وسبعين يوما القت فيها ما يزيد على ٦٠ ألف طن من القنابل المختلفة الانوا ع على المرافق العسكرية والمدنية بها. وتحطمت فيها البنية التحتية ليوغوسلافيا . ولم يسلم من هذه الغارات مطار أو طريق او قنطرة او مركز للاتصال أو البث الإذاعى او التليفزيونى. أو محطة لتوليد الكهرباء او شبكة للمياه أو مصنع. مهما كان نوع انتاجه او معمل للتكرير كما لم يسلم من اثر هذه الغارات الكثير من المنازل والمستشفيات ودور العبادة بل وسفارات الدول الاجنبية ولاقى أهل ولاية كوسوفو الذين دخل الحلف الحرب من اجل حمايتهم الاهوال فقد خرجوا من ديارهم هائمين بعد ان خربت بلادهم ودمرت منازلهم واهدرت كرامتهم الى البلاد المجاورة التى ارتبكت أحوالها وهى تستقبل هذا السيل المتدفق من اللاجئين وهى على غير استعداد وعندما توقفت الحرب اعلن طرفا النزا ع انهما انتصرا .

## هذا الرجل الوديع !!

وحرب يوغوسلافيا هى الحرب السادسة التى يأمر بشنها الرئيس الامريكى بيل كلينتون القائد الاعلى للقوات المسلحة خلال فترة توليه منصب الرئاسة منذ اقل من سبع سنوات مضت وقد سبق لهذا الرئيس شن الحرب لثلاث مرات على العراق كانت اخرها

* نشر بجريدة الأهالى فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٩٩ .

عملية ثعلب الصحراء .. والتى لا تزال مستمرة حتى اليوم . ومرة ضد افغانستان واخرى ضد السودان وبذلك يكون الرئيس كلينتون . الذى بدأ حياته فى البيت الابيض وديعا وداعية للسلام. اكثر رؤساء الولايات المتحدة استخداما لسلطته فى تحريك القوات المسلحة ، بل ولعله الوحيد الذى اجترأ على استخدام أعتى الاسلحة وأكثرها تقنية وفتكا فى هذه الحروب . كانت حروب فترة الحرب الباردة حروبا منخفضة الحدة قصيرة المدة تشن بالوكالة ولا تدخل فيها الدول الكبرى بشكل مباشر وكانت منظمة الأمم المتحدة. التى تشكلت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية، هى الحكم الأخير فى النزاعات الدولية. لا يتم اتخاذ قرار بشأنها إلا إذا كان مقبولا من كل الدول الكبرى صاحبة حق الفيتو . وكان حلف الناتو كحلف وارسو دفاعيا. ليس من اهدافه التدخل فى شئون دولة أخرى. وقد تغير هذا التوازن العالمى بسقوط الاتحاد السوفييتي وانفتاح العالم على اتساعه امام الولايات المتحدة لفرض هيمنتها عليه. ولو احتاج الامر الى استخدام السلاح ، وكانت حرب الخليج اول الحروب التى دخلتها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة لتأكيد هذه الهيمنة على أن سيناريو هذه الحرب كان اكثر اتقانا ، فقد تم ترتيبه بقيادات تبدو اكثر دراية بشئون الدنيا من قيادات اليوم ففى هذه الحرب حرصت هذه القيادات على أن يتخذ قرار الحرب بداخل الامم المتحدة. وعلى أن ينال القرار رضا الدول المجاورة وعلى أن يكون للحرب غرض سام وملموس ومبرر للتدخل وهو الحفاظ على استقلال الدول وتأكيد سلامة اراضيها .

## الخروج على الشرعية

أما فى حالة الحرب اليوغوسلافية فقد قامت الحكومات الغربية . بقيادة اليسار الجديد. باتخاذ قرار الحرب خارج الامم المتحدة ودون التشاور مع أى من الحكومات المعنية أو ذات العلاقة، وباستخدام حلف الناتو كأداة للهجوم . بعد أن كان اداة للدفاع وباستحداث مبدأ الحق فى استخدام القوة لفرض حل مشكلة داخلية تخص دولة مستقلة حتى وإن لم تعتد هذه الدولة على أى من دول الحلف وأعطت هذه القيادات الحلف حق حماية حقوق الإنسان فى أى دولة على اتساع العالم كله وحق الاعتراض على شخص أى

رئيس دولة يرى الحلف ان صـــورته لا ترضـيـــه ومما هو جـــدير بالذكـــر ان كل هـذه المستحدثات هى بنفسها التي كان اليسار يحاربها على طول تاريخه . بل وهى بعينها التى كان قادة الدول الذين اتخذوها يتظاهرون فى الشوارع ضدها وكان كلينتون فى شبابه من المعترضين على حرب فيتنام وممن تفادوا التجنيد فيها كما كان شرودر وجوسبان وبلير وغيرهم من قادة اوروبا اليوم من أول من شاركوا فى الاحتجاجات الكبرى فى الستينات ضد التوسع العسكرى وضد التدخل فى شئون الدول الأخرى ومما يلفت النظر ان هذا الانقلاب الكامل فى سياسات احزاب اليسار لم يصاحبه تنظير فى فلسفة هذه الاحزاب يمكن أن يبرره وللحق فليس لليسار اليوم من المفكرين او المنظرين من يقارب من بعيد أو قريب هامة هنرى كيسنجر او جورج بول المنظـرين اليـمينيين المعروفين .

وإذا قارنا الطريق الذى سلكه رجال الجيل الذى سبق جيل حكام اليوم والذين كانوا ينتمون الى اليمين فى حالة حرب الخليج . بالطريق الذى سار فيه شباب الجيل الجديد فى حرب يوغوسلافيا لوجدنا أن الاخيرين ليسوا فقط قليلى الخبرة . بل إنهم عاجزون عن رؤية العواقب الخطيرة التى يمكن أن تنجم عن الاستخدام غير الرشيد للقوة .

## (٢)

وأول هذه العواقب المباشرة هو أن الحرب اليوغوسلافية ستزيد من مشاكل البلقان ولن تحل أى مشكلة قائمة . بما فى ذلك مشكلة كوسوفو التى نشبت الحرب بسببها، فكل النذر تنبيء بأنها ستزداد تفاقما مع الأيام ، كما ان اهلها سيزدادون بؤسا على بؤس. فالأقلية الصربية فيها ستعيش رعب الانتقام الذى ينتظرها عند عودة النازحين من الالبان والأكثرية الالبانية فيها فإن من بقى منها ولم يخرج من داره سيعيش فى عار وصمه بالتعاون مع العدو أما من سيعود منها فسيعيش فى عوز الفاقة بعد أن تدمر مسكنه وفقد أهله وأهينت كرامته خلال رحلة الخروج والاقامة فى المعسكرات التى امتلأت بالافاقين والقوادين وتجار المخدرات . وسيبقى حلم استقلال كوسوفو ماثلا وخطر الفوضى الذى يمكن ان يسببها جيش تحرير كوسوفو قائما .

أما دول البلقان المجاورة فستعيش الآثار المدمرة التى تركتها الحرب على توازناتها العرقية وعلاقات اهلها الاجتماعية التى تأثرت بوصول اللاجئين والالاف من رجال جيوش الحلفاء كما ستعيش اوروبا اثر الافساد البيئي الذى حدث نتيجة قصف مستودعات البترول ومعامل التكرير ومختلف المصانع مما افسد الهواء والانهار عابرة الدول والتى انسكبت فيها المواد السامة كما ستعيش مأساة المهاجرين الذين سيضطرون للهجرة من البلقان الى مختلف دولها .

## شبح الفاشية

كما ستخلف هذه الحرب جوا من عدم الثقة بين شعوب اوروبا خاصة الشباب منهم وقيادات اليسار التى قامت بهذه الحرب. على عكس ما كانوا يتوقعون وسيكون هناك شعور بأن اليسار، الذى سعوا لإعادته للحكم قد خانهم فبعد أن هجر الكثير من مبادئه فى العدل الاجتماعى. اصبح يتبنى سياسة الحرب ويهجر افكاره عن السلام والعلاقات الدولية المبنية على اساس القانون وفى يقينى أن مثل هذه الحروب ماكان من الممكن لحكومات اليمين ان تجرؤ على خوضها بالفجاجة التى حدثت بها لأنها كانت ستكون محل اعتراض عارم من شباب اليسار الذى كان من المؤكد أنه سيخرج الى الشوارع متظاهرا ضدها وفى ظنى أن عدم خروج مظاهرات كبيرة ضد الحرب فى يوغوسلافيا فى مدن دول اوروبا التى يحكمها اليسار ليس دليلا على الرضا قدر ما هو دليل على اليأس من هذه الاحزاب وانفضاض الناس عنها حتى يأتى الخلاص وفى مثل هذا الجو من الاحباط فإن شبحاً للحركات اللاعقلانية او المتطرفة او الفاشية سيطل على اوروبا .

## حق التدخل

وإذا كان احتمال ظهور هذه البدائل فى اوروبا بعيدا اليوم فإنه لا يبدو كذلك فى روسيا التى بلغ فيها الاحباط مبلغه حتى أن القيادة العسكرية فيها قامت فى لحظة غضب بادخال كتيبة عسكرية الى برشتينه . عاصمة كوسوفو . بعد إعلان وقف الحرب فى

١٩٩٩/٦/١١ دون أن تأخذ امرا من رئاستها المدنية وفى تحد صارخ لها . بل وللهيمنة الامريكية التى تريد ان تنفرد بقيادة قوات حفظ السلام بكوسوفو. بل وفى تحد لا يخلو من مغزى للقيادة السياسية فى روسيا ذاتها كما ازدادت المخاوف بسبب هذه الحرب فى الصين والهند . وما يمكن ان تشكله سابقة قرار حلف الناتو بحقه فى التدخل فى الشئون الداخلية لاية دولة وقد عبرت الدولتان عن مخاوفهما فى أكثر من مناسبة ولا شك ان الدول الصغيرة تشارك هاتين الدولتين فى مخاوفهما فليس اسهل من خلق قضية تبيح التدخل العسكرى لأى منها ، وعلى الاخص فى بلاد مثل ايران او سوريا أو السودان .

ملخص القول إن التدخل العسكرى فى يوغوسلافيا لم يؤد فقط الى خلق فوضى شاملة فى النظام العالمى. بل والى كشف الوجه الحقيقى لـ اليسار الجديد. الذى اصبح شريكا فى فرض الهيمنة على العالم من قوة واحدة حتى ولو أدى الامر إلى إشاعة البؤس فى اجزاء كثيرة منه .

## (٣)

وتؤمىء الحرب اليوغوسلافية الى شكل حروب المستقبل التى ستكون حروبا جوية لن تحدث فيها مواجهات على الارض حيث ستقوم القوات المعتدية بتسديد الضربات من الجو حتى يركع امامها المعتدى عليه وهذا النوع من الحروب لا يمكن لأحد القيام به غير من يملك ادواته . وهى الأدوات التى تسعى دول حلف الاطلنطى . بل والولايات المتحدة بالذات الى احتكارها والى التأكد من عدم تمكن اى دولة فى العالم من انتاجها أو الحصول عليها او حتى القيام بأبحاث بشأنها وبالاضافة الى ذلك فإن هذه الدول تسعى لأن يكون سماء العالم كله مفتوحا لها ولذا فهى تعمل على ألا تكون هناك اية نظم دفاعية صالحة يمكن أن تحمى سيادة وسماء أية دولة أو شبكة للصواريخ بعيدة المدى التى يمكن أن تشكل رادعا للقوة الامريكية ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الولايات المتحدة تحرم نقل التكنولوجيا المتقدمة الى أى بلد آخر حتى ولو كان من حلفائها ولا تتيح للطلاب الاجانب الذين يدرسون بجامعاتها استخدام العدد المتقدمة او الاطلاع على البحوث الخاصة، كما تحظر تصدير الكثير من المواد والعدد التى يمكن أن تفيد فى صنع أى سلاح متقدم. كما أنها

تنفق آلاف الملايين من الدولارات على جهازها المخابراتي للتجسس على الدول حتى الصديقة منها للتأكد من انها لا تقوم بأى عمل يمكن أن يخل بقدرتها على ملكية سماء العالم على اتساعه ولعل هذا يفسر سبب الضجة التى تثيرها الولايات المتحدة ضد الصين او العراق او ايران .

وأخيرا فإن من اهم ما كشفت عنه الحرب اليوغوسلافية هو تعاظم دور العسكريين فى دول الغرب، واتخاذهم قرارات سياسية ما كان لأحد ان يحلم بحدوثها فى الدول الديمقراطية التى درجت على أن يكون العسكريون فيها خاضعين للسلطة المدنية. وأغلب الظن أن الهزال الذى اصاب الرئيس بيل كلينتون بعد انفضاح مغامراته النسائية قد شجع العسكريين للحصول على صوت في اتخاذ القرارات وعلى ميزانيات اكبر لتطوير الاسلحة وبناء الجيوش حتى تكون مستعدة للعمل فى أكثر من ميدان .

## المقال الخامس :

# العيش على حافة نظام عالمى جديد *

يشـهد العـالم اليوم مـيلاد نظام جديد لم يحدث ان كان له نظير فى سـابق التـاريخ الانسانى برزت فيه الولايات المتحدة كقوة هائلة لهامن القدرات العسكرية والاقتصـادية والتقنية ما يمكنها من الوصول الى كل مكان والتأثير على أحواله وتشكيل النظام العالمى الذى تكون لها فيه السيادة. وتنفرد هذه القوة الجديدة من بين كل القوى والامبراطوريات السابقة فى قدراتها التقنية الفائقة والمتطورة التى تحتكرها وتجعلها قادرة على مد ذراعها الى كل ارجاء الارض واحتواء اية قوة يمكن أن تشكل أى تحد لها .. ولا يحتاج الأمر فى معظم الاحيان للوصول إلى هذه الغاية الى استخدام الآلة العسكرية الضخمة التى تملكها بل يكفى أن تربط مصـالح ورخـاء هذه القوى بالسمـاح لها باسـتخـدام التقنيـات التى تحتكرها والتى تجعل الاستغناء عنها صعبا .. ولا يسع المتتبع لأحوال عالم اليوم من أن يرى أن نفوذ الولايات المتحدة قد امتد ليشمل قوى كبرى كروسيا والاتحاد الاوروبى والصين بسبب هذه المصالح المتشابكة. وفى هذا المقال عرض لعناصر القوة لهذا النظام العالمى الجديد ولعناصر الضعف الكامنة فيه والتى تمثل الخطر الوحيد الذى يمكن ان يضيع من سطوته .

### عن عناصر القوة فى النظام العالمى الجديد ..

للولايات المتحدة من عناصر القوة والسطوة ما يجعلها قادرة ليس فقط للوصول الى كل مكان على ظهر الارض بل وإلى امتلاك السماء والفضاء المحيطين به أيضا وهذا حال لم يشهده العالم على طول تاريخه فلم يحدث ابدا أن اتيحت لأية قوة فى أى وقت ان كانت

---

* الهلال يونيه ٢٠٠٢ .

لها مثل هذه القدرة فجميع الامبراطوريات السابقة وحتى أحدثها لم تستطع امكاناتها التقنية او قدراتها الاقتصادية من الهيمنة الا على جزء من سطح الارض تاركة اجزاء كبيرة منه بعيدة عن هيمنتها مما اتاح الفرصة لبروز قوى أخرى قادرة على تحدى القوة السائدة والقضاء عليها ، قصة ظهور وسقوط كافة الامبراطوريات السابقة هى قصة ظهور دولة مركز قوية تمتد ثم تسقط بعد وقت طال أو قصر بواسطة دولة من دول الاطراف التى لم تكن قد طالتها نراع دولة المركز .

وعلى طول التاريخ لم تكن الفجوة التقنية بين مختلف القوى كبيرة للدرجة التى تجعلها عسيرة العبور فلم يحدث ابدا ان بلغت اية قوة عظمى سابقة مستوى التقنية بعيد المنال الذى بلغته الولايات المتحدة اليوم والذى يكاد ان يكون الوصول اليه بواسطة اية قوة اخرى مستحيلا فهو مبنى فى الأساس على بنية تحتية بالغة التعقيد باهظة النفقة يصعب تصور أن يكون لأى قوة اخرى إمكان بناء مثيل لها - فى الماضى لم تكن الفروق فى المستوى التقنى كبيرة بين مختلف القوى مما كان يجعل انتقال التقنيات من قوة الى أخرى بل والتجويد عليها ممكنا - والامثلة على هذا الانتقال السريع كثيرة فى التاريخ فقد استطاعت حضارات كثيرة الوصول الى تقنية صناعة البرونز او الحديد بعد اكتشافها بوقت قصير - وفى الازمنة الغابرة لم تكن ادوات الحرب او طرقها او فنونها عسيرة المنال ولذا فقد كان فى الإمكان سقوط حضارات قديمة وعريقة امام قوى بازغة تبدو وكأنها بلا أى شأن يذكر - لقد تهاوت الامبراطورية الرومانية المهيبة امام برابرة شمال اوروبا وسقطت الامبراطورية البيزنطية الشامخة امام قبائل البدو العربية وتحطمت الامبراطورية الاسلامية الزاهرة امام جحافل التتار .

كان وصول الولايات المتحدة لهذا المستوى التقنى العالى والفريد نتيجة للثورة العلمية التى قامت بها لتطوير اسلحتها استعدادا لمواجهة التحدى الكبير الذى كان الاتحاد السوفييتى يشكله لها منذ ميلاده فى سنة ١٩١٧ وعلى الاخص خلال سنى الحرب الباردة فيما بعد سنوات الحرب العالمية الثانية والتى اعطتها من ادوات القوة ما مكنها من الانتصار على الاتحاد السوفييتى القطب الآخر الذى نازعها السيادة على العالم لأكثر من سبعين سنة هى عمره كله ثم على فرض السيادة على كامل العالم المأهول . وهنا ينبغى أن نذكر أن هذا النجاح كان ممكنا فقط بسبب الخطة المحكمة والعزيمة السياسية التى جندت كل إمكانيات الأمة لتحقيق هذا الهدف .

ولم تعط هذه الثورة العلمية قصب السبق للولايات المتحدة في أدوات الحرب التي انفقت الاموال الطائلة في بنائها وتطويرها وجعلها اكثر فتكا فقط بل وفى القدرة الاقتصادية الفائقة التي تتمثل فى الشركات عابرة القارات التى تملك الجزء الاكبر والمؤثر فيها والتى تقع مراكز اتخاذ قراراتها فيها والتي تحتكر الجزء الاكبر والاهم من مجالات النشاط الصناعي والخوض على مستوى العالم فهى التى تملك اجهزة ونتائج البحث العلمي والتقنيات ورؤوس الأموال والقدرات الإعلامية التى تمكنها من احتكار بل واجتياح الاسواق دون منافسة تذكر ، وفى السنوات العشر الأخيرة ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتى امتد نفوذ هذ الشركات لكى يشمل العالم كله ولم يعد هناك ركن فيه لم تصله أو هى فى الطريق اليه ويعود هذا الانتشار ليس فقط بسبب تفوق هذه الشركات فى ميدان الانتاج بل وبسبب رغبة كل الدول لجذبها للاستثمار فيها فقد دخل فى روع حكامها ان طريق هذه الشركات هو الطريق الوحيد الذى يؤهلها لدخول هذا العالم الجديد .. وقد بلغ من جبروت هذه الشركات أنها لم تترك مجالا واحدا لم تدخله حتى تلك ذات التقنيات البسيطة مثل تقديم وجبات الطعام او تعليب المياه الغازية او صناعة الحلوى والمثلجات او أعمال الترفيه كالموسيقى او ألعاب السيرك او غير ذلك من الانشطة التى كان من الممكن للقوى المحلية أن تبرع فيها .

وللولايات المتحدة سلطان مؤثر على دنيا المال والبورصات العالمية وهى قادرة على التأثير على اسعار العملات وعلى حالة اقتصاد اغلب الدول ، وهى التى تمنح وتمنع فهى التى تملك الاستثمارات التى يسعى لجذبها ساسة مختلف الدول الذين اصبحوا على قناعة بأن مستقبل بلادهم مرهون بنجاحهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية .

وبالإضافة الى ذلك فالولايات المتحدة تحتكر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ذات التأثير الساحق من حيث الانتشار مما يجعلها قادرة على إيصال أية رسالة تريد ايصالها الى اذان العالم . ويرجع سبب هذا الاحتكار وشبه الهيمنة الكاملة على البث الإعلامى العالمي إلى الامتلاك شبه الكامل للولايات المتحدة وشركاتها عابرة القارات للفضاء ولمعظم الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال وكذلك إلى الصعوبة البالغة التى تمنع امكان انشاء بث إعلامى خارج عن حدود الاطر المؤسسية القائمة واستحالة ايجاد التمويل المناسب

والذى يأتى أساسا من الإعلان الذى تتحكم فيه بالدرجة الأولى الشركات العملاقة عابرة القارات .

وللولايات المتحدة سيطرة تكاد أن تكون شبه كاملة على المؤسسات والمنظمات الدولية وخاصة بعد اختفاء الاتحاد السوفييتى السابق من الساحة الدولية فى آخر ثمانينات القرن العشرين . وفى حالة الامم المتحدة فهى قادرة على تسيير اعمالها فى الطريق الذى تخطه لها او تعطيها تارة بالتهديد بالانسحاب منها وتارة باستخدام حق الفيتو الذى يمكنها من ايقاف اى قرار لا تقبله .. أما فى حالة البنك الدولى وصندوق النقد فللولايات المتحدة من أنصبة رأس مال هاتين المنظمتين ما يسمح لها بتمرير أى قرار تراه ولا تحتاج الولايات المتحدة لاحكام سيطرتها على العالم الى الحاجة الى اللجوء الى طريق الحرب او التدخل العسكرى الا عندما يكون ذلك امرا لا مفر منه وعادة ما يحدث ذلك وفى اضيق الحدود. فللولايات المتحدة انصار فى كل مكان سعت لمد نفوذها إليه فقد أعادت تشكيل العالم بحيث يكون لها أعوان محليون ينوبون عنها فى تنفيذ سياستها - وهؤلاء الانصار هم المستثمرون المحليون فى الشركات عابرة القارات ورجال وسيدات الاعمال الذى يدورون فى فلك هذه الاستثمارات والذين يعتمد استمرار موقعهم المتميز فى المجتمع على ولائهم لهذا النظام العالمى الجديد - وهم ايضا رجال وسيدات الاعلام واساتذة الجامعات ومعلمو المدارس وغيرهم من المؤثرين فى تشكيل الرأى العام الذين وجدوا أن خدمة هذه الاستثمارات تعطيهم ميزة مادية وموقعا مميزا فى المجتمع .. ومن الملاحظ ان الاستثمارات الاجنبية تحرص على بناء هذه القاعدة المؤثرة فى الرأى العام وتعتبر الانفاق للحصول على ولائها احد المكونات الاساسية لرأس المال العامل فى الشركات عابرة القارات.

## من عناصر الضعف فى النظام العالمى الجديد

على الرغم من كل عناصر القوة والقدرات العسكرية والتقنية الهائلة التى يملكها النظام العالمى الحاضر بقيادة الولايات المتحدة إلا أن به من نقاط الضعف والتناقضات ما يمكن ان يؤدى به فى نهاية المطاف إلى سقوطه .. ولا يحتاج المرء إلى الكثير من العناء

لكي يرى أن هذا النظام لم ينجح فى اعطاء الانسان الأمان والسلام اللذين ينشدهما فعالم اليوم مليء بالتوترات مليء بالغضب وحركات الاحتجاج التى عمت كل الارجاء ومست كل الاجناس والطبقات .. وأكبر مظاهر ضعف النظام تقع فى داخله فليس للنظام عدو خارجي يمكن أن يهدده .

أول وأبرز التناقضات التى يعيشها النظام العالمى بقيادة الولايات المتحدة تكمن فى قبوله دخول الاصوليين الدينيين ميدان السياسة والمشاركة فى الحكم وفى تقرير السياسات العامة للدولة - فقد مثل هذا القبول انقلابا يكاد يكون تاما للمبادىء الاساسية التى قامت عليها الدولة ذلك لأنه على الرغم من قدم تيار الاصولية الدينية الذى تعود جذوره إلى وقت نشأتها إلا أن هذا التيار كان بعيدا عن ميدان السياسة ومنكفئا على نفسه ومكتفيا بالعمل الروحى بين جماعاته التى عكفت على العيش عيشة شبه مستقلة وحرصت على أن يكون لها أقل العلاقة مع الحكومة الفدرالية - على ان ذلك الاستقلال بدأ يروح رويدا رويدا مع تقدم العمران وامتداد سلطة الحكومة الفيدرالية لتشملها وهو الاتجاه الذى حاربته هذه الجماعات والذى افرز حركات الارهاب بين رجالها التى قامت بتفجير المبنى الحكومى بأوكلاهوما سنة ١٩٩٨ واستخدمت البريد لتوزيع الجمرة الخبيثة سنة ٢٠٠١ او المتفجرات سنة ٢٠٠٢ تعبيرا عن غضبها من تدخل الحكومة فى حياة الناس .

وقد استحدث قبول دخول الاصوليين الدينيين ميدان السياسة ومشاركتهم فى الحكم وتقرير السياسات العامة للدولة توجهات ومبادىء تتناقض تماما والاصول العلمانية الخالصة لها والتى كانت قد اخذت بها منذ نشأتها ونقلتها عن افكار عصر النهضة الاوروبية التى صاحبت ظهور الحضارة الغربية التى تعتبر الولايات المتحدة امتداداً لها وكان من آثار مشاركة تيار الأصولية الدينية فى الحكم تراجع الكثير من أفكار عصر النهضة وعلى الاخص ثابتيها الاساسيين العلم والاخلاق اللذين شكلا الاساس الذى ضمن للحضارة الغربية السيادة والتقدم .

كان للعقل دوره الكبير فى نشأة الحضارة الغربية بعد أن خرجت من العصر الوسيط ووضعت كل الظواهر والافكار تحت مجهر الفحص والاختبار ورأت الا تحكم عليها مسبقا

او أن تصل الى أى استنتاج بشأنها دون استخدام العقل .. وقد ادى هذا الاستخدام الى عديد الاكتشافات التى فتحت الآفاق .. ولا تعود اهمية استخدام العقل الى هذه الاكتشافات التى غيرت العالم فقط بل تعود ايضا الى ان بغير استخدامه تصبح القوة عبئا تحمل من الضرر اكثر ما تحمل من الفائدة .. فالعقل هو البوصلة التى توجه القوة الى الاستخدام الرشيد الذى يخدم اهداف نظام يريد أن يستقر على قواعد العدل وبدون العقل تصبح القوة شجارا بلا معنى قد يؤدى الى زعزعة النظام بل والقضاء عليه .

وكما كان للعقل دوره كذلك كان للقانون الاخلاقى الذى تبنته هذه الحضارة عند نشأتها دوره ايضا - وكان هذا القانون نتاج حركة الاحتجاج البروتستنتية التى دعت الى أن يكون خلاص النفس من داخلها ودون وساطة وعن طريق الصدق فى القول والاستقامة فى العمل لأن الثواب والعقاب مرهون بمسلك الفرد ودرجة اتقانه لعمله وفائدته للمجتمع الذى يعيش فيه وليس مرهونا بإقامته الشعائر والطقوس التى ألفت الحركة الكثير منها كالصوم والاعتراف والحج للأماكن المقدسة .. وهذه هى خلاصة المبادىء التى تبنتها هذه الحركة الاصلاحية والتى تعرف اصطلاحا بالنظام الاخلاقى البروتستنتى ..

PROTESTANt ETHIC .

ومع تراجع هذين الثابتين تحت تأثير التحالفات الجديدة مع تيار الاصولية الدينية التى تشارك اليوم فى الحكم دخلت على عملية صناعة القرار اعتبارات ايديولوجية لا علاقة لها بالعقل تقررها الاحكام المسبقة لتيار الاصولية الدينية على الكثير من الشئون الزمنية .. وفقد النظام الاخلاقى الصارم الذى نشأت فى ظله الحضارة الغربية بريقه وكاد ان يختفى وأن يحل محله نظام يهتم بمسلك الفرد لأن الثواب والعقاب يتقرران فيه حسب ما يقوم به الانسان كفرد وليس كعضو فى جماعة فالانسان يكون على الطريق القويم إن قام بالشعائر وأدى الطقوس وعاش عيشة الطهارة التى درج النظام على تسميتها بقيم العائلة ووهب حياته وولاءه الى الطائفة او الملة التى ينتمى اليها وترك اموره لله فليس للفرد أن ينظم اسرته او أن يهتم بالشئون العامة أو أن يلتزم بأى شىء نحو المجتمع الأكبر الذى يعيش فيه .. وفى مثل هذا النظام الاخلاقى يمكن للفرد ان يبرر استخدامه اية وسيلة للوصول الى غايته .. وفقد نظام السوق الذى يسير المجتمع

بمقتضى قواعده كل توجه اخلاقى .. واصبح من العادى أن يكون هم الشركات والعاملين هو اللهاث وراء الثروة بأى طريق ودون أى وازع .. ولا يكاد ان يمر يوم واحد دون أن نقرأ على صفحات الجرائد خبر خلل أو فساد جسيم فى الشركات وأسواق المال أو خبر انحراف مجالس ادارة الشركات او رجال الأعمال او الموظفين العامين .. ومن العلامات ذات الدلالة ان الناس قبلت هذا الوضع ورضيت ان تعيش معه .. وتقوم الكثير من المحال التجارية على سبيل المثال بإعداد ميزانياتها على افتراض ان خمس بضائعها ستتم سرقته بواسطة موظفيها او المترددين عليها .. ولم يثر خبر افلاس شركة انرون وما أحدثه هذا الافلاس من آلام لعشرات الالوف ممن استثمروا وخسروا مدخرات عمرهم فيها الغضب الكبير بين الناس .

وكما تراجع الوازع الاخلاقى عند الفرد تراجع ايضا عند الجماعة التى كادت ان تروح منها صفة التراحم الانسانى التى تعتبر احد أهم اعمدة تماسكها وأصبح من المقبول ان يرى الناس الفقراء يزدادون فقرا والاغنياء غنى وأن يروا جزءا كبيرا من ذويهم من المواطنين الفقراء بلا رعاية صحية وجزءا آخر لا يقل عددا يعيش فى رعب فقدان وظيفته ومعائشه .

وأثر صعود تيار الاصولية الدينية على مسلك قادة الولايات المتحدة ونظرتهم على العالم المحيط وفقدوا تحت تأثيرها النظرة الموضوعية للاشياء واصبح حكمهم عليها يتقرر بميزان الخير والشر فمن ليس معنا فهو شرير يستحق العقاب ولذا فهم مستعدون لأن يقبلوا ان تحتل اسرائيل ارض الغير وأن تنزع ملكيتها وتقيم المستوطنات عليها وأن تسرق مواردها الطبيعية وأن تضرب بعرض الحائط القرارات الدولية وهم مستعدون لأن يغضوا الطرف عن الاعمال الشنيعة وجرائم الحرب التى تقوم بها ردا على الاعمال الانتقامية واليائسة التى يقوم بها اصحاب الارض المحتلة وهم قابلون لان يروا البيوت تدك فوق رؤوس اصحابها وأن يقتل الناس مع سبق الاصرار ودون محاكمة وأن تقتلع المزروعات وأن تجرف الارض وتدار معسكرات الاعتقال الرهيبة وأن تحاصر دور العبادة بما فيها كنيسة المهد . والأكثر من ذلك فهم مستعدون لإظهار تأييدهم لهذه الاعمال دون خجل واستصدار القرارات للمطالبة بالمزيد منها كما حدث مع مجلسى الشيوخ والنواب وبما يشبه الاجماع.. حقا إنها لأزمة اخلاقية ..

ومن مظاهر عمق الازمة الاخلاقية ما حدث بعد احداث الارهاب التى وقعت بالولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ واستعداد القائمين على تنفيذ القانون على اعطائه اجازة وسوق الناس الى الاعتقال دون محاكمة او توجيه اتهام ومصادرة الأموال الخاصة بالافراد والمؤسسات والدول دون تحقيق ومعاملة اسرى الحروب دون اعتبار للقوانين الدولية التى تنظم هذه المعاملة ..

ومن مظاهر هذه الازمة قبول الحكومة ورجال الاعلام استخدام الزيف والخداع والمعلومة الخاطئة من اجل تبرير اعمال العدوان التى قاموا بها او ينوون القيام بها .

ويبدو لى أن الازمة الاخلاقية التى تشهدها الولايات المتحدة اليوم هى بنت ساعتها فمنذ أقل من خمسين سنة كانت تسود البلاد نغمة أخلاقية عالية تحولت فيها بشاعة الحرب العالمية الثانية الى ملحمة فى الفداء من اجل رفعة البشر ونشر السلام . وفى ذلك الوقت تبنت الحكومة الامريكية ميثاق الاطلنطى وساهمت مساهمة فعالة فى كتابة ميثاق الامم المتحدة الوليدة والذى أرادته ان يكون نبراسا لمنظمة فعالة لدعم السلم والعدل وكتابة ميثاق حقوق الانسان الذى يعتبر من أهم العلامات فى سلم التطور البشرى لتأكيد انسانية الانسان .. وفى ذلك الوقت ارتفعت نبرة السمو الاخلاقى ووقف العلماء ضد الحرب وضد استخدام اسلحة الدمار الشامل التى كانوا قد بنوها بأيديهم فلما رأوها تستخدم فى هيروشيما وناجازاكى باليابان لم يتردد البعض منهم فى مساعدة الاتحاد السوفيتى على بناء اسلحته الفتاكة حتى تتم حالة من الاتزان الدولى يمتنع فيها استخدام هذه الاسلحة . وفيها ألغت الكثير من الحكومات عقوبة الاعدام .. وفيها امتنع الكثير من الشباب عن العمل فى مجالات الحرب او التجسس .. ونحن نرى اليوم أن الحال قد انعكس تماما .. تراجعت هيبة الامم المتحدة و قبل العالم ان يرى دولة صغيرة مثل اسرائيل .. تتعامل معها دون اكتراث لقراراتها .. ولم يعد لميثاق حقوق الانسان المهابة التى كانت له واصبح يستخدم عند الحاجة لاغراض سياسية ولإحراج دولة بعينها عندما يراد لها ان تحرج .. وأعيدت عقوبة الاعدام فى الكثير من البلاد .. وتكالب العلماء على العمل فى مراكز البحث العلمى التى تقوم ببناء الاسلحة الاكثر فتكا والاكثر قدرة على الدمار وتسابق الشباب للعمل فى ميادين التجسس والمخابرات ولم يعد كشك مكتب التحقيقات الفدرالى او المخابرات المركزية الذى كان ينصب بالجامعات لجذب وتوظيف

الخريجين للعمل فيهما مهجورا كما كان فى سنى الستينات والسبعينات من القرن العشرين ..

التناقض الآخر والكبير في النظام العالمى الحاضر هو فى تراجع اهمية البشر فى صناعة الثروة او فى الدفاع عن الوطن مما ادى إلى تهميش قطاعات كبيرة منهم وتراجع قدراتهم عن الضغط على صانع القرار او المشاركة فى تقرير السياسات العامة للبلاد التى اصبحت فى أيدى قلة صغيرة تنفرد بالسلطة . لقد تقدمت تقنيات الانتاج والحرب للدرجة التى لم يعد فيها حاجة لقوة بشرية كبيرة لانتاج الثروة أو لشن الحرب ولم يعد الانتاج الزراعى والصناعى والمعرفى المباشر والذى يمثل قاعدة الثروة الحقيقية فى البلاد محتاجا لأكثر من ثمن مجمل القوة العاملة فى الولايات المتحدة.. اما باقى هذه القوة فهى تعمل، إن وجدت العمل، فى مجال الخدمات التى هى وباستثناءات قليلة لا تعطى عائدا ماديا مجزيا للعاملين فيها وقد ادت هذه التركيبة الجديدة لنمط العمل والتى انتقلت الى ارجاء كثيرة فى انحاء الارض خلال العشرين سنة الماضية واصبحت النمط الشائع فى معظم البلاد التى تأخذ بنظام السوق الى تناقضات هائلة داخل المجتمع الواحد قسمته الى قلة غنية تركزت فى يدها معظم الثروة وكثرة فقيرة ودفعت الكثير من الشركات ذات الانشطة المتماثلة او حتى المتقاربة تحت ضغوط قوى السوق التى اطلقت حريتها الى الاندماج فزادت عملقة وسطوة وكانت حصيلة ذلك ازدياد الضغوط النفسية والمادية على أغلبية الناس وخاصة من انتمى منهم الى الطبقة المتوسطة .

وكما حدث التطور فى تقنيات الانتاج فقد حدث ايضا فى تقنيات الحرب والتى اصبح فى الامكان شنها بل والانتصار فيها بعدد محدود من الطيارين والجنود. ولذا فلم يعد شرف الدفاع عن الوطن متاحا لعامة الناس فقلت أهميتهم بعد أن لم يعد الوطن فى حاجة اليهم لحمايته وتغيرت موازين القوة داخل المجتمع لغير صالحهم .

وأدى الجو العام من الاحباط الذى احدثته هذه التطورات الى دفع البعض ممن تهمشوا او شعروا بأنهم مستغلون دون وجه حق إلى البحث عن مكان خارج الاطار الاسسى القائم والذين لم يجدوا لهم فيه مكاناً ووجدوا فى الانشطة الخارجة عن القانون مجالا وهكذا توسعت هذه الانشطة حتى شكلت فى الكثير من الاحوال مؤسسات ضخمة ذات انتشار عالمى تعمل فى تهريب السلاح او المخدرات او البضائع او فى التجارة فى

البشر سواء النساء او الاطفال الراغبين فى الهجرة من جحيم عالم الجنوب وما إلى غيرذلك من الانشطة غير القانونية .. وعلى الرغم من ان حجم معاملات الأنشطة غيرمعروف على وجه التدقيق إلا أن الخبراء يقدرونه بمئات المليارات من الدولارات فى كل سنة .

وجاء الاحباط مضاعفا فى عالم الجنوب بسبب أن الاستثمارات التى جاءت اليها لم تأت بما كان مأمولا منها لفتح الآفاق امامها للعبور الى العالم النامى فقد جاءتها عن طريق الشركات عابرة القارات التى رأت فى عمالتها الرخيصة وقوانينها المتسامحة نحو البيئة وظروف العمل الفرصة لنقل بعض مصانعها اليها . وبالاضافة الى ما أثاره هذا النقل من غضب بين عمال البلاد الصناعية فإنه لم يفلح فى تحسين احوال بلاد الجنوب التى نقلت اليها هذه المصانع على أى شكل ظاهر فقد كان من شروط نقل المصانع الى هذه البلاد هو أن تظل العمالة رخيصة وأن ترضى هذه البلاد بالعيش فى ظل التقنيات المنقولة إليها ومايجيء من الخارج لتحسينها وهو ما كان يفرض قيودا على تقدم البحث العلمى والبحث الوطنى وعلى القدرة على اتخاذ القرار السياسى المستقل. وهكذا اغلق الباب أمام دول الجنوب سواء تلك التى نالتها الاستثمارات فحرمت من التنمية الحقيقية او تلك التى لم تأتها الاستثمارات كتلك الفقيرة فى البنى التحتية فهمشت بالكامل وأصبحت نسيا منسيا ولم يعد لها مكان فى هذا العالم الجديد ويمكن ان نذكر من بين هذه البلاد الكثير من دول افريقيا كسيراليون والصومال والسودان ورواندا وغيرها الكثير .

فى الماضى كانت الامبراطوريات تبنى بحيث يكون لكل مكان فيها وظيفة معينة كانت تجعل منها عضوا ولو صغيرا فى نظام عالمى كبير . هكذا كان حال الامبراطورية البريطانية التى أعطت لكل ركن فيها وظيفة كانت فى الأغلب تتعلق بإنتاج الخامات التى كانت تلزم صناعتها التى تركزت فى دولة المركز .

أما اليوم فإن الامبراطورية الجديدة التى تنشأ تحت نظام العولمة وانتقال الاستثمارات وحرية التجارة فليس لها هذا المفهوم الوظيفى لأركانها .. فكما هو حادث بداخل مركزها من تهميش لمن لا يستطيعون اللحاق بتقنياتها المتقدمة او لمن لا يقبلون قواعد لعبتها فإنه يمكن أن يحدث أيضا فى أطرافها للدول التى لا تملك الخامات المناسبة أو الظروف الموائمة لجذب الاستثمار .

صورة عالم اليوم التى تتشكل تحت تأثير قوى السوق وتقنيات الاتصالات التى تملك او تسيطر على معظم خيوطها الولايات المتحدة والتى حاولت أن أرسم خطوطها العامة فى هذا المقال تبدو غير سعيدة فأغلبية البشر فيها غاضبون أو محبطون أو غير راضين عن أحوالها - ويظهر التعبير عن هذا الغضب فى صور متعددة بعضها يتمثل فى حركات الاحتجاج التى شهدتها شوارع سياتل ونيويورك وجنوة وواشنطن وغيرها من المدن التى يجتمع فيها قادة الدول أو ممثلوهم لترتيب هذا العالم - وبعضها الآخر يتمثل فى خروج البعض عن الأطر المؤسسية القائمة والعمل خارج القانون فى أعمال مدمرة كالتجارة فى المخدرات أو السلاح أو البشر - أما أكثر الحركات انتشارا وربما كانت أكثرها خطرا فتتمثل فى تصاعد الأصولية الدينية على مستوى العالم ولجوئها للعمل على الوصول إلى السلطة إما عن طريق العنف والإرهاب كما هو حادث فى الكثير من دول الجنوب أو عن طريق الأحزاب القائمة وصندوق الانتخاب فى الدول التى تأخذ بالنظام الديمقراطى كما هو حادث بالولايات المتحدة أو الهند .

وتعود خطورة حركة الأصولية الدينية إلى أن لها بريقاً عند الناس وعلى الأخص فى أوقات الشدة والإحباط على الرغم من المصائب التى يمكن أن تحدثها لو أنها أفلحت فى الوصول إلى الحكم كما يستبين ذلك من التجارب القليلة التى أفلحت فى الوصول فيها إلى الحكم أو المشاركة فيه . وهناك أربعة مراكز لنشاط الأصولية الدينية فى العالم منها مركزان يتولى شئونهما أصوليون دينيون يديرونهما حسب جدول اعمالهم ومركزان آخران دخلت عليهما الأصولية الدينية مؤخراً ولها فيهما بعض الأثر - وتمثل هذه المراكز نقاط التوتر فى عالم اليوم .

أول مراكز مجموعة الدول الدينية هى دولة اسرائيل مركز الأصولية اليهودية التى بنيت أصلا على أساس دينى ، وهى دولة تحركها اعتبارات أيديولوجية مستمدة من قرار إلهى يعطى لها الأرض فيما بين النيل والفرات ويبرر لها الاعتداء على أرض الغير ومن هنا تجيء صعوبة العيش معها .

المركز الثانى فى هذه المجموعة تحتله دول النفط العربية التى أصبحت من أهم مراكز الأصولية الاسلامية التى استخدمت ثروتها لنشر دعوتها فى كل مكان - وقد تم بالفعل القيام بذلك فى الكثير من الدول الصناعية بالاستفادة من قوانينها اللبرالية التى تسمح

بحرية العبادة وتحترم الأديان وفي التخوم الأسيوية للاتحاد السوفييتي السابق والتى تدين بالاسلام بمساعدة واشراف قلم المخابرات الامريكى الذى وجد فى هذا النشاط نصيراً يساعده فى محاربة الاتحاد السوفيتي وفى كل البلاد التى يدين معظم سكانها بالاسلام أو تلك التى تتعدد فيها الديانات بغرض دعم المؤسسة الدينية الاسلامية والدعوة لتطبيق الشريعة وتسييس الدين والتبشير بين غير المسلمين للدخول فى الإسلام - ولم تؤد كل هذه الجهود إلى أى نجاح يذكر وباستثناء الاجهاز على الاتحاد السوفييتي السابق والذى ربما عاد الفضل الأكبر فيه إلى مساعدة أقلام المخابرات الأجنبية فإن كل هذه الجهود لم تجلب إلا الكوارث والتوتر فقد أدت جهود تسييس الدين إلى إفراز الارهاب وإلى إعطاء صورة للدين الإسلامى لا تليق بمكانته السامية كما أدى سوء استغلال هذه الجهود للقوانين اللبرالية فى الدول الصناعية ولاثارتها الفتنة فى البلاد متعددة الأديان إلى شقاء الكثيرين . وإذا أراد واحد أن يقيس حجم المصيبة التى سببتها هذه الجهود الفائقة التى أنفقت عليها الأموال الطائلة فما عليه إلا أن ينظر إلى التجربتين الوحيدتين التى أسفرت عنهما هذه الجهود لبناء الدولة الدينية : باكستان ضياء الحق وأفغانستان الطالبان وما سبباه لأهلها من بلاء وشقاء قبل سقوطهما المدوى .

وتحتل الهند المركز الأول من مجموعة الدول العلمانية التى أدخل عليها تيار الأصولية الدينية الهندوسية الذى أصبح له وجود على الساحة السياسية كرد فعل لتصاعد المد الاسلامى فى باكستان التى فضلت الخروج من ثوبها الهندى والدخول فى أمة الإسلام ومطالبتها بضم كشمير المقاطعة الهندية التى تسكنها أغلبية تدين بالاسلام .

وعندما انقسمت الهند فى سنة ١٩٤٨ وانفصلت عنها باكستان صممت الهند على الاحتفاظ بمقاطعة كشمير على الرغم من أغلبية سكانها المسلمة فقد أرادت الاحتفاظ بها لتكون مثالا على إمكان التعايش السلمى بين الهندوس والمسلمين تحت راية الديمقراطية والدولة العلمانية وقد نجحت التجربة بالفعل ولم يحدث ما عكر صفو العلاقة بين سكانها إلا بعد مجيء ما سمى بحركة المد الاسلامى ودخول باكستان تجربة انشاء الدولة الدينية بقيادة الانقلابى ضياء الحق . وينبغى أن نبين هنا أن تيار العلمانية تيار غالب فى

الهند اليوم وأن تيار الأصولية الهندوسية ثانوى إلا أن ظهوره على الساحة السياسية وارتفاع صوته يعد ظاهرة قد يكون لها أكبر الأثر على استقرار ومستقبل القارة الهندية .

وتمثل الولايات المتحدة المركز الثانى فى مجموعة الدول العلمانية التى أدخلت عليها الأصولية الدينية المسيحية عندما أقحم الدين فى ميدان السياسة فيها فى آخر سنوات الحرب الباردة وعلى استحياء كبير ولم تظهر لهذا الإقحام آثار ظاهرة على مجمل السياسة العامة للدولة إلا خلال الادارة الحالية للرئيس جورج دبليو بوش عندما تولى بعض مراكز القرار المهمة فيها أعضاء من جناح التيار الأصولى الدينى الصغير فى الحزب الجمهورى الذى ينتمى إليه الرئيس نفسه ، وهؤلاء تدفعهم اعتبارات ايديولوجية بحتة لا علاقة لها بالعقل أو حتى بالصالح العام عند اتخاذ القرار بما ينبىء بما أعتقد أن سيكون ذى عواقب وخيمة على مستقبل الكثير من مؤسسات الدولة كالقضاء والضمان الاجتماعى والتأمين الصحى والتعليم والتى يراد تغييرها لخدمة هذه الايديولوجية ولتعميق جذورها بداخل المجتمع وعلى مستقبل الاقتصاد المحلى والعالمى نتيجة الانفاق الضخم وغير المنضبط على الحرب التى يراد لها أن تتوسع لمطاردة كل مراكز الشر فى العالم وعلى مستقبل العلاقات الدولية التى تدهورت بسبب ما حدث لأصولها المستقرة من تقويض ، وللحق فإن هذه القرارات قد مرت فقط بسبب الظروف الاستثنائية التى مرت بها البلاد بعد أحداث الارهاب الفظيعة التى لحقت بها فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ فقد أطلقت هذه الاحداث أيدى الأصوليين لتنفيذ جدول أعمالهم تحت شعار حماية الوطن . ومهما كان الأمر فلا ثقة فى أن الوقت وما ستجلبه هذه السياسات من عواقب ستعيد الولايات المتحدة إلى سابق عهدها دولة علمانية تفصل الدين عن السياسة .. تحترم حرية العبادة وتقدس الأديان وتبنى حياتها على الاستقامة فى العمل وتجل القانون وتتخذ قراراتها عن طريق العقل وتحل مشاكلها بالحوار الرشيد . وستثبت الأيام وصناديق الانتخاب أن كانت ثقتى هذه ذات اساس .

ولا يحدونى أى شك فى أن الأمل الوحيد فى مستقبل البشرية هو فى إصلاح النظام العالمى القائم وتنقيته من تلك التيارات المدمرة التى أدخلت عليه وأوقفت تقدمه وتطوره

وأفقدته ثابتيه الأساسيين اللذين قام عليهما العقل والأخلاق واللذين كان من الممكن أن يشكلا آلياته لتحليل جذور مشاكله ومجابهتها وحلها ثم إلى تطوير أحواله لكى يصبح أكثر انسانية وأكثر فائدة لكل البشر . ليس هناك فى أفق السياسة الحالية بديل آخر يمكن أن يحل محل النظام القائم غير الفوضى الشاملة والتصادم اللاعقلانى بين مختلف الحضارات والديانات . لقد أدى تصاعد تيار الأصولية الدينية إلى صدامات وإلى شلل فى الحياة العامة وإلى كوارث هائلة عندما نجح فى الوصول إلى السلطة .

ينبغى علينا أن نتكاتف لنوقف هذا التيار ولنعيد للدين موقعه الهام فى حياة الانسان كمصدر لهدايته وأن نعطى ما لقيصرلقيصر ومالله لله وأن نؤكد الأصول العلمانية لعالمنا فليس هناك من طريق للعيش في سلام بين مختلف الأديان دون ذلك ودون العودة لإعمال العقل والتمسك بمكارم الأخلاق .

## الملف الرابع :
# عن البيئة والسياسة وقضية دفء الأرض

- عن البيئة والسياسة وقضية دفء الأرض .
- كوكب الأرض يسخن أم يبرد ؟!
- هل اقتربت نهاية عصر البترول كمصدر للطاقة ؟

يحتوى ملف «البيئة والسياسة وقضية دفء الأرض» على ثلاث مقالات تتعلق بظاهرة الدفء الذى سجلته المراصد العالمية فى مختلف أرجاء الأرض فى السنوات الأخيرة والتى يعزوها أكثر المشتغلين بالعلم إلى التزايد الذى حدث لغـــازات الانبعاث الحرارى فى الجو وعلى الأخص غاز ثانى أكسيد الكربون بسبب زيادة الانشطة الانسانية وحرق مواد الوقود الحفرى على اختلاف أنواعها . ويسود بين معظم المشتغلين بالعلم وبين أنصار الحفاظ على البيئة شعور يقينى بأن نتائج هذه الظاهرة لو تركت وحالها ستكون وبالا على البشرية بسبب أنها ستؤدى إلى تغيرات مناخية ضخمة ستؤثر على توزيع الأمطار ونمو المحاصيل وعلى تقليص مساحة وحجم الجليد المتجمع فى القطبين وفوق قمم الجبال مما سيرفع من منسوب البحر ويغرق المناطق الساحلية من الأرض حيث يزدحم السكان ، ومن أجل ذلك فقد ســـعى هؤلاء إلى القيـــام بعمل دولى وعابر للحدود لانقاص انبعاثات هذه الغازات فى الجو وهو الأمر الذى أزعج العديد من الساسة لما يمكن أن يأتى به هذا الانقاص على اقتصاديات الدول ورخائها . وفى المقال الأول من هذا الملف عرض للأبعاد السياسية لهذه القضية وموقف مختلف الدول والتيارات السياسية منها .

ولقضية دفء الأرض بعد علمى ذلك أنه فى الوقت الذى يعتقد فيه أغلبية المشتغلين بالعلم بالدور الأساسى الذى تلعبه غازات الاحتباس الحرارى فى زيادة دفء الأرض فإن هناك عددا آخر يشكك فى صحة هذه المقولة ويثير التساؤلات عما إذا كانت زيادة درجة حرارة الأرض التى حدثت فى السنوات الأخيرة تشكل اتجاها عاما أم أنها حالة من نظام كونى ترتفع فيه الحرارة وتنخفض بسبب عوامل كثيرة أخـرى لازال أمام العلم الكثير

لكى يحصرها ويعرف آثارها . والمقال الثانى فى هذا الملف يعالج هذا الجانب من القضية .

المقال الثالث يتعلق بمستقبل استخدام الوقود الحفرى وضرورة العمل على استبداله والإقلال من استخدامه وإيجاد البدائل النظيفة له . وهذا موضوع وإن بدا بعيدا عن الخلافات الدائرة اليوم حول الحجم الذى ينبغى انقاصه من انبعاثات غازات حريق الوقود إلا أنه يحمل فى النهاية الحل الحقيقى لقضية دفء الأرض . ومن أسف فإن هذا الحل غير وارد اليوم على بال رجال السياسة أو العلم أو الصناعة والذين يبدو أنهم مهتمون بمصالحهم الآنية وليس لهم أقل الاهتمام بالمستقبل .

المقال الأول :

# عن البيئة والسياسة وقضية دفء الأرض *

كان للقرار الذى اتخذه الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش فى شهر مارس سنة ٢٠٠١ وبعد أقل من شهرين من توليه السلطة بانسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو الذى كانت الإدارة الأمريكية السابقة قد وقعته فى آخر سنة ١٩٩٧ . أثر كبير على المهتمين بقضايا البيئة وسبب لانزعاج الكثير من الدول .. فقد كان هذا البروتوكول نتاج عمل مضن أخذ السنوات الطوال للوصول إليه ، وكان يعد واحداً من أعظم الانجازات فى مجال الحفاظ على البيئة بسبب أنه يعالج قضية عابرة للحدود ومؤثرة على كل الدول وهى قضية التغيرات المناخية التى يمكن أن تحدث لكوكب الأرض نتيجة الاستخدام المفرط والمتسارع للموارد وعلى الأخص الوقود الحفرى الذى يسود عالم اليوم والذى يرى الكثير من المشتغلين بالعلم أنه يمكن أن يسبب ازديادا كبيراً فى انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون فى الجو العالمى بنسب تزيد بكثير على قدرة امتصاص الأرض لها مما يمكن أن يؤدى إلى ازدياد حرارة كوكب الأرض وإلى إحداث تغيرات مناخية ستكون سببا للكوارث التى يمكن أن تطول سكان هذا الكوكب .

وقد تم الوصول إلى هذا البروتوكول بعد جدل استمر لسنوات طوال بين المشتغلين بالعلم عن أثر هذا الغاز وغيره من الغازات التى توجد فى جو الأرض والتى توصف بأنها غازات الاحتباس الحرارى على ميزان البيئة العالمى رجحت فيه كفة أولئك الذين يعتقدون

* وجهات نظر فبراير ٢٠٠٢ .

بأن الاستخدام المتزايد للوقود الحفرى سيؤدى إلى اختلال هذا الميزان وإلى دفء العالم وهو الرأى الذى نال تأييدا شعبياً وسياسياً فى الكثير من الدول الصناعية وعلى الأخص فى غرب أوروبا .. ويهدف بروتوكول كيوتو إلى خفض نسبة انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحرارى والتى تؤدى إلى دفء الأرض وفيه تعهدت الدول الصناعية بخفض هذه الانبعاثات من أرضها إلى أقل من نسبة انبعاثاتها فى سنة ١٩٩٠ بمقدار ٧٪ وذلك خلال الفترة بين سنتى ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ .

كان إقدام الرئيس الأمريكى على الانسحاب من هذا البروتوكول على الرغم من معرفته أنه سيسبب إزعاجــاً وعدم قبول من معظم دول العالم وعلى الأخص من دول غرب أوروبا مقصوداً فى ذاته أراد أن يبين به للعالم وبكل الوضوح استقلالية القرار الأمريكى وشكل التوجهات الايديولوجية لإدارته الجديدة التى تعبر عن مصالح واهتمامات الذين ساعدوه فى الوصول إلى مركزه الجديد ، ولعدد طويل من السنين كان اليمين الامريكى غير راض عن الكلام الكثير عن قضية البيئة وما يحدث لها من فساد وما يجرى بشأن إصلاحها من قرارات تحد من نشاطه .. وكانت قضية إيقاف هذا الكلام الذى استطاعت مجموعة صغيرة من المفكرين أن تفرضه على جدول أعمال رجال السياسة ، وأن تجعله واحداً من أبرز القضايا التى تشغل الرأى العام أحد أهم بنود جدول أعمال اليمين الأمريكى .

وقضية البيئة هى من القضايا التى أفرزها العصر الحديث والتى لم يبدأ أحد فى الكلام عنها أو طرحها على ساحة العمل السياسى إلا فى أواخر ستينات وأوائل سبعينات القرن العشرين ، عندما تنبه الناس خاصة من سكن منهم المناطق الصناعية إلى مقدار الدمار والتلوث الذى أحدثه النمو المتسارع للصناعة والتوسع الكبير فى استخدام المنتجات الاصطناعية لتكثيف إنتاجية الأرض الزراعية ومكافحة الآفات والحشرات فقد بدا للكثيرين أن هذا الاستخدام المفرط الذى تتسارع معدلاته مع مرور الزمن سيؤثر على ميزان البيئة المحيطة بالإنسان خلال عقود قليلة وسيؤثر بالسلب على نوعية حياته وعلى صحته الجسمانية والنفسية .

على أن درجة الوعى بهذه الآثار ليست واحدة فى كل البلاد الصناعية فهى عالية فى غرب أوروبا واليابان حيث يكتظ السكان فى المدن وتظهر هذه الآثار بصورة واضحة وهى

فى أدناها فى الولايات المتحدة .. حيث لا تبدو هذه الآثار لافتة للانتباه لذلك النصف من السكان الذى يعيش فى متسعات الأرض التى لازالت الولايات المتحدة تتمتع بها والتى تصل فى مساحاتها إلى أبعاد قد تدهش الكثيرين أن يعرفوها .. فبالولايات المتحدة من الأرض التى تستخدم لرعى الأبقار ما يكاد أن يتساوى ومساحة أوروبا الغربية بكاملها .. وسكان مثل هذه المناطق لا يعيرون قضية البيئة اهتماماً كبيراً فالأرض التى يعيشون عليها واسعة لا يستطيعون تصور إفسادها بإلقاء عوادم مصنع فى نهر أو ببث دخانه فى الهواء .. كما أنه من الصعب عليهم أن يروا محدودية الموارد الطبيعية فلازالت الأرض التى يعيشون عليها مليئة بالأشجار كما أن البحار من حولهم غنية بالأسماك والقشريات ، والجبال بكر تنتظر من يكشف عن معادنها وثرواتها المخبأة التى لا يرون أن فى استغلالها إخلالا بشىء .. وهم يتفقون هنا مع الكثير من رجال الأعمال الذين يرون فى القوانين التى يدعو اليها حماة البيئة والخائفون عليها عبئا على مصالحهم وتعطيلا لأعمالهم وزيادة تكلفة منتجاتهم وتقييداً لحرية استغلال الموارد الطبيعية التى منحها الخالق للناس لاستخدامها .

والمتتبع لنتائج الانتخابات وتطور الفكر السياسى فى البلاد الصناعية التى تأخذ بالنظام الديمقراطى لابد أن يلحظ أن الولايات المتحدة تقف وحيدة بين جميع هذه البلاد من حيث تأرجح نظرة أهلها إلى قضية البيئة ، ففى الوقت الذى لا يشوب أغلبية سكان أوروبا الشك فى أهمية هذه القضية فإننا نجد أن هذه القضية لا تنال إجماع السكان بالولايات المتحدة ويكاد أن ينقسم المجتمع بشأنها إلى نصفين متساويين فى الأعداد .. فهناك ذلك النصف من السكان الذى يعيش فى معظمه بالمدن الكبيرة والذى يجابه فى كل يوم المشاكل والقضايا الجديدة التى أفرزتها التطورات السريعة والمتلاحقة لتقنيات العصر والتى تأتى قضية البيئة وما تفرع عنها من قضايا أخرى فى مقدمتها والتى يحتاج حلها إلى الخروج على الكثير مما درج عليه الناس من عادات وتقاليد ومبادىء وأفكار لعهود طويلة .. وهناك ثانيا ذلك النصف الآخر الذى يعيش فى معظمه فى متسعات الأرض بعيدا عن المدن الكبيرة والذى لا يزال متمسكا بالكثير من عادات وأفكار الأجداد حتى وإن استخدم مستحدثات العصر من عدد وآلات .

وصورة الحزبين الكبيرين بالولايات المتحدة عند الكثيرين هى أنهما يعبران عن توجهات هذين النصفين من السكان .. فالحزب الديمقراطى مشغول باهتمامات ذلك النصف الذى يسكن فى أغلبيته المدن وعلى الأخص من سكن منهم فى قلبها والذى هو أكثر تقبلا للآراء والتجارب الجديدة وأكثر استعدادا لاقتحام مشاكل العصر ومحاولة ايجاد الحلول لها أما الحزب الجمهورى فهو مشغول فى الأساس بقضايا النصف الآخر من السكان والذى يعيش فى معظمه فى البرارى وخارج المدن وأكثر مؤيديه من المحافظين ممن لا يريدون أن يهزوا المراكب السائرة أو أن يغيروا من مسارها .. ولابد من التأكيد هنا على أن الخطوط التى تفصل النصفين ليست قاطعة فهناك من سكان المدن من يتفقون فى نظرتهم مع السكان فى خارجها والعكس صحيح . كما أن الحزبين الكبيرين ليسا بالضرورة على طرفى نقيض لأن كلا منهما مضطر لأن يضفى الكثير من المرونة والوسطية على آرائه وأفكاره حتى يحصل على أكبر دعم من كل قطاعات الناخبين مما يدفعهما للاتجاه بسياساتهما نحو الوسط وهو ما يسبب فى الكثير من الأحيان غضب قطاعات مهمة من أنصارهما .

وبطبيعة الحال فإن هناك الكثير من القضايا التى تفصل النصفين من السكان اللذين يمثلهما الحزبان الأساسيان بالولايات المتحدة اخترت أن أبرز منها قضية البيئة لكى أقدم للقارىء تفسيراً للسبب الذى دفع الرئيس الأمريكى أن يقدم على إعلان انسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو .. فقد فعل الرئيس الأمريكى ذلك لأنه كان يعبر عن آراء الذين صوتوا له سواء من سكان البرارى أو من رجال الأعمال خاصة رجال البترول الذى خرج هو نفسه من بينهم والذين لا يريدون أن يروا مزيدا من القيود على أعمالهم أو على الاستخدام الحر للوقود والبحث عنه فى كل مكان يرونه مناسباً لاحتمال وجوده .

## غازات الاحتباس الحرارى
## وظاهرة دفء الأرض

يعالج بروتوكول كيوتو أحد أوجه قضايا البيئة ذات الأبعاد العالمية والتى تتعلق بظاهرة تزايد دفء الأرض ، والتى يعزوها المشتغلون بالعلم إلى ازدياد نسب غازات

الاحتباس الحرارى فى الجو عاما بعد آخر بسبب زيادة النشاط الإنسانى وتسارع معدلاته .. وغازات الاحتباس الحرارى هى تلك التى توجد فى جو الأرض بنسب صغيرة جداً وتسبب دفء الأرض . فمن خلالها تنفذ إشعاعات الشمس ذات الموجات المتوسطة والطويلة إليها وبواسطتها تحتفظ الأرض بهذه الإشعاعات لأنها تعيق هروبها عندما ترتد من سطحها ولولا هذه الغازات لكان كوكب الأرض باردا وبلا حياة مثله مثل باقى الكواكب والأجرام السماوية التى لا توجد بأجوائها هذه الغازات ذات الخواص الفريدة .. تأثير هذه الغازات هى أنها تحبس الحرارة فى جو الأرض كما يحبس الزجاج الحرارة فى الصوبة الزجاجية . ومن غازات الاحتباس الحرارى غازات ثانى اكسيد الكربون والميثان وبخار الماء وأكسيد النيتروز والأوزون وغيرها من الغازات التى توجد فى جو الأرض بنسب صغيرة جداً .

وزيادة نسبة هذه الغازات فى الجو يؤدى إلى حبس المزيد من الحرارة فى الأرض فتدفأ ويتأثر مناخها وتتغير مراكز الضغط الجوى فيها وتختلف مواقع المناطق الممطرة والجافة بها وتمتد الصحارى وتتغير أمكنة الأراضى الصالحة لزراعة المحاصيل . كما يؤدى ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى تقلص مساحة الغطاء الجليدى فوق القطبين وفوق قمم الجبال وإلى ذوبان ثلوجها وانسياب مياهها إلى البحار فيرتفع منسوبها وتغرق المناطق الساحلية الواطئة والعامرة بالسكان . وكل هذه الظواهر قد حدثت بالفعل ورصد الكثير منها خلال المائة عام الأخيرة فقد ارتفعت درجة حرارة الأرض خلال هذه السنوات بحوالى نصف درجة مئوية كما ارتفع منسوب البحر خلالها بين ١٠ و ٢٠ سنتيمترا .

ويعود ارتفاع نسبة غازات الاحتباس الحرارى إلى زيادة انبعاثاتها فى الجو نتيجة التزايد المتسارع لمختلف الأنشطة الإنسانية .. وقد زادت كمية غاز الميثان المنبعثة فى الجو حتى تضاعفت نسبتها خلال الخمسين سنة الأخيرة نتيجة اتساع عمليات التحلل العضوى التى تصاحب التزايد السكانى وتضخم مساحات القمامة خارج المدن واتساع مساحات زراعة الأرز وانتشار حظائر تربية الماشية وازدياد حدائق الغابات ، كما زادت أيضا نسبة ثانى أكسيد النتروز نتيجة ازدياد استخدام المخصبات الأزوتية فى الزراعة ، أما أكبر الزيادات وأكثرها أثرا فقد حدثت فى غاز ثانى أكسيد الكربون بسبب التوسع الكبير الذى حدث فى استخدام الوقود الحفرى (الفحم والبترول والغاز) منذ بدء عصر

الصناعة بل ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولثانى اكسيد الكربون أهمية خاصة فى دورة الحياة ذاتها فهو المصدر الرئيسى للكربون الذى يدخل فى عملية التمثيل الضوئى فى الأجزاء الخضراء من النباتات التى يتم فيها تخليق المركبات العضوية المعقدة من تفاعل مواد بسيطة مثل الماء وثانى اكسيد الكربون .. وفى ميزان الطبيعة الأولى فيما قبل عصر الصناعة كانت كمية غاز ثانى اكسيد الكربون الموجودة فيها والتى كان مصدرها ما يخرجه الحيوان منه أثناء عملية التنفس أو ما ينبعث منه من حرائق الأخشاب التى كانت تشكل المصدر الأساسى للطاقة فيما قبل عصر الصناعة ، معادلة على وجه التقريب للكمية التى يمتصها النبات فى عملية التمثيل الضوئى . فلما جاء عصر الصناعة تغير الميزان تماما فقد أدى التوسع فى حرق الفحم ثم البترول والغاز إلى زيادة نسبة غاز ثانى اكسيد الكربون التى أطلقت فى الجو إلى درجة فاقت قدرة النبات بل والطبيعة كلها على استيعابه فزادت نسبته فى الجو من ٢٧٠ جزءاً فى المليون عند بدأ عصر الصناعة إلى ٣٨٠ جزءاً فى المليون فى تسعينيات القرن العشرين .. وحدثت أسرع معدلات الزيادة فى العقود الثلاثة الأخيرة حين زادت نسبته بأكثر من ١٥٪ دفعة واحدة .

وعلى الرغم من أن هناك الكثيرين من المشتغلين بالعلم ممن يجزمون أن العالم فى طريقه إلى الدفء بسبب تكاثر هذه الغازات فإن هناك عددا آخر من العلماء ممن لايظنون أن لهذه الغازات أية علاقة بدرجة حرارة كوكب الأرض التى تقلبت عبر السنوات المائة والثلاثين الماضية والتى لدينا قياساتها المرصودة .. فقد حدثت أكبر الارتفاعات فى درجةحرارة الأرض فى الستين سنة التى سبقت سنة ١٩٣٨ ثم انخفضت بعد ذلك وحتى سنة ١٩٧٥ بمعدلات خشى بعض المشتغلين بالعلم أن تكون نذيرا لبدء عصر جليدى جديد .. ثم انعكس الاتجاه بعد هذه الفترة وحتى وقتنا هذا .. ومثل هذه التقلبات تثبت أنه لاتوجد علاقة بين درجة حرارة الجو ونسبة غازات الاحتباس الحرارى به والتى تزايدت بصورة مستمرة عبر السنوات المائة والثلاثين الماضية .

## بروتوكول كيوتو

ومهما كان من هذه الخلافات بين المشتغلين بالعلم بشأن ظاهرة دفء الأرض فإن شعورا قويا ساد الدوائر السياسية العالمية منذ آخر سنوات الثمانينيات من القرن

العشرين بأن خللا كبيرا يحدث فى ميزان البيئة المحيطة بالإنسان زاده إلحاحا ما شهده ذلك العقد من الاضطرابات الجوية العنيفة التى طالت الكثير من أرجاء الأرض وزادت فيه الأعاصير والفيضانات - وعم الجفاف مناطق كثيرة كانت تنعم عادة بالأمطار - وفى سنة ١٩٨٨ باركت جميع الدول فكرة تشكيل هيئة علمية دولية لدراسة هذه التغيرات المناخية ومعرفة أسبابها وأبعادها تحت رعاية الأمم المتحدة وأوكل تشكيلها والاشراف عليها إلى منظمتى الأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .. ومن اللافت للنظر أن تشكيل هذه الهيئة التى ضمت ألفى عالم ومتخصص تم برضاء جميع الدول وبمباركة جميع الاتجاهات السياسية بما فى ذلك اليمين نفسه الذى تطلع إلى التوصيات التى كان يتوقعها منها لكى تساهم فى الخلاص من نشاط تنجيم واستخدام الفحم الحجرى فى أوروبا وبالتالى من عمال مناجمه ونقاباتهم التى كانت تتسم باليسارية والمجابهة .. وكانت نقابة عمال الفحم ببريطانيا من أنشط النقابات العمالية وأكثرها عداء لحزب المحافظين ولرئيسته فى ذلك الوقت مارجريت تاتشر .. ومن الطرائف فى هذا المقام أن عداء هذه السيدة لنقابة عمال الفحم بالذات كان أحد دوافعها لإنشاء مركز هاولى للتنبوءات الجوية أحد أكبر مراكز دراسات المناخ فى العالم .

وأدت توصيات هذه اللجنة الدولية إلى عقد اجتماع «قمة الأرض» الدولى فى ريو بالبرازيل فى سنة ١٩٩٢ حيث تم توقيع الاتفاقية الاطارية للتغيرات المناخية من ١٥٥ دولة والتى دخلت حيز التنفيذ فى شهر مارس سنة ١٩٩٤ بتصديق الدول الخمسين عليها . وتلى ذلك التحرك الدولى الذى تم فى إطار مؤتمر برلين الذى عقد فى جنيف سنة ١٩٩٥ للبحث فى الخطوات التنفيذية لتطبيق توصيات الاتفاقية الاطارية والتى كان فى مقدمتها تلك التى سيتم بمقتضاها خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى التى تعددت الآراء بشأن تحديدها من بين العديد منها ونسبة هذا الخفض والجدول الزمنى لتنفيذ هذا الخفض .

وأثار صدور مقترحات برلين لخفض غازات الانبعاث الحرارى مخاوف الكثيرين وخاصة من بين أحزاب اليمين فى مختلف أرجاء العالم الصناعى وعلى الأخص فى الولايات المتحدة ، إلا أن جهود الناشطين البيئيين الذين وجدوا تأييدا من الكثير من دول أوروبا خاصة تلك التى تحكمها أحزاب يسار الوسط - والتى تشكل أحزاب الخضر رافدا

مؤثرا فيها – قد أفلحت في سنة ١٩٩٧ في تحرير بروتوكول كيوتو في المؤتمر الدولي الذي عقد في تلك المدينة ، شهد صراعا لم يحسمه الإقرار الادارة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون بالتوقيع عليه في اللحظة الأخيرة للمؤتمر ، وفي هذا البروتوكول تعهدت ٣٨ دولة صناعية بخفض نسبة انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري حتى تصل بها إلى نسبة تقل عن انبعاثاتها في سنة ١٩٩٠ بمقدار ٧٪ وذلك في مدى العشرة إلى الاثنى عشر عاما المقبلة .

وقبل أن يجف مداد التوقيع على هذا البروتوكول كان هناك هجوم عليه من دوائر اليمين ومن رجال الأعمال وهدد مجلس الشيوخ الأمريكي فور التوقيع على البروتوكول بأنه سيرفض الموافقة عليه .

وشنت ضد البروتوكول حملة ضخمة قادها بعض المشتغلين بالعلم تشكك في صحة ظاهرة دفء الأرض التي انبنى عليها وتثير التساؤلات عما إذا كانت زيادة درجة حرارة الأرض التي حدثت في السنوات الأخيرة تشكل اتجاها عاما أم أنها حالة من نظام كوني ترتفع فيه الحرارة وتنخفض بسبب عوامل كثيرة غير زيادة نسب غازات الاحتباس الحراري في الجو ، لازال أمامنا عمل كثير حتى نحصرها ونعرف آثارها .. ناهيك عن صراع المصالح التي كان سيحسمها الالتزام بخفض نسب غازات الاحتباس الحراري وعلى الأخص غاز ثاني أكسيد الكربون الذي سيستدعي خفضه إلى الإقلال من استخدام الطاقة المولدة من الوقود الحفري والتي خشيت الدول والشركات المنتجة له من تأثيره على نشاطها وأرباحها .. كما خشيت الكثير من الدول على ما يمكن أن يتركه الاقلال من استخدام الوقود الحفري من أثر سلبي على اقتصادياتها وجملة ناتجها القومي ومعدلات نموها ومستوى معيشة أهلها ، وقدرت بعض مراكز البحوث غير الحكومية بالولايات المتحدة أن مثل هذا الخفض الذي تقرر في بروتوكول كيوتو قد يؤدي إلى خسائر في جملة الناتج القومي لهذه البلاد قد تصل إلى حوالي ٤٠٠ مليار دولار في كل عام وإلى زيادة في أسعار الكهرباء قد تصل إلى أكثر من ٨٦٪ من سعرها الحالي .

وشاركت الدول المنتجة للبترول في هذه الحملة فقد خشيت أن يؤدي الإقلال من استخدام الوقود الحفري إلى تقلص دخولها وقامت بعمل الدراسات لتقدير ما يمكن أن

ينالها من خسائر فى حالة تطبيق بروتوكول كيوتو فى مقال الاستاذ حسين عبدالله فى وجهات نظر (عدد مايو ٢٠٠١) عرض لدراسات دول الأوبك فى هذا الخصوص .

وجاءت ذروة هذه الحملة بإعلان الرئيس جورج دبليو بوش بانسحاب الولايات المتحدة من الالتزام بهذا البروتوكول فى شهر مارس الماضى مما كاد أن يجهز عليه كلية لأن نفاذه كان معتمدا على تصديق خمسين دولة من الضرورى أن تشكل انبعاثاتها من غاز ثانى أكيد الكربون مالا يقل عن ٥٥٪ من جملة الانبعاثات الكلية لهذا الغاز فى العالم ، ولما كانت انبعاثات هذا الغاز من الولايات المتحدة وحدها تزيد على ٣٦٪ من جملة انبعاثاته فى العالم فقد كان واضحا أن انسحاب الولايات المتحدة يمثل ضربة قاضية له .. وقد راح كل الأمل فى نفاذ البروتوكول بعد أن أعلنت اليابان التى تمثل انبعاثاتها من غاز ثانى أكسيد الكربون ٨.٥٪ من جملة انبعاثات هذا الغاز انسحابها أيضا .

وعلى الرغم من كل هذه المصاعب التى كادت أن تئد البروتوكول إلا أن اللوبى الأوروبى استطاع أن يعيد اليابان إلى قائمة الدول التى أمكن له أن يحصل على موافقتها على بروتوكول جديد ومقبول لعدد كبير من الدول الصناعية لمجابهة مشاكل تقلبات المناخ ودفء الأرض .. وعرض هذا البروتوكول الجديد فى الاجتماع الدولى الذى عقد بمدينة مراكش بالمغرب فى شهر نوفمبر سنة ٢٠٠١ وتم الاتفاق عليه من ١٦٠ دولة لم تكن الولايات المتحدة من بينها .. وفى هذا البروتوكول الجديد التزمت أربعون دولة صناعية بإنقاص انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحرارى بنسبة ٥.٢٪ عن نسبة انبعاثاتها فى سنة ١٩٩٠ فى خلال الاحد عشر عاما القادمة . ولازال أمام نفاذ هذا البروتوكول الجديد ضرورة موافقة عدد كاف من الدول الصناعية التى لا تقل جملة انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحرارى عن ٥٥٪ من الجملة الكلية لهذه الانبعاثات على مستوى العالم .. ويبدو من واقع المناقشات التى تمت فى اجتماع مراكش أن كبرى الدول الصناعية خارج الولايات المتحدة كاليابان وروسيا وبريطانيا قد وافقت على المضى قدما فى إجراءات وضع هذه الاتفاقية محل النفاذ .

وقد يكون من المفيد أن نذكر هنا أن الإدارة الأمريكية لم تبد اهتماما كبيرا باجتماع مراكش وكان وفدها إليه على مستوى صغار الموظفين ومشاركتها فى مناقشاته هامشية تماما .. هذا على الرغم من أن مجلس الشيوخ الأمريكى كان قد أوصى الإدارة الأمريكية

فى شهر أغسطس ٢٠٠١ بأن تهتم باجتماع مراكش وأن تشارك فيه بطريقة فعالة وأن تتقدم إليه بمقترحات جديدة تحمى المصالح الأمريكية وتحافظ على نموها الاقتصادى ويجرى تطبيقها على جميع البلاد بما فيها الصين والهند وغيرها من الدول تحت التنمية التى كانت معفاة من تطبيق خفض انبعاثات الاحتباس الحرارى فى بروتوكول كيوتو .. وفى خلال الأشهر الثلاثة التى انقضت منذ صدور هذه التوصية وحتى انعقاد مؤتمر مراكش كانت هناك إشارات متضاربة حول موقف الإدارة الامريكية من هذه التوصيات ، ففى الوقت الذى وعد فيه كولن باول وزير الخارجية بأن يعد مقترحات جديدة تتماشى وتوصية المجلس لعرضها على مؤتمر مراكش بررت السيدة كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومى الأمريكى أن الإدارة الأمريكية ليست لديها أية نية لاعداد مثل هذه المقترحات وهو الموقف الذى أخذت به الإدارة الأمريكية . وهذا الموقف هو موقف غلاة اليمين ممن لا يريدون للولايات المتحدة أن تلتزم بأى شىء أمام المجتمع الدولى ويطالبون بأن تكون لها حرية العمل دون رقيب والذين لايريدون أن يروا أى قيد على حرية استخدام الموارد وعلى الأخص الوقود . فهى مواقف لايشاركهم فيها الكثيرون حتى من بين رجال الأعمال أنفسهم الذين يرون أن القيد على استخدام الوقود الحفرى آت لا محالة إن لم يكن بسبب الفساد البيئى الذى يرونه آتيا فسيكون بسبب الضغوط الدولية ومن هنا جاءت توصية مجلس الشيوخ فى شهر أغسطس الماضى بضرورة المشاركة الفعالة فى مؤتمر مراكش .. معبرة عن رأى أغلبية رجال الأعمال الذين يريدون تخطيط استثماراتهم وبناء مصانعهم لتتماشى مع ما سوف تأتى به الاتفاقيات الدولية من التزامات نحو غازات الانبعاث الحرارى .. فالذين يخططون لإصلاح أو تعديل أو بناء محطات توليد الكهرباء على سبيل المثال يريدون أن يعرفوا مقدما حدود التزاماتهم نحو البيئة حتى تجىء مصانعهم متماشية معها ودون الحاجة إلى إجراء تعديلات فيها .. وكانت الإدارة الأمريكية الجديدة قد استثنت غاز ثانى أكسيد الكربون من بين الملوثات الخارجة من هذه المحطات واكتفت بتقنين تحديد كمية الملوثات الغازية الأخرى مثل ثانى أكسيد الكبريت وأكسيد النتروچين والزئبق .. إلا أن هذا التقنين لم يقنع بناة هذه المحطات لأنهم يرون أن تحديد انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون آت لا ريب ، ولذا فإنه من الأفضل للولايات

المتحدة أن تشارك بفعالية فى وضع القوانين المنظمة لشئون البيئة خاصة ما كان منها عابرا للحدود كما هو الحال فى انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى .

ولعل أهم ما جاء به بروتوكول مراكش من مبتكرات يمكن أن تجذب الدول وخاصة الصناعية منها لقبوله هو تلك الحزمة من الاجراءات والآليات التى يمكن أن تقلل من الآثار التى ستأتى مع خفض استخدامات الوقود وانبعاثات غاز ثانى أكسد الكربون على اقتصاديات هذه البلاد والتى شملت إعطاء هذه الدول الفرصة لبناء رصيد يخفف من درجة الخفض عن طريق توسيع المساحات الخضراء بها .. فمن المعروف أن النبات هو أحد مستقرات هذا الغاز والقادر على امتصاصه . وكذلك بتمكينها من شراء ما سمى بأرصدة الكربون وهى أرصدة سيتم طرحها وتداولها فى السوق يمكن فيها لدولة ما أن تشترى من دولة أخرى بعض رصيدها من الكربون إذا رأت هذه الدولة الأخيرة أن تتوقف عند حد معين فى انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحرارى يقل عن الحد المسموح لها مما يتيح لها الفرصة أن تبيع هذا الزائد لأية دولة ترغب فى زيادة حد انبعاثاتها من هذه الغازات . والدول المرشحة لأن تكون لها هذه الأرصدة الزائدة هى دول الكتلة الشرقية فى الأساس والتى كانت قد حددت أنصبتها وقت استخداماتها للوقود بطريقة تفتقر إلى الكفاءة ثم تقلصت حاجتها إلى هذه الأنصبة بسبب التراجع الاقتصادى الذى شهدته وبسبب الاستخدام الأكثر كفاءة للوقود بالنسبة لوحدة الإنتاج . وتعتبر روسيا الاتحادية أحد أكبر أصحاب هذه الأرصدة فقد بلغت نسبة انبعاثاتها من غاز ثانى أكسيد الكربون - حسب ما جاء بملحق بروتوكول كيوتو - ١٧,٤٪ من جملة انبعاثات هذا الغاز أو ما يساوى حوالى نصف جملة انبعاثات الولايات المتحدة منه ، هذا على الرغم من أن جملة الناتج القومى لروسيا لايزيد على ٤٪ فقط من جملة الناتج القومى للولايات المتحدة (البيانات عن سنة ١٩٩٩ كما جاء فى تقرير البنك الدولى عن التنمية لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١).

## ماذا بعد اتفاقية مراكش ؟

بروتوكول كيوتو وصورته المعدلة فى مراكش هو آخر ما تفتق عنه ذهن المشتغلين

بالبيئة لحل مشكلة دفء الأرض التى يعزوها أغلبية المشتغلين بالعلم إلى ازدياد انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى خاصة غاز ثانى أكسيد الكربون الذى يخرج فى جو الأرض من حرق الفحم والبترول والغاز التى زادت معدلات استخدامها زيادة كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية .. ومن الواضح أن طريق كيوتو ومراكش قد أصيب بضربة قاضية بانسحاب الولايات المتحدة على السير فيه وإنه لن يؤدى إلى أى إصلاح حقيقى للبيئة أو لتحسين مناخ الأرض حتى وإن اتفقت كل الدول الصناعية خارج الولايات المتحدة على السير فيه . فالولايات المتحدة هى أكبر مستخدم للوقود الحفرى بجميع أنواعه وانبعاثاتها من غازات الاحتباس الحرارى هى أكبر بمسافات شاسعة عن كل البلاد ، وهى الآن وتحت الإدارة الجديدة فى طريقها لرفع كل القيود على استخدام الوقود والبحث عنه .. وقد زادت بالفعل نسبة انبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون بنسبة ١ ٣/ ٪ خلال العام الماضى حسب ما جاء بنشرة مصلحة الطاقة الامريكية التى صدرت فى شهر نوفمبر ٢٠٠١ وهى أعلى نسبة تزيدها هذه الانبعاثات منذ سنة ١٩٩٠ ، كما أن كفاءة استخدام الوقود بالنسبة لوحدة الإنتاج لم تتحسن خلال العام الأخير ، ولأول مرة منذ سنوات طوال حسب ما جاء بالنشرة ذاتها ، وكان الأمل يحدو الكثيرين من محبى البيئة إلى أن تستمر الولايات المتحدة فى دعمها للبحث العلمى الموجه لهذا الميدان والذى كان قد نجح فى أن يخفض من انبعاثات الولايات المتحدة من غاز ثانى أكسيد الكربون بالنسبة لوحدة الإنتاج إلى نصف ما ينبعث من هذا الغاز فى أوروبا الغربية بالنسبة إلى نفس هذه الوحدة ، ومن الواضح أن هناك مجالا كبيرا للتقدم فى هذا الميدان والذى نالت فيه اليابان قصب السبق فقد كان استخدامها للوقود الأكثر كفاءة قد بلغ بالنسبة لوحدة الإنتاج نصف ما تستخدمه الولايات المتحدة لها .

ومن القضايا الخلافية والتى سيكون لها أكبر الأثر فى الاقلال من أثر بروتوكول كيوتو واتفاقيات مراكش والتى وقفت فيها الولايات المتحدة منفردة عند مناقشة بنود تنظيم انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى قضية إعفاء الدول النامية من أى قيد على انبعاثاتها من هذه الغازات ... فقد وقفت وحيدة بين الدول ضد إعطائها هذا الامتياز .. وكانت الدول الأخرى قد رأت أن من العدل ترك الفرصة للدول النامية لكى تلحق بالعصر الصناعى وتنعم بمستوى العيش الذى أتى به دون وضع أية قيود على استخدامها للموارد أو الوقود

شأنها فى ذلك شأن ما حدث للدول الصناعية عندما دخلت ذلك العصر . ولما كانت خمسة أسداس البشر ينتمون إلى العالم النامى ولا ينعمون بالمستوى الرفيع للعيش الذى ينعم به السدس الآخر ، فإن تصور نجاح حتى ولو ربع هذا العالم النامى لكى يرفع مستوى عيشه إلى مستوى دولة كالمكسيك فى ظرف الثلاثين سنة القادمة (يكون هو نفسه قد تضاعف عدده خلالها ) سيكون صعبا وضاغطا على البيئة والموارد بدرجة قد تضر بالسلم العالمى والأمان الاجتماعى ضررا بالغا .. إن هذا الوضع سيضيف عدة ملايين أخرى من السيارات وسيحتاج إلى مد مئات الآلاف من الكيلومترات من الطرق وإنشاء آلاف المطارات ومحطات توليد الكهرباء وغير ذلك من البنى التحتية هذا بالإضافة إلى حرق الملايين فوق الملايين من الأطنان من الوقود مما سيضر بالبيئة وتوازناتها ضررا بالغا .

إن طريق كيوتو ومراكش مسدود وكان من الأجدر لمحبى البيئة وجماعات الضغط التى تقف وراءهم من الدعاة والموظفين الدوليين والمهنيين الذين شكلوا وفي حد ذاتهم مجموعات من المنتفعين أن يوجهوا جهودهم نحو حلول تكون أكثر واقعية وأكثر قابلية للتطبيق كالدعوة لدعم البحث العلمى الموجه لايجاد مصادر جديدة ونظيفة ومتجددة للطاقة حتى يمكن الاستغناء عن استخدام الوقود الحفرى كلية أو على الأقل عن جزء منه .. وفى يقينى أن توفير مثل هذه المصادر هو الذى يمكن أن يجعلنا نتكلم عن مستقبل آمن للإنسان على وجه هذه الأرض التى تئن بما يجرى عليها من دمار .

وأريد من القارىء فى نهاية هذا المقال أن يتصور معى كم من الوقت والمال كان من الممكن أن يتوفر لو أن جهود بناء وهدم وإعادة بناء بروتوكول كيوتو عبر الثلاث عشرة سنة الماضية قد صرف فى حث الحكومات على إحياء ودعم عمليات البحث العلمى المنظم لايجاد مصادر جديدة للطاقة غير المفسدة للبيئة والتى كانت قد بدأت منذ عقود ثم تراجعت تحت ضغوط المصالح الخاصة . ألم يكن فى هذا حل سهل لمشاكل البيئة ؟ ولكنى أستدرك وأقول إن الحلول البسيطة والسهلة كثيرا ما تكون بعيدة عن العيون .

## المقال الثانى :

# كوكب الأرض يسخن أم يبرد ؟ *

أصبح موضوع التغيرات المناخية التى ينتظر أن يتعرض لها العالم فى مستقبله القريب موضوعا مثيرا للجدل وللكثير من التكهنات . ويعتقد الكثير من العلماء أنه سيكون للزيادة المنتظرة لما يسمى بغازات الصوبة الزجاجية فى جو الأرض نتيجة تزايد النشاط الإنسانى أثر مباشر على مناخ الأرض يؤدى إلى ازدياد درجة حرارتها وإلى تغيرات فى مناطق توزيع الأمطار وتدرجية الضغط الجوى والمناطق الصالحة لزراعة المحاصيل ، وكذلك إلى نوبان جليد الأقطاب مما سيرفع من منسوب سطح البحر ويغرق المناطق الساحلية والعامرة بالسكان على اتساع العالم كله .

### حبس الحرارة :

وغازات الصوبة الزجاجية هى تلك التى توجد بجو الأرض فى نسب صغيرة وهى التى تسبب دفء الأرض فمن خلالها تنفذ إشعاعات الشمس ذات الموجات المتوسطة وكذلك الإشعاعات تحت الحمراء ذات الموجات الطويلة لتصل إليها وبواسطتها تحتفظ الأرض بهذه الاشعاعات لأنها تعيق هروبها عندما ترتد من سطحها . ولولا وجود هذه الغازات لكان كوكب الأرض باردا وبلا حياة مثله مثل باقى الكواكب والأجرام السماوية الأخرى التى لا توجد بأجوائها هذه الغازات ذات الخواص الفريدة ، تأثير هذه الغازات على الأرض هو أنها تحبس الحرارة فى جوها كما يحبس الزجاج الحرارة فى الصوبة الزجاجية ، ومن هنا كانت تسميتها .

---

* مجلة العربى (الكويت) يوليه ١٩٩٢ .

ومن غازات الصوبة الزجاجية غازات ثانى أكسيد الكربون والميثان وبخار الماء والأوزون وغيرها من الغازات التى توجد فى جو الأرض بنسب صغيرة جدا ، ومما يثير قلق العلماء أن نسبة الكثير من هذه الغازات قد زادت أخيرا نتيجة الزيادة الكبيرة فى النشاط الإنسانى بمعدلات لم تستطع الطبيعة أن تمتصها . وقد تسبب التزايد الكبير فى استخدام الوقود الحفرى (الفحم والغاز والبترول) خلال العصر الصناعى ، وبالذات بدءا من القرن التاسع عشر بل ومنذ سنوات ما بعد الحرب الكونية الثانية إلى زيادة كمية ثانى أكسيد الكربون فى الجو بدرجة كبيرة ، كما زادت نسبة غاز الميثان أيضا زيادة كبيرة نتيجة ازدياد عمليات التحلل العضوى التى صاحبت التزايد السكانى . فاتساع مساحات زراعة الأرز وانتشار حظائر تربية الماشية وتضخم مساحات القمامة خارج المدن وازدياد حرائق الغابات زادت من نسبة غاز الميثان فى الجو حتى تضاعفت منذ منتصف القرن التاسع عشر .. ويعتقد الكثير من العلماء أن زيادة هذه الغازات فى جو الأرض سيؤدى إلى ارتفاع درجة حرارتها .

### ثانى أكسيد الكربون :

ولثانى أكسيد الكربون أهمية خاصة فى دورة الحياة ذاتها ، فهو المصدر الرئيسى للكربون الذى يدخل فى عملية البناء الضوئى فى الأجزاء الخضراء من النبات ، والتى يتم فيها تخليق المركبات العضوية المعقدة من مواد بسيطة مثل الماء وثانى أكسيد الكربون . وفى ميزان الطبيعة تتعادل على وجه التقريب كمية ثانى أكسيد الكربون التى تدخل فى عملية البناء الضوئى التى يقوم بها النبات مع الكمية التى يخرجها الحيوان فى أثناء عملية التنفس ، أو تلك التى كانت تطلق فى الجو من حرق الأشجار التى كانت تشكل مصدر الطاقة الوحيد عند الإنسان قبل العصر الصناعى . كان ما يخرج من ثانى أكسيد الكربون من عملية حرق الأشجار محدودا وقابلا للاستيعاب بواسطة النبات الذى كان يغطى مساحات كبيرة من سطح الأرض . وقد تغير الميزان تماما مع بدء عصر الصناعة والتوسع فى حرق الفحم والغاز والبترول ، فزادت نسبة غاز ثانى أكسيد الكربون التى تطلق فى الجو بحرق هذه المواد إلى درجة فاقت قدرة النبات بل والطبيعة كلها على استيعابه ، فزادت نسبته فى الجو من ٢٧٠ جزءا فى المليون عند بدء العصر الصناعى إلى ٣٥٠ جزءا فى المليون فى ثمانينات القرن العشرين . وكانت أسرع معدلات الزيادة

في العقود الثلاثة الأخيرة عندما زادت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو من ٣١٥ جزءا إلى ٣٥٠ جزءا في المليون ، فيما بين سنتي ١٩٥٧ و ١٩٨٧ .

ومما يثير القلق أن هذه الزيادات الكبيرة في غازي ثاني أكسيد الكربون والميثان تصاحبها زيادة كبيرة في غاز أكسيد النيتروز ، وهو أحد غازات الصوبة الزجاجية الذي زاد وجوده في الجو نتيجة ازدياد استخدام المخصبات الأزوتية في الزراعة . وقد تسببت هذه الزيادات في قلق المهتمين بشئون البيئة ، وفي مطالبتهم بأن تقوم الحكومات باتخاذ إجراءات حاسمة على المستوى الدولي للإقلال من غازات الصوبة الزجاجية في الجو .

وعلى الرغم من أن هناك الكثير من العلماء ممن يعتقدون جزما بأن العالم في طريقه إلى الدفء ، إلا أن هناك عددا آخر يعتقدون أن ميزان الطبيعة معقد أشد التعقيد وأنه كامل ومتزن ولديه القدرة على تصحيح مساره كلما تعرض للخلل ، وأن الذي يحكم التغيرات المناخية العالمية عوامل كثيرة بالإضافة إلى عامل زيادة غازات الصوبة الزجاجية في جو الأرض ، وأن حصر هذه العوامل ومعرفة كنهها هي أمور لم تستكمل بعد ولذلك فهم يدعون إلى التريث خاصة وأن الاجراءات التي يطلبها البيئيون باهظة الكلفة ، ستؤدي إلى كساد اقتصادي وتبديد ثروة كان يمكن أن تنفق في التكيف مع عالم سترتفع فيه درجة الحرارة ، هذا إن صحت نظرية أولئك الذين ينادون بحتمية دفء الأرض ، إذا استمر نمط ومعدل النشاط الإنساني على ماهو عليه الآن .

## تقلبات درجة الحرارة في الماضي القريب :

يختلف العلماء في تفسير قياسات درجة الحرارة ، التي تمت في مواقع كثيرة في العالم ، خلال السنوات المائة والعشرين الماضية . فالذين يعتقدون في تأثير غازات الصوبة الزجاجية على درجة حرارة الجو يرون أن القياسات تشير إلى أن هناك زيادة في متوسط درجة حرارة الجو خلال هذه السنوات بمقدار نصف درجة مئوية ، كما أنهم يؤكدون أن معظم سنوات عقد الثمانينات من القرن العشرين كانت دافئة بشكل لافت ، كما أن صيف سنة ١٩٩٠ بالذات كان أحر صيف على الإطلاق . على أن الكثير من علماء الجو لا يفسرون هذه القياسات على النحو الذي ذهب إليه هؤلاء العلماء ، فهم يرون أن ازدياد درجة الحرارة لم يكن منتظما عبر سنوات هذه القياسات فقد ارتفعت في الستين عاما التي سبقت سنة ١٩٣٨ ثم انخفضت بعد ذلك وحتى سنة ١٩٧٥ بمعدلات خشي

بعض العلماء أن تكون نذيرا لبدء عصر جليدى جديد ! ثم انعكس الاتجاه بعد هذه الفترة وحتى وقتنا هذا . ومثل هذه التقلبات تثبت أنه لا توجد علاقة بين درجة حرارة الجو ونسبة ثانى أكسيد الكربون وغازات الصوبة الزجاجية فيه . ولعل من المفيد أن نذكر هنا أن معظم علماء الجو يرون أن زيادة درجة الحرارة فى السنوات الأخيرة حدثت خلال الليل لا النهار مما كان له أثر حسن على نمو المحاصيل الزراعية .

## تقلبات درجة الحرارة فى الماضى السحيق :

وإذا عدنا إلى الماضى السحيق فإننا نجد أن مناخ الأرض قد انتابته تغيرات جذرية منذ مليونين من السنين ، فحول هذا التاريخ بدأت فترة فريدة فى تاريخ الأرض تميزت بتراكم الثلوج عند الأقطاب ، وبظهور اختلافات كبيرة فى درجة الحرارة فى مختلف مناطق الأرض وبين الليل والنهار . وهذه الظواهر لم تحدث فى تاريخ الأرض الطويل إلا لفترات محدودة جدا ، فقد كان مناخ الأرض على طول تاريخها معتدلا ، ولم تكن درجات الحرارة متباينة تباينا كبيرا باختلاف مناطق الأرض كما لم يكن بالأقطاب ثلوج . وفى خلال المليونى سنة الأخيرة من تاريخ الأرض حدثت تقلبات هائلة فى المناخ ، فقد امتدت الثلوج من الأقطاب ، وزحفت لتغطى مساحات شاسعة من سطح الأرض لسبع عشرة مرة على الأقل ، شكلت كل مرة منها عصرا جليديا قلت فيه درجة الحرارة وتغيرت فيه مناطق توزيع الأمطار والنبات والحيوان ، وبعد كل مرة كانت الثلوج تتراجع نتيجة دفء الأرض لفترات فصلت بين العصور الجليدية ، وتراوحت مدتها بين ١٠.٠٠٠ و ١٢.٠٠٠ سنة . ونحن اليوم ومنذ ١٠.٨٠٠ سنة فى واحدة من هذه الفترات الدافئة ، ولذلك فليس من المستبعد أن نكون قرب عصر جليدى جديد .

والدارس لدورات تقدم الثلوج يلاحظ أن مدة فترات العصور الجليدية تراوحت بين ١٠٠.٠٠٠ و ١٢٠.٠٠٠ سنة ، ويعتقد الكثير من العلماء أن طول هذه الفترات مرتبط بالتغيرات الدورية لموقع الأرض بالنسبة للشمس مصدر الحرارة لها نتيجة التغيرات التى تحدث لمدارها ولمحورها . وعلى الرغم من أنه يمكن تفسير دورات تقدم الجليد ومدتها بسبب هذه التغيرات الفلكية ، فإنه يصعب إرجاع النهاية المفاجئة لعصور الجليد وتغير الجو السريع بعد ذلك إلى هذه التغيرات فقط ، فقد يعود ذلك إلى عوامل أخرى مثل تفاعل جو الأرض مع المحيط العالمى .

## الدفء الحالى :

وإذا نحن راجعنا فترة الدفء الحالية التى تسبب عنها تراجع ثلوج العصر الجليدى الأخير ، الذى كان فى أوجه منذ ١٥٠٠٠ سنة عندما كانت الثلاجات تغطى أجزاء شاسعة من قارات نصف الكرة الشمالى ، فإننا نجد أنه على الرغم من أن الاتجاه كان نحو الدفء خلال فترة تراجع الجليد التى بدأت منذ ١٠٨٠٠ سنة ، فإن هذه الزيادة لم تكن منتظمة طوال الفترة ، فقد تقلبت بين الزيادة والنقصان فكانت فى أقصاها منذ ٧٠٠٠ سنة عندما ارتفعت درجة حرارة الجو إلى متوسط يفوق الحديث بدرجتين مئويتين ، كما تقلبت درجة الحرارة خلال الألف سنة الأخيرة ، فقد ارتفعت لحوالى المائتى عام خلال القرنين العاشر والثانى عشر الميلاديين وهى الأعوام التى وجد الفايكنج فيها جزيرة جرينلاند - المليئة بالثلوج فى الوقت الحاضر - خضراء يمكن العيش عليها ، كما انخفضت درجة الحرارة فى نصف الكرة الشمالى فى الفترة بين سنة ١٦٠٠ وسنة ١٨٥٠ ميلادية حين تغطت مساحات كبيرة من الأراضى المزروعة فى الوقت الحاضر فى سويسرا وايطاليا بالثلوج . ومن العلماء من يعتقد أن دفء العصر الحديث هو رد فعل لهذا العصر الجليدى الصغير الذى انتهى فى منتصف القرن التاسع عشر .

ويبدو من هذا العرض أنه لا توجد علاقة بين هذه التقلبات فى درجة الحرارة ونسبة غازات الصوبة الزجاجية فى الجو التى ارتفعت نسبتها من ٢٠٠ جزء فى المليون وقت أوج العصر الجليدى الأخير إلى ٢٧٠ جزءا فى المليون منذ ٧٠٠٠ سنة ، وثبتت عند هذا الحد حتى منتصف القرن التاسع عشر على الرغم من كثرة تقلبات درجة الحرارة ارتفاعا وانخفاضا خلال هذه الفترة ، وثبات نسبة غازات الصوبة الزجاجية فيها .

## النماذج الرياضية :

تقلبات درجة حرارة الأرض تعتمد إذن على عوامل كثيرة بعضها معلوم لنا وبعضها لا نعرف عنه أو عن كنهه الكثير ولذلك فإن مسألة التنبؤ بما سيحمله المستقبل من تقلبات هى أمر صعب حقا ، ومع ذلك فليس أمامنا من بديل عند الاقدام على هذه العملية غير استخدام النماذج الرياضية التى يدخل فيها العلماء ما يعرفونه من العوامل المؤثرة فى المناخ بالكمبيوتر ، ليروا ماذا سيحمله المستقبل لو أن أحد أو بعض هذه العوامل سيتغير. وهناك عدد من النماذج الرياضية التى يعمل عليها العلماء فى الولايات المتحدة وأوروبا .

وعلى الرغم من أن جميع النماذج الرياضية تدخل في حسابها عوامل مشتركة استنبطت من مبادىء فيزيقا الجو ، فإن كل واحد منها يأتى بنتائج مختلفة . صحيح أن هناك اتفاقا عاما بينها على أن درجة حرارة الأرض ستزداد إذا حدث وتضاعفت نسبة غازات الصوبة الزجاجية في جو الأرض ، إلا أنها تختلف في تقدير هذه الزيادة بين ١.٥ و ٤.٥ درجة مئوية . وفي خلال السنوات الماضية غيرت النماذج من تقديرها لمقدار الزيادة إلى النصف ، عندما عدلت عوامل الجو الداخلة فيها بعد أن تحسنت معارفنا عنها، أو أضيفت إلى هذه العوامل المؤثرة عوامل جديدة ، مثل غطاء السحاب الذى يعكس إشعاعات الشمس ويؤثر سلبا على درجة حرارة الجو ، أو تيارات المحيط التى تنقل الحرارة من مكان إلى مكان .

وتختلف النماذج الرياضية أيضا في تحديد الأماكن التى سيصيبها المطر عندما يحدث الدفء في الأرض .

ولعل هذه الجزئية من نتائج هذه النماذج ذات أهمية خاصة لعالمنا العربى الذى يقع في نطاق المناطق القاحلة أو شبه القاحلة . وهنا نرى أن النماذج تختلف في تحديد مناطق الأمطار فمنها ما يستنتج أن مناطق الصحارى المدارية ستنال قسطا من الأمطار ومنها مالا يستنتج ذلك . ومثل هذه الاختلافات لابد أن تقودنا إلى الاعتقاد بأن هذه النماذج لاتزال بعيدة عن الكمال . والحقيقة أن الملاحظة المباشرة تقودنا إلى ذلك أيضا فجميع النماذج تتفق في التنبؤ بأن نصف كرة الأرض الشمالى سيناله دفء أكبر من ذلك الذى سينال نصف الكرة الجنوبى ، وهذا يخالف الاتجاه الذى سجلته وتسجله محطات قياسات درجة الحرارة في نصفى الكرة الأرضية .

وإذا كانت كل النماذج الرياضية متفقة على أن زيادة فعلية في درجة الحرارة لابد أن تحدث مع تزايد غازات الصوبة الزجاجية ، وهو مالا تؤيده الملاحظة الفعلية ، فهل يعود ذلك إلى خطأ أساسى في هذه النماذج أو إلى وجود عوامل أخرى تكون قد امتصت هذا الدفء ؟ هل يمكن أن يكون سطح المحيط العالمى قد امتص الدفء ؟ أو هل يمكن أن تكون هناك عوامل أخرى عادلت تأثير هذا الدفء ؟ هل يمكن أن يكون نشاط البراكين مثلا سببا في تعويض هذا الدفء الذى كانت كل النماذج تتنبأ به ؟ البراكين تؤثر سلبا

على درجة الحرارة لأنها تطلق غبارها فيعلق بالجو ، ويعكس أشعة الشمس ، ويعيق وصول جزء من إشعاعاتها إلى الأرض .

وقد تأثر جو الأرض بالفعل فى عام ١٩٩١ نتيجة النشاط البركانى الكبير الذى حدث فى جزر الفلبين فانخفضت درجة الحرارة خلال ذلك العام .

## الخلاصة :

يثير موضوع تأثير الإنسان على مناخ الأرض قضايا علمية كثيرة ، ويدفع الإنسان للقيام بالبحث العلمى المنظم لمعرفة أسرار الكون الذى يعيش فيه . فمن الواضح من العرض السابق أن الكثير من العوامل التى تؤثر فى نظام هذا الكون الواسع والمتشابك غير معروف للإنسان . ولذلك فإنه سيكون من سبق الأمور أن يبدأ الإنسان فى اتخاذ خطوات يغير بها نظام البيئة قبل معرفة أكثر دقة عن نظام هذا الكون . وبطبيعة الحال فإن العمل على الإقلال من إطلاق غازات الصوبة الزجاجية فى الجو هو شىء حميد فى ذاته . فمهما اختلفت وجهات النظر حول أثر زيادة هذه الغازات على المناخ ، فإن أحدا لا يختلف فى أن زيادتها مفسدة لحياة الإنسان . القضية الحقيقية هى فى أن الخطوات التى يفكر العالم الصناعى فى اتخاذها لوقف الزيادة فى هذه الغازات خطوات باهظة الكلفة ، إذ إنها تتعلق بإدخال تحسينات فى تصميم السيارات أو فى زيادة الكساء النباتى فوق سطح البحر ، بتخصيب البحر بما ينقصه من عناصر ، أو بإطلاق ستائر معدنية فى الفضاء لها أضلاع يمكن تعديلها لإدخال القدر المطلوب من إشعاعات الشمس إلى الأرض ، أو غير ذلك من الأمور المكلفة ، والتى سيدفع ثمنها فى النهاية دول العالم الفقيرة . وفى رأيى المتواضع أن العلاج الحقيقى للإقلال من غازات الصوبة الزجاجية فى الأرض هو فى البحث عن مستقبل عمليات التصنيع الكثيف ، وفى مستقبل أنماط الاستهلاك الهائلة والسائدة اليوم فى العالم الصناعى .

المقال الثالث :

# هل اقتربت نهاية عصر البترول كمصدر للطاقة ؟ *

## ( ١ )

ظل البترول لمعظم سنوات القرن العشرين المصدر الأساسى للطاقة الذى أدار عجلة الاقتصاد المتوسع للدول الصناعية، وكان لسعره الرخيص وسهولة استخراجه ونقله الأثر الكبير لنجاح هذه الدول فى تنمية بلادها ورفع مستوى معيشة سكانها بمعدلات عالية وغير مسبوقة وجاء معظم هذا البترول، الذى أشعل هذا النمو وأعطى لسكان هذه البلاد هذا المستوى الرفيع للعيش، من صحارى الشرق الأوسط التى كان يحكمها وقت اكتشافه بعض من مشايخ القبائل المتشاحنين . ومنذ اكتشاف هذه المنابع، فى عقدى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، فإن الدول الصناعية عملت كل ما تستطيع للسيطرة على هذه المنابع لضمان وصول بترولها إليها دون انقطاع وبسعر رخيص ومقبول . وقد شكل هذا الاهتمام بهذه المنابع التاريخ الحديث والمضطرب لمنطقة الشرق الأوسط، كما كان أحد أهم الأسباب وراء تخلف دولها عن الانطلاق لتنمية اقتصادها أو عن بناء وتثبيت المؤسسات الديمقراطية والمدنية فيها .

وخلال أزمة السويس فى سنة ١٩٥٦، جاء أول تحد حقيقى لسياسة الدول الصناعية التى كانت تدور حول تأمين وصول بترول الشرق الأوسط لها . ففى هذه الأزمة، أغلقت قناة السويس وقطعت الأنابيب التى كانت تنقل بترول الشرق الأوسط إلى الدول الصناعية فتوقف وصول البترول إليها، ثم جاءت حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ وقرار الدول المنتجة

* مجلة المصور ١٩٩٦/٥/٣

للبترول بالمنطقة بإيقاف تصديره إلى الدول الغربية لفترة استمرت لحوالى السنة ثم تكوين كارتل يضم هذه الدول (الأوبك) أتفق فيه على تحديد حصة لكل منها لا تتعداها حتى يمكن التحكم في سعر البترول الذى ارتفع لعدة مرات خلال عقد السبعينات مما سبب اضطرابا فى اقتصاد العالم الصناعى فيما عرف بين اقتصاديي الغرب «بصدمة السبعينات».

وقد بينت هذه الأحداث للدول الصناعية الغربية التحدى الكبير الذى يواجهها للسيطرة على منابع بترول الشرق الأوسط التى رتبوا حياتهم عليها لتزويدهم بمصدر رخيص للطاقة. وكان رد فعل هذه الدول هو فى اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة لتفادى الوقوع فى أزمات أخرى مماثلة كتلك التى حدثت لهم وقت السويس وحرب سنة ١٩٧٣، وكذلك فى تبنى خطة طويلة الأجل لإعادة السيطرة على هذه المنابع.. وكان من الاجراءات السريعة بناء ناقلات ضخمة، حتى يمكن نقل البترول عبر طريق رأس الرجاء الصالح فى حال إغلاق قناة السويس، وتنشيط البحث عن البترول فى مناطق خارج بلاد منظمة الأوبك وتبنى سياسة للإقلال من الطلب على البترول وذلك بتوفير استخدام الطاقة وترشيدها، سواء فى وسائل النقل التى طلب من مصانعها أن تعيد تصميمها لتستخدم وقودا أقل، أو فى المنازل والمكاتب وأماكن العمل بإحكام فتحاتها حتى لايتسرب الدفء منها، أو بالاستغناء عن البترول كلما أمكن ذلك واستخدام بدائل له. وهكذا تم التوسع فى أعقاب حرب سنة ١٩٧٣ فى بناء المحطات النووية لتوليد الكهرباء.

أما الاجراءات طويلة المدى ، فقد اشتملت من بين ما اشتملت العمل على إعادة السيطرة على بترول الشرق الأوسط وذلك بخلق حالة من النزاع المستمر فى المنطقة يستدعى ضبطه دعوة الدول الصناعية للتدخل لحماية المتنازعين . والناظر لحالة الشرق الأوسط فى تسعينات القرن العشرين لايسعه إلا أن يرى أن هذه السياسة قد نجحت فقد أصبحت المنطقة اليوم مثالا نموذجيا لحالة ما يسميه خبراء العلوم السياسية «النزاع المستمر والمنضبط» الذى تقف فيه الولايات المتحدة ضابطا للإيقاع تلجأ إليه جميع دول المنطقة لحل نزاعاتها المستمرة والتى لايريد أحد منها أن تنفلت ، وكان قد سبق لى أن كتبت فى يونيه ١٩٩٤ محاولا تفسير حالة الشرق الأوسط فى إطار هذه النظرية، وقد أثبتت الأحداث ما ذهبت إليه. فها نحن نرى ما آل إليه حال منطقة الخليج . بعد الحرب

الساخنة التى اشتعلت فيها بعد عدوان العراق على الكويت، والتى لازالت بعد ست سنوات من انتهائها فى حالة نزاع يبرر بقاء القوات الأجنبية فيها حتى لاينفلت . وفى الواقع فإن الغرض من حرب الخليج لم يكن حل النزاع بين العراق والكويت بل ابقاؤه منضبطا فقط.

وقد أعطت حرب الخليج الفرصة للولايات المتحدة لكى يكون لها حضور ظاهر فى منطقة الخليج التى كلفتها دولها بالحفاظ على أمنها وتأمين بترولها وطرق الملاحة التى تنقله . وقد كانت هذه الحرب نقطة الانطلاق للولايات المتحدة لمحاولة الهيمنة على مصادر النفط على مستوى العالم كله . والمتتبع لحركة استثمارات النفط، يجد أن الولايات المتحدة هى أكبر المستثمرين فيها، وتكاد تكون الصناعة الوحيدة التى لاتلعب فيها الشركات متعددة الجنسية وعابرة الدول دورا يذكر فهى من الصناعات الاستراتيجية التى تخطط الولايات المتحدة للاحتفاظ بها لنفسها لكى تهيمن بها على عالم ما بعد الحرب الباردة . ففى هذا العالم الجديد ، فقدت الولايات المتحدة ورقة المظلة النووية التى كانت تمسك بها لحماية العالم الغربى خلال سنى الحرب الباردة، وهى الآن تسعى لكى تضع يدها على أكثر ما تستطيع من منابع النفط حتى يكون لديها ورقة جديدة تجعل كلمتها هى العليا. وقد هيأت حرب الخليج لها ذلك فى منطقة الشرق الأوسط، كما هيأت نهاية الحرب الباردة لها فى ذلك فى روسيا والبلاد التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى السابق. ولا شك أن جزءا غير يسير من الضغوط التى تتعرض لها إيران وليبيا حاليا، والتى تعرضت لها العراق فى السابق، يعود إلى أن هذه البلاد كانت تتعامل مع بلاد أوروبا الغربية فى شئون البترول من وراء ظهر الولايات المتحدة ومن المحللين من يرى أن الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن موقفهما من الحكومة الجزائرية والجماعات الإسلامية ، حيث يقوم الجانب الأمريكى بتشجيع هذه الجماعات، إنما يعود إلى تصميم الولايات المتحدة على أن يكون لها نصيب فى بترول الجزائر حتى ولو أدى ذلك إلى انهيار الحياة المدنية فيها..

## (٢)

ويزود البترول الدول الصناعية فى الوقت الحاضر بحوالى ٦٠٪ من احتياجاتها من الطاقة ويزودها الفحم بحوالى ٢٠٪ منها، بينما تتولى مصادر الطاقة الأخرى (مساقط

المياه والمحطات النووية والمتجددة) تزويدها بالباقي ويستخدم العالم الصناعي بما فيه النمور الآسيوية حوالي ٦٤ مليون برميل يوميا تستهلك الولايات المتحدة وحدها حوالي ربعها . وفي سنة ١٩٩٥ استهلكت الولايات المتحدة ١٦,١ مليون برميل في اليوم الواحد أنتجت منها ٦.٧ مليون برميل واستوردت الباقي من المكسيك وفنزويلا والشرق الأوسط.

ويستهلك العالم الصناعي نصف هذا البترول في تسيير وسائل النقل ونصفه الآخر في توليد الكهرباء (٢٠٪) وإدارة عجلة الصناعة (٣٠٪). وقد قلل التوسع في بناء المحطات النووية بعد حرب سنة ١٩٧٣، من اعتماد الدول الصناعية على البترول في ميدان توليد الكهرباء إلى النصف .. وتنتج هذه المحطات في الوقت الحاضر حوالي سدس احتياجات الطاقة في البلاد الصناعية ، على أن هذا التوسع لم يكن بغير ثمن باهظ : فبالإضافة إلى أن كلفة توليد الكيلووات /ساعة من الكهرباء من هذه المحطات عال يصل إلى ما بين ١٢,٥ سنت - بالمقارنة بكلفة ٣ إلى ٨ سنتات من الوسائل التقليدية - فإن المحطات النووية خطرة التشغيل ويصعب التخلص من نفاياتها الخطيرة على حياة الانسان .

وكما سبق أن ذكرت ، فإن الدول الصناعية مشغولة اليوم بإيجاد بدائل للبترول . وقد أنفقت هذه الدول في العقدين الماضيين أموالا ضخمة للبحث عن مصادر أخرى للطاقة وتركزت معظم الأبحاث على مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح ومد وجذر البحر . ويعود هذا الاهتمام إلى أسباب عديدة لعل من أهمها الخوف من تجدد الأزمة البترولية التي عاصرتها الدول الصناعية في السبعينات والتي سببت قلقا كبيرا . صحيح أنه لاتوجد اليوم أو في الأفق القريب أزمة بترولية من أي نوع كان، فالانتاج يفوق الاستهلاك ومنابع البترول مؤمنة أكثر من أي وقت مضى واحتياطيات البترول المثبتة قد زادت نتيجة التقدم التكنولوجي الكبير في طرق البحث عنه، إلا أن كل ذلك لايعني أن عالم الغد لن يرى أزمات كبيرة في امدادات البترول. فطبقا لأحد التصورات التي أصدرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن العالم سيحتاج إلى ٢٠ مليون برميل إضافية كل يوم لمقابلة احتياجاته في سنة ٢٠١٠ وذلك لمواجهة متطلبات الزيادة المتوقعة في السكان. وفي هذه السنة سيزيد عدد سكان العالم بمقدار النصف، وسيكون نصف هذه الزيادة في بلاد العالم الثالث التي

سينتقل الكثيرون من سكانها إلى المدن مما سيؤدى إلى تزايد استخدام البترول عن معدلاته الحالية بسبب طبيعة العيش فى المدن نظرا لضرورة التوسع فى استخدام وسائل النقل فيها لحاجة سكانها للانتقال اليومى إلى مقار أعمالهم وحاجة متاجرها ومصانعها لنقل البضائع والمواد. وبانتقال سكان الريف إلى المدن، فإن الطلب على البترول سيزيد فى الريف أيضا نظرا لأن هذا الانتقال سيجعل ميكنة الزراعة ضرورة (وتتوقع هذه الدراسة أن استهلاك الطاقة سيزيد بنسبة ٤٥٪ للفرد من سكان الهند والصين الذين ينتظر أن يتضاعف عددهم فى العشرين عاما القادمة) .

ومما سيزيد الطلب على البترول ، انتشار عمليات التصنيع فى الكثير من البلاد ، وتستخدم الصناعة طاقة أكبر عن أى نشاط آخر لكل وحدة إنتاج وهى أعلى ما تكون فى الصناعات الأساسية التى تسعى الدول الحديثة التصنيع إلى بنائها كصناعات الفلزات الأولية (المعدنية) والأحجار والطين والزجاج ولب الورق وتكرير البترول والكيماويات وتستهلك هذه الصناعات وحدها ٨٠٪ من جملة الطاقة التى تستخدم فى الصناعات فى الولايات المتحدة.

ويتزايد فى الوقت الحاضر الاستهلاك العالمى من البترول بواقع ٢٪ سنويا على أن ذلك المعدل سيتغير تماما إذا ما ارتفع متوسط استهلاك الفرد فى الصين والهند إلى نفس متوسط استهلاكه فى كوريا الجنوبية . ففى هذاالحال ، فإن هاتين الدولتين ستحتاجان وحدهما إلى ١١٧ مليون برميل فى اليوم أى قرابة ضعف استهلاك العالم فى الوقت الحاضر، ويصعب تصور استيفاء مثل هذه الاحتياجات من منابع البترول الحالية، بل ويصعب تصور إيجاد منابع جديدة يمكن أن توفى بها لمدد طويلة وبأسعار مقبولة. هذا بالإضافة إلى أن مثل هذا الاستهلاك الهائل سيلوث الجو ويجعل العيش فى جميع أرجاء الأرض صعبا.

## (٣)

وتدفع هذه التصورات العالم الصناعى لاتخاذ الخطوات الجادة للإقلال من استخدام البترول تمهيدا لاستبداله تدريجيا بمصادر جديدة ونظيفة وقد شغل هذا الموضوع

الباحثين منذ سبعينات القرن العشرين عندما ارتفعت أسعار البترول. وقد نجحت البرازيل في آخر هذا العقد في انتاج سيارة جديدة تسير بالكحول بدلا من البنزين، وقامت ببناء مصنع خاص لإنتاج هذه السيارات ولكن المشروع فشل نظراً لأنه كان مبنياً على افتراض أن سعر البترول سيزيد على ٤٠ دولار للبرميل وهو ما لم يحدث . وقد تجدد البحث فى الموضوع في الثمانينات حين بدأت شركات البترول العملاقة والكثير من حكومات الدول الصناعية بإجراء أبحاث فى هذا الشأن، ونذكر منها على سبيل المثال تلك التى تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاشتراك مع شركات السيارات الكبرى لتطوير وسائل النقل حتى تكون نظيفة العادم ( Zero-emission ) بحلول عشرينات القرن الواحد والعشرين . وقد سبقت ولاية كاليفورنيا جميع الولايات الأخرى فى استصدار قانون يحتم على شركات السيارات بأن يكون ٢٪ على الأقل من سياراتها المعروضة فى السوق نظيفة العادم فى سنة ١٩٩٨ . وحتى اليوم فإن مثل هذا الشرط لا توفيه غير السيارات الكهربائية التى يجرى تطويرها اليوم لكى تعرض فى السوق فى ذلك العام. وتنوى الحكومة الأمريكية أن يكون ما بين ١٠٪ إلى ١٢٪ من أسطول سياراتها المستخدم فى مصالحها نظيفة العادم بحلول سنة ٢٠٠٠ ومن المخطط أن يعم تشغيل هذا النمط من السيارات عند حلول ثلاثينات القرن الواحد والعشرين على أن يتم استبدال جميع السيارات الدائرة بالبترول بعد ذلك بعقد أو اثنين وإذا كان أمر إيجاد بديل للبترول فى وسائل النقل بعيدا فإن أمر إيجاد بديل له فى عملية توليد الكهرباء أصبح قاب قوسين أوأدنى من التحقيق . واليوم أصبح من الممكن انتاج الكهرباء بالوسائل غير التقليدية بطريقة اقتصادية . ففى خلال السنوات العشر الماضية أمكن خفض ثمن توليد الكيلووات/ساعة من الكهرباء من تربينات الرياح «طواحين الهواء» من ٢٢ سنتا إلى أقل من ٦ سنتات، مما جعل استخدامها اقتصاديا فى الكثير من البلاد ، كما أمكن خفض ثمن الكهرباء الشمسية الحرارية المولدة من الشمس لتصبح واسعة الاستخدام فى المنازل لتسخين الهواء المستخدم فى التدفئة أو الماء ، كما تم أيضا خلال هذه السنوات تطوير الخلايا الكيميائية الضوئية ( Photovoltaic ) فانخفض سعرها وأصبحت مصدرا لتوليد الكهرباء فى المناطق النائية. وهذه الخلايا هى أجهزة من أشباه الموصلات التى تولد الكهرباء مباشرة من ضوء الشمس . وقد استخدمت أول ما استخدمت فى تزويد مركبات

الفضاء بالطاقة . ويتم الآن انتاج هذه الخلايا تجاريا، وقد تمت تجربتها فى كينيا فزودت أماكنها النائية بالكهرباء بطريقة اقتصادية ودون دعم . وتتميز هذه الأجهزة الصغيرة الحجم بسهولة تركيبها فى أى مكان مهما كان بعيدا دون الحاجة إلى مد الأسلاك والخطوط كما الحال فى محطات توليد الكهرباء الضخمة الحالية. وهذه الميزة تجعل هذه الأجهزة قليلة النفقة لعدم الحاجة عند تركيبها إلى مد أية خطوط منها وعالية الكفاءة نظرا لقصر المسافة بين مولد الطاقة والمستخدم النهائى لها.

البحث العلمى فى موضوع الطاقة المتجددة على درجة كبيرة من التقدم بحيث يمكن القول أنه معد لإحلال الوقود الحفرى بمصادر جديدة من الطاقة . وربما كان المانع من ذلك مصالح الكثير من الشركات الكبرى العاملة فى حقل استخراج البترول والغاز أو فى حقل صناعة السيارات والمعدات الثقيلة التى صممت لاستخدام البترول وفى إهلاكها خسارة محققة عليها - إلا أنه ومهما كانت قوة هذه المصالح فمن المؤكد أن المستقبل سيكون فى استبدال الوقود الحفرى كمصدر للطاقة أو على الأقل الاقلال من استخدامه واستبداله بمصادر جديدة للطاقة وراء ترويجها شركات بازغة تسعى لأن يكون لها مكان فى عالم الغد - وللحق فإن الوقت الذى سيشهد نهاية عصر البترول قريب بل هو أقرب مما يتصور الكثيرون.

## الملف الخامس:

# من يملك تــاريخ مصــر ؟

- من يملك تاريخ مصر ؟
- فراعنة من ؟ قصة الكشف عن حضارة مصر القديمة والصراع الذى دار عمن يملكها.
- اختطاف الجغرافيا بعد اختطاف تاريخ مصر .

# من يملك تاريخ مصر ؟ *

التاريخ من أكثر أدوات بناء الأمم أثرا ففي أحداثه وآثاره ما يمكن أن يبعث الاعتزاز في أبناء وبنات الأمة ، وما يمكن أن يجمعهم في لحمة متينة حول تراث مشترك ومستقبل واحد . وتتخذ الأمم تاريخها القديم أساسا لتأكيد هويتها واستقلالها ، وليس هناك ما يمكن أن يبعث في الشعوب الثقة بالنفس والقدرة على إبراز روح المقاومة مثل الشعور بالانتماء إلى حضارة مجيدة وأجداد كبار .

ومن أجل ذلك درج الغزاة عبر العصور على محو ذاكرة الأمة التي يغزونها كما درجت حركات الاستقلال - الحديث منها والقديم - على بعث التاريخ واستخدامه سلاحاً لتحدى الغزاة وبناء الأمة .

وقد تعرضت مصر للغزو والاحتلال منذ أن مات رمسيس الثالث أحد ملوكها العظام في سنة ١١٦٠ قبل الميلاد ، وتقلب على حكمها الغرباء ، عملوا جميعا وباستثناءات قليلة على محو ذاكرة الأمة وتحقير معتقداتها وهدم رموزها وكل ما يمكن أن يجمعها - وتقف أطلال الآثار في مختلف أرجاء البلاد شاهداً على ذلك - كان معبد الكرنك شاهقاً ومهيباً ورمزاً للقوة والسؤدد في زمانه وإذ به يصبح اصطبلاً لخيول عسكر الرومان قبل أن يهجر أطلالا - وكانت «منف» عاصمة الإمبراطورية التي مدت أطرافها عبر العالم المعمور وإذ بها تصبح محجراً يلتقط منه البناءون الأحجار لبناء قصور ومساجد سلاطين الترك والمماليك على البر الآخر من النيل .

ويمكن للمرء أن يأخذ ما فعله الفرس بتمثال الملك رمسيس الثاني ، الذي صنع في كتلة واحدة من الجرانيت والذي كان يقف شامخاً بمعبد «الرامسيوم» الذي بناه هذا الملك بالبر الغربي بالأقصر بارتفاع عشرين متراً وباتساع سبعة أمتار عند الكتفين ، مثالاً

* صدر بمجلة سطور مايو ١٩٩٩ .

للجهد الذى كان الغزاة على استعداد لأنفاقه للخلاص من رموز الأمة وإسقاط الهيبة عنها وإجبار أهلها على تحقير ماضيهم ، فقد احتاج إسقاط هذا التمثال الذى يجد الزائر رأسه ملقى أمام الصرح الثانى للمعبد إلى عمل فيلق كامل من الجيش الفارسى جند لشهور عديدة لذلك العمل بعد غزو الفرس مصر مباشرة . ولابد أن هذا التمثال كان مثيراً للمشاعر وباعثاً على الرهبة حتى أنه أوحى ، حتى بعد تحطيمه لشاعر عظيم مثل شيلى بقصيدته الشهيرة «أوزيماندوس» .

وخلال الألفيات الثلاث التى انقضت بعد سقوط دولة الفراعنة حرم على المصريين أن يتكلموا عن ماضيهم وأجبروا على لعنة أجدادهم والتبرؤ منهم والعيش خدما لحضارات دخيلة .

وعندما دخل الإسكندر مصر تمت «أغرقة» مصر ودياناتها وأسماء مدنها ولغة الكتابة فيها وحكم على المصريين بالعيش أقنانا فى زراعات وورش مختلف الصناعات التى ملكها الحكام الجدد الذين أصبح لهم مدنهم الخاصة وأحياؤهم المسورة - وظل الأمر على هذا الحال بعد دخول الرومان مصر فى سنة ٣٠ ق . م ، وإن زاد عليه المزيد من الاستغلال بعد أن تحولت مصر إلى مستعمرة يصدر قمحها وكل خير زراعاتها إلى روما فى إطار نظام كفء من الجباية والنقل ، وتشير تسمية هذين العصرين باليونانى - الرومانى إلى أنه لم يعد لمصر من أثر يمكن أن يسمى العصر به - وفى هذين العصرين استقطب المستعمر كهنة مصر واصطفاهم إلى جانبه وبنى لهم المعابد الفخمة - فأصبحوا فى خدمته يتوجون ملوكه على مصر ويساهمون فى تثبيت أقدامه والدعوة إلى طاعته - وتشير لفافات البردى التى اكتشفت خلال هذين العصرين إلى الحال المهين الذى وصل إليه شعب مصر والذى قد تكون البردية التالية ، والتى اخترتها اعتباطا ، مثالاً على مدى الذلة والهوان اللذين انحدر إليهما شعب مصر فى ذلك الوقت - والبردية عريضة رفعها فلاحو قرية «أفروديتى» (كوم شقاو - مركز طما - محافظة سوهاج) إلى دوق الولاية فى سنة ٥٦٧ ميلادية لإعفائهم من جزء من الضرائب المقررة عليهم :

«فلاقيوس تريابيوس ماريانوس ميخائيل جبريل قسطنطين ثيودور مرتوريوس جوليان اثفاسيوس القائد القنصلى الأشهر والشريف الأمجد لدى الحاكم جستين ، دوق طيبة الأوجسطى للسنة الثانية : التماس وضراعة من عبيدك البؤساء ، الملاك الصغار والسكان

المساكين من قرية «أفروديتي» التعسة المشمولة برعاية بيتك الطاهر وسلطتك السامية . إن العدالة الخاصة والإنصاف المطلق ليضفيان أبدا هالة من النور على سلطتكم الجليلة الفائقة وهي ما نتطلع إليه دائماً كما يتطلع الموتى فى العالم الآخر مجيء المسيح ، الإله السرمدى – فعلى سموك من بعده ، وهو ربنا ومولانا المنقذ المبين المنعم الصادق الرحيم ، عليك نعقد كل أملنا فى الخلاص ، أنت يا من يسبح جميع الناس بحمده ويتحدثون بذكره فى كل مكان .. لهذا جئنا مطمئنين لنتمسح عند مواطيء قدميك الطاهرتين ونطلعك على أحوالنا» .

وفى هذا العصر الذى درج المؤرخون على تسميته باليونانى – الرومانى كانت معظم البرديات مكتوبة باللغة اليونانية والقليل منها باللغة الديموطيقية المحلية – مما يشير إلى أن الحياة المصرية والوطنية كانت مكبوتة وأن العداء لليونانيين كان مستحكماً . وقد أدى هذا الكبت إلى ترك المصريين دياناتهم القديمة التى تعاون كهنتها مع المستعمرين . والترحيب بالديانة المسيحية الجديدة التى أصبحت كنيستها القبطية مركز الحركة الوطنية ، فنالت اضطهادا شديداً من المستعمرين .

وعلى الرغم من الدور الهام الذى لعبته هذه الكنيسة فى الحفاظ على ما بقى من حضارة مصر فليس بالتاريخ الذى يعرفه المصريون المحدثون عصر قبطى فقد درج كتاب التاريخ على تسمية العصور بأسماء الملوك والأمراء الحاكمين وهو الأمر الذى لم يحدث فى حالة الأقباط الذين لم يتول واحد منهم حكم مصر على طول التاريخ .

وحتى القرن التاسع عشر ظل المصريون بلا تاريخ فقد محى تماماً من الذاكرة ولم تعد هناك أية صلة تربط المصريين المحدثين بأجدادهم الذين أصبحوا من الكفرة أو المساخيط الذين لا يستحقون إلا اللعنة .

## إعادة اكتشاف التاريخ

يعود فضل إعادة اكتشاف تاريخ مصر إلى الأجانب الذين بدأوا يتوافدون على مصر فى أعداد كبيرة بعد أن قامت الحملة الفرنسية بتسجيل آثار مصر القديمة مما أثار اهتمام العالم ، وعلى الرغم من أن الكثيرين ممن جاءوا إلى مصر فى سنى القرن التاسع

عشر كانوا من المغامرين الذين سعوا لنهب مصر وآثارها إلا أن كثيرين آخرين جاءوا للدراسة الجادة للآثار وللقيام بالحفائر المنظمة وفك أسرار اللغة وجمع المخطوطات والبرديات التي أهملت . وبعد عقود قليلة من العمل المنظم في حقل الآثار تبين للعالم أن حضارة مصر القديمة والمندثرة كانت ذات شأو عظيم ، وأنها وصلت إلى أعلى المستويات في إنجازاتها في ميادين المعمار والحساب والفلك والهندسة والطب والزراعة وتربية الحيوان وصناعة الخزف والورق والحلي وطرق المعادن وصهرها كما أنها بهرت العالم بطرقها في الإدارة والتنظيم الاجتماعي .

ولم يكن من المقبول بعد كشف أبعاد هذه الحضارة المجيدة تبرير أطماع الدول الغربية في الاستيلاء على مصر بحجة تحضيرها إلا بالتأكيد على الفصل التام بين بناة هذه الحضارة القديمة والمصريين المحدثين . وهكذا استمر المستعمرون الجدد الذين وفدوا من أوروبا هذه المرة في تكريس نفس السياسة التي ظل قدامى المستعمرين في تطبيقها مع فارق واحد وهو أن الأخيرين كانوا يعتبرون حضارة مصر القديمة عدوا ينبغي استئصاله كلية . أما المستعمرون الجدد فقد كانوا شديدي الاحترام لتاريخ مصر القديم الذي رأوا أنه ملك لهم وليس للمصريين المحدثين شأن به - ذلك لأن تراث هؤلاء الأقدمين قد ترك مصر منذ مدة طويلة وانتقل إلى اليونان ومنها إلى روما فأوروبا - ولذلك فالتاريخ المصري القديم ملك لأوروبا .

وانعكست هذه النظرة على علم الآثار الذي أصبحت دراسته ومنذ نشأته أوروبية في الأساس ليس للمصريين حق الدخول فيها أو حق الاحتفاظ بما خلفه الأقدمون من آثار وهكذا تم تبرير إخراج كميات هائلة من الآثار من مصر خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، كما تم قصر دراسة الاثار على الأجانب دون المصريين . واحتفظ الفرنسيون برئاسة الهيئة المسئولة عن الآثار في مصر إلى حوالي القرن ومنذ أن صدر أمر سعيد باشا والي مصر بتعيين أوجست ماريت مديراً لها في سنة ١٨٥٨ وحتى سقوط الملكية في سنة ١٩٥٢ . وفي خلال هذه الفترة منع المصريون من دراسة الآثار وأغلق الفرنسيون المدرسة التي أنشأها بروجن عالم المصريات الألماني الجنسية لتعليم اللغة المصرية القديمة والتي أنشئت في سنة ١٨٧٠ ، وكان من تلاميذها

أحمد كمال المصرى الوحيد الذى أفلت من هذا المنع واستفاد من الوجود القصير لمدرسة بروجن.

وللحق فقد جاء اهتمام المصريين بتاريخهم القديم متأخراً وفى تردد شديد ، وارتبط الاهتمام مع نشأة الفكر القومى والاستقلال بشئون البلاد .

وكان محمد على هو أول من رأى أهمية التاريخ فى شحذ همة الأمة لتنفيذ مشروعه النهضوى ، ولم تأت رؤيته هذه إلا بعد عشرين سنة من توليه حكم مصر وبعد أن اضطر إلى اللجوء إلى الشعب المصرى بعد فشل محاولاته لتنفيذ ذلك المشروع بفلول المماليك أو مرتزقة العسكر من مختلف البلاد . وفى هذه الفترة الأولى كان محمد على كريما بآثار مصر وسمح للأجانب بنهبها وتصديرها ، كما أنه قام بنفسه بإهداء الكثير من الآثار إلى ملوك أوروبا ، ولازالت مسلة الكونكورد الشهيرة بباريس تقف شاهداً على تلك الفترة المبكرة على أن ذلك كله تغير بعد سنة ١٨٣٦ عندما بدأ محمد على فى استخدام تاريخ مصر الذى كان يوصف فى ذلك الوقت «بالعجائب» أو «الفضائل» لتأكيد استقلال مصر . وكتب رفاعة الطهطاوى كتاباً عن مصر القديمة استخدم فيه مراجع أوروبية وعربية نصح فيه محمد على بألا يبعث بالآثار المصرية إلى الخارج . وقد قبل محمد على بالفعل هذه النصيحة وأصدر أمراً بذلك وقام بالحفاظ على الآثار بتعيين مفتشين لذلك الغرض ، كما أمر بفتح أول متحف لها بالقاهرة . ومنذ ذلك الوقت بدأ اهتمام النخب المصرية بالتاريخ القديم ، وقد سبق القول بأن أحمد كمال كان أول المصريين الذين عملوا فى حقل الآثار وكان أول من حاول نشر الثقافة التاريخية وتعليم اللغة المصرية القديمة للمصريين .

## ثورة سنة ١٩١٩ واكتشاف مقبرة توت عنخ آمون

على أن أكبر الاهتمام بتاريخ مصر القديم جاء مع اشتعال ثورة سنة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول عندما انتقل هذا الاهتمام إلى قلب الشارع المصرى بعد أن كان مقصوراً على النخب والدوائر الأكاديمية .

كان التاريخ أحد أدوات الثورة لإشعال الروح القومية التى ظهرت فى أقصى درجاتها وقت الكشف عن مقبرة توت عنخ آمون فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ عندما صمم هوارد كارتر مكتشف المقبرة على أن يقتسم موجوداتها مع الحكومة المصرية . وكان القانون السائد فى ذلك الوقت يعطى هذا الحق للقائم بالحفائر الأثرية عندما يكون الأثر منهوباً . أما إذا كان الأثر سليماً وعلى حاله فإن موجوداته تصبح ملكاً للحكومة المصرية بكاملها - وبرر كارتر طلبه بأحقية اللورد كارنارفون ممول الحفائر بنصفها بأن المقبرة من الآثار المنهوبة ، فقد فتحت بعد إغلاقها وتمت سرقة بعض زجاجات العطر منها - وعلى الرغم من صحة هذه الحادثة إلا أن الحكومة المصرية اعتبرت أن فتح المقبرة بعد إغلاقها كان من البساطة بحيث أنها اعتبرت المقبرة من الآثار السليمة التى لا يجوز إخراج شىء من موجوداتها خارج مصر .

وبعد أخذ ورد قام كارتر بالإضراب عن العمل وإغلاق المقبرة مما حدا بالحكومة المصرية إلى الاستيلاء عليها وافتتاحها فى احتفال كبير حدد له يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٥ .

وكان يوم الافتتاح يوماً مشهوداً فقد خرج الناس فى مظاهرة شعبية لم تشهد الأقصر لها مثيلاً وأرسل سعد زغلول رئيس الوزراء فى ذلك الوقت قطاراً خاصاً حمل الوزراء وكبار رجال الوفد للمشاركة فى حفل الافتتاح بالأقصر . وأضىء تابوت «توت عنخ آمون» بالأنوار الكاشفة التى أعدت خصيصاً لهذا الاحتفال الذى أعلن فيه المصريون تصميمهم على أن تبقى موجودات المقبرة بكاملها بمصر .

وحاول عالم المصريات الشهير برستد - الأمريكى الجنسية - أن يتدخل للصلح بين الحكومة وكارتر دون جدوى ، وكان برستد قد حاول إقناع الحكومة المصرية بقبول منحة من المليونير الأمريكى روكفلر لبناء متحف مصرى جديد إلا أنه فشل فى إقناع حكومة الوفد أو الحكومة التى تلتها بعد إقالتها بذلك ، فقد شعر المصريون أن فى العرض مهانة خاصة وأنه اشترط أن تكون إدارة المتحف تحت وصاية لجنة دولية لثلاثين سنة بعد الإنشاء .

وكان من أثر هذا الحادث البدء بالاهتمام بدراسة الآثار وإنشاء قسم خاص لها فى كلية الآداب بالجامعة المصرية التى كانت قد أنشئت فى سنة ١٩٢٥ ، وقد تخرج فى هذا

القسم بعض من رواد هذا العلم الذين بدأوا سلسلة من الحفائر تحت قيادتهم إلا أن الاتجاه السياسى العام فى مصر والذى كان قد أفرز حماساً منقطع النظير لإحياء التاريخ القديم لمصر والذى تبدو مظاهره في تمثال نهضة مصر وضريح سعد زغلول ومنازل بعض كبار رجال الحركة الوطنية والتى نحتت وبنيت على الطرازالفرعونى قد خمدت أمام المد السلفى الذى طغى فى الأربعينات حتى على بعض الحركات الوطنية التى كانت قد تبنت أيديولوجياتها إحياء التاريخ القديم كحركة «مصر الفتاة» التى بدأت فى سنة ١٩٣٣ بهذا الفكر وانتهت بتناسيه وتبنى قضية السلفية . وكانت هذه القضية خافتة حتى أحداث نكبة فلسطين فى سنة ١٩٤٨ التى أعطتها دفعة كبيرة وكان حسن البنا مؤسس جماعة «الإخوان المسلمين» ممن نادوا بأن «إحياء الفرعونية هو إحياء لعادات الجاهلية التى تخلص منها المسلمون» وقد شارك فى نشر هذه الدعوة الأستاذ أحمد حسن الزيات رئيس تحرير مجلة «الرسالة» التى لعبت دوراً مؤثراً فى إحياء الحركة السلفية فى مصر فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين .

على أن الاعتزاز بالتاريخ القديم لم يخمد وظل فى وجدان الشعب المصرى يظهر بين الحين والآخر . وعندما قامت الثورة فى سنة ١٩٥٢ كان نصب تمثال رمسيس الثانى بميدان المحطة (الذى سمى فيما بعد ميدان رمسيس) من أول أعمالها وكذلك كان صك صورة أبو الهول على النقود المصرية بدلا من صورة الملك . على إن هذا الاهتمام لم يكن له أى أثر على حال الهيئة المسئولة عن دراسة الاثار ، بل وعلى العكس من ذلك فقد قامت حكومة الثورة بطرد بعض من أعظم علماء الآثار المصريين من خدمة الهيئة بحجة تطهيرها كما أنها لم تقم بأى جهد لدفع دراسة الآثار التى ظلت وحتى اليوم فى أيدى الأجانب يقومون بها. وفى المقابل فقد وجدت الدولة حلا توفيقيا لموضوع الآثار فهى موضع اهتمامها من حيث إنها منشآت يمكن أن تجذب السياح لزيارة مصر وليس من حيث إن لها علاقة بمصر الحديثة التى حدث وأن ورثتها لتكون أداة لجمع المال. والناظر إلى الدراسات القليلة التى يقوم بها المصريون اليوم لدراسة الاثار يحس وأنها موجهة لخدمة السياحة حتى وكأنها تشكل فرعا جديدا لعلم الاثار هو ما أسميه «بعلم المصريات السياحى».

ما ناله تاريخ الفراعنة من أعمال ناله أيضا التاريخ القبطى والإسلامى اللذان نستمد معظم معرفتنا عنهما من مؤلفات الباحثين الأجانب فقضية إهمال التاريخ لا تتعلق فقط بفترة تاريخية بعينها بل هى قضية عامة تغطى التاريخ كله، نشأت بسبب سقوط بلادنا فى أيدى حكام لا يريدون لنا أن نستقل بإراداتنا أو أن يكون لنا شئ من الكبرياء القومى التى يمكن أن تثير الحماس أو تشجع روح المقاومة ، وحتى التاريخ الإسلامى الذى كثيرا ما نتشدق بأننا حماته والحافظون له فإننا لم نحفظ منه الكثير، فمعظم مخطوطات التراث بما فى ذلك تلك التى جاءت فى مقال الكاتب الكبير الأستاذ حسين أمين بمجلة «سطور» (عدد أكتوبر ١٩٩٨) نقلت وحفظت وترجمت بواسطة الأجانب الذين استفادوا منها وأخذوا عنها ما يمكن أن تكون له فائدة لحضارتهم الجامعة . بل ولعلى أضيف بأنهم ربما أخذوا عنها أكثر مما أخذنا منها. ولا يحتاج أمر إهمالنا لتراثنا القبطى والإسلامى إلى أكثر من رؤية آثار هذين العصرين العظيمة وهى فى حالها المؤسف الذى توجد عليه اليوم.

فى الماضى وقبل زمان الاستقلال كان الطغاة والغزاة الذين حكموا مصر بعد سقوط دولة الفراعنة يسعون إلى إلغاء تاريخ مصر أو إلى اختطافه ونسبته إليهم حتى تذهب كبرياء أهلها ويسهل حكمهم ، أما اليوم وبعد أن نالت مصر الاستقلال فليس هناك من سبب يمكن أن يبرر إهمال التاريخ غير أن حكام ما بعد الاستقلال لا يختلفون كثيرا عن حكام ما قبل الاستقلال!

# فراعنة من ؟ قصة الكشف عن حضارة مصر القديمة والصراع الذى دار عمن يملكها *

فراعنة من؟ كتاب يعالج نشأة وتطور علم الآثار فى مصر خلال المائة وستة عشر عاما التي انقضت منذ بدء دراساته الجدية وقت الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ وكيفية استخدام الأوروبيين هذا العلم لتحقيق مطامعهم الاستعمارية لضم مصر إلى الامبراطوريات التى كانت تتكون خلال هذه الفترة والكيفية التى استخدم بها الوطنيون المصريون هذا العلم من أجل تأكيد الهوية القومية والكتاب من تأليف دونالد مالكولم ريد المؤرخ الأمريكي والاستاذ بجامعة ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الذى عرف بدراساته وأبحاثه المتعمقة فى تاريخ مصر الحديث والتى تميزت بموضوعيتها واهتمامها بأخذ الرؤية المصرية للاحداث فى الاعتبار قبل الوصول إلى أية نتائج أو أحكام وكنت قد تابعت عددا كبيرا من أبحاث دونالد مالكولم ريد وأعجبت بها ووصفته بحق فى مقال نشرته عنه فى مجلة الهلال (نوفمبر ١٩٩٩) بالمؤرخ الذى أحب مصر ولا يختلف هذا الكتاب عن سابق مؤلفاته فى موضوعيته وإبرازه للدور الهام الذى أهمل عن عمد والذى لعبه العلماء المصريون فى هذه الفترة المبكرة لإيجاد مكان لمصر فى البحث عن آثارها وكتابة تاريخها بل واعادة امتلاكه بعد أن كاد أن ينزع منها ، واستخدم المؤلف مئات الوثائق التى كتبت باللغة العربية وبعدد من اللغات الاجنبية استخرجها من سجلات دار الكتب المصرية ووزارة المالية المصرية وجامعة القاهرة ومن

* عرض لكتاب دونالدريد Whose Pharaohs باللغة الانجليزية من مطبوعات جامعة كاليفورنيا والجامعة الامريكية بالقاهرة سنة ٢٠٠٢ - وقد نشر العرض بمجلة «وجهات نظر» سنة ٢٠٠٢ .

أرشيف وزارتى الخارجية الفرنسية والبريطانية ومن المكتبة البريطانية وجامعة بنسلفانيا ومن مذكرات مرقس سميكه والتى لازالت مخطوطة لم تنشر.

# آثار مصر عند مقدم الحملة الفرنسية

وعلى الرغم من أن الاهتمام بآثار مصر بدأ يتزايد فى أوروبا خلال القرن الثامن عشر إلا أن المعرفة الحقيقية لها ولتاريخ بناتها وطبيعة الحضارة التى نشأت فيها حدث بعد الكشف عن سر الكتابة الهيروغليفية الذى قام به عالم اللغويات الفذ فرانسوا شامبليون الذى استطاع أن يفك رموز هذه اللغة من حجر رشيد الذى كانت الحملة الفرنسية قد كشفت عنه مصادفة خلال إعدادها بعض الاستحكامات العسكرية فى هذه المدينة فى سنة ١٧٩٩ ، وبعد ثلاث وعشرين سنة من هذا الكشف توصل شامبليون إلى فك رموز لغة الفراعنة وإلى معرفة معانى كلماتها بمقارنتها بقريناتها باللغة القبطية التى احتفظت بالكثير منها ، وفتحت القدرة على قراءة لغة مصر القديمة الباب واسعا لإعادة اكتشاف مصر القديمة وكتابة تاريخها من جديد ولتغيير مفهوم أوروبا عنها ، وكان هذا المفهوم مستمدا على طول العصور الوسطى وحتى اكتشاف شامبليون إما عن طريق التوراه وشخصيات الأنبياء التى ارتبطت اسماؤهم بمصر كابراهيم ويوسف وموسى وعيسى عليهم السلام والتى جعلت من مصر جزءا من الأراضى المقدسة التى كانت تقع فى طريق الحج أو من كتابات المؤلفين القدامى كهيرودوت المؤرخ اليونانى الذى زار مصر فى سنة ٤٥٠ ق . م. ومانيتو الكاهن المصرى الذى لم يبق من كتاباته غير قائمة الأسرات الفرعونية القديمة التى لازالت تستخدم حتى اليوم واراطوسطين وغيرهم من مؤلفى اليونان والرومان كصطرابو وديودور الصقلى .

ولم يكن مفهوم المصريين أنفسهم عن مصر القديمة فى ذلك الوقت مختلفا ، فقط ارتبط منذ أن قبل المصريون المسيحية فالإسلام بالاحداث التاريخية التى جاء ذكرها بالكتب المقدسة والتى لم يكن الفرعون فيها إلا رمزا للقسوة والطغيان مما أبعدهم عنه وجعلهم يتبرأون من آثاره وينظرون إليها فى إطار هذا الرمز . وكانت الأهرام عند البعض مرصدا وعند البعض مخبأ أقامه هرمس (ادريس) ليحفظ العلم ودروس الصناعات وحكمة

الأقدمين لكى تسلم من طوفان النبى نوح عليه السلام ، وعند الكثيرين مخزنا للغلال أقامه النبى يوسف عليه السلام . أما عن إهمال مؤرخيهم لآثار مصر القديمة فيكفى أن أنكر أن الرحالة الشهير ابن بطوطة لم ير فى آثار مدينة الأقصر شيئا يستحق أن يذكر فى كتابه «تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» غير قبر الصالح العابد أو الحجاج الأقصرى الذى يوجد بداخل الجامع الصغير الذى أقيم بيهو معبد الأقصر المهيب ، وقد تغيرت هذه الصورة بعد اكتشاف أسرار اللغة الهيروغليفية وبدء انفتاح المصريين المحدثين على العالم الجديد الذى فتحه هذا الاكتشاف عن مصر القديمة ، وفى رأى ريد أن المسئول الأول عن هذا التغيير لمفهوم المصريين المحدثين عن مصر القديمة هو رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذى استطاع بكتاباته عن مصر القديمة بمجلة «روضة المدارس» التى كان يحررها وبكتابه «أنوار توفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى اسماعيل» أن يلعب نفس الدور الذى لعبه شامبليون للأوروبيين ، وفى رأى ريد أن رفاعة الطهطاوى كان واحدا من أبرز شخصيات مصر فى القرن التاسع عشر وأكثرهم أثرا فى تشكيل هويتها فقد استطاع بالاضافة إلى دوره فى تغيير مفهوم المصريين عن تاريخهم القديم أن يعرفهم بالحضارة الغربية التى عاش فى ظلالها وعرفها معرفة وثيقة وكتب عنها بالعربية كتابه الشهير «تخليص الابريز فى تلخيص باريز» وفى هذا المجال فإن دوره فى نقل الحضارة الغربية لأهل مصر لا يقل أهمية عن دور ادوارد وليم لين البريطانى الذى عاش فى مصر وعرفها ونقل حضارتها إلى بنى وطنه فى كتابه الشهير «عادات المصريين المحدثين» .

وكما لعب اكتشاف شامبليون للغة الفراعنة دورا كبيرا فى تغيير مفهوم الأوروبيين عن مصر القديمة فقد كان لصدور موسوعة «وصف مصر» التى كتبها العلماء الذين صاحبوا الحملة الفرنسية إلى مصر فى باريس بين سنتى ١٨١٠ ، ١٨٢٩ أكبر الأثر فى تعريف الأوروبيين بمصر وحضارتها بل والافتتان بها، وتحتوى موسوعة وصف مصر على ثمانى مجلدات من القطع الكبير من المتن أربعة منها عن مصر القديمة ومجلدين (من ثلاثة أجزاء) عن مصر المعاصرة ومجلدين (من خمسة أجزاء) عن التاريخ الطبيعى هذا بالاضافة إلى تسع مجلدات بنفس الحجم من اللوحات البديعة الاخراج تضم ثلاثة آلاف لوحة عن آثار مصر القديمة (خمس مجلدات) ومصر المعاصرة (مجلدين) والتاريخ

الطبيعي (مجلدين من ثلاثة أجزاء) . وبعد سنوات من اصدار هذه المجلدات وفى سنة ١٨٢٩ صدر ملحق الأطلس الجغرافى الذى احتوى على أول الخرائط الطوبوغرافية لمصر.

وهكذا جاءت معرفة الأوروبيين لمصر وحضارتها القديمة ومولد علم المصريات ذاته عن طريق الحملة العسكرية الفرنسية التى حدثت وسط فترة المد الاستعمارى الأوروبى وأحداث العنف والحرب التى سببها التنافس بين بريطانيا وفرنسا على امتلاك الأسواق وفرض السيطرة على الغير . وتعكس المقدمة التى كتبها فورييه J. B. Fourier لموسوعة وصف مصر والتى وافق عليها نابليون بنفسه هذا المناخ العام الذى كان سائدا فى تلك الفترة ، ففى هذه المقدمة يبدأ الكاتب بإبراز الموقع المتميز لمصر بين ثلاث قارات والتاريخ العظيم لها عندما كانت موطن العلوم والفنون منذ أقدم الأزمنة وقبل حرب طروادة ففيها درس هومر وسولون وفيثاغورس وافلاطون وإليها سعى الاسكندر وقيصر ومارك انطونيوس وأغسطس ونابليون ثم يعود فيقول أن مصر الحديثة قد تدهورت وسقطت فى هوة التخلف والبربرية حتى مقدم الفرنسيين إليها لكى يعيدوا إليها الحضارة من جديد . وتعكس لوحة غلاف موسوعة «وصف مصر» نفس هذه الرسالة وهى رسم يحيطه برواز شديد البهرجة لعدد من الآثار الفرعونية موزعة على خلفية أرض مصر الممتدة من أسوان إلى الاسكندرية ، وليس بالرسم أثر غير فرعونى أو وجه لمصرى معاصر . وفى أعلى البرواز رسم لنابليون وهو عار وفى صورة الاسكندر أو الاله أبولو ملوحا بحربة وممتطيا عربة تجرها خيول تدوس على المماليك الذين سقطوا أمامها .

## علم الآثار علم أوروبى

ولايشك أحد فى أن إعادة اكتشاف آثار مصر وتاريخها القديم يعود بالدرجة الأولى إلى العمل الكبير والجاد الذى قام به علماء أوروبا الذين توافدوا عليها منذ الحملة الفرنسية وعلى طول الفترة التى يعالجها الكتاب . إلا أن هذا العمل ارتبط بمحاولة الامبراطوريات الأوروبية البازغة استخدام علم الآثار لايجاد موقع لها فى مصر ولإبعاد المصريين عن العمل فيه – فلا غرو أن كان أمر إعادة امتلاك تاريخ مصر هو أحد أهم معارك الحركة الوطنية المصرية – وحتى لا تغيب شراسة المعركة التى كان على الأجداد

أن يخوضوها لكي يجدوا مكانا لهم في عالم الآثار فإن مؤلف الكتاب يورد نصا للفرنسي فرنيناك سان مور كتبه في سنة ١٨٣٥ يطلب فيه من أوروبا والعالم المتمدين أن يتقدم بالشكر إلى فرنسا لأنها استولت على إحدى المسلات المصرية ونقلتها إلى بلادها فأنقذتها بذلك من أيدى الجهلة التي حدث وأن كانت بأرضهم ووضعتها بالأرض التى تقدرها والتى ينبغي أن تكون فيها فالآثار كالحديقة لا ينبغي أن ينال ثمارها إلا من اهتم بها .

وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة التى قام بها المصريون لانتزا ع مكان لهم في دراسة علم الآثار إلا أن الحال يبدو أنه لم يتغير خلال المائة عام التى انقضت منذ صدور موسوعة «وصف مصر» وحتى بناء المتحف المصرى بقلب القاهرة الجديدة وعلى ضفاف النيل (ميدان التحرير حاليا) وافتتاحه في سنة ١٩٠٢ ، فقد جاء المتحف وتصميمه بمثابة تذكرة للمصريين بأن آثارهم ، حتى ولو تم عرضها ببلادهم ، لازالت فى غير أيديهم - فواجهة المتحف وحديقته التى يقع فى وسطها تمثال ماريت مؤسس المتحف ليس بها شئ يمت إلى مصر ، فعلى الواجهة نقشت اسماء أعلام علم المصريات من الأوروبيين الذين اعتبروا من مؤسسى هذا العلم ولم يرد بالقائمة اسم مصرى واحد وإن كانت قد احتوت على أسماء ستة من الفرنسيين وخمسة من البريطانيين وأربعة من الألمان وثلاثة من الإيطاليين وهولندى ودنمركى وسويدى ، وفى لوحة أخرى من لوحات الواجهة نقشت اسماء كبار المفكرين الكلاسيكيين ممن ساهموا فى تعريف الأوروبيين بحضارة مصر القديمة : هيرودوت وارطوسطين ومانيتو وهو أبوللو ، وعلى جانبى البوابة الرئيسية وضع تمثالان لإلهتين اغريقيتين تلبسان ملابس شفافة تظهر مفاتن جسميهما تمثلان مصر السفلى ومصر العليا ، وجاء وضع التمثالين على هذه الصورة بمثابة تأكيد على أن علم الآثار هو علم أوروبى فلم يكن لمثل هذه التماثيل أية علاقة بمصر التى لم تكن لسيدات طبقاتها العليا أى ظهور واضح فى المجتمع أو حرية الخروج دون حجاب - الشئ الوحيد الذى يمكن أن يذكر الزائر بأنه أمام مبنى أقيم فى مصر هو اسم الخديو عباس حلمى الثانى الذى نقش فوق البوابة الرئيسية للمتحف وإن جاءت كتابته وما صاحبه من متن باللغة اللاتينية التى يمكن القول أنه لم يكن هناك مصرى يعرفها فلم تكن هذه اللغة تدرس بمدارسها وحتى سنة افتتاح المتحف الهجرية (سنة ١٣٤٢) والتى نقشت فوق

البوابة الرئيسية بجوار السنة الميلادية للافتتاح فقد كانت باللغة اللاتينية وبأرقامها Anno Hegirae Mcccxvii .

وكما يقول ريد فإن ما جاء من نقش على واجهة المتحف المصرى يكاد أن يكون رسالة للمصريين بأن «علم الآثار علم أوروبى وأن مصر القديمة التى كشف عنها هذا العلم هى جزء من الحضارة الغربية ليس للمصريين المحدثين أية صلة بها وهم غير مؤهلين لدراستها دراسة جدية» . وهكذا وعلى طول قرن كامل بعد خروج الحملة الفرنسية لم يستطع المصريون أن ينتزعوا مكانا لهم فى دراسة آثار أجدادهم على الرغم من المحاولات الكثيرة التى قاموا بها خلال ذلك القرن .

## آثار مصر فى عصر محمد على

كان محمد على فى مبدأ توليه حكم مصر ولسنوات طوال يستخدم الآثار للمساومة بها للحصول على المساندة الدبلوماسية والمساعدة التقنية من أوروبا وكان مستعدا فى سبيل ذلك لإصدار الفرمانات للأفراد والقناصل الأوروبيين للسماح لهم بالبحث والكشف عن الآثار فى أى مكان يطلبونه ، والحكايات كثيرة عن التجاوزات الكبيرة التى حدثت فى السنوات الأولى من حكم محمد على والتى نهبت فيها الآثار والتى قام بالنصيب الأكبر منها قنصلى بريطانيا وفرنسا هنرى سولت وبرناردينو دروڤيتى اللذين كانا يستخدمان مقاولين من الباطن للكشف عن الآثار وتهريبها والاتجار فيها وبيعها للمتاحف الأوروبية ، وكانت تجارة الآثار فى عشرينات القرن التاسع عشر فى أوجها والتسارع للحصول عليها كبيرا شارك فيه بالاضافة إلى سولت دروڤيتى الكثير من المغامرين الذين كان من بينهم قناصل بعض الدول كالنمسا وبلچيكا وغيرها - وفى سنوات هذا العقد كان محمد على كريما فى إهدائه الكثير من الآثار إلى الدول الأوروبية - وتقف المسلتان المصريتان بميدان الكونكورد بباريس وعلى ضفاف نهر التيمس بانجلترا مثالا على هذا الكرم الذى كان هذا الحاكم مستعدا لابدائه نظير مساندة هذه البلاد لسياساته ، كما أن هذا الحاكم بدا وكأنه على غير اهتمام بالحفاظ على آثار مصر فى هذه الفترة المبكرة من حكمه فقد أغمض الطرف عن أعمال الهدم التى تمت للكثير من المعابد القديمة لاستخدام أحجارها فى بناء

المصانع أو تكسية قنوات الرى التى كانت تشق فى أرض الدلتا ، وكاد معبد دندرة أن يهدم وأن تستخدم حجارته فى بناء مصنع للنسيج بجواره . وفى سنة ١٨٣٠ أرسل شامبليون التماسا إلى محمد على يطالبه فيه بالحفاظ على الآثار وعلى معابد مصر القديمة والتى قال فى رسالته أن ثلاثة عشر منها قد تهدم منذ خروج الحملة الفرنسية من مصر ، ولا يستطيع المرء أن يحكم على جدية هذا الالتماس أو عن مغزاه فالأغلب أنه كان موجها لمحمد على للتوقف عن هدم المعابد القديمة واستخدام أحجارها فى بناء المصانع التى كان يقيمها ولم يكن موجها للأجانب الذين كانوا يقومون بتهريب الآثار والتى كان الأوروبيون يظنون أن مكانها ينبغى أن يكون فى بلادهم ، وقام شامبليون بنفسه وبعد سنوات قليلة من تقديم الالتماس بقطع لوحة بديعة من معبد سيتى نقلها إلى متحف اللوفر بباريس .

وفى ثلاثينات القرن التاسع عشر بدأت علاقة محمد على بأوروبا تتوتر ومساندتها له تقل مما دعاه إلى إعادة النظر فى سياسته نحو الآثار والتى يبدو أنه تبين أهميتها فى بناء الهوية القومية التى أراد اتكاءها لمواجهة ما يمكن أن تدبره له أوروبا من أخطار - وفى سنة ١٨٣٥ رأى أن يقبل نصيحة رفاعة الطهطاوى بحفظ آثار مصر بداخلها وأن يصدر مرسوما يقضى «بمنع تصدير الآثار وبجمعها فى متحف بالعاصمة من أجل أن يراها زوار البلاد» كما يقضى «بمنع هدم الآثار وبصرف كل الجهد للحفاظ عليها» وأرجع محمد على عملية هدم الآثار إلى الأجانب والذين «ولو تركوا لشأنهم لما تبقى شئ منها بمصر» - وأمر المرسوم أن تذهب كل الآثار التى تجمع إلى رفاعة الطهطاوى ناظر مدرسة الألسن بالأزبكية والذى كلف هو وجوزيف هككيان الأرمنى والذى لعب دورا هاما فى تاريخ جمع الآثار المصرية ويوسف ضيا افندى ببناء المتحف والتفتيش على الآثار . وقد بدأ يوسف ضيا عمله بالفعل بالصعيد وأخذ يرسل الآثار التى يكشف عنها إلى القاهرة تمهيدا لوضعها فى متحف مركزى . ووقفت كافة الدول الأوروبية ضد تنفيذ هذا المرسوم ووصفته فرنسا بأنه غير جاد وأنه وضع للانتقـــام منها ومنع قنصلها ميمو Mimaut من جمع الآثار وحفظها من تبديد محمد على الذى اتهمته بأنه المسئول الأول عن هدم المعابد المصرية التى حدث بالفعل هدم البعض منها بعد صدور المرسوم مباشرة واستخدام حجارتها فى بناء المصانع . ومما زاد من صدق الفرنسيين ما أعلنه محمد على

بنفسه بعد عام واحد من صدور المرسوم عن نيته لاستخدام حجارة أهرام الجيزة فى بناء القناطر الخيرية وهو الأمر الذى لا يعرف على وجه اليقين إن كان جادا فيه أم لا ولكنه أخذ على محمد على مما دفع القنصل الفرنسى ميمو إلى توجيه خطاب إليه يطالبه بالحفاظ على الأهرام فهى «بالنسبة للأوروبيين أحد عجائب الدنيا السبع والأثر الموقر الذى يعتبر ملكا لكافة الشعوب وعلى الأخص الشعب الفرنسى الذى وقف على قمته نابليون مخاطبا جنوده ومذكرا إياهم بأن أربعين قرنا تنظر إليهم . إن الأهرام وديعة تركها العالم القديم فى أرض مصر للإنسانية جمعاء ينبغى أن تحفظ لها» .

ولم يقدر لمرسوم سنة ١٨٣٥ أن يطبق فقد واصل الأوروبيون بعد إصداره جمع الآثار وتهريبها إلى بلادهم كما استمر هدم الآثار لاستخدام حجارتها فى بناء المصانع والمنافع العامة . ومع ذلك فيمكن القول أن مجرد صدوره كان بمثابة الاعتراف من قبل الحكومة المصرية بالحاجة إلى القيام بعمل شئ لوضع حد للتدمير الذى نال الآثار كما كان نجاحا لمثقفى مصر بقيادة رفاعة الطهطاوى للمطالبة بأن يلعبوا دورا فى دراسة وحفظ آثار بلادهم .

# آثار مصر فى عصر خلفاء محمد على

وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت مصر بقيادة محمد على ترفض الدخول فى شبكة المواصلات العالمية التى بدأت تمد فى ذلك الوقت باختراع القطار والمراكب البخارية والتلغراف وغير ذلك من وسائل النقل والمواصلات الحديثة ولذا فقد ظلت بعيدة عن رجل أوروبا العادى وصناعة السياحة التى بدأت تظهر فى ذلك الوقت . ولم يبدأ السواح والأجانب فى التدفق على مصر بأعداد كبيرة إلا بعد وفاة محمد على وانشاء هذه الشبكة التى بدىء فيها عندما تولى عباس الأول حكم مصر فى سنة ١٨٤٨ وقبوله العرض البريطانى الذى كان محمد على قد رفضه لمد خط حديدى بين القاهرة والاسكندرية ومجئ سعيد باشا من بعده إلى كرسى الحكم فى سنة ١٨٥٤ وإعادته للنفوذ الفرنسى الذى كان قد راح إبان حكم سلفه وقبوله عرض الفرنسيين بشق قناة السويس لايصال البحرين الأبيض والأحمر . وهو العرض الذى كان قد رفضه محمد على أيضا ، وبدخول مصر

شبكة المواصلات العالمية والتوسع في مد الخطوط الحديدية زادت معرفة العالم بها وبآثارها وبدأت تتدفق عليها أفواج السواح والتجار والمغامرون بأعداد كبيرة .

ولم يأت هذا التدفق الكبير إلى مصر مباشرة فقد كان عهد عباس منغلقا طورد فيه الفرنسيون وأنصارهم وأوقف العمل فى الآثار وأغلقت المدارس على مختلف أنواعها بما فيها مدرسة الألسن والمتحف الصغير الذى ألحق بها ونفى ناظرها رفاعة الطهطاوى إلى الخرطوم . ولم يحدث الانفتاح الكبير على العالم وعلى أوروبا إلا بعد أن تولى الحكم سعيد باشا الذى أعاد الفرنسيين إلى مصر وعمل على إرضاء حكام أوروبا وبدأ طريق الاستدانة من بيوت المال الأوروبية . أما عن الآثار فقد كان سعيد باشا كريما بها فقد أهدى بعض معروضات المتحف الذى كان قد أسسه محمد على وانتقل إلى مدرسة المهندسخانة بعد إغلاق مدرسة الألسن إلى السلطان عبدالعزيز الذى لم يكن يعرف عنه اهتمامه بالآثار ثم قام بإهداء كل المتحف إلى صديقه أرشيدوق النمسا ماكسميليان فى سنة ١٨٥٥ . وتوجد هذه المجموعة من الآثار الآن فى متحف الفن التاريخى بڤيينا Kunsthistorischen Museum .

وأعاد سعيد باشا رفاعة الطهطاوى من منفاه بالخرطوم إلى منصبه القديم كما أعاد فتح الباب أمام الأوروبيين الراغبين فى البحث عن الآثار . وفى سنة ١٨٥٠ وصل إلى مصر عالم الآثار مارييت ليبدأ رحلة استمرت بمصر حتى مماته فى سنة ١٨٨١ وكان لها أكبر الأثر فى تاريخ علم الآثار بمصر عاصر خلالها العديد من الأحداث والشخصيات التى لعبت أهم الأدوار فيه . وكان ماريت قد وصل إلى مصر فى مهمة لجمع مخطوطات الأديرة القبطية لصالح المتحف الوطنى بفرنسا فلما فشل فى هذه المهمة بسبب الموقف الحازم الذى اتخذه بطريرك الأقباط بمنع دخول الأجانب الأديرة بعد السرقة الكبيرة لمخطوطاتها والتى حدثت لصالح المتحف البريطانى قبل وصول ماريت بسنوات . انتقل للبحث فى منطقة سقارة حيث قيض له أن يكتشف معبد السرابيوم من تحت الرمال التى كانت قد ردمته . ونال ماريت بسبب هذا الاكتشاف شهرة كبيرة أعطى بعدها امتيازا للحفر والحق فى استخدام المئات من عمال السخرة بفرمان من سعيد باشا . وفى سنة ١٨٥٨ تم تعيينه بالحكومة المصرية وكلف بإنشاء المتحف والذى عادة ما يعاد فضل انشائه إليه ودون أى ذكر للمحاولة التى قام بها محمد على ورفاعة

الطهطاوى قبل ذلك بسنوات عديدة والتى سبقت فيها مصر الكثير من الدول الأوروبية ذاتها . وبزغ نجم مارييت خلال عمله بمصر والذى استمر حتى وفاته . فبالإضافة إلى ما قام به من أعمال فى المتحف المصرى فقد كان مسئولا عن اشتراك مصر فى المعارض الدولية وفى تنظيم احتفالات افتتاح قناة السويس وكتابة نص كلمات أوبرا عايدة . وكان ماريت موزع الولاء فهو من جهة موظف بالحكومة المصرية التى أراد أن يخدمها ومن جهة أخرى مواطن فرنسى وطنى مخلص لبلده التى كانت سياستها هو الحد من استقلال مصر تمهيدا لضمها إلى أملاكها . وقد تزامن انشاء المتحف فى مصر مع نشأة الكثير من المتاحف فى أوروبا والتى كانت تقام بها كرمز للقوة والعزة القومية والرأسمالية التى كانت توجه سياسة أوروبا فى ذلك الوقت . أما فى مصر فقد ساعد الأوروبيون انشاء المتحف فيها بغرض استخدامه كأحد الأدوات لاختراق مصر تمهيدا للاستيلاء عليها . وبطبيعة الحال فلم يكن للمتحف المصرى نفس الأهمية والظهور الذى كان للأدوات الأخرى التى استخدمت فى هذا المجال كقناة السويس أو تجارة القطن أو القروض الدولية أو الامتيازات الأجنبية أو القضاء المختلط .

وعلى الناحية الأخرى فقد كانت هناك الحركة الوطنية البازغة والتى أراد فيها الوطنيون أن يستخدموا الآثار والمتحف الناشئ للتعبير عن الإرادة الوطنية ولكى يكون أداة من أدوات الاستقلال والعزة القومية . ويمكن القول أن الخديو اسماعيل كان راعيا لهذه الحركة التى لعب فيها رفاعة الطهطاوى دورا رائدا . وأفلح اسماعيل فى أن ينشئ مدرسة للمصريين لتعليم لغة مصر القديمة (مدرسة اللسان القديم) على الرغم من محاولات الأوروبيين لمنع انشائها . ففى سنة ١٨٧٠ كلف الخديو هينريش بروجن عالم الآثار الألمانى الشهير بإقامة هذه المدرسة والتى حاربها ماريت منذ إقامتها وحتى أفلح فى إغلاقها بعد خمس سنوات من افتتاحها ولكن بعد أن كان قد تخرج منها الأثرى الكبير أحمد كمال (١٨٥١ – ١٩٢٣) وآخرون . ويمكن القول أن عصر اسماعيل شهد نهضة كبرى كما شهد مولد برجوازية مستنيرة كان من الممكن أن يكون لها أكبر الأثر فى بناء مصر الجديدة والقوية لولا الهزيمة التى لحقت بهذا العصر بسبب الأزمات المالية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية التى حلت به والتى أدت إلى احتلال مصر . ومن التبسيط المخل أن يقال أن هذه الهزيمة جاءت فقط بسبب سياسة اسماعيل المالية

وقبوله الاستدانة من الدول الأوروبية على مقاييس واسـعة فالحقيقة هي أن مصر كانت مستهدفة للاستيلاء عليها من دول أوروبا التي كانت في أوج توسعاتها الاستعمارية في ذلك الوقت .

وفي خلال حكم اسماعيل تأسست الكثير من معاهد العلم والثقافة : دار الكتب والجمعية الجغرافية ودار الأوبرا والمسرح القومي ومدرسة دار العلوم كما أعيد تنظيم التعليم وانشئت المدارس التجهيزية والثانوية الحديثة وظهرت الصحافة وأنشئ مجلس للنواب وشاركت مصر في المعارض والمؤتمرات العلمية الدولية . وفي حقل الآثار كان الطهطاوي وعلي مبارك وأحمد كمال يمثلون الاجيال المتعاقبة من المصريين التي بدأت العمل فيه على الرغم من الصعوبات البالغة التي كان يضعها ماريت أمامهم وأصبح المتحف المصري الذي تأسس في بولاق سنة ١٨٥٨ وافتتح في سنة ١٨٦٣ وانتقل إلى مبناه القائم اليوم في سنة ١٩٠٢ مركزا يتعرف فيه الوطنيون على هويتهم . وكان كتاب الطهطاوي «أنوار الجليل» الذي سبق الحديث عنه فتحا جديدا في كتابة التاريخ بالعربية فقد اعتمد ولأول مرة على الوقائع والكتابات القديمة التي كانت قد فكت رموزها بدلا من النقل عن الكتب السابقة دون تمحيص .

## الاحتلال البريطاني والاتفاق الودى لسنة ١٩٠٤

ولم يمس احتلال مصر في سنة ١٨٨٢ ودخولها ضمن أملاك الامبراطورية البريطانية الطريقة التي كان علم الآثار يدار بها إلا أن اهتماما اكبر اعطى للكلاسيكيات وللتاريخ اليوناني الروماني الذي كان حتى ذلك التاريخ مهملا ولم يكن ضمن اهتمامات المصريين ، وربما عاد اهتمام البريطانيين بالكلاسيكيات الى أن بناة الامبراطورية كانوا يعتبرون أنفسهم الورثة الشرعيين للامبراطورية الرومانية وحراس الحضارة الاغريقية القديمة التي كانت دراستها تشكل مادة أساسية في مناهج مدارسهم وجامعاتهم ، وكان جلادستون رئيس وزراء بريطانيا الذي أعطى الأمر للجيش البريطاني بغزو مصر استاذا في علم الكلاسيكيات وصاحب مؤلفات كثيرة عن هومر وغيره من كبار مفكري الإغريق واللاتين الاقدمين كما كان كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر من نفس هذه المدرسة.

ويعود الاهتمام ايضا بهذا العصر الى الجاليات الأجنبية الكبيرة التى بدأت تنشأ فى مصر فى ذلك الوقت وعلى الأخص بمدينة الأسكندرية التى كان اليونانيون والايطاليون يمثلون الجزء الأكبر فيها والتى لابد وأن شدها الاهتمام بآثار بلادها الأصلية التى كانت تشهد حركات تحرير وطنية ، ولعبت هذه الجاليات دورا هاما فى تمويل وانشاء متحف الآثار اليونانية الرومانية بمدينة الاسكندرية الذى افتتح فى سنة ١٨٩٢ بحضور الخديو عباس حلمى الثانى ، وكان للمتحف مدير ايطالى تعينه بلدية الاسكندرية التى كانت مسئولة عنه ، حتى منتصف القرن العشرين عندما ضم الى مصلحة الآثار ، ولابد من التنويه هنا من أن المصريين بدأوا يعون أهمية هذا العصر بل وأهمية دراسة الكلاسيكيات فى هذه السنوات أيضا ، وفى سنة ١٨٧٢ نشر العالم المصرى الفذ محمود الفلكى (١٨١٥ – ١٨٨٥) نتائج أبحاثه وحفائره عن مدينة الأسكندرية القديمة فى مجلد نشر باللغة الفرنسية لا يزال يعتبر مرجعا هاما عن التاريخ اليونانى الرومانى القديم لهذه المدينة ، وبعد ذلك بأعوام نشر على مبارك (١٨٢٣ ـ ١٨٩٣) فى كتابه «الخطط» فصولا عن هذا العصر ، ثم جاءت ترجمة الكلاسيكيات اليونانية الى العربية والتى كان من روادها سليمان البستانى وجورجى زيدان ثم لطفى السيد من بعدهما ونهاية بـ طه حسين رائد الدراسات الكلاسيكية فى مصر ومؤسس مدرستها العتيدة فيها .

ولم يغير كرومر من عمل مصلحة الآثار التى ضمها الى نظارة الأشغال العمومية وتركها فى أيدى الفرنسيين التى كان قد اختير لادارتها عالم الآثار ماسبيرو (١٨٤٦ – ١٩١٦) بعد وفاة ماربيت فى سنة ١٨٨١ وكان ماسبيرو وقت اختياره مديرا للبعثة الفرنسية بمصر التى كانت قد تأسست فى سنة ١٨٨٠ وسميت بالمدرسة الفرنسية بالقاهرة ثم المعهد الفرنسى للآثار الشرقية فى سنة ١٨٩٨ وهو المعهد الذى لا يزال قائما حتى اليوم ، وقد لعب هذا المعهد دورا هاما فى ميدان الآثار فى مصر وتميز بإصداراته المرجعية عن بحوثه وكشوفه التى كانت تطبع بمطابعه الحديثة بالقاهرة وكذلك بسبب صلته الوثيقة بمصلحة الآثار فقد خرج من بين علمائه جميع مديرى هذه المصلحة وحتى سنة ١٩٣٦ (باستثناء دى مورجان الذى شغل المنصب لخمس سنوات بين سنتى ١٨٩٢، ١٨٩٧) .

وربما عاد عدم تدخل كرومر فى أعمال مصلحة الآثار وعدم تشجيعه لانشاء معهد بريطاني لدراسة الآثار بمصر كذلك الذى أنشأته فرنسا وألمانيا بعد ذلك بسنوات الى أنه كان يسعى لارضاء فرنسا حتى يمكن الحصول على موافقتها على استيلاء بريطانيا على مصر وهو الأمر الذى تم بالفعل بعد ذلك بسنوات في الاتفاق الودى الذى ابرم فى سنة ١٩٠٤ والذى يعرفه العرب باتفاق سايكس – بيكو ـ وفى هذا الاتفاق وافق البريطانيون على بقاء ادارة مصلحة الآثار المصرية في يد الفرنسيين ، ولاشك أن السياسة البارعة التى اتبعها ماسبيرو فى ادارة مصلحة الآثار قد ساهمت فى نجاح سياسة كرومر فى الوصول الى هذا الاتفاق فقد غير ماسبيرو سياسة المواجهة التى كان يسير عليها سلفه ماريبت وفتح الباب أمام البعثات البريطانية التى كانت تمول فى ذلك الوقت من صندوق خـــاص Egypt Exploration Fund – وفى هذه الفتـرة برز الأثرى البريطانى الشهير فلندرز بترى باكتشافاته الكبيرة التى سلك فى الوصول اليها طرق البحث العلمى . كما فتح الباب أمام البعثات الألمانية وعين مساعدا له هنرى بروجن الألمانى ـ وكانت ألمانيا فى ذلك الوقت ترنو ان يكون لها موضع قدم فى مصر خاصة بعد أن توحدت واصبحت قوة عسكرية لايستهان بها وقوة علمية وثقافية مهيبة ببروز نجم معاهدها العلمية وجامعاتها ، ولابد من التنويه بأنه كان لألمانيا (أو بروسيا) وجود كبير فى اوائل القرن التاسع وقت نشاط الاثرى الكبير لسبيوس ، وقد توج النشاط الاثرى الألمانى بإنشاء المعهد الألمانى للآثار بالقاهرة فى سنة ١٩٠٥.

أما أكبر الأثر الذى تركه ماسبيرو فقد كان فى فتحه الباب امام المصريين للدخول فى حقل الآثار وكان أحمد كمال خريج مدرسة اللسان القديم التى أسسها بروجن فى سنة ١٨٧٠ ولم يقدر لها أن تستمر اول اثرى مصرى يعين فى مصلحة الآثار . وكان ماريبت قد نجح فى اغلاق هذه المدرسة وعدم الاعتراف بها ومنع تعيين خريجيها ولذا فقد ظل أحمد كمال يتنقل بين مختلف الوظائف وحتى التحاقه بالعمل بمتحف بولاق كمترجم فى سنة ١٨٨١ ، وبعد تعيينه بشهور لمع اسمه بسبب ما أداه لانقاذ موميات ملوك الفراعنة التى كانت قد اخفيت فى احدى مغارات الجبل المطل على الدير البحرى بالاقصر فى عهد الأسرة الواحدة والعشرين من التبديد الذى لحقها من أسرة عبدالرسول التى كانت قد كشفتها وحرصت على اخفاء سرها وأخذت تبيع مومياتها الواحدة بعد الأخرى ، وصاحب

أحمد كمال بروجن في مهمة انقاذ هذه الموميات والتي تمت بنجاح ، ولمع اسم احمد كمال وكلف بعمل مدرسة صغيرة داخلية للمصريات بالمتحف كان يدرس فيها اللغة المصرية القديمة والفرنسية والتاريخ ، وكان هناك مدرسون آخرون يدرسون اللغة العربية والحساب والجغرافيا ، وأفلحت المدرسة في الاستمرار خلال ثورة عرابي ودخول الانجليز وحتى تخريج أول وآخر دفعة لها في سنة ١٨٨٥ ، وعين خريجوها بالمتحف في وظيفة مفتشين مساعدين للآثار بمرتب قدره ستين جنيها في السنة . ورقي أحمد كمال الى وظيفة نائب مدير المتحف التي كان يشغلها بوريان في سنة ١٨٩١ وبعد أن ظلت الوظيفة خالية لأكثر من ست سنوات . وتمت هذه الترقية في وقت ادارة جريبو الذي شغل منصب مدير المتحف في أعقاب استقالة ماسبيرو في سنة ١٨٨٦ وحتى سنة ١٨٩٢ . وأغلب الظن أن ترقية أحمد كمال كانت بسبب رغبة جريبو في تفادي تعيين بريطاني في هذا المنصب فقد وجد في تعيين مصري فيه سببا وجيها يمنعه من تعيين بريطاني .

المصري الآخر من خريجي مدرسة اللسان القديم الذي وجد مكانا له في حقل الآثار هو أحمد نجيب (١٨٤٧ - ١٩١٠) الذي قام بترجمة كتاب ( أجرومية اللغة القديمة) لبروجن الى اللغة العربية فكان بذلك اول من كتب بالعربية عن هذه اللغة القديمة. واستفاد أحمد نجيب ، كما استفاد من قبله أحمد كمال من التنافس الذي كان قائما بين فرنسا وانجلترا على قيادة علم الآثار وقت الفترة التي ترك فيها ماسبيرو ادارة المتحف بين سنتي ١٨٨٦ ، ١٨٩٩ وعين بالمتحف حتى يمتنع تعيين انجليزي فيه . وقد عمل ماسبيرو عند عودته لادارة المتحف في سنة ١٨٩٩ وحتى وفاته في سنة ١٩١٦ على ازالة هذا التنافس الذي مهد به لعقد اتفاق سنة ١٩٠٤ الودي .

# الآثار العربية والاسلامية

كان من اثر توسع القاهرة في عصر اسماعيل وانتقال نخبها للعيش في المناطق الجديدة التي تم تخطيطها وزودت بخطوط المياه والانوار وشقت فيها الطرق الواسعة وربطت بغرب النيل بإقامة كوبري قصر النيل اهمال القاهرة القديمة وماحوته من آثار عربية واسلامية مما دعا الخديو اسماعيل الى انشاء لجنة للحفاظ على هذه الآثار في سنة

١٨٦٩ عين لادارتها المهندس المعماري جوليس فرانز الألماني والموظف بإدارة الأوقاف التي كانت تتبعها هذه الآثار. وقام فرانز بجمع بعض الآثار وعرضها بجامع الظاهر بيبرس بالقاهرة ، الا أن عمل اللجنة سرعان ما تعثر بسبب الازمة المالية التي حاقت بالبلاد مما دعا المؤتمر الدولي للمستشرقين الى دعوة الحكومة المصرية للموافقة على انشاء لجنة مشتركة للعمل على الحفاظ على هذه الاثار وقبل الخديو توفيق الدعوة وتشكلت اللجنة من عدد من المهتمين بهذه الآثار من المصريين والأجانب في سنة ١٨٨١ واثناء أحداث الثورة العرابية ، وعندما احتل الانجليز مصر اعيد تشكيل اللجنة بعد ان أبعد عنها محمود سامي البارودي وغيره من أنصار الثورة العرابية وان كان قد أبقى فيها على على مبارك ومحمود الفلكي بعد أن أظهرا ولاءهما للخديو توفيق. ودفع اللورد كرومر العمل باللجنة ودبر لها من صندوق الدين ميزانية كافية لبناء متحف للآثار العربية والاسلامية ولدار الكتب وهو المبنى الذي اقيم على الطراز الاسلامي وافتتح في سنة ١٩٠٣ بحضور الخديو عباس حلمي الثاني والذي لازال قائما حتى اليوم بميدان باب الخلق بالقاهرة.

ولم يكن عمل اللجنة سهلا فقد تنازعته مصالح الجهات المختلفة التي كانت تتشكل منها ، وكانت اللجنة تابعة لإدارة الأوقاف التي كان الخديو توفيق ومن بعده عباس حلمي يحرصان على أن تتبعهما وأن تكون تحت سيطرتهما بسبب أن هذه الادارة كانت تتيح لهما دخلا لم يكن الحصول عليه محتاجا لموافقة السلطة البريطانية الحاكمة ، وأدى هذا الحرص الى الكثير من النزاعات التي كان يثيرها رئيس وأعضاء اللجنة من موظفي ادارة الأوقاف مع زملائهم من أعضاء اللجنة من الأوروبيين ممن كان لهم جدول أعمالهم أو من أعضاء اللجنة من الوطنيين ممن كانوا يرغبون في أن يجعلوا من هذه الآثار تراثا قوميا يثري الحركة الوطنية ، وقد لعبت الصدفة في أن يقوم بهذا الدور حسين فخري وزير الاشغال ويعقوب ارتين ذي الاصول الارمينية اللذان دفعا بالمصريين للعمل باللجنة وشجعا الحفاظ على الاثار من التبديد ومن سوء الاستخدام ، وكان اول من التحق بالعمل باللجنة من المصريين علي بهجت (١٨٥٤ - ١٩٢٤) الذي كان قد بدأ اهتمامه بالآثار الاسلامية والعربية في سنة ١٨٨٧ عندما قام بترجمة محاضر جلسات اعمال اللجنة التي كانت تكتب باللغة الفرنسية الى اللغة العربية بتكليف من أرتين الذي توسم فيه المستقبل

الحسن وأرسله لدراسة هذه الآثار بالمعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة الذى كان قد بدأ دراستها العلمية بوصول رائد هذه الدراسات السويسرى ماكس فان برشم Max Van Berchem . ولمع اسم على بهجت بسبب كتاباته العلمية التى وجدت طريقها للنشر فى أمهات المجلات العلمية وبسب حفائره فى منطقة الفسطاط التى أعاد اكتشافها ونبه الى أهميتها التاريخية البالغة.

وأتاح قيام الحرب العالمية الأولى وعودة جوليس فرانز مدير المتحف الى ألمانيا الفرصة أمام على بهجت لكى يصبح مديرا لهذا المتحف فكان بذلك اول مدير مصرى له .

# الآثار القبطية

جاء الاهتمام بالآثار القبطية متأخرا فلم تكن بتقسيمات التاريخ المصرى المعمول بها فترة قبطية بسبب أن أمور مصر لم تتولاها أبدا حكومة قبطية أو أمير قبطى سكت النقود باسمه او كان مؤسسا لأسرة حاكمة. وطبقا لهذه التقسيمات فقد سقط المصريون من التاريخ على طول الفترة اليونانية - الرومانية (٣٣١ قبل الميلاد - ٦٤١) والتى انتقلوا منها الى الفترة الاسلامية مباشرة . ومما ساهم فى تأخر الاهتمام بالآثار القبطية وقوع معظمها بداخل آثار مصر القديمة ومعابدها التى كان قد احتلها المصريون عندما دخلوا المسيحية وغيروا من معالمها وحولوها الى أماكن لعبادتهم مما أحدث تشويها لهذه الآثار القديمة التى كان الاهتمام بها يسبق أى اهتمام آخر . وبالاضافة الى ذلك فإن الأقباط أنفسهم، مثلهم مثل باقى المصريين، لم يكونوا على اهتمام بآثار أجدادهم . ويروى مرقس سميكة فى مذكراته انه دخل ذات يوم على البطريرك كيرلس الخامس فى سنة ١٩٠٨ فوجده مشغولا بنزع الأغلفة الفضية لعدد من الأناجيل القديمة التى يعود تاريخها إلى القرنين الرابع والخامس عشر من أجل تذويبها وإعادة استخدامها ، وقد استطاع مرقس سميكة أن يقنع البطريرك بألا يفعل ذلك وأن يتركها سليمة لتصبح نواة لمتحف قبطى.

واستطاع مرقس سميكة (١٨٦٤-١٩٤٤) بفضل مثابرته أن يقوم بما يكاد أن يكون عملا فرديا بإنشاء المتحف القبطى الذى افتتح فى سنة ١٩٠٨ ، واستطاع سميكة أن

يحصل على مساندة البابا كيرلس الخامس الذى تولى كرسى البطريركية لأكثر من من ثلاث وخمسين سنة (١٨٧٤-١٩٢٧) بعد أن هادنه وتوقف عن نقده بسبب موقفه ضد حركة الاصلاح الدينى التى كان قد بدأها سلفه البابا كيرلس الرابع فى خمسينات القرن التاسع عشر والتى كان مرقس سميكة أحد أبنائها ومن أشد المؤيدين لها ، وشهدت فترة البابا كيرلس الخامس نزاعا مستمرا بين البطريرك والعلمانيين أعضاء المجلس الملى والداعين إلى الاصلاح ، وكافأ البطريرك سميكة بالموافقة على بناء المتحف وعلى اعطائه المبنى التاريخى الذى يقع فيه اليوم وعلى السماح له بزيارة الكنائس والأديرة على طول البلاد وحتى الخرطوم لانتقاء ما يصلح من مقتنياتها للعرض به أما عن تمويل المتحف فقد استطاع سميكة أن يحصل عليه عن طريق التبرعات التى جاءته من أعيان الأقباط والمسلمين وكذلك من لجنة الآثار العربية التى وافقت على رعاية المتحف ومده بإعانة مالية سنوية. ويعتبر المتحف القبطى الوحيد من بين متاحف مصر الذى قام ومول بجهد شعبى وظل شبه مستقل حتى دخوله مصلحة الآثار وافتتاحه رسميا بحضور الملك فاروق فى سنة ١٩٤٦.

ويمكن القول أن ظهور المتحف القبطى كان تعبيرا عن خروج الأقباط من نظام الملة وانتقالهم إلى نظام المواطنة الكاملة فى إطار الدولة القومية فقد اكتشفوا عن طريقه أن لهم تاريخا أكثر مجدا وإثارة للفخر من ذلك الذى عاشوا فى ظله على طول تاريخهم الذى لم يعرف غير المساكين والمضطهدين من الشهداء أو رهبان الصحراء فقد رأوا فيه مجدا يصلهم بحضارة الفراعنة العظيمة . وبهذه الرؤيا الجديدة دخل الأقباط الحركة الوطنية مرتفعى القامة وأكثر ثقة بالنفس ودون خوف من الاندماج الكامل فى الوطن الكبير والجديد الذى كان يتشكل فى ذلك الوقت.

## الخلاصة

كتاب فراعنة من ؟ كتاب موثق يعالج تاريخ الكشف عن الآثار المصرية فى إطار تاريخ مصر الحديث ويثير قضايا كثيرة ويفتح الباب واسعا لإعادة التفكير فيما حمله الكشف عن حضارة مصر القديمة المبهرة من نزاع بين كاشفيها من الأوروبيين الذين اعتبروا أن

من حقهم الاحتفاظ بها لأنفسهم والوطنيين من أحفاد بناة هذه الحضارة الذين اعتبروها ملكا لهم ونقطة ارتكاز لبناء وطنهم الجديد ، وهو كتاب يعالج أيضا أزمة البحث العلمى عندما تتعارض دوافع وولاء القائمين به مع أسسه الراسخة فى العالمية والموضوعية وعندما يستخدم كأداة لتحقيق أهداف هى أبعد ما تكون عن أسسه المثالية ، وعلى الرغم من أن الكتاب يعالج فترة القرن التاسع عشر إلا أن فى قراءته فائدة كبرى لمن يريد أن يعتبر فالكثير مما يحدث أمامنا اليوم فى مصر قريب جدا مما حدث فيها خلال ذلك القرن.

# اختطاف الجغرافيا ..
# بعد اختطاف تاريخ مصر *

كنت على وشك الانتهاء من كتابة مقال أرجع فيه السبب وراء اهمال مصر وبلاد الشرق عامة لتاريخها وقلة المشتغلين من أبنائها بعلم الآثار والكتابة فيه إلى عملية الاختطاف التى قامت بها القوى الكبرى لهذا التاريخ بعد استيلائها على هذه البلاد فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وهو التاريخ الذى أعادت هذه القوى اكتشافه ورأت انتزاعه منها ونسبته إلى نفسها ، فلم يكن من المقبول أن يكون للسكان المحدثين لهذه البلاد أية صلة بهذا التاريخ العظيم أو بهذه الحضارات المجيدة ، وقد دفعنى البحث فى سبب هذا الإهمال ما لفت نظرى عندما كنت أعد بحثا عن أثر تطور التقنية على ظهور وسقوط الحضارات القديمة فى مصر وبلاد الشرق الأدنى من أن كل مراجع البحث وبدون استثناء واحد كتبها أوروبيون أو أمريكيون ، وليس بينها واحد كتبه مواطن من هذه البلاد.

وما كدت أن اقترب من الانتهاء من هذا البحث حتى أرسلت لى مجلة الهلال نص خبر نشرته مجلة روز اليوسف القاهرية بعددها الصادر فى ٩٨/١٢/٢٨ عن سرقة وتهريب الحفريات من بقايا الحيتان القديمة التى يعود عمرها إلى عشرات الملايين من السنين، والتى حفظت فى صخور الصحراء الواقعة إلى الغرب من منطقة الفيوم إلى الخارج ، لكى أعلق عليه وأبين لقراء «الهلال» ماهية هذه الحفريات ، وللحق فليست هذه أول مرة اتكلم فيها عن التبديد الذى يجرى للحفريات والآثار الموجودة بالصحراء فمن خبر الصحراء وعرفها عندما كانت بكرا وبلا طرق مرصوفة، وقبل أن تخترقها السيارات القادرة أو غيرها من وسائل النقل أو الاتصال الحديثة يعرف كم راح منها من آثار ومن حفريات وكم فسد منها من أماكن فريدة فى مناظرها وكم تبدد منها من ثروات معدنية أو حيوية.. وتتشابه هذه الوقائع والخبر الذى نشرته مجلة روز اليوسف ولحد كبير بالوقائع التى قدمت لاختطاف تاريخ مصر فنحن الآن بصدد عملية مماثلة تعاد فيها عملية اختطاف جغرافية مصر ، وفى هذه العملية تقوم قوة أكبر بالاستيلاء خلسة على صحارى مصر،

---

* نشر هذا المقال بمجلة الهلال عدد شهر مارس سنة ١٩٩٩ .

وقصر الدراسة الجادة لها عليها ونهب علاماتها وآثارها، وتحويل بعض أماكنها المتميزة إلى قرى سياحية لكى تكون ملاعب لأهلها.

ومن مآسى الزمان أن يجىء هذا الاختطاف بعد أن كاد المصريون خلال نهضتهم القومية الكبرى أن يحرروا تاريخهم وجغرافيتهم إلى حد كبير ، صحيح أن تحرير التاريخ لم يستكمل أبدا إلا أن تحرير الجغرافيا، كاد أن يستكمل فقد كان لمصر عند منتصف الستينات مدرسة كبيرة لها مراجع علمية كتبها مصريون كان فيها القول الفصل والتى لم يكن لأى دارس لصحارى مصر غنى عنها.

## حفريات الفيوم

تعتبر منطقة الفيوم من أهم مناطق العالم فى دراسات علم الحياة القديمة وهو العلم الذى يبحث فى بقايا الحيوانات والنباتات التى عاشت فى غابر العصور الچيولوجية السحيقة والتى حفظت كحفريات بين فتات الصخور التى تكونت خلال تلك العصور، وفى ظروف ملائمة سمحت بالحفاظ عليها دون أن تتحلل إلى عناصرها الأولية وتعود إلى تراب كما هى القاعدة العامة لما يحدث لكل حى بعد مماته. والحفريات لذلك نادرة وهى أندر ما تكون للحيوانات والنباتات البرية فهذه تسقط على الأرض بعد وفاتها وتتعرض للهواء وتتلف فى أيام وتتحلل إلى عناصرها الأولية دون أن تترك وراءها شيئا بعكس الأحياء التى تعيش فى البحار ففرصة الحفاظ على جزء ولو صغر منها أكثر بكثير من فرصة الأحياء التى تعيش على الأرض فأمام بعضها فرصة أن تردم تحت وابل الرواسب التى تحملها الأنهار إلى البحار فتحجزها عن الاكسجين وعوامل الفناء الأخرى ، وتعود أهمية منطقة الفيوم إلى أنها واحدة من مناطق العالم القليلة التى حفظت فى صخورها القديمة أعدادا كبيرة من الأحياء البرية، التى أدت دراستها إلى فهم أفضل لنشأة وتطور الحياة فى القارة الأفريقية وعلى الأخص ثدييّاتها ورئيسياتها.

ويعود قصب السبق للكشف عن هذه الحفريات بل ولدراسة صحارى مصر إلى الأجانب ، وكان شواينفورت العالم الألمانى الذى عاش بمدينة حلوان بمصر منذ سبعينات القرن التاسع عشر وحتى مطلع الحرب العالمية الأولى أول من سجل وجود بقايا عظام وأسنان سمك القرش وبعض الحيتان فى الرواسب البحرية القديمة بجزيرة القرن ببحيرة قارون فى سنة ١٨٧٧ وفى جرف جبل قصر الصاغة إلى الشمال من البحيرة فى نفس العام.. وقد أرسل شواينفورت هذه البقايا إلى العلامة الألمانى داميز للدراسة ، وفى سنة ١٨٩٨ ، وبعد أقل من عامين من إنشاء هيئة المساحة الچيولوجية المصرية ارسلت الهيئة بعثة إلى الفيوم لدراستها بقيادة الچيولوجى البريطانى بيدنل الذى رفع أول خريطة للمنطقة الجبلية التى تحف شمال بحيرة قارون، والتى جمع منها عددا كبيراً من الحفريات

الفقارية التى أرسلها للدراسة للعالم الانجليزى آندروز الذى وصل إلى مصر للمشاركة فى بعثة المساحة الچيولوجية المصرية . وكان من نتيجة هذا التعاون اكتشاف عدد كبير من بقايا الثدييات الكبيرة وعلى الأخص من فصيلة الأفيال التى ركبت هياكلها فى كل من متحف التاريخ الطبيعى بلندن والمتحف الجيولوجى بمصر والذى كان قد انتهى بناؤه بميدان التحرير بالقاهرة فى سنة ١٩٠٢ ، وصمم خصيصا بقاعة ذات سقف عال لاستقبال هياكل الأفيال العظيمة التى وصل ارتفاع بعضها لأكثر من مترين وثلاثة ارباع المتر، وقد هدم هذا المبنى فى أوائل الثمانينات لوقوعه فى مسار مترو الانفاق الذى كان يجرى بناؤه فى ذلك الوقت على الرغم من عديد المذكرات التى قدمت للمسئولين عن المسارات البديلة . التى كان من الممكن لخط مترو الانفاق اختراقها للحفاظ على المبنى . وبهدم مبنى المتحف الجيولوجى القديم لم يعد هناك مكان يمكن رؤية هذه الأفيال الهائلة فيه إلا فى لندن ونيويورك.

وبعد انتهاء أعمال هيئة المساحة الجيولوجية بالمنطقة فى سنة ١٩٠٥ قام ماكجراف الألمانى الذى سكن الفيوم حتى سنة ١٩٠٩ بجمع العديد من الحفريات القديمة من صخور المنطقة وبيعها لمختلف المتاحف بألمانيا وعلى الأخص لمتحف التاريخ الطبيعى بمدينة ميونيخ الذى هدم خلال الحرب العالمية الثانية. وفى سنة ١٩٠٧ أوفد المتحف الأمريكى للتاريخ الطبيعى بعثة بقيادة العالم الأمريكى الشهير أوزبورن لجمع ودراسة أفيال منطقة الفيوم القديمة نقلت فى أثرها حفريات كثيرة منها إلى نيويورك ، وأوفدت جامعة ييل بعثة لدراسة المنطقة بين سنة ١٩٦١ - ١٩٦٧ وجامعة ديوك بالولايات المتحدة بين سنة ١٩٧٤ و١٩٨٦و اهتمت البعثتان الأخيرتان ببقايا الفقاريات الصغيرة وعلى الأخص ما انتمى منها إلى الثدييات العليا والرئيسيات والقردة.

وكانت جميع البعثات الأخيرة تحت اشراف هيئة المساحة الجيولوجية المصرية ولايعرف أن أية حفريات قد خرجت من مصر بواسطتها . ولم يبرز من المصريين فى دراسة الحفريات الفقارية القديمة الكثيرون فقد فقدت مصر أحد أخصائيها النابهين هو المرحوم الدكتور يوسف شوقى مصطفى الاستاذ السابق بجامعة القاهرة الذى ظل مهتما بهذه الدراسات خلال الخمسينات ثم حول نشاطه مبكرا وبعد سنوات قليلة من عودته من البعثة فى سنة ١٩٥١ من ميدان العلوم إلى ميدان الموسيقى والغناء.

## تاريخ منطقة الفيوم

ولصخور منطقة الفيوم الحاملة للحفريات تاريخ طويل يمتد لعشرين مليون سنة (بين ٥٢ و٣٢ مليون سنة مضت) ترسب الجزء القديم منها فى النصف الأول من هذا التاريخ فوق قاع بحر مالح قليل الغور لم تكن تطوله أو تصب فيه أنهار كثيرة، ويعج بالحيوانات

البحرية اللافقارية كالرخويات والقواقع والمفصليات وغيرها، التى كانت بقايا أصدافها وهياكلها تتساقط على قاع البحر بعد مماتها فى كثرة كبيرة كونت طبقات سميكة منها . وفى هذا البحر الذى غطى معظم سطح مصر عاشت أسماك كثيرة لم يبق من آثارها غير بعض عظامها وطبعات لها حفظت فى صخور نفس العصر بمنطقة طرة (شمال حلوان) والتى عثر عليها بمحض الصدفة فى سنة ١٩٤٠ عندما كانت شركة اسمنت طرة تفتح محجرا فى صخور ذلك البحر القديم فوجدت فى إحدى واجهاته بقايا وطبعات اسماك كثيرة أبلغت عنها المساحة الجيولوجية التى أرسلت مندوبيها لاستخراج هذه المجموعة الفريدة من اسماك ذلك العصر السحيق لعرضها بالمتحف الجيولوجي الذى نقل بعد هدمه فى سنة ١٩٧٩ إلى حى مصر القديمة.

كما عاش فى نفس البحر نوع قديم من الحيتان يبدو أن عددا كبيرا منها حجز فى أحد أحواض هذا البحر التى انفصلت عنه والتى تجمع فيها حتى نفق وردمت هياكلها العظمية فيه تحت الرواسب . وظلت هذه الهياكل مردومة وغير ظاهرة لمدة طويلة بعد انحسار البحر الكبير عنها وارتفاعها أرضا عالية سقطت عليها الأمطار التى شقت فيها مجرى عرى طبقاتها وأظهر ما دفن فيها من هياكل الحيتان القديمة . وقد أطلق على هذا المجرى اسم وادى زوجلودون (وهو الاسم اللاتينى لنوع الحوت القديم الذى يظهر به) - ويقع هذا الوادى إلى الشمال من منخفض الريان وإلى الغرب من منخفض الفيوم عند جبل جهنم- ولعل هذا الموقع هوالذى قصده الاستاذ رؤوف سمير زكى المهاجر المصرى الذى وصف رحلته إلى المنطقة فى مجلة روز اليوسف التى سبقت الاشارة إليها.

وانحسر البحر الكبير الذى كان يغطى كامل سطح مصر منذ حوالى ٤٣ مليون سنة مضت، وأصبح شاطىء البحر قريبا من منطقة الفيوم التى لم تكن فى ذلك الوقت منخفضا كما هو حالها اليوم بل كانت خليجا بحريا انقلب بعد ذلك، وبعد سبعة ملايين من السنوات إلى دلتا كبيرة لنهر عظيم كان يصب فيها - وقد تركت كلتا البيئتين رواسب سميكة تظهر واضحة فى الجبل الذى يحف بحيرة قارون من الشمال- وتوجد بقايا الاسماك البحرية والحيتان واللافقاريات فى الجزء القديم من هذه الرواسب ، أما الجزء الحديث منها والذى تكون فى دلتا النهر القديم الذى كان يصب فيها فيحتوى على الكثير من أنواع الحفريات وبقايا النباتات والأشجار المتحجرة التى جرفها النهر إليها . ومن الحفريات الفقارية التى وجدت فى هذه الرواسب الاسماك والزواحف كالثعابين والسلاحف البرية والنهرية (التى توجد بعض أنواعها اليوم فى جزيرة سومطرة) والتماسيح والطيور التى تحتوى على أكمل وأقدم أنواع الطيور التى كشف عنها التاريخ فى أفريقيا،

وكانت معظمها من الطيور المائية أو من آكلة الاسماك والتى لازال الكثير منها يعيش اليوم فيها.

أما الثدييات التى وجدت بالمنطقة فقد كانت إفريقية الموطن فى غالبها مع بعض العناصر المهاجرة من آسيا وقد اندثرت بكاملها ولم يبق منها شيء . ومن أهم الثدييات آكلة النبات الوبريات والافيال التى كانت ذات أحجام هائلة، وهى أقدم أنواع الفيلة والتى تفرعت منها الفيلة الأفريقية والاسيوية والأمريكية وتتميز أفيال الفيوم القديمة برقابها الطويلة وجماجمها الممتدة والواطئة وينابيها الكبيرين اللذين كان يخرج واحد منهما من الفك العلوى والآخر من الفك السفلى.. ومن الحيوانات آكلة اللحوم انتشرت الضباع والقوارض على أشكالها.

وتعتبر بقايا الرئيسيات أهم ما حفظ فى دلتا الفيوم القديمة فقد احتوت على أقدم القردة الإنسانية التى تتابعت حفرياتها فى هذه المنطقة لتعطى سلسلة تكاد أن تكون كاملة لشجرة التطور التى انتهت بظهور القردة العليا فالانسان.

وقد اختفت دلتا الفيوم بعد أن تعرضت لأحداث كبار وزلازل عظمى بدأت منذ حوالى ٣٤ مليون سنة، وظلت لسنوات طوال شق فى أثرها البحر الأحمر وارتفعت فيها جبال الصحراء الشرقية بمصر وتأثرت منطقة الفيوم بفوالق كثيرة تفجرت على طولها البراكين التى غطت حممها سطحها فحمت بذلك رواسب دلتاها القديمة من عوامل التعرية . كما خرجت من الفوالق ينابيع المياه التى ظلت تتدفق على المنطقة لمدة طويلة فأذابت صخورها الجيرية وتركتها رمالا ذرتها الرياح فيما بعد فتكون بذلك منخفض الفيوم كما نراه اليوم.

وهذا التاريخ الطويل محفوظ فى جرف قصر الصاغة وفى جبل القطرانى اللذين يطلان على الناحية الشمالية لبحيرة قارون بشمال الفيوم واللذين تتعدد فيهما ألوان الصخور وتتباين فيهما الاشكال التى اتخذتها الآكام والتلال والوديان وتنتشر فيها الطبقات الحاملة للعظام القديمة أو لبقايا النباتات التى تفحمت واللذان يتغطيان بطبقة من البازلت البركانى الداكن اللون . وبالاضافة إلى هذه المناظر الساحرة فإن للمنطقة قيمة علمية فريدة تجعلنا نقترح على المسئولين ووزارة البيئة بحجزها كمحمية طبيعية ، فهى أحد الأماكن الفريدة والقريبة من مراكز العمران الكبرى بمصر لتكون حقلا لدراسات جامعاتنا ومزارا لطلاب المدارس والجامعات يتعرفون فيه على بعض ما لبلادهم من ثروات. ولو فعلنا ذلك نكون قد قمنا بما يمكن أن يكون بداية لعملية تحرير واسترداد جغرافية بلادنا التى نراها تروح اليوم منا وأمام أعيننا!.

# الفهرس

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٢٠٩٠٠
977 - 07 - 0861 - 5

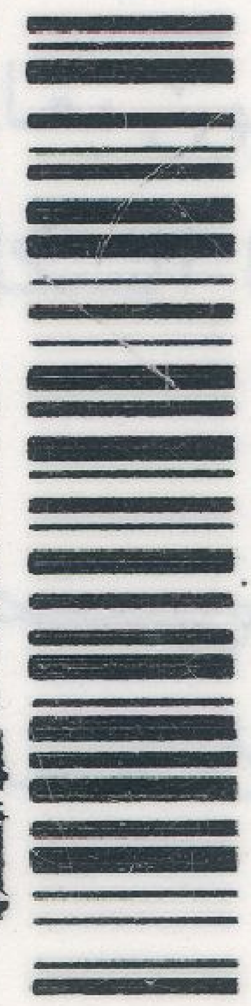
# هذا الكتاب

الوطن.. همومه.. واقعه.. مستقبله.. قضايا عديدة ومهمة شغلت الدكتور رشدى سعيد، أستاذ الجيولوجيا الذى خطا من الجامعة إلى المجتمع، ومن العلم إلى الثقافة حين استطاع أن ينفذ من طبقات الأرض، إلى حياة البشر، الذين يعيشون فوقها ثم استطاع أن يحيط بطبقات الأرض وحياة البشر فى وطن بذاته إحاطة تربط الجغرافيا والتاريخ، وتصل الحاضر والمستقبل وتكشف بالعلم والحكمة مطالب التقدم العمرانى حين تضع نوعا راقيا من المعرفة المتكاملة، القادرة على الإلهام والتأثير.

والكتاب الذى بين أيدينا هو مجموعة من القضايا المهمة والآراء الجريئة المدروسة بعلمية وأمانة واجتهادات مخلصة شغلت الدكتور رشدى سعيد على مدى نصف قرن من الزمان ، ناقش من خلالها الواقع المصرى المعاصر، وسقاطاته على المستقبل ثم تشخيص حال مصر وأثره على مستقبلها.. فنرى صورة فوتوغرافية صادقة المعالم دون خداع أو إغراق فى الوهم.

ويجسد الكتاب إمكانات مصر العظيمة وثروتها الغالية فى الأرض والطاقة والمياه التى لو أحسن استخدامها لتفادت مصر الكثير من المصاعب التى تعانيها ولأصبح لها مكان ومستقبل أفضل لأنها الدولة الوحيدة من بين جميع دول الشرق الأوسط التى تجمعت لديها أهم عناصر التنمية ومع ذلك فهى أفقر هذه الدول فى نوعية حياة أبنائها، أو دخل الفرد فيها ويتعرض الكتاب إلى قضايا أثارت الجدل ، واحتدم النقاش حولها أهمها النظام العالمى الجديد، ودور البترول المؤثر على اقتصاد العالم، والذى ... فى غضون الخمسين عاما القادمة، ويهدف من هذا ألا يفاجأ العرب والمصريون ... جديد لا يعرفون لهم فيه طريقا ويناقش الكتاب هموم الوطن ومنها قضايا ... والمياه والبيئة والتعليم.

هذا الكتاب المهم يستحق القراءة والاهتمام ، ويستحق التفكير فى أناة ... بعد ذلك أن يجد طريقه لينضم إلى المخزون المعرفى والتجريبى والثقافى ... تحتاج الأمة إلى هذا المخزون ذات يوم كى تعيد الاستثمار فى الغد وبعده.




**الثمن ١٠ جنيهات**